

نواع الحروف في المِطْقَةِ العَرَبِيَّةِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نزاعات الحدود العربية

(المجلد الرابع)

إعداد

مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٢٨٠٢٠٢٣ - ت : ٩١١١١١١١

المجلد : ٤ - حول النزاع القطري البحريني

- * رسالة من سلطان عمان إلى الرئيس اليمني
الحياة ١٠/١١/٩١ # ١
- * اليمن وسلطنة عمان تستأنفان قريبا المفاوضات الحدودية
عبدالرحمن الحيدري الحياة ٣١/١٢/٩١ # ٢
- * نفى اتهامات بالتنازل عن ١٨ ألف كيلو متر مربع
الحياة ٠٦/٠١/٩٢ # ٤
- * العطاس : حمنا قبل شهرين المشكلة الأساسية مع عمان
حسين محمد سعيد الحياة ٠٩/٠١/٩٢ # ٦
- * ترسيم الحدود مع سلطنة عمان للمحافظة على حقوق الشعبين
رشيد خثانة الحياة ١٠/٠١/٩٢ # ٧
- * اتجاه إلى إغلاق ملف الحدود بين اليمن وعمان
الشرق الأوسط ١٧/٠١/٩٢ # ١٠
- * اتفاق الحدود مع اليمن يوقع ولكن ليس بأي ثمن
الحياة ١٩/٠٤/٩٢ # ١١
- * البحرين اخبار الخليج تعاود الصدور
المجتمع المدني ٠١/٠٨/٩٢ # ١٢
- * وزير الاعلام العماني الرواس لطلو " ترسيم الحدود مع اليمن لم ينته بعد
حسين كريم الوسيط ٠٣/٠٨/٩٢ # ١٣
- * الاتفاقية العمانية - اليمنية توقع في ١٥ أغسطس ؟
الشرق الأوسط ١٢/٠٨/٩٢ # ١٧
- * الغزل المسلح بين قطر والبحرين
احمد عامر الالهام الاقتصادي ٣١/٠٨/٩٢ # ١٨
- * دور القائد السياسي كان حاسما في حل النزاع
حسين عبد الغني الحياة ٢٥/٠٩/٩٢ # ٢٨
- * الحوار المباشر يتجاوز عقدة المطالب
حسين عبد الغني الحياة ٢٧/٠٩/٩٢ # ٣١
- * بعد اتفاق الحدود : منطقة تعاون اقتصادي بين اليمن وعمان
عفاف زين الوسيط ٢٨/٠٩/٩٢ # ٣٣
- * قطر سلمت مذكرة الرد بشأن جزر "جوار" إلى محكمة العدل الدولية
الالهام الاقتصادي ٢٩/٠٩/٩٢ # ٣٥
- * قطر تقدم مذكرة إلى المحكمة الدولية والبحرين تسر على عرض مشترك
الحياة ٢٩/٠٩/٩٢ # ٣٦
- * اليمن وعمان توقعان قريبا اتفاق الحدود
الالهام الاقتصادي ٢٩/٠٩/٩٢ # ٣٧
- * عمان واليمن توقعان اليوم الاتفاق الحدودي في صنعاء
خير الله خير الله الحياة ٠١/١٠/٩٢ # ٣٨

لمجلد : ٤ - حول النزاع القطري البحري

الجامعة العربية ترحب بتوقيع اتفاقية الحدود الدولية بين اليمن وسلطنة عمان
الا هرام المائي ٩٢/١٠/٠٢ # ٤١

توقيع اتفاق الحدود بين اليمن وعمان
الوفد ٩٢/١٠/٠٢ # ٤٢

اليمن وعمان : اتفاقية الحدود مفتاح التعاون واسع وتواصل
الحياة ٩٢/١٠/٠٢ # ٤٣

عمان واليمن توقعان اتفاقية ترسيم الحدود
صوت الكويت ٩٢/١٠/٠٢ # ٤٥

توقيع اتفاقية ترسيم الحدود بين عمان واليمن
الا هرام ٩٢/١٠/٠٣ # ٤٧

اتصالات عمانية يمنية لتعيين نقاط الحدود
صوت الكويت ٩٢/١٠/٠٦ # ٤٨

توقيع اتفاقية للحدود بين اليمن وعمان
اخرساعة ٩٢/١٠/٠٧ # ٥٠

اليمن - السعودية - عمان بداية لا حتواء نتائج "الخليج"
الا هرام ٩٢/١٠/٠٧ # ٥١

السلطان قابوس يحمل على دعم المؤسستين السياسية والقبلية
مين عبد الغنى ٩٢/١٠/٠٩ # ٥٢

اتفاقية حدود بين سلطنة عمان واليمن
اكتوبر ٩٢/١٠/١١ # ٥٣

وزير الدولة اليمني: هذا هو المضمون الحقيقي لا اتفاق الحدود بين اليمن وعمان
سيد الوهاب المؤيد ٩٢/١٠/١٢ # ٥٤

مجلس النواب اليمني يوافق على اتفاقية الحدود مع عمان
بد الرحمن الحيدري ٩٢/١٠/١٤ # ٥٦

مجلس الرئاسة اليمني يصادق على اتفاقية الحدود مع عمان
الشرق الا وسط ٩٢/١٠/٣٠ # ٥٨

اليمن تصدق على اتفاقية رسم الحدود مع عمان
الا هرام ٩٢/١٠/٣١ # ٥٩

اتفاقية اليمن وعمان نموذج لحل خلافات الحدود بين الدول العربية
سلامة حسن ٩٢/١١/٠٣ # ٦٠

(٩) حالة الحدود اليمنية مع عمان والسعودية
حسن ابوطالب ٩٣/٠١/٠١ # ٦١

(١١) النزاع بين قطر والبحرين
محمد ابو الفضل ٩٣/٠١/٠١ # ٦٨

عبد المجيد : اتفاق الترسيم بين اليمن وعمان خير نموذج لمعالجة القضايا
شا ابو المجد ٩٣/٠١/١٩ # ٧٢

لمجلد : ٤ - حول النزاع القطري البحريني

- الجامعة العربية تحتفل باتفاق الحدود بين عمان واليمن
٧٣ #٩٣/٠١/٢٧ اخرساعة
- اليمن وعمان يسلمان غالى نسخة من اتفاق الحدود بين البلدين
٧٤ #٩٣/٠٢/٠٧ الا هراء
- الا نسابات وفتح المنافذ لن تنتظر ترسيم الحدود اليمنية - العمانية
٧٥ #٩٣/٠٢/٢٤ سين عبد الغنى الحياة
- البيغ فى عمان الثلثاء لتطبيق اتفاقية الحدود
٧٧ #٩٣/٠٤/٠٤ سين عبد الغنى الحياة
- البيغ : اتفاق مع عمان على الا نسابات وفتح الحدود
٧٨ #٩٣/٠٤/٠٥ سين عبد الغنى الحياة
- محادثات السلطان قابوس والبيغ تستعمل تنفيذ الا اتفاقية الحدودية
٨٠ #٩٣/٠٤/٠٧ سين عبد الغنى الحياة
- منطقة حرة بين اليمن وسلطنة عمان واعادة ترتيب مواقع قوات البلدين
٨١ #٩٣/٠٤/٠٩ طفى شطاره الشرق الا وسط
- اليمن وعمان يفتحان الحدود بدءا من اول حزيران
٨٢ #٩٣/٠٤/١٠ جد الرحمن الحيدري الحياة
- اجتماع حدودى قريبا بين عمان واليمن لترتيب انحاب القوات
٨٣ #٩٣/٠٤/١٦ جد الرحمن الحيدري الحياة
- لجنة عسكرية عمانية - يمنية تبحث الا نسابات وفتح الحدود
٨٥ #٩٣/٠٤/١٩ سين عبد الغنى الحياة
- بدء الا جراءات لفتح الحدود البرية بين مسقط وصنعاء فى اول يونيو
٨٦ #٩٣/٠٤/٢٠ الشرق الا وسط
- علاقات اليمن وعمان مثل لتجاوز مخلفات الماضى
٨٧ #٩٣/٠٤/٢١ الشرق الا وسط
- محادثات يمنية - عمانية لتسليم المنشآت وفتح المنافذ الحدودية
٩٠ #٩٣/٠٤/٢١ الحياة
- احتفالات ترافق فتح الحدود بين سلطنة عمان واليمن
٩١ #٩٣/٠٥/٠٨ فاشى دياب الشرق الا وسط
- منافذ مفتوحة وعاشلات يلتزم شلها .. وبطاقات خاصة
٩٢ #٩٣/٠٥/١٠ جد الرحمن الحيدري الحياة
- عمان تفتح منفذ اميريا على الحدود مع اليمن
٩٤ #٩٣/٠٥/٢٧ الشرق الا وسط
- فتح اول معبر منذ ربع قرن بين اليمن وعمان
٩٦ #٩٣/٠٥/٢٧ سين عبد الغنى الحياة
- "المزيونية" مدينة جديدة على الحدود اليمنية - العمانية
٩٧ #٩٣/٠٦/٠٥ العالم اليوم

لمجلد : ٤ - حول النزاع القطري البحريني

- ٩٨ #٩٣/٠٧/٠٧ بن علوي يبحث في صنعاء فتح الطريق البرية لليمنيين
غنى شطارة الشرق الا وسط
- ١٠٠ #٩٣/٠٧/٠٨ حادشات عمانية - يمنية لتطوير العلاقات
الحياة
- ١٠١ #٩٣/٠٧/٠٨ بحث خطوات المنطقة التجارية على الحدود اليمنية - العمانية
غنى شطارة الشرق الا وسط
- ١٠٢ #٩٣/٠٧/١٢ سؤول بحريني : محكمة العدل الدولية ستسمع لمرافعات لتحديد اختصاصها
الحياة
- ١٠٣ #٩٣/٠٧/١٣ محكمة العدل تبحث النزاع الحدودي بين البحرين وقطر
الحياة
- ١٠٤ #٩٣/٠٨/٠٤ اتصال هاتفى بين امير البحرين وامير قطر
الحياة
- ١٠٥ #٩٣/٠٩/١٩ زيارة قابوس لصنعاء الشهر المقبل واتجاه الى تكامل سياسي - اقتصادي
سين عبد الغنى الحياة
- ١٠٧ #٩٣/٠٩/٢٢ توقيع عقد ترسيم الحدود بين اليمن وعمان
سين عبد الغنى الحياة
- ١٠٨ #٩٣/٠٩/٢٣ سلطنة عمان توقع اتفاقا لترسيم الخط الحدودي مع اليمن
الشرق الا وسط
- ١٠٩ #٩٣/١٠/٠٥ نابوس عاد الى مسقط بعد زيارة اليمن
الا هرام
- ١١٠ #٩٣/١٠/٠٩ جاسندوه : العلاقات اليمنية - العمانية مدخل لترتيب البيت العربي
اغدة درغام الحياة
- ١١١ #٩٣/١٠/١٧ القمة اليمنية العمانية مستقبل التعاون بين دول الجوار واستعادة التضامن العرب
بد الوهاب المؤيد الوسط
- ١١٣ #٩٣/١٠/٢٥ سبعوث عمان يستكمل فى اليمن مسعى مصالحه بين طرفى القيادة
سين عبد الغنى الحياة
- ١١٥ #٩٣/١٢/٠٥ حادشات إيرانية - عمانية تبحث آلا من فى الخليج
الحياة
- ١١٦ #٩٣/١٢/٢٣ امير البحرين:خلافات الحدود مع قطر معروضة امام محكمة العدل الدولية
الا هرام
- ١١٧ #٩٣/٠١/٠٩ امير البحرين : محكمة العدل تنظر الخلاف الحدودي مع قطر
الا هرام
- ١١٨ #٩٤/٠٣/٠١ بدء المرافعات امام محكمة العدل الدولية
الحياة
- ١١٩ #٩٤/٠٣/٠١ قطر تتهم البحرين بتعزيز وجودها العسكري حول "حوار"
الشرق الا وسط

لمجلد : ٤ - حول النزاع القطري البحريني

- ١٣١ #٩٤/٠٣/٠٢ فطر .. عتاب الآ\شقاء .. لا اختصاص الغرباء
حمد الرميحي الحياة
- ١٣٤ #٩٤/٠٣/٠٢ ثلاث مرافعات لقطر حول خلافها مع البحرين
الشرق الأوسط
- ١٣٦ #٩٤/٠٣/٠٢ فطر تدعو لحل خلافها مع البحرين على اساس توية سلمية قانونية
الشرق الأوسط
- ١٣٩ #٩٤/٠٣/٠٢ البحرين تبدأ اليوم تقديم مرافعاتها أمام محكمة العدل
الشرق الأوسط
- ١٣٠ #٩٤/٠٣/٠٥ محكمة العدل الدولية تستمع إلى مرافعات البحرين عن صلاحيتها
الحياة
- ١٣٢ #٩٤/٠٣/٠٧ البحرين تنتهم قطر بخرق اتفاق للتقدم معا للمحكمة
الشرق الأوسط
- ١٣٣ #٩٤/٠٣/٠٧ قطر تؤكد التزامها بالقرارات الدولية
حمد علام الحياة
- ١٣٤ #٩٤/٠٣/٠٨ البحرين تتخلف مرافعاتها في لاهاي
الحياة
- ١٣٦ #٩٤/٠٣/١١ بدء الجولة الثانية والخاتمية من مرافعات قطر والبحرين
الشرق الأوسط
- ١٣٧ #٩٤/٠٣/١١ قطر تؤكد قانونية طلبها إلى لاهاي
الشرق الأوسط
- ١٣٩ #٩٤/٠٣/١١ محكمة العدل الدولية تستمع لمرافعة قطر النهائية
سماعيل زاير الحياة
- ١٤٠ #٩٤/٠٣/١١ أسئلة من محكمة العدل لمثلي البحرين وقطر
الحياة
- ١٤١ #٩٤/٠٣/١٢ البحرين تطعن مجددا في صلاحية محكمة العدل في البت في خلافها مع قطر
الشرق الأوسط
- ١٤٢ #٩٤/٠٣/١٢ مصر تعترض التوسط بين قطر والبحرين
الحياة
- ١٤٣ #٩٤/٠٧/٠٥ قرارا محكمة العدل الدولية أكد صحة حججنا القانونية
الحياة
- ١٤٤ #٩٤/٠٧/٠٨ محكمة العدل الدولية تفصل في النزاع القطري البحريني
الشعب
- ١٤٥ #٩٤/٠٩/٣٠ البحرين تأمل باتفاق مع قطر لنقل خلافهما إلى محكمة العدل
الحياة
- ١٤٦ #٩٤/١٠/٢٤ قطر تعترض على مشروع البحرين لتحديد خلافهما باتفاق مشترك
الحياة

لمجلد : ٤ - حول النزاع القطري البحريني

البحرين : تأييد فتوى بن باز بعدم جواز احتكام المسلمين إلى محكمة العدل
الحياة ١٤٧ #٩٤/١١/٠٨

مستول اميركي كبير يزور البحرين وقطر
سن اللقيس الحياة ١٤٨ #٩٤/١١/١١

البحرين : لا اختصاص لمحكمة العدل للنظر في دعوى قطر المنفردة
الحياة ١٤٩ #٩٤/١٢/٠٢

البحرين تعتبر أن طلب قطر المنفرد لا يلزمها بقبول اختصاص محكمة العدل
الشرق الا وسط ١٥١ #٩٤/١٢/١٧

البحرين توضح الوضع القانوني لنزاعها مع قطر في محكمة العدل
الحياة ١٥٣ #٩٤/١٢/١٧

تأمل حل الخلاف الحدودي مع قطر من خلال "الاية فخر المنازعات"
محمد فؤاد الا هراء ١٥٥ #٩٤/١٢/٢٩

ولي عهد البحرين : مطلوب مساعدة قطر والبحرين لحل ثنائي او خليجي
سن اللقيس الحياة ١٥٦ #٩٥/٠٢/٠٨

محكمة العدل الدولية تصدر سابقة قضائية في فقه اللغة العربية
صبي خشبة الشرق الا وسط ١٥٧ #٩٥/٠٢/١٣

البحرين تقاطع اليوم جلسة محكمة العدل الدولية
الحياة ١٦٠ #٩٥/٠٢/١٥

البحرين تقاطع جلسة الاختصاص في الخلاف الحدودي مع قطر
رفائى دياب الشرق الا وسط ١٦٢ #٩٥/٠٢/٢٥

محكمة العدل ايدت قطر واعتبرت النزاع مع البحرين من ضمن اختصاصاتها
اسماعيل زاير الحياة ١٦٤ #٩٥/٠٢/١٦

البحرين تدعو إلى حل الخلاف مع قطر
جهاد الفاخرن الحياة ١٦٦ #٩٥/٠٢/١٦

محكمة العدل توافق على طلب قطر
رفائى دياب الشرق الا وسط ١٦٧ #٩٥/٠٢/١٦

محكمة العدل الدولية تقبل الاختصاص في نظر النزاع القطري - البحريني
الشرق الا وسط ١٦٩ #٩٥/٠٢/١٦

البحرين ترحب بدعوة قطر إلى استمرار ماعى الملك فهد لحل الخلاف الحدودي
الحياة ١٧٦ #٩٥/٠٢/١٧

عيون واذان
جهاد الفاخرن الحياة ١٧٨ #٩٥/٠٢/١٧

البحرين تطالب باجتماع ثلاثى تحفره السعودية لحل الخلاف مع قطر
الشرق الا وسط ١٧٩ #٩٥/٠٢/١٧

شروط لحب فضية الخلاف الحدودي مع البحرين من محكمة العدل
الوفد ١٨١ #٩٥/٠٢/١٧

المجلد : ٤ - حول النزاع القطري البحريني

- *ولى عهد البحرين يرحب باستمرار الوساطة السعودية
الحياة ١٨٢ #٩٥/٠٢/١٨
- *السعودية ترحب باستئناف الوساطة بين قطر والبحرين
الا هرام ١٨٤ #٩٥/٠٢/١٨
- *قطر مستعدة لسحب قضية النزاع الحدودى مع البحرين من محكمة العدل الدولية
الوفد ١٨٥ #٩٥/٠٢/١٨
- *رئيس وزراء البحرين يرحب بماعى الملك فهد لحل الخلاف مع قطر
حسن اللقيس الحياة ١٨٦ #٩٥/٠٢/٢٠
- *الكويت تأمل بحل خليجي لخلاف قطر والبحرين
غنيمة الشرق الا وسط ١٨٧ #٩٥/٠٢/٢٠
- *ارتياح لوساطة خادم الحرمين بين قطر والبحرين
العالم اليوم ١٨٩ #٩٥/٠٢/٢٠
- *المبادرة القطرية لفحة رمضانية
زكريا نيل الا هرام ١٩٠ #٩٥/٠٢/٢٢
- *الامارات ترحب بربطه قطر والبحرين فى استئناف وساطة الملك فهد
الحياة ١٩١ #٩٥/٠٢/٢٢
- *اجماع خليجي عربى على تحكيم الملك فهد بين الدوحة والمنامة
الحوادث ١٩٢ #٩٥/٠٢/٢٤
- *قطر : تمريحات وكيل البحرين لدى المحكمة الدولية
الحياة ١٩٣ #٩٥/٠٢/٢٤
- *مبادرة الملك فهد للوساطة بين قطر والبحرين تشيع اجواء الارتياح فى المنطقة
الوطن العربى ١٩٥ #٩٥/٠٣/٠٣
- *بدء العمل باتفاقية الحدود بين اليمن وعمان السبت القادم
الا هرام ٢٠٠ #٩٥/٠٥/٢١
- *اليمن وعمان تحتفلان بانتهاء ترسيم الحدود
اقبال على عبدالله الحياة ٢٠١ #٩٥/٠٦/٠٣
- *صنعاء تغادر بحار العزلة عبر بولة مستط
محمد على الديلمى العالم اليوم ٢٠٢ #٩٥/٠٦/٠٦
- *نموذج من عمان
عبد العاطى محمد الا هرام ٢٠٤ #٩٥/٠٦/٠٦
- *اليمن وعمان ستلتان قريبا درس تمويل الطريق الدولى
اقبال على عبدالله الحياة ٢٠٥ #٩٥/٠٦/١٦
- *البحرين تؤكد سيادتها على حوار
الحياة ٢٠٦ #٩٥/٠٦/٠٦
- *امير قطر : الخلاف مع البحرين يسحب من محكمة العدل اذا نجحت وساطة الملك فهد
الحياة ٢٠٧ #٩٥/١٠/٢٨

الجلد : ٤ حول النزاع القطرى البحرىنى

- *امبر البحرىن " ترهب بوساطة السعوىة لحل الخلاف مع قطر
بارعة علم الدين
٢٠٩ #٩٥/١١/٠٢
- *اسرار الساعات الا خيرة فى مسقط
محمد السىد
٢١٠ #٩٥/١٢/٠٩
- *امبر البحرىن : رحبت وامبر قطر بالوساطة السعوىة
جهاد الفازن
٢١١ #٩٥/١٢/٠٩
- *عيون واذان
جهاد الفازن
٢١٢ #٩٦/٠١/١٦
- *البحرىن لا تزال تشترط اللجوء الى محكمة العدل الدولية لتسوية نزاعها
الحياة
٢١٥ #٩٦/٠١/٢٥
- *ولى عهد البحرىن يقترح "تحكميا سعويا" مع قطر
الحياة
٢١٦ #٩٦/٠٦/٠١
- *ماع سعووىة لحل الخلاف القطرى - البحرىنى
الحياة
٢١٨ #٩٦/٠٦/٠٢
- *البحرىن تطالب قطر بسحب دعوى النزاع على جزر فشت الدبل
الا هرام
٢١٩ #٩٦/٠٦/٠٢
- *البحرىن تؤكد رغبتها فى حل النزاع مع قطر فى إطار مجلس التعاون
الحياة
٢٢٠ #٩٦/٠٦/٠٣
- *البحرىن تجدد دعوة قطر بقبول تحكيم سعووى
الا هرام
٢٢١ #٩٦/٠٦/٠٣
- *البحرىن تفاجأ بتمريحات حمد بن جاسم عشية زيارته لها من اجل "تسقية الا جواء"
الحياة
٢٢٢ #٩٦/٠٧/٠١
- *البحرىن : جواز السفر وشيقة الا لتقال الى قطر
الحياة
٢٢٤ #٩٦/٠٧/٠٧
- *طريقنا الى امريكا لا يمر بلمراشيل
سنا السعيد
٢٢٥ #٩٦/٠٧/٠٧
- *وزير خارجية البحرىن : قطر تقوم بمجازفة قانونية كبيرة
حن اللقىس
٢٢٨ #٩٦/٠٧/٠٩
- *رياح السموم فوق البحرىن وقطر
سنا السعيد
٢٣٠ #٩٦/٠٧/١١
- *باختصار البحرىن وقطر "ومجلس العرب"
على عمر
٢٣٣ #٩٦/٠٧/١١
- *قطر ترهب بالوساطة السعوىة لبسوية قضية الجزر مع البحرىن
الا هرام المسائى
٢٣٤ #٩٦/٠٧/١٢
- *امبر قطر أجرى فى السعوىة محادثات عن النزاع الحدودى بين الدوحة والمنامة
عبد الله الحاج
٢٣٥ #٩٦/٠٧/١٥

المجلد : ٤ - حول النزاع القطري البحريني

- *رلى العهد البحريني : سندافع عن جزر حوار لا ثها ثلث مساحة البلد
حسن اللقيس الحياة ٢٣٧ #٩٦/٠٧/١٦
- *السعودية تقود الوساطة بين قطر والبحرين
الا حرار ٢٣٨ #٩٦/٠٧/١٦
- *بالعقل الوساطة السعودية
الا حرار ٢٣٩ #٩٦/٠٧/١٦
- *تتفاؤل بجهود الوساطة السعودية لحل الخلاف البحريني - القطري
مصطفى شهاب الحياة ٢٤٠ #٩٦/٠٧/١٧
- *عمان تحب معدلها العمكى من منطقة الحدود مع اليمن
الا هرام ٢٤١ #٩٦/٠٧/١٧
- *تقدم للوساطة السعودية بين المنامة والدوحة
عبدالله ناصر الشهري الحياة ٢٤٢ #٩٦/٠٧/١٧
- *قطر والبحرين تؤكدان تقديرهما لدور السعودية فى القضايا العربية
الحياة ٢٤٣ #٩٦/٠٧/١٨
- *قطر تكرر موقفها من الخلاف مع البحرين
الحياة ٢٤٤ #٩٦/٠٧/١٨
- *تقدم فى جهود الوساطة السعودية بين قطر والبحرين
الا هرام ٢٤٥ #٩٦/٠٧/١٨
- *خطوة سعودية على طريق المصالحة القطرية البحرينية
سريم روبين اكتوبر ٢٤٦ #٩٦/٠٧/٢١
- *البحرين مع تطوير الوساطة السعودية الى مستوى التحكيم مع قطر
حسن اللقيس الحياة ٢٤٨ #٩٦/٠٧/٢٢
- *حقيقة التصعيد الا خير بين قطر والبحرين حول أزمة الحدود
اسامة عجاج اغرساعة ٢٤٩ #٩٦/٠٧/٢٤
- *عيون واذا ن
مهاد الخازن الحياة ٢٥٣ #٩٦/٠٧/٢٥
- *اهتمام كبير بالوساطة السعودية بين قطر والبحرين
الوطن العربي ٢٥٤ #٩٦/٠٧/٢٦
- *مطلوب وقف الحملات الا علمية بين قطر والبحرين
العالم اليوم ٢٥٩ #٩٦/٠٧/٢٧



المصدر : الحجرات (الأنباء)

التاريخ : ١٠ نوفمبر ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تتعلق بترسيم الحدود بين بلديهما

رسالة من سلطان عمان الى الرئيس اليمني

□ منتهاء مسقط - د. الحيات

الفترة نفسها.

وتقول مصادر في مسقط لـ «المصباح» ان الرسائل تتسلف بالوساطة العمانية بين اليمن ووقد نجح التعاون الخليجي وقصم على لمران تقدم في قضية ترسيم الحدود بين السلطة واليمن.

وقد رس مبعوث شبه دائم للقيادة العمانية الى اليمن، ونقل معظم الرسائل بينهما منذ انطلاق أزمة الخليج في آب (أغسطس) عام ١٩٩٠.

زيارة

وقال دبلوماسيون في مسقط ان الامر ربما يتخطى بترويض زيارة يقوم بها الرئيس علي صالح الى المنطقة قريباً للتباحث في موضوعي الحدود

الوصول الى منتهاء امس وزير الاعلام العماني السيد عبدالعزيز الرواس رسالة رسمية من السلطان قابوس بن سعيد الى الرئيس الفريول علي عبدالله صالح.

وصرح الوزير العماني الذي يزور منتهاء للمرة الثانية في اقل من اسبوعين لوكالة الأنباء اليمنية الرسمية (سبأ) بان الرسالة تتناول العلاقات بين البلدين الشقيقين والقضايا ذات الاهتمام المشترك.

وهذه هي الرسالة الثانية التي يحملها الرواس من السلطان قابوس للرئيس صالح خلال عشرة ايام والرسالة الرابعة بين الزعيمين في

والملفات الاقتصادية وكانت صحيفة ٢٦ سبتمبر، الاسبوعية الناطقة باسم القوات المسلحة اليمنية ذكرت في صحتها الاخير ان زيارة المبعوث العماني ثاني في إطار الاتصالات المكثفة بين البلدين الشقيقين في لاق التطور الكبير الذي تشهده العلاقات الاخوية الحميمة وتبادل وجهات النظر ازاء مختلف القضايا التي تهم الشعبين الشقيقين.

ورات الصحفية ان «الفترة المقبلة المقبلة ستشهد خطوات ايجابية مهمة على صعيد تعزيز العلاقات (بين اليمن ومسلط) ومجالات التعاون المشترك» وبما يترجم تطهات الشعبين الشقيقين وإيادتهما الحكومتين.



المصدر: **الجريدة (التبليغ)**

التاريخ: **٢١ ديسمبر ١٩٨٨**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اليمن وسلطنة عمان ستستانفان قريبا المفاوضات الحدودية

□ صنعاء -

من عبدالرحمن الحميري:

□ لندن - «البيان»

القائمة السياسية يدعو إلى تجميد ما تم التوصل إليه من التسهيلات مع سلطنة عمان في شأن الحدود بحجة أنها ستؤدي إلى تكثيف اليمن من مساحة ١٨ ألف كيلو متر مربع من أراضيها مع سكانها.

وفي لندن قالت مصادر عربية أن على رغم الصعلة التي يشهدها بعض الأوساط في هذه المرحلة بقضايا الحدود دون توقيع الاتفاق ترسيم الحدود بين اليمن وسلطنة عمان إلا أن القيادة اليمنية مصرة على التوصل إلى مثل هذا الاتفاق بصفة تأكيد حرص اليمن على التماسك مع جيرانه ولكي يتطرق إلى التصدي

إلى أكد مصدر يمني مسؤول في القيادة أمس أن المفاوضات اليمنية - العمانية على ترسيم الحدود بين البلدين مستمرة ومستأنفة لحدود منتصف كانون الثاني (يناير) المقبل انتهاء ما بقي من بنود الاتفاق بالاتفاق النهائي تمهيدا لتوقيعه.

وجاء هذا التأكيد بعد البيان الذي أصدرته منظمة المؤتمر العربي العام والحزب الاشتراكي اليمني (الجزيريان) الحاكمين في البلاد والمنظمات الشعبية في محافظة المهرة للحكومة لسلطنة عمان وخضعت نداء إلى

للخدمات المحلية.
وأوضحت هذه المصادر أنه يمكن فهم الممارسة للاتفاق من زواياين الأولى
سياسية والأخرى تقنية. إلا أن التقنية اليمنية تعطي حاليًا الأولوية لمعالجة
الآزمة الاقتصادية والتحويلات التي تلهمها منطقة القرن الأفريقي وهي تحولات
تعني اليمن مباشرة.
وأكدت على أن الوقت ليس للمزيدات. وإن اليمن يحتاج قبل كل شيء إلى
الاستقرار السياسي ليتمكن من الإفادة من ثروته النفطية ومثل هذا الاستقرار
السياسي أن يوافي ألا أنه لم يوصل إلى اتفاقات ملموسة مع جيرانه.
وكان البيان الذي صدر عن منتظمي الحزبين الحاكمين في اليمن وتشركه
صحيفة بصوت للعالم، التكتيلية الأسبوعية قال أن مسؤولي المحافظة يعملوا على
القائمة السياسية بأربع مذكرات تفصيلية مدعومة بأوثانكي قبل الوحدة ويعدوا
لوضع الحدود الحقيقية مع سلطنة عمان والتي ولعها ممثلو سلطنتي الثورة
وعمان في العام ١٩٥٤ و ١٩٦٠ وللمستشارين البريطانيين في السطنتين. إضافة
إلى وثيقة استئصال جنوب اليمن في ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٧ والتي
تصفا لتمام التكوين لعام ١٩٨٢.

وأضاف البيان أن المفاوضات مع سلطنة عمان تجاهلت رأي المحافظة في
التفصيل للخطوة بالحدود. وبذلك لاقي على ترسيم الحدود من حجارة خربة
على على البحر شرق مديرية حوف ويخط مائل يمتد إلى النقطة ٢٩. ٥٢ في
السمال الغربي. ومعنى ذلك تنازله اليمن عن مساحة ١٨ ألف كيلومتر مربع من
الأرض بما فيها من سكان.

نفي اتهامات بالتنازل عن ١٨ ألف كيلومتر مربع .

العطاس : اتفاق الحدود مع مسقط يعيد لليمن ٥ آلاف كيلومتر مربع

□ صنعاء - «الحياة»

تجديد الاتفاق مع عمان، محذرين من
«سؤاله الوخيمة على الوحدة
الوطنية والاستقرار والأمن في
المنطقة».

وقال العطاس : «إن ترسيم الحدود
التي هي سياسة ولا تخص محافظة
بذاتها أو منطقة بل تخص كل الشعب
اليمني» وأضاف : «هناك من يحاول
أن يؤجل مسألة هذه القضية مع
الانتفاء لئلا تستطيع اليمن حل
مشاكلها الداخلية المتفاقمة وأشار
إلى «أن الاتفاق على ترسيم الحدود
مع عمان يسير في صورة طبيعية

مطلقة عمان» ولا حاجة لما يتردد عن
تنازلات عن الأرض اليمنية
ورفض اتهامات الهزلة المحلية
في محافظة المهرة اليمنية عند
الحدود مع عمان ولاي تقول أنه قد تم
بموجب الاتفاق مع العمانيين التنازل
أسقط عن قضية عشر ألف كلم مربع
مع سكناها».

وتنشر هذه الاتهامات فرعا
الحزبين الحاكمين في اليمن وهما
للوزير الشعبي العام والحزب
الاستراتيجي اليمني ومنظمات القاعدة
والوجهاء المحليين في اجتماع عقد
مطلع كانون الأول (ديسمبر) الماضي
في المحافظة وقد دعا هؤلاء إلى

نفي رئيس الوزراء اليمني
السيد صهر أبو بكر العطاس ما
يتردد عن تنازل بلاده عن أراضي في
ترسيم الحدود مع محافظة عمان.
وأشار إلى اتفاق بين البلدين يستعيد
اليمن بموجب خمسة آلاف كيلومتر
مربع من الأراضي.
وقال العطاس في مقابلة نشرتها
صحيفة «الجمع» اليمنية المعارضة
اليوم الاثنين ووزعت مقتطفات منها
في صنعاء أمس : «إن اليمن مستعيد
خمس ألف كلم مربع عبر الاتفاق
على ترسيم الحدود مع الانتفاء في

لجنة في المادة (٤)



المصدر : **البرلمان (الاندنية)**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩٧٢

العطاس : اتفاق الحدود مع مستط

تتمة الصفحة الأولى

أصبحت البلدان وعلاقتها لمستقبلية في التعاون وإقامة المشاريع المشتركة. وعان الرئيس اليمني على عبدالله صالح لظن في ١٥ كانون الأول أن ياتيه مستوطن في الاستيعاب للقبيلة تلقائياً على ترسيم الحدود مع منطقة عمان. وكذلك أكد مسؤول يمني لـ «الحياة» قبل أسبوع أن المفاوضات لترسيم الحدود مع المنطقة مستتلفة قبل منتصف هذا الشهر. وسبق أن اشارت «الحياة» أمس إلى أن الأحزاب والتنظيمات السياسية والمؤسسات الجماهيرية قد رفعت قريباً مشكلة إلى القيادة السياسية اليمنية ومجلس النواب في شأن موضوع ترسيم الحدود، موضحة أن الأحزاب توافق على مبدأ تسوية الحدود لكنها تعترض على الأسلوب المقترح لأنه ليس لحكومة الفترة الانتقالية حق بحث القضايا المتعلقة بالسيادة.

مجلس الوزراء

على سعيد آخر ناقش مجلس الوزراء اليمني في جلسة استثنائية عقدها أمس الجدول الزمني التنفيذية لـ «البرنامج الوطني للبناء والإصلاح السياسي والاقتصادي والقيادي والأمني» الرابع الأول من العام الجاري. وركز البرنامج في هذا الفصل على عدد من القضايا منها استكمال وضع اللوائح التنفيذية للوزارات والمصالح والمؤسسات والهيئات العامة بموجب القوانين الخاصة في هذا الشأن إضافة إلى استكمال دمج القوات المسلحة والأمن واستكمال وجود أجهزة الدولة في المحافظات. وركز أيضاً على متابعة إصدار قانون تنظيم حيازة الأسلحة وفي إطار معالجة قضية المخالفين باستكمال البرنامج الإسراع في تقديم البرنامج والخطط لتحسين أوضاع المعتقلين في ضوء القرارات السابقة. واشتمل الفصل الأول على عدد من التوصيات لدراسة بالمشاورات الدستورية والصحة والتعليم والاستثمار ورعاية أسر الشهداء. وكان مجلس النواب صاغ على البرنامج الوطني للبناء والإصلاح السياسي والاقتصادي والقيادي والأمني خلال شهر كانون الأول الماضي.



نقطة الخلاف الباقية مثلث وادي حبروت

العطاس: حسماً قبل شهرين المشكلة الأساسية مع عمان

~ ٥٨٤ □

من حرم من حرم
اللعن - والحمد لله

أكاد رئيس الوزراء اليمني
 المستفد **حيدر أبو بكر العطاس** أن
 اللجنة الفنية اليمنية - الممثلة
 المشتركة للرسم الحدود حسمت منذ
 شهرين تقريباً مسألة خط رأس ضرية
 على كخط جنوبي بين البلدين، وبذلك
 مستخدم اليمن نحو 1900 كيلومتر
 برسم من الأضيق.

وفي لندن الملكات آيس مصفاة
عربية تجمع عن كتاب المحادثات
العسكورية بين البلدين أن هذه
المحادثات تهدف: الحرف إلى الحقوق
الطبيعية من دون أي طمع ليد في
أراضي البلد الآخر، وهذا هو جوهرها
وليس التنازل من هنا أو هناك.
وأوضح رئيس الوزراء اليمني في
لقاء عليه مجلة الأسبوع مع ممثلي
الحزب والهيئات السياسية

توسيعات اجتماعية استغلها
الاطلاق على تقليص ما في الاقتصاد
قوة الى مساهمة كبرى في النمو
في ظل عسكرة ١٩٦٦ كانت
رصدت الى العام ١٩٦٦ الاطلاق
العسكرية خيما كان في سورية
و ان كان اسير صرف وليس
المواطنة الى اسير مسقط الى العام
١٩٦٢، فطالوا طروقت النمو
عراقه بعد قطع ما في ١٩٦٦ لانطلاق
عليه من سوريا و سوريا
وتحتفل جيل صرح و زرع حركات
عراقه جيل صرح و زرع حركات
٩٦/٩٧، وعلى اثر ذلك تولى
الطروقت حركات وتوسيع
النمو من جنوب الى شمال.

التفاني قبل شهرين تقريباً. والوضوح
الوحيد المختلف عليه الآن ونزور
الفاوضات عليه هو مثلث وادي
حبروت الذي لا تزيد مساحته على ٣٠
كلمتراً مربعاً.

1029

وكذلك صحيفة «النهضة» الإسلامية الأسبوعية أن الأحزاب والائتماريات السياسية التي قامت رئيس الوزراء أهدت بالحكومة عدم الاعطال هذه للسلطة القضائية السياسية نفس بزيادة ذلك يمثل حالة القلة من المعارضة التي تفسير الحكومة. وكتبته الأحزاب التي بأن جسم هذه السلطة هو من حق المواطنين الدستورية للتخفيف فقط ولا سيما السلطة التشريعية. ولعل إلى استشارة ذوي الاختصاص في الموضوع والاستئناس برأي الهيئات المختصة لضمان من يمكن من مكان مختلفه لغيره.



المصدر: البيان (البيروت)

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٠ من شهر ١٩٩٧

وزير الداخلية اليمني يتحدث إلى الحياة:
**للمحافظة على حقوق الشعبين
ترسيم الحدود مع سلطنة عمان**



□ تونس - من رشيد خضائاد

قال **ال** وزير الداخلية البيشمي المكي غلاب مطهر القاش «إن مسافة الانفصاليات انخفضت بعدما اكبر من حجمها الطبيعي وإن انتشار السلاح بين الناس يسهل تكاثر عمليات الاغتيال واوضح في حديث إلى الصحافة امس على هامش زيارته لتونس أن اليمين يراهن على وحدة شعبية وعلى «الفتح الحقيقي للشعب العربي للتحلب على صعوبات إعادة تشكيل الحياة الديمقراطية بعد عام ونصف عام من بده تجزية الوجود»

ونفى أن يكون الضجار بين ضابط جيش وجندي مرور - الذي أدى إلى مقتل ضابط مرور - أميراً عن لحركات بين المؤسسين العسكرية والديمقراطية وأكد أن اليمين يسعى إلى ترسيخ الحدود مع سلطة عمان مغتالاً على الحقوق التاريخية لكلا الشعبين وتكافة أي خلافات صورية، وهذا نص الحديث:

● بعد مرور عام ونصف عام على تجربة الوحدة التي هي مدى استطاع اليمين أن يتجاوز الانفصاليات بين الشمال والجنوب:

- استطاعت إعادة تصليق الوحدة الديمقراطية وإعلان الجمهورية الديمقراطية من قاعدة جماهيرية وهذا اليوم يخلق شيئاً جديداً لنوعية الوحدة خصوصاً في مجال تجاوز السياسات (أو كثير منها) في الأقاليم وسحابة معالجة غيرها من الظواهر الخاصة. ومن الطبيعي أن توجد صعوبات أو أخطاء خصوصاً في عمل طاقم مثل الوحدة المتحدة بعد أن كانت اليمين موزعة على تفاعلين مختلفين في الشطرين واستطاعت دولة الوحدة خلال

هذا العام ونصف العام أن تعيد تشكيل الحياة الديمقراطية بما يتواءم مع الفصل الوحدوي الجديد، سواء من حيث القوانين الموحدة أو الجوازات أو بطاقات الهوية الموحدة أو من خلال دمج الوزارات والمؤسسات المختلفة.

ومهما بقيت لساناً من سياسيات ستطالب عليها أن شاء الله بفعل الوعي الفاضل لإيلاء شعبنا الديمقراطي ومساعدة الفهم الصحيح للاشياء للعرب لهذا الدور الديمقراطي.

● حدثت في الفترة للفترة محاولات تسال من البحر في الأراضي البيشمية حل استثمرت تعديد الجهات التي تفر رابعاً، وهل أثبتت امتيازات لنج تجمعا؟

- من المصروف أن مسيلاً الجمهورية الديمقراطية خلق للدولة للوحدة اعباء كبيرة وواسعة لعل من أهمها الانسجام الحواري الليبرالي واليبري وعمليات التماسل الحواري من أجل التهرب أو غيره قد تحدث لأي دولة تمتلك هذا الانسجام الحواري. إلا أن من يسيطر في هذه العمليات يحال على القضاء ليقول القائلون كلمته فيه بعد إجراء التحريات والتحقيقات الكاملة ويجعل لا بد من معرفة من يفل وإرصاد.

النتائج

● كيف تم تطويق نوبل الانتخابات التي جرت في العام الماضي وإلى أي مدى استطاعت الأجهزة الأمنية والمؤسسات السياسية إبتكار ترتيباً؟

- مسافة الانحيازات أخذت بعداً اكبر من حجمها الطبيعي ولكن نظراً لانتشار السلاح بين الناس فإن ذلك يسهل عمليات الاغتيال والانتقام، وهي مسألة تخضع في النهاية للقضاء

إلا أن بعض وسائل الاتصال ضخمت الأحداث وزيت الحقائق لحياداً، وحولت الكثير من القضايا القضائية إلى قضايا سياسية

● نشر الطائر الاحتكاكات التي جرت بين الشرطة وبعض ضباط الجيش بأنها تمسك تترأ بين المؤسسات الأمنية والعسكرية، فكيف تتعامل دولة مد

الطائر؟
- من المؤسف أن تخلق تسمية صحليين على هؤلاء الذين كتبوا عما حدث من نزاع بين ضابط جيش وأحد جنود المرور بأنه احتكاك بين المؤسسات العسكرية والأمنية، فهذا

للحاصل يقتصر إلى الموضوعية والصديق أنه لا يستند إلى المعلومة الصحيحة.

ومن جهة أخرى تلمز أجهزة الاعلام الخارجية بتضيق الحقائق أو تبسيطها. فضايف الجيش تصرف تصرفاً خاطئاً بالتمسك إلى القوانين انظمة المرور، وهذا الضرف لوقعه في دائرة المسؤولية مثله في ذلك مثل أي مواطن تصرف ذلك الضرفه لكن المشادة حدثت بينهما وتطورت إلى شجار واستخدمت السلاح وإطلاق النار، فاستطاعت الرصاصة لتصيب ضابط مرور كان قادماً لفض الشجار بين الاثنين.

والمرح أن الضابط العسكري وجندي المرور احيداً إلى التحقيق وإلى اتينية وجررت محادثتهما وصغر الحكم، وإن كانا متساويين الحكم بعد ذلك.

الأحزاب البيشمية

● كثر الحديث في الفترة الأخيرة عن خطر المركات السياسية وكانت اليمن طريقة الفاسدة في التعامل مع الأحزاب



المصدر : الحياة (التدنية)

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ شعبان ١٩٩٢

القيمتية. كيف تمكن على مصداق هذه
التجربة. وهل من تعديلات متوقعة عليها في
المستقبل؟

- انتهجت اليمن منذ قيام
الجمهورية اليمنية نظاماً ديموقراطياً
يلتزم على التمتع بالديمقراطية
والحرية. وإتاحة هذا النظام للجميع
أن يتقدموا أنفسهم في شكل جماعات
والأحزاب ويشاركوا في عمل وفق مبادئ
الديموقراطية والحرية واحترام
الرأي والرأي الآخر، وهي المبادئ التي
نص عليها الدستور. ومع كل ذلك
حدثت ضوابط لعدم قيام الأحزاب على
أسس دينية أو مذهبية أو عرقية أو
طائفية، والشعب اليمني شعب عربي
مستطير وعلى هذا الأساس يسمح
للأحزاب بأن تمارس حقها في إبداء
الرأي وإتاحة المقارنات وأصدار الصحف
والنشرات.

● كما نؤكد بأن اليمن مثيل على
ترسيم الحدود مع سلطنة عمان فما هي
الأهداف المرجوة من الترسيم وهل
تتضمن متابعة العملية لتشمل الحدود
الشمالية؟

- بهدف الترسيم للمحافظة على
الحقوق التاريخية لليمنيين اليمني
والعماني ودعم مسار الأخوة العربية
الإسلامية وفق معايير الحق والعمل
ومراعاة مصلحة هذه الأمة.

ونحن في اليمن نملك بوضوح مع
كل توجه نحو إزالة أية خلافات
حسنية أو سبواها من خلال
المفاوضات والحوار وبالإستناد على
الحقوق المتروكة مع عدم نسيان
الروابط الأخوية. ومن هذا المنطلق
ترحب بأي اقتراح من الشرفاء في
الجملة العربية السلمية لترسيم
الحدود، وهو موقفنا الرسمي منذ
فترة.



المصدر: الشرق الأوسط (الدينية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٢ من ١٩٩١

اتجاه الى اغلاق ملف الحدود بين اليمن وعمان

عن: من لطفي شطارة

للت مصادر مطلعة في الحكومة اليمنية لشؤون الشرق الاوسط ان مباحثات الحدود اليمنية - العمانية تسير بصورة جيدة، في الاتجاه الذي يكل باغلاق ملف الحدود بين البلدين بصورة نهائية، وتوقيع اتفاقية ترسيم الحدود في القريب لاجل.

وتجدر الاشارة الى ان لجاناً فنية من الجانبين تقدم حالياً بعملات استكمال وضع اللامسات الأخيرة للاتفاقية، تمهيداً لشرحها للتواضع.

وقد جاءت مباحثات الحدود اليمنية - العمانية استكمالاً للمباحثات التي تمت قبل تحقيق الوحدة بين كل من عمان والقطر الجنوبي من اليمن سابقاً، ويبدو للجانبين حرصاً مشتركاً على حل هذه المشكلة بروح اخوية، وتقدم بجسد حرصهما على اقامة علاقات طيبة بين البلدين.



المصدر : الحياة (الأندلس)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩٢ - ١٩ - ١٩

بن علوي - الحياة :

اتفاق الحدود مع اليمن يوقع ولكن ليس بأي ثمن

□ مسقط - الحياة

سلكون للصحة في مصلحة العمل الجماعي، وسواء عقدت المحادثات جماعية أو لم تعد فإن رغبة الجميع هي للتفاوض بالعلاقات مع إيران.

اعلان دمشق

وتالي ايضاً وجود خلافات بين دول المجلس ومصر وسورية اللتين وقعتا معها اعلان دمشق. مشدداً على ان الاعلان مستمر والدول الواقعة عليه مصممة على تطويره والتمسك بكل مبادئه والدليل ان العلاقات الثنائية بين الدول الأعضاء متميزة. ولقد ان قضايا الأمن مهمة جداً، ولا بد ان نأخذ مداهم والوقت الكافي.

وسئل ايضاً عن الخطة العسكرية لأمن الخليج فاجاب ان دول المنطقة تدور كل ما له علاقة بالأمن سواء في إطارها الذاتي أو الجماعي أو لشخصه الاطراف وهذه الأمور ان تنقش على مستوى الإعلام.

■ اعلن وزير الدولة الامماني للشؤون الخارجية السيد يوسف بن علوي بن عبد الله ان للكويتات مستمرة بين سلطنة عمان واليمن لتجيز الاتفاق ترسيم الحدود بين البلدين مؤكداً انه ليس من المصلحة الاستحجال (-) ولا نعتقد انه يجب اتواء الوضع بأي ثمنه. وتالي في حديث إلى «الحياة» (نصه في الصفحة ٥) ان بلاده مستعدة حيال لتجيز الاتفاق بالتكافؤ نتائج الانتخابات الموقعة في اليمن قبل انتهاء الفترة الانتخابية فيها في تشرور الذاتي (توضيح) للابل.

وسئل عن العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران فاجاب ان دول المجلس اقرت الصيغة الثنائية للتعامل مع طهران في هذه المرحلة ويحسب بخطور باقسطراد



المصدر : المجمع الوطني

للنشر والتدوينات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩٩٢

وكان الخلاف بين البحرين وقطر حول
حدود المياه الإقليمية للبلدين . والسيادة
على جزر حوار وقشت الدبل قد ثار للمرة
الأخيرة في أبريل ١٩٩٢ . بعد قرار أمير
البحرين بتحديد المياه الإقليمية لبلاد .
عزلاً كيلو متر ، مما أدى إلى ضم عشر جزر
إلى السيادة القطرية رغم أنها تقع في إطار
سلطة البحرين .

وقد تدخلت الدول الأعضاء في مجلس
التعاون الخليجي في ذلك الوقت ، لتهدئة
الاضاح بين البلدين .

ومن المقرر أن تظهر محكمة العدل
الدولية في لاهاي القضائية في ٢٨ فبراير
١٩٩٤ . بعد الشكوى التي قدمتها قطر ضد

البحرين ■

✓ البحرين

اخبار الخليج تعاود الصدور

عاودت صحيفة أخبار الخليج البحرينية
الصدور ، بعد أن توقفت لمدة ثلاثة أيام بسبب
من ٩٣/٧/٩٩ وحتى ١٩٩٣/٧/٢١ .

وكانت وزارة الإعلام البحرينية قد
أصدرت قراراً بوقف الصحيفة بسبب نشرها
خريطة توضح أن جزيرة "حوار" المتنازع
عليها بين البحرين وقطر - تخضع للسيادة
القطرية ، بينما تخضع الجزيرة حالياً لسيادة
البحرين .



المصدر : الوسط

٢ جمادى ١٤٠٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عمان

كشف وزير الاعلام في سلطنة عمان السيد عبدالعزيز الرواس، في مقابلة خاصة مع «الوسط»، ان هناك «مسائل لم تنته بعد» في موضوع ترسيم الحدود بين السلطنة والجمهورية اليمنية، وان كان البلدان اتفقا على اسس مشتركة لترسيم الحدود، واستبعد الوزير العماني ان تكون الحدود «سبباً للمشاكل والازمات بين الدول العربية»، ودعا الى ايجاد وفاق عربي على اساس المراجعة الذاتية والشجاعة مع النفس والاعتراف بالأخطاء، وشدد الرواس على اهمية التعاون الخليجي مع ايران.

وفي ما يأتي نص المقابلة مع وزير الاعلام العماني:

وزير الاعلام العماني

الرواس لـ «الوسط»:

ترسيم الحدود مع اليمن

لم ينته بعد

«ندعو الى وفاق عربي أساسه

المراجعة الذاتية

والاعتراف بالأخطاء»

[illegible]

● استمرت التجارة الصمانية السعودية مع الدول الغربية، التي أخبرت فيها نهجاً متبعاً في التعامل العربي، حيث ترفض بيعكم هذه التجارة، كما تطلب إنهاء المشاكل الحدودية بين الدول العربية منعا لتفجير الأزمات في المنطقة.

● استمرت العلاقات الصمانية السعودية مع الدول الغربية، التي أخبرت فيها نهجاً متبعاً في التعامل العربي، حيث ترفض بيعكم هذه التجارة، كما تطلب إنهاء المشاكل الحدودية بين الدول العربية منعا لتفجير الأزمات في المنطقة.

مستند - ۱۱۱۱۱۱۱۱

[illegible]



إيران والخليج

● ما هي التحديات الجديدة التي ألقاها حرب الخليج الثانية على كامل الإعلام الخليجي خصوصاً والعربي عموماً،
كان كارتة على كل الأصعدة، وبإتالي فقد هذه الكارتة بظلالها على مسار الأمة العربية، ولكن هذا لا يعني أن نظل نعيش هذا الواقع مسمى الحياة، هناك ظروف لا بد أن نستخلص من هذه الكارتة وعبر ينبغي النظر إليها بشكل موضوعي لأن الحياة يجب أن تستمر، والمضي بهما بقدر ما يحمل من دروس يستفاد منها، ومن المستحيل معاشرة الماضي بروح مستقبل، هذه هي نظرتنا التي ينبغي من خلالها العبور إلى لغة العصر، وقد أبرزت حرب الخليج أهمية الدور الاعلامي التي لم يكن حشدده بأقل أهمية عن الحشد العسكري وهو كان واضحاً بدرجة كافية. وأنا اعتقد أن هناك ميزة للأعلام للماصر بالورت مفاهيم جديدة في الكثير من التحركات الدولية الهامة، أبرزها إيواسل الملوحة وهي مسألة ليست بالامر سهول، وللأسف الشريد هذا لا ينطبق على اعلامنا العربي التي لا يزال يعتمد

صيغة الانتشاء والقليل من المعلومات وهذا ما يجعلنا نقترح الوسيلة لإيواسل اعلامنا إلى الساحة العالمية، وبإتالي التوقع والذوبان، وليس هناك حل آخر. وأنا أرى أنه بقدر ما ننفي اعلامنا بالملموعة لصداقة واعتماد الحرفية المهنية، بقدر ما نستحوذ على جزء من المساحة التي يحتكرها الاعلام الدولي، وبعد ذلك نتحدث عن غزو لكرى او اعلامي، الموضوع لا يتعلق بذرو اعلامي، هناك مساحة تحتاج إلى امتلاء، وأنا نحن لم نمارس إلى املاء هذه المساحة فخيرنا سيوقع بهذه المهمة، ونحن نعلم اليوم أن التقدم تقني جعل من كوكب الأرض «قرية تكنولوجية»، ولهذا فإن السباق إلى استغلال هذه التقنية هو الأكثر رسوخاً في الأرض. القول ذلك وأنا أعلم أن هذه التقنية هي أصلاً صناعة غربية، وهذا يعني وجود مساحات شاسعة بين الاعلام الغربي الذي يستغل هذه التقنية في ابد الحدود وبين الاعلام العربي الذي يحاول اللحاق بالركب، وقد برز هذا الامر بشكل واضح في «عاصفة الصحراء» حيث ارتبط دور الاعلام الغربي بهدف استراتيجي، ولقد وهو ما لم نشهده في اعلامنا العربي ككل. انك اعود والقول أنه يقتصنا، كاعلام عربي، ومستقلان، الحرفية المهنية البالغة الفحة، والتسويق للمعلومات المستمر في وسائل الاعلام، وقنع المسؤولية في

الوصول إلى هذه المائدة في جزء منها على الجهاد التقني وفي جزء آخر على الجهاز الاعلامي، واعتقد أن علينا قطع مشوار طويل من التواصل والتوافق حتى يستقيم أداء مسئولنا الاعلامي بما يتوافق مع التطور الاعلامي الماصر.

● ما هي طبيعة العلاقات القائمة مع ايران وأي دور ترى سلطنة عمان أن ايران يجب أن تلعبه في المنطقة؟

— التماسون مع ايران هو في بداية العمل الخليجي المشترك وهو يختلف عن التعامل مع دول اخرى فالعمل السياسي والعمل الامني والعمل الاقتصادي هو بداية متشعبة ومتعددة ينبغي أن تأخذ حيزها الطبيعي من دون أن يحدس حيز على حيز آخر. لهذا علينا أن نقيس الامور بميزانها الحقيقي بحيث لا نجعل المعنى بحاجة إلى فكر من تفسير وتاويل. واعتقادي لا يحق لأي طرف أن يميل على طرف لآخر كيف يعمل وكيف ينظم اسوره. ايران هي دولة شقيقة وترتبطها بدول المنطقة علاقات جوار وعقيدة ومصالح مشتركة. ضمن هذا المنظور نبني علاقتنا مع ايران وهي علاقة قوية ولحوية صادقة تتوجه في اطار حسن الجوار وتبادل الصالح بحكم الانتماء إلى عقيدة واحدة. من هنا فإن اطر التعاون الخليجي مع دول الاخرى، وخصوصاً التعاون الثنائي مع ايران، وكسل الدول الخليجية لها علاقات ثابتة مع ايران وبإتالي لا نرى مبرراً لمزل هذا اتمو في العلاقات، بل نشجع المزيد من تمتين العلاقات، وأنا استهنج أن يقال أن هناك مشكلة مع ايران بحكم كونها دولة جرة شقيقة تربطنا بها علاقات تاريخية. اما موضوع التماسون الامني الخليجي فهو يجب في منظومة دول مجلس التعاون وكيفية عملها وعلاقتها بالآخرين.

التراجع عن الاخطاء

● تلف السلطنة في الوقت الراهن في النقطة الوسط على الساحة العربية، كيف تتظرون إلى هذا الدور على صعيده تصفية الخلافات العربية؟

— أنا لا أرى أن هناك محورين عرييين، بل محور واحد هو محور اثنائنا. صحيح أن هناك اختلافاً في وجهات النظر نتيجة بعض المواقف، ولكننا نعتبر هذا الامر طبيعياً. ونحن من جهتنا نسعى جاهدين لأن يكون هناك تضامن عربي على



الوسط

المصدر :

١٩٩٢

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اساس المراجعة الذاتية يؤلف كل طرف فيها لكثير من الشجاعة مع النفس ومع الآخرين لكي تكون البداية للقدرة بداية سليمة وبمعية عن التشجيع والبالغة التي تؤثر فعلاً على العمل العربي. هذا اننا لنبدا فعلاً ان نسهم في صياغة النظام المالي الجديد والذي لا ننظر اليه باعتباره

وثيقة يجري التوقيع عليها. ولكنه أسلوب تعامل بين الدول. والامة العربية اذا لم تستطع لم شملها وجميع قدراتها فن تستطيع المساهمة بصياغة هذا العالم الجديد بحيث يصبح فارق الاختلاف شامساً. من هذا المنطلق فاننا في عمان نرى انه من الضروري ايجاد القواسم المشتركة للتوافق العربي على اساس المراجعة الذاتية. والشجاعة مع النفس، والاعتدال بالاخطاء. واعتقد بان الجميع مطالب في هذه المرحلة بالعمل على هذا الاساس لكي نبدا بداية سليمة وقادرة على ان تنتهي بهذه الامة من الكوة التي ائت بها فنحن نعلم ان العمل السياسي ينبغي ان يقوم على عدم اللجوء والزائدة، فهو عمل جاد يحقق الفائدة المرجوة منه. ولا ينقص العمل العربي الوصول الى هذه الغاية ولكن من دون لهوء طرف ما الى تحميل الطرف الآخر ثيمات لخطئه. نحن امة عربية واحدة ولكن دولة مواصفات خاصة بها تماماً مثل بيت كبير كل غرفة فيه تختلف عن الاخرى بالوانها وديكورها. ولكن ينبغي ان يكون الشكل الخارجي متناسفاً. وهذا ينسحب بدوره على العمل العربي الذي ينبغي التواصل فيه الى ما فيه خير للجميع.

● هل يعني كلامك توقع طرح مبادرة عمانية تستند الى كل المعطيات التي نكرتها؟

- العمل العربي الآن ينقصه الكثير من آلية الاستعداد، خصوصاً لدى بعض الدول، لنبول في تحرك سياسي في هذا المجال. وحكومة السلطان قابوس لن تتردد اذا ما طلب منها القيام بدور او مسمى محدد في هذا المجال. ولكن اي عمل يتطلب اولاً استخدام كل الاطراف للقول به.

● هناك انتاج عماني على الجمهوريات الاسلامية في اسيا الوسطى، وسممنا عن كونسورتوم لانشاء مشروع خط انابيب للنفط بين السلطنة وكازاخستان. كيف تنظرون الى مستقبل التعاون مع هذه الجمهوريات؟

- عندما استقلت الجمهوريات الاسلامية شقيقة في اسيا الوسطى رأينا من واجدنا لن نمده للتعاون بمحبة وصدق لهذه الدول التي بدأت اولى خطواتها للتصرف على العالم الجديد بمنظوره الحقيقي. وكانت هناك زيارات متبادلة بيننا وبين هذه الدول. كغيرها زيارة رئيس الوزراء الكازاخستاني الى السلطنة في حزيران ايوثيو الماضي حيث اجتمع مطولاً مع السلطان قابوس وجرى خلال الزيارة التوقيع على اتفاقية لشاء خط لنقل البترول من مناطق في كازاخستان الى موانئ حالية او مستقبلية على الخليج او البحر الابيض المتوسط او البحر الاسود. ونحن نطلع الى المزيد من التعاون المشترك مع هذه الدول لاننا نعمل ضمن اطار تبادل المصالح. وفي تفكيرنا السمي دائماً الى العمل والهدف ونرجو الاستمرار في هذا النهج ان شاء الله ■



العدد: ١١١١

العدد: ١١١١

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مجلة الأسبوع

الاتفاقية العُمانية - اليمنية تُوقع في ١٥ أغسطس ؟

باريس - «الشروق»

■ كشف مصدر يمني رفيع المستوى لـ «الشروق» أن اتفاقية ترسيم الحدود بين اليمن وسلطنة عمان ستوقع في احتفال كبير يعقد في صنعاء في ١٥ أغسطس - آب الحالي، بعد أن تم إنجاز آخر الترتيبات للتطلة بالأمور الفنية ووضع علامات الحدود.

وقال المصدر اليمني أن ذلك ساعد في أن تدخل اللجان المكلفة صياغة هذه الاتفاقية مرحلة الصياغة وسط مناخ من التنازل، ودعل الرغم من أن لليابانيين التي حكمت هذه المفاوضات أرست قواعد جديدة في العلاقات بين الدول، أهمها سيادة روح التسامح والأخاء والتفاهم، بدلاً من التنافس والخصومة حول كل شبر من الأرض، فإن الأسئلة وعلامات الاستفهام مازالت تترسح نفسها عليها، حتى وهي في طريقها إلى طي صفحة قديمة عمرها عشرات السنين من الخصومات والنزاعات، وفتح صفحة جديدة

من التعاون والأخاء بين دولتين تجمعهما أواصر الدم والدين والجوار والعمل المشترك.

هذه الاتفاقية التي استغرق التوصل إليها قرابة عشرة أعوام من العمل، سالت «الشروق» المصدر اليمني أن كانت لتوثيقها علاقة باللقاء السعودي - اليمني الذي انعقد في ٢٠ يوليو - تموز الماضي في جنترف، أم لا؟ فقال: لا شك في أن الاجتماع السعودي -

اليمني، وما نتج عنه من اتفاق لتشكيل لجان فنية تعود للتفاوض حول مسألة الحدود في ٢٠ سبتمبر - أيلول المقبل قد جاء في

وقت كانت فيه العلاقات اليمنية - الخليجية يعترها الجهد وإن كسر الجليد بين الرياض وصنعاء يشجع على مصالحة يمنية - خليجية في وقت ليس بهيولاً.

أضاف أن إزالة الاحتقان من العلاقات اليمنية - الخليجية يساعد على استئناف فتح العديد من الملفات الملقة جراء أزمة الخليج، وفي هذا الإطار فإن اللقاء السعودي - اليمني، أعطى لاتفاقية ترسيم الحدود بين اليمن وعمان، دفعة كانت تحتاج إليها، عل الرغم من أنها كانت تسير في الطريق السليم. ■■



دراسات عربية

الفصل المسلح بين قطر والبحرين

دكتور احمد مابر

مبادرة من البحرين

تشير الإرساخذ الخليجية الى ان الميكلات بين خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز والشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أمير دولة البحرين قد تمحورت حول الآزمة الحدودية الممتدة بين كل من قطر والبحرين فقبل هذه الزيارة بأسبوع ولحد ويقتعد يوم ٢١ يوليو سنة ١٩٩٢ طرحت حكومة البحرين مبادرة لحل النزاع الحدودي مع قطر عن طريق الوسائل القضائية على أساس وزير خارجية البحرين وقد علمت من مصدر بحريني ان الاسباب التي دعت دولة البحرين الى عرض مبادرتها على دولة قطر هي ايمان البحرين بأن الاطوار الامثل الى حل النزاع الحدودي بين الدولتين هو قيامهما بتقديم طلب مشترك الى محكمة العدل الدولية ومن ثم فإن البحرين لم ترفق على الطالب المتفر الذي تقدمت به دولة قطر الى محكمة العدل الدولية في ٨ يوليو سنة ١٩٩١ ذلك ان الطالب المتفر القطري للمحكمة علاوة على انه لم يشمل كل جوانب الخلاف بين البلدين فانه ايضا لايتش مع سير المفاوضات السابقة التي جرت بينهما. وتشير المصاهر البحرينية انه رغبة من دولة البحرين في الاسراع في ايجاد حل نهائي لموضوع النزاع بين البلدين بشأن الحدود. وان البحرين تقدمت بمبادرتها هذه الى دولة قطر الشقيقة رغبة في ان تتعاون وتجاهل معها من اجل عرض القضية على محكمة العدل الدولية بصورة مشتركة عن طريق ايرام اتفاقية بين كل من البحرين وقطر تشمل جميع امور النزاع وتمكين المحكمة الدولية من النظر والبست في كل امور الخلاف التي ترغب الدولتان في عرضها عليه. وان هذا الاتفاق الخاس الذي عرضته البحرين في مبادرتها سيمكن محكمة العدل الدولية من الوصول الى قرار ميكر وضمان لسموحل كل النزاع الحدودية بين الدولتين بشكل نهائي. ذلك ان المذكرات المعروضة حاليا امام محكمة

قام الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أمير دولة البحرين بزيارة قصيرة الى المملكة العربية السعودية اجري خلالها ميكلات مع خادم الحرمين الشريفين وقد وصفت هذه الميكلات في بيان مقتضب اصدرته الحكومة السعودية في نهاية الزيارة في ٧ يوليو سنة ١٩٩٢ بأنها كانت ميكلات مثمرة وبناعة وانها تهدف الى كل ما يعزز مسيرة التعاون القائم بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ويطوي اواصر العلاقات الاخوية بينها كما شملت جملة الاوضاع السراهنه على صعيد المنطقة العربية والساحة الدولية بوجه عام بينما اكدت البحرين بالانكير باهمية توقيت هذه الزيارة وهي تتوافق مع الذكرى الخامسة لاحتلال العراق لدولة الكويت وان هذا الوقت بالذات يتطلب المشورة بين القيادات بروح المسؤولية والاخوة الحقة التي تتسمج والتطورات المتلاحقة القومية وعربيا ودوليا. وان حجم وتسرار ايقاع الاحداث خاصة فيما يتعلق بترتيب اليد الخليجي وضرورة شحذ الهمم وحشد الجهود وتلقية رغبات وتطلعات ابناء دول مجلس التعاون الخليجي وقيامها بعد جملة العبر والدروس التي خرجت بها مشقة الخليج في الفترة الماضية. واضمات المصاهرة البحرينية ان حجب المسؤولية العربية والخليجية الجسيمة التي اخلتها المملكة العربية السعودية على عقابها في مواد بعد اذرو والمنطقة الخليجية المهددة ابواب متعطل خاير يتحلب المشورة والحكمة بين الاخوة حتى يمكن ارساء دعائم سلام عادل وشامل ولتحت يرضي جميع الاطراف ويكون نقطة انطلاق شامل العرب



المصدر : الأهرام الاتصالي

التاريخ : ٢١ شهر ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العدل الدولية تتمثل بمسألة اختصاص هذه المحكمة في قبول الطلب القطري المنفرد وذلك بناء على قرار المحكمة الصادر في ١١ أكتوبر سنة ١٩٩١ والذي يقضي بأن تبدأ محكمة العدل الدولية في البت في مسائلتي الاختصاص والقبول بشكل منفصل قبل دخول المحكمة في الإجراءات المتعلقة بمسألة القضية كما أصدرت محكمة العدل الدولية قراراً آخر في ٢٦ يونيو سنة ١٩٩٢ يقضي بمقتضى هذه الإجراءات الحالية المعروضة أمام المحكمة .

قسط ترفض العبارة

لقد رفضت حكومة قطر العبارة البحرينية الجديدة بشأن حل النزاع الحدودي المزمع بين البلاد . والملاحظ أن هذا الرفض القطري للعبارة البحرينية جاء بعد ثلاثة أيام من زيارة أمير دولة البحرين للمملكة العربية السعودية واجتماعه مع الملك فهد بن عبد العزيز والذي قام بمساعي حميدة لحل النزاع الحدودي بين البلدين مفسري مجلس التعاون الخليجي وذلك في طوية الأولى سنة ١٩٨٠ والثاني

سنة ١٩٨٦ ومازالت الوساطة السعودية مستمرة في هذا الطور الثالث للنزاع الحدودي منذ سنة ١٩٩١ وحتى الآن ...

اكتشاف البترول يلهب الأزمة

يتصور النزاع الحدودي القطري - البحريني على السيادة على مجموعة جزر حوار وبحوار ينسب الجبل الصغير ومجموعة هذه الجزر تتخذ شكل الجبل الصغير تقع جزر حوار بين البلدين في نقطة وسط تقريبا بين ساحليهما . الساحل الغربي لقطر . والساحل الجنوبي الشرقي للبحرين وهذه المجموعة من الجزر الصغيرة تقع اما رأس دخان على ساحل قطر الغربي وبعض منها تحريب جدا من الأرض القطرية بما لا يزيد أكثر من ميلين وكانت هذه الجزر الصغيرة الموحدة في طبيعتها تتخذ استراحات للصيادين في المضي الا ان اكتشاف ثرواتها البترولية منحها قيمة اقتصادية عالية وصعد النزاع بين البلدين حولها بل اوصله الى المواجهة العسكرية بين كل من قطر والبحرين في أحد الجوار النزاع كما سئرى . بعبارة أخرى انه مما ساعد على تاجيج نزاع الحدود بين قطر والبحرين حول ملكية جزر حوار وفتحت الباب ومطالبة كل منهما بتسكك لمعقبة ل ملكيتها وتبعتها له . اكتشاف البترول في المنطقة خلصت في حقل دخان الذي يقع على الساحل الغربي من الحدود القطرية والذي يقال ان احتياط النفط يتربى عبر جيوفات طبيعية تحت الأرض الى هذه الجزيرة . وبكث هذه المشكلة السعودية تنظر من وقت الى آخر الا انها ظلت حتى الآن بدون حل شأنها شأن معظم النزاعات الحدودية بين الدول الخليجية التي ورثتها من الاستعمار البريطاني الذي رحل عن المنطقة عام ١٩٧١ .

بريطانيا وتسويات مؤقتة

يجب أن نشير منذ البداية إلى أن قطر تريد أن تقتصر قضية النزاع الحدودي بينها وبين البحرين على منطقة قطر بالسيادة على الجزر والشعب المرجانية في حين تريد دولة البحرين توسيع النزاع ليشمل مناطق صيد الاسماك ومطاسد اللؤلؤ وجزءاً من أراضي قطر الواقعة حول بلدة الزبارة الشمالية الغربية وكثت أسرة آل خليفة الحاكمة في البحرين تسيطر على بلدة الزبارة حتى أوائل القرن الحالي

اقرار زيارة امير دولة

البحرين للسعودية



حوار الواقعة تحت سيطرة البحرين مقابل تسوية
مشكلة الزيف .. وهكذا كان الحوار البريطاني في
تسوية النزاع القطري - البحرينى على الحدود لا
يجاوز التسويات المؤقتة وليست تسويات نهائية
دائمة .. وطوال سنوات هذه الأزمة الحدودية
القطرية - البحرينية الممتدة شهدت علاقات البلدين
أطوارا من المد والجزر .. أطوارا من التوتر الظاهر
وأخرى توترها مكتوما يشوبه هدوء قلقة موارج
ويجب إلا أن الأزمة الحدودية ظلت تراوح مكانها دون
حسم .. لقد شهد عقد المبعثات طويرين من تزايد
العلاقات بين قطر والبحرين بسبب النزاع
الحدودى ... أعلنت دولة البحرين في مارس سنة
١٩٨٠ أن جزر حوار لا تبعد عن جنوب شرق البحرين
سوى تسعة أميال وأنها جزء لا يتجزأ من البحرين
وأن حكومة البحرين منحت امتياز تنقيب عن البترول
في جزر حوار إلى شركة أمريكية وأن مدة هذا الامتياز
قد ردت حكومة قطر على ادعاءات البحرين بأن جزر
حوار تشكل جزءا من قطر من النواحي الجغرافية
والتاريخية والثقافية بل والمنطقية أيضا وأن هذه
الجزر لا تبعد عن قطر سوى كيلو مترين اثنين فقط ...
وأنة في وقت الجزر يستطيع الناس الوصول إليها
سيرا على الأقدام
وساطة سهوية نشطة

أكثر النزاع الحدودى القطري - البحريني في هذا
الطور القاطن خليجيا خاصة أنه جاء مع بداية ظهور
مجلس التعاون الخليجي ومن شأن طرح هذه الأزمة
على نحو مثير أن يؤثر سلبا على مختلف برامج التعاون
الخليجي .. لقد شكلت أزمة الحدود بين قطر
والبحرين تحديا لمجلس التعاون الخليجي ذلك لأنه
من المهام الرئيسية لأي تنظيم دولي تسوية ما قد يقع
من منازعات بين أعضائه بطرق السلمية لأن تلك

عندما وسعت أسرة آل ثاني الملكية في قطر نطاق سيطرتها
لتشمل شبه الجزيرة القطرية بأكملها .. وفي القرن التاسع
عشر كانت السلطات البريطانية تنصح دائما بعدم انشراك
مشكلة الحدود بين البلدين خاصة حول بلدة الزبارة وقد
ضمنت تلك الاتفاقية البريطانية التركية سنة ١٩١٣ والتي
حلت الحرب العالمية الأولى دون تسويتها .. إلا أن أزمة
الحدود القطرية البحرينية عادت إلى الظهور في سبيل ١٩٢٨
عندما قام حاكم البحرين آنذاك من جانبيه وبمساعدة
بريطانية بإعلان ملكيته لجزر حوار وأقرت بريطانيا سيادة
البحرين على جزر حوار سنة ١٩٢٨ وهو ما رفضته قطر نظرا
باعتبار أن تلك الجزر تابعة لها على أساس وقوعها ضمن
مياهها الإقليمية حيث لا تبعد عن سواحلها سوى ميل واحد
.. وفي حالة انحصار المياه في أوقات الجذر يمكن السير إليها
على الأقدام بينما تبعد عن البحرين حوالي ١٨ ميلا إلا أن
الأزمة عادت إلى الظهور سنة ١٩٤٧ بين البلدين وأجريت
مفاوضات بين قطر والبحرين بالشراف البريطانية وتوصلت
إليها تلك المفاوضات إلى تسوية مؤقتة للأزمة وانضمت
بمقتضاها دولة البحرين على التنازل عن ملكية سواحل
الجزيرة التي اكتشف عليها مقابر تنازلات لطرية لها علاقة
بسيادتها إلا أنه لم يتم التوصل إلى اتفاق نهائي ..

ادعاءات وأدعاءات مضادة
اشترطت قطر في مارس سنة ١٩٦٧ تسليمها جزر

بين قطر والبحرين .. وما

تخفى صدورهم أكبر .. !!



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

الأهرام الاستعراضي

التاريخ :

٣١ - ١٩٩٢

رأبنا : تأكيد استمرار العلاقات الأخوية بين البلدين
وعودة الأوضاع إلى ما كانت عليه .

خجاص مرحل

تمكنت الوساطة السعودية خلال هذا الطوار من
تطورات النزاع الحدودي القطري - البحريني من
التوصل إلى مجموعة من مبادئ وقواعد قبلها طرفا النزاع
لكي تحكم طريقة معالجة الأزمة الحدودية وقد عرضت هذه
المبادئ على المجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي

في اجتماعه سنة ١٩٩٢ تضمنت تلك المبادئ القواعد
التالية : -

أولا : يتعهد الطرفان بعدم القيام بأي تصرف من شأنه أن
يعزز مركزه القانوني أو يضعف المركز القانوني للطرف
الأخر أو يغير الوضع القائم لمواضيع الخلاف .. ويعتبر
أي تصرف من هذا القبيل كأن لم يكن ولا يترتب عليه أي أثر
قانوني في هذا الشأن

ثانيا : يتعهد الطرفان بالامتناع عن ممارسة أي نشاط
إعلامي ضد الطرف الآخر أو تعليق ذلك بخلاف أو أية
أمر أخرى وذلك لمنع التوصل إلى حل نهائي .
ثالثا : يتعهد الطرفان بالامتناع عن القيام بأي تصرف
يعرقل سير المفاوضات أو يزعج كره الجو الإيجابي اللازم
لتحقيق أهدافها .

مواجهة عسكرية مسلحة

بدأ الطرف الثاني للامنة الحدودية بين قطر والبحرين -
في الثمانينات - في ٢٦ ابريل سنة ١٩٨٦ حول أحقية ملكية
تلك الجزر حتى كانت تصل الأزمة إلى قتال مسلح عندما
عززت كل من الدولتين قواتها المسلحة في الجزر المتنازع
عليها وحولها . فقد اعتبرت قطر على ما يجري على أرض
جزيرة فيجيت الدليل من بناء مركز لحفر السواحل لحساب
دولة البحرين ... والفرغم من أن الرصاص المرفوضي
للسواحل السيليل الدولة قطر بلا حذر أن السياسة الخارجية
لدولة قطر تقوم على محور التفاوض مع الأحداث وسلاسلها
بدلا من اتخاذ السبيل المواجهة إلا أن دولة قطر شدت عن
ذلك النمط السلوكي بلزائها القوات عسكرية مسلحة
لاحتلال جزيرة فيجيت الدليل المتنازع عليها مع دولة
البحرين واحتجزت ٢٩ عمالا لبنانيا وفلانتا مهندسين لمدة
١٧ يوما ... وهؤلاء المهندسون والعمال يتبعون شركة
هولندية تقوم بأنشطة في جزيرة فيجيت الدليل لحساب
وزارة الدفاع البحرينية . وقد استهدفت الحملة القطرية
العسكرية ولف هذه الأعمال الاستنزائية في منطقة لازات
موضع نزاع كما هدفت إلى تجريد الموقف وعدم إجراء أية
تصيرات على قشت الدليل تلك الجزيرة المعصية الصغيرة
التي لا تزيد مساحتها على عشرة كيلو مترا مربعا

المنزعات تهدد الوحدة المنشودة بين الدول الاعضاء
في ذلك التنظيم كما أنها إذا تحولت إلى صراع مسلح
فربما أدت إلى تفككه وإلى تسمية شيما وأحزابا بين
مؤيد ومعارض لكل من الطرفين المتنازعين .. وبعبارة
أخرى فإن المنزعات المتعددة بين دول المجلس
سوف تكون أكبر من حجم الاتفاق مما قد يضعف نهلية
لذلك المجلس .. ولعل هذا ما دفع المملكة العربية
السعودية إلى الوساطة بين طرفي النزاع لتسوية
الأزمة .. وبعد عدة عصيرة من إنشاء مجلس التعاون
الخليجي وبالتحديد سنة ١٩٨٢ انشغل من جديد
النزاع الحدودي بين قطر والبحرين حول ملكية جزر
حوار وذلك بسبب قيام البحرين بتدشين سفينة حربية
تحت اسم (حوار) التي تسري قطر أحقيتها في
ملكيتها .. وأيضا قيام دولة البحرين بمنحدرات
بالخبرة الحية . لخضر سواحلها في منطقة فيجيت
الدليل التي تعتبرها دولة قطر أيضا لا تزال محل
خلاف بين البلدين الأمر الذي أدى إلى قيام حملات
إعلامية متباعدة وهو ما يتناقض مع المبادئ التي
جسدها النظام الإسلامي لمجلس التعاون الخليجي ..
لقد اهتم مجلس التعاون الخليجي بهذا النزاع
الحدودي لأصله بخطورته وحول إيجاد الحلول
المناسبة له إلا أنها كانت في غالبيتها حلولاً سياسية من
مراكز على أسس التوسط خلال مفاوضات خاصة
تفطيت على الوسائل القانونية مما جعلها نزول برزوا
الظروف التي أوجدتها علما بأن المجلس أنشأ ضمن
مؤسساته وأجهزته ، هيئة لحل المنزعات ، والتي
طبقا للمادة الثالثة من النظام الأساسي تختص بمقتضى
فيما يحيله إليها المجلس الأعلى من منازعات بين
الدول الاعضاء .

المجلس ودبلوماسية الأسف !!

عبر مجلس التعاون الخليجي عن أسفه لسوء هذا
النزاع وأبدى قلقه من تأثيره على المنطقة ومن نتائج
استمراره .. وأصدر المجلس الوزاري لمجلس
التعاون الخليجي في دورته الثالثة التي عقدت بالرياض في
الفترة من ١٧ إلى ٩ مارس سنة ١٩٨٢ بياناً خاصاً بالنزاع
القطري - البحريني على الحد في ٩ مارس سنة ١٩٨٢
اتخذ فيه المجلس الوزاري القرارات الآتية :

أولا : طلب المجلس الوزاري من المملكة العربية
السعودية استئناف المساعي الحميدة فوراً من أجل انتهاء
الخلاف بين البلدين
ثانيا : يسجل في الأمانة العامة للمجلس الاتفاق الذي تم
بين دولة قطر ودولة البحرين فيما يتعلق بالتزام الطرفين
بتجديد الوضع وعدم اتخاذ ما يحسب تصعيد الخلاف
ثالثا : وقف الحملات الإعلامية المتباعدة بين البلدين
وعدم اللجوء إلى التآمر .



المصدر :

الأهرام الاتصاف

التاريخ :

٢١ مارس ١٩٨٦

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الأزمة لم تحوِز تقدماً وذلك لعدم محاولتها معرفة وتدبير من المخطئ ومن العيب في الأزمة ولكن كانت هذه المساعي الحميدة تهدف في المقام الأول إلى اظهار مدى خطورة هذه الأزمة على أمن المنطقة كلها

مبادرة سعودية لاحتواء الموقف

في هذا الظهور من الأزمة الحدودية بين قطر والبحرين أدت الدبلوماسية السعودية - عن طريق الوساطة - الدور الاكبر في احتواء الأزمة فقد استطاعت الدبلوماسية السعودية النشطة وتحت رعاية الوساطة السعودية أن تجمع بين كل من وزير خارجية البحرين ووزير خارجية قطر في العاصمة السعودية الرياض للتفاوض بشأن الأزمة الحدودية بين البلدين... وكخطوة فورية لاحتواء الأزمة بين كل من قطر والبحرين اقترحت المملكة العربية السعودية من خلال مبادرتها في مايو سنة ١٩٨٦ خطة عمل تمثلت في الآتي :

أولاً : إعادة الوضع إلى ماكان عليه قبل ٢٦ أبريل سنة ١٩٨٦ ويوم نشوب الأزمة .
ثانياً : التمسك بعدم العودة لاستخدام القوة العسكرية مبادرات المساعي المبذولة للتوصل إلى حل يرضى الطرفين .
ثالثاً : تشكيل هيئة للأشراف والرعاية العسكرية لإعادة الإشراف في السابق عهدها .
وأبما : بعد انتاج هيئة الأشراف والرقابة العسكرية لمهمتها سيتم النظر في ترويض وحل الخلافات الحدودية بين الطرفين في إطار قانوني وتاريخي بحيث يتسلم البلدان مايلبثانه من وثائق ومستندات أو إثباتات بأحقتهما في المناطق المتنازع عليها... وعلى اخر هذه الخطة السعودية

لنصحت قوات كل من الطرفين المتنازعين إلى مواقعهما في ١٥ يونيو سنة ١٩٨٦ .. إلى المواقع قبل نشوب الأزمة أي قبل ٢٦ أبريل سنة ١٩٨٦ .

اتفاق مرحلي

وبهما يكن من أمر فإن تدخل الدبلوماسية السعودية بوساطة لحل الأزمة الحدودية وبين قطر والبحرين كما ظهر في مغفولات مايو سنة ١٩٨٦ كانته بتفاهة المباشرة فقد تم الاتفاق بين طرفي الأزمة قطر والبحرين - على مايتأتى :

أولاً : الايدخل جزيرة فيث الدليل وجزر حوكر سوى صياري البحرين ورجال خفر سواحل البحرين فقط .
ثانياً : ألا يقوم أي من طرفي النزاع - البحرين وقطر - بتغيير الوضع القائم في الجزيرة .
ثالثاً : تم الاتفاق بين طرفي النزاع - قطر والبحرين - حسب ماظهر خدام الحرمين الشريفين في ٢ يونيو سنة ١٩٨٦ - أن الاتفاق مبدئي مائة تقوى : أنه في حالة أي

وتجاوزها جزيرة صغيرة أخرى هي جزيرة فيث جزارة .. لقد شكل تصاعد الأزمة الحدودية بين قطر والبحرين في أبريل سنة ١٩٨٦ تحدياً كبيراً لمسئوليات اتصالات الأخرى التي كانت تواجه مجلس التعاون الخليجي آنذاك فقد نشبت الأزمة من جديد في وقت تزايدت فيه مخاوف الدول الخليجية من احتمالات تصعيد الحرب العراقية - الإيرانية لتتعدى لتشمل مولا خليجية أخرى .. وفي وقت تصاعد فيه قلق الدول الخليجية بسبب الانخفاض الحاد في أسعار البترول كما أن هذا النزاع القطري - البحريني يمكن أن يثير نزاعات حدودية أخرى بين دول مجلس التعاون الخليجي .

نشاط دبلوماسي ولكن من أحراز تقدم

أثار السلوك القطري بتصعيد الموقف بالزك قسوته المسلحة في جزيرة فيث الدليل المتنازع عليها مع دولة البحرين قلقاً خليجياً خاصة أنه جاء في ظل تصاعد الحرب الخليجية بين العراق وإيران وسأثيره من ملاحظات

وتهديد لأمن المنطقة الخليجية كلها ... والعقيدة أن مجلس التعاون الخليجي عمل منذ بداية اندلاع الأزمة على احتوائها وذلك بسرعة تحركه الدبلوماسية لمنع تصاعد الأزمة بين الدولتين عرفت مجلس التعاون الخليجي نظام وزير الدولة لعمليتين للتأمين الخارجية بتلقى رسالتين شخويتين من السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان يومه رئيس مجلس التعاون الخليجي في تلك الفترة إلى كل من أمير قطر والبحرين ... والملاحظ أن الاعتماد الخليجي بالنزاع القطري - البحريني على الحدود قد عكس الاحساس بخطورة الموقف فإن التحرك الدبلوماسي السعودي العليل مرة أخرى لاثار الموقف المتفجر ومحاولة وضع تسوية ملائمة للأزمة من خلال الوساطة السعودية وطرح الأفكار والمبادرات والافتراضات والسعي إلى نزع فتيل الأزمة بسرعة قبل أن تتفجر على نحو غير مرغوب ... نشطت الدبلوماسية السعودية في هذا الظهور من اطوار الأزمة أيضاً وكان للدبلوماسية السعودية باع طويل في تهدئة الوضع المتفجر وإعادة الأمور إلى ماكانت عليه ... وقد تشتمل التحرك الدبلوماسي السعودي العليل في اليوم التالي لاثارة الأزمة وبالتحديد يوم ٢٧ أبريل سنة ١٩٨٦ بشأن خلعهم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز لوفد الأمير سلطان بن عبد العزيز القائد الثاني لرئيس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام لزيارة كل من قطر والبحرين لتطويق الأزمة ... أما دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت فاحتكت كل منهما بتأكيد تنفها في جهود العمال السعودي ودوره في حل هذه الأزمة كما ليدت الدولتان تنويعهما من تأثير هذه الأزمة على سير العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي إذ لم يتسوسل إلى حسمها ... والملاحظ أن تلك الزيارات للدولتين لحرق



خلاف يحتمك الطرفان الى تحكيم دولي ... كل يقدم مستنداته وان قرار محكمة العدل الدولية سيكون مقبولا . وهذا يشمل الخلاف الطارىء بين الطرفين .

تجميد الأزمة ... ولكن

لقد لعبت الدبلوماسية السعودية الدور الاكبر في احتواء الأزمة الحدودية بين قطر والبحرين ويرجع ذلك الى ثقل المملكة العربية السعودية وعظم دورها كوكالة قاسم في مجلس التعاون الخليجي من جهة ووجود العديد من مشاكل العدود بينها وبين اغلب اعضاء دول مجلس التعاون الخليجي من جهة اخرى والتي في حالة اثارتها قد تؤدي الى تهديد كيان مجلس التعاون الخليجي وتبديد واستنزاف جهوده التكاملية في حسم نزاعات الحدود ... ولكن موقف مجلس التعاون الخليجي كتنظيم لقليمي ان اكتفى كما جاء في البيان الختامي لاجتماع وزراء خارجية دول المجلس الوزاري التاسع عشر بشكر جهود خادم الحرمين الشريفين وكذلك جهود المملكة للسربية على مواصلة جهود الوسيلة لحل وتسوية الأزمة بين قطر والبحرين ومطالبة ناهائيا بما يتفق والمبادئ التي يقوم عليها النظام الاساسي لمجلس التعاون الخليجي ... فالنظام الاساسي لمجلس التعاون الخليجي ينص على ضرورة قيام هيئة لحل الخلافات الالليمية من حديد بيرة ومياه اقليمية قبل رفعها الى القمة ... كما اشار البيان الذي اصدرت الامانة العامة لمجلس التعاون الخليجي في ١٦ يونيو سنة ١٩٨٦ بالجهود الخيرة التي رعاها جلالة الملك فهد بن عبد العزيز في احتواء هذا النزاع حتى تبقى الجبهة

الحل ليس مستحيلا

حدث تطور ... هام في الوساطة السعودية لحل أزمة الحدود القطرية ... البحرينية حيث تم لقاء بين الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني ولي العهد ووزير دفاع دولة البحرين في مقر إقامة الأمير في مسقط على هامس الاجتماع الخامس لوزراء دفاع دول مجلس التعاون الخليجي الذي عقد في مسقط في الاسبوع الاول من شهر اكتوبر سنة ١٩٨٦ حيث تم بحث كيفية حل النزاع الحدودي بين قطر والبحرين واعقب هذه اللقاء لقاء آخر تم بحضور الامير سلطان بن عبد العزيز وكل من محمد بن راشد وزير دفاع دولة الامارات العربية والشيخ سالم الصباح وزير الدفاع الكويتي وبعد انتهاء اجتماع مجلس وزراء الدفاع استقبل الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني امير دولة قطر حمد بن عيسى آل خليفة ولي العهد وقائد قوة دفاع دولة البحرين وكان يرافقه في زيارته لقطر الامير سلطان بن عبد العزيز ... وهكذا اكتمل مجلس التعاون الخليجي بمباركة المساعي الحميدة التي تبذلها المملكة العربية السعودية لتسوية الأزمة .

قطر تتقدم بطلب مفرد

لقد ظلت تأس الحجج التي تبناها طرفا الأزمة في أغلب أحداث أبريل سنة ١٩٨٦ تتروى وتظهر على السطح من حين الى آخر ... ولما كان من الصعب الجزم باحقية أي من طرفي الأزمة خاصة في ظل غياب السربية المشتركة في التوصل الى حل وسط مرض لكلا الطرفين فان فريق اللجوء الى التحكيم الدولي قد استأثر بالرغبة الأخيرة الا ان اليه كان التحكيم الدولي قد استأثر بالرغبة الأخيرة الا ان اللجوء اليه كان محكوما بتغير الوصول الى اتفاق وهو ما ترى دولة قطر ان الاعوام الست الماضية لم تقلص في الانتهاء اليه ومن ثم فان اللجوء الى محكمة العدل الدولية مسألة متعلقة بل انها متفق عليها ومقبولة في كل مكان كما ان قطر تشير في هذا الصدد ان الجهد الذي يبذل خلال المساعي الحميدة التي قام بها خادم الحرمين الشريفين الملك فهد كانت قد توحدت بالوصول الى اتفاق وقع بين طرفي النزاع قطر والبحرين وايضا المملكة العربية السعودية في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٩٠ وهذا الاتفاق هو الذي اشاع

من يخلق ملف أزمة الحدود

بين قطر والبحرين .. ومتى ؟

الداخلية للمجلس مشاكسة وعلى ان تبقى الاسرة الخليجية اسرة واحدة تسودها المحبة والوئام وتسمو فوق الأحداث ... وطلب مجلس التعاون الخليجي طرق النزاع بالانضمام بتجميد الوضع وعدم اتخاذ مياسيب تصعيد الأزمة وتكليف المملكة العربية السعودية باستئناف مساعيها الحميدة من أجل حل الأزمة وايجاد تسوية عادلة لها .

هل تكفي النوايا والمشاريع

الطبية لحل الأزمة ؟



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ - ١٩٩٢

المصدر : الإبراهيم الكحلان

واتحدت الوساطة السعودية حديدا للحصول على موافقة الطرفين على الاحتكام إلى محكمة العدل الدولية والملاحظ أنه قد تراوحت الأعمال الاستعمارية المتبادلة بين الماديين منذ ٨ أبريل سنة ١٩٩١ عندما رجعت دولة قطر هذا النزاع إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي بشأن مجسوة من تحدر العميرة التي يستعمل أن تكون غنية بالبتترول وطلبت قطر من محكمة العدل الدولية إعلان سيادة قطر على جزر حوار وإن لها حق السيادة على مياه الدبيل وقطعة جرداة حسب بيان أذيع في لاهاي . وقد عوفاها أمام محكمة العدل الدولية فتعارض قطر قرارا اتخذته برهبطانيا السلطة الاستعمارية إنذاك عام ١٩٦٨ باعتبار جزر حوار ونقشت

الدبيل وقطعة جرداة جزءا من البحرين وتمثل هذه الجزر مجتمعة ثلث أراضي البحرين وتطالب قطر بأن تعترف محكمة العدل الدولية بالسيادة القطرية على الجزر التي يعتقد أنها تحتوي على مخزونات مهمة من الغاز بل وريسا من البترول أيضا وإنه ذلك أعلنت حكومة البحرين رفضها لما ورد في الطلب المتأخر الذي تقدمت به قطر إلى محكمة العدل الدولية ونفذا قطعيا وأنها ستعود على رسالة محكمة لاهاي عبر الوسائل الملائمة . لقد رجعت البحرين رسميا مطلب قطر التي تتركز على جزر حوار وعددها ١٤ جزيرة وتمثل هذه الجزر ١/٢ مساحة البحرين والتي يعتقد أنها تحتوي على مخزونات مهمة من الغاز والبتترول وتسع مجموعة جزر حوار التي كانت جزءا من البحرين عندما انضمت إلى الأمم المتحدة سنة ١٩٧١ قبيلة الساحل القطري كما تطلب قطر بجزيرة فشت الدبيل وجزيرة قطعة جرداة وودا على مطلب قطر عدت دولة البحرين لتخسب من جديد بالمطالبة بمنطقة الزبارة الواقعة داخل الأراضي القطرية وهي الوطن الأصل لأسرة آل خليفة الحاكمة في البحرين

الأزمة تؤجل اجتماعين لوزراء المجلس

أعلنت حكومة البحرين بياناً مقتضياً في يوليو سنة ١٩٩١ تنفي فيه المطالب القطرية المعروضة على محكمة العدل الدولية وأنه ودأ على مطلب قطر عدت دولة البحرين إلى المطالبة بمنطقة الزبارة كما رأينا ويجب أن نشير هنا إلى أن تصاعد التوتر في النزاع الحدودي بين قطر والبحرين قد أدى إلى تأجيل اجتماعين لوزراء مجلس التعاون الخليجي أحدهما في الدوحة والآخر في الرياض ويمكن لتصاعد التوتر بين قطر والبحرين أن يعهد خطط مجلس التعاون الخليجي ويجعل دون الوصول إلى قدر أكبر من التنسيق السياسي والاقتصادي بما في ذلك الوحدة النقدية وعلى سبيل المثال حاولت حكومة قطر إثارة قضية النزاع الحدودي بيننا وبين البحرين في ذروة أزمة الخليج

لدولتي قطر والبحرين التقدم بطرح موضوع النزاع على محكمة العدل الدولية بطلب مفرد وفقاً للصيغة التي اقترحتها دولة البحرين ووافقت عليها دولة قطر حرصاً منها على تسهيل التسوية للقضايا لإنهاء هذا الخلاف الحدودي بين البلدين الشقيقين والذي على ضوئه تمه التوصل إلى اتفاق ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٩٠ وبعد أشهر من تحرير الكويت والهجوم النسبي في منطقة الخليج تقدمت قطر في ١٢ يوليو سنة ١٩٩١ بطلب إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي للنظر في حدودها مع البحرين حول جزر حوار وفشت الدبيل ونقشت جرداة ... مع ملاحظة أن وجهة النظر القطرية تقوم على أساس أن الحدود الحد العربي وإن الأمر يعني سوى السير في طريقين معاً بغية الوصول إلى حل نهائي وحاسم في شأن الحدود والعمل على إغلاق هذا الملف نهائياً وفق صيغة قانونية ملزمة ولائ التجارب تقول أن التوسيات الموقفة عادة ما تنتجها خلافات أكبر .

ومباركة من المجلس الأعلى

والملاحظ أنه حتى عندما اختار طرغا الأزمة سنة ١٩٨٧ الاحتكام إلى محكمة العدل الدولية بعد مباركة المجلس الأعلى لهذا الاختيار في قمت الشفاعة بالرياض وذلك اسطفاً من المبادئ التي سبق الاتفاق عليها أطراف للعمل . وكتبرير لهذه الخطوة من جانب مجلس التعاون الخليجي أوضح وزير خارجية المملكة العربية السعودية عام ١٩٨٧ أن قبول كل من الطرفين للاحتكام إلى محكمة العدل الدولية ليس سدي إيجابياً فحسب بل أمراً مريها لمستقبل العلاقات بين دول المجلس واللجوء إلى محكمة العدل الدولية أمر طبيعي فسول المجلس بالإضافة إلى كونهما أعضاء مجلس التعاون والجامعة العربية أعضاء في هيئة الأمم المتحدة التي تركز سياسة دول المجلس على المصادقة على ميثاقها الذي يشكل هذا الجهاز القانوني لحسم النزاعات

البحرين ترفض الطلب القطري المتفرد

وأما أن النزاع الحدودي بين قطر والبحرين تفجر في ٢٦ أبريل سنة ١٩٨٦ عندما أثارت قطر فترات مسلحة بطائرات هليكوبتر على جزيرة فشت الدبيل حيث كان مقاتلون هولنديون يقيمون مركزاً للخفر السواحل البحريني واعتقلت القوات القطرية ٢٩ عاملاً أجنبياً ولكنها أخرجت عنهم بعد ١٧ يوماً وبعد وساطة سعودية . والملاحظ أن تفجر النزاع من حين إلى آخر يمثل إحراجاً للسعودية التي تحاول نزع فتيل الخلاف الذي تاجر علناً وعسكرياً سنة ١٩٨٦ وكان يتطور الخلاف إلى نزاع مسلح



اعمال عسكرية ترمية

اعتدت قوات مسلحة بحرينية في ١٤ سبتمبر ١٩٩٢ - تساعدا وتعاونها طائرات هليكوبتر حربية بحرينية على الزئوق العنق القطري (العروبة) انشاء قواعدها بأعمال المسح البحري عندما كان فريق تابع له يقوم بتسريب معدات المسح البحري على شاطئ الشجرة كما اختصرت الطائرة الهليكوبتر العربية البحرينية الاجواء القطرية وحطت فوق الزئوق العنق القطري وفريق العمل التابع له غير المسئول واستمر في ادائه للمهام المكلف بها ثم عاد بعد ذلك على الفور الى قاعدته البحرية في رأس عبيدة وبعد هذا الحادث يومين وبالتحديد في ١٦ سبتمبر ١٩٩٢ وقع حادث آخر إذ قام زئوق حربي بحريني بالاقتراب من نذوق قطري تابع لخفر السواحل أثناء ادائه مهامه السورتيية في منطقة الشجرة واعتدى عليه بإطلاق النار من اسلحة رشاشة بطارية عتوليتة ويوناي ميرو وشلت أسطر ان منطقة قطره الشجرة تقع داخل المياه القطرية ثم احتجت قطر لدى البحرين في ١٩ سبتمبر ١٩٩١ على مسح زوارق اسلحة بحرينية انظر على سفن قطرية مرتين خلال اسبوع فحسب ولكن لم تقع أية اضرار مادية او بشرية في الحادثتين وإن أدت الى زيادة حدة التوتر بين البلدين وقامت قطر باعتقال عدة صيادين بحرينيين الاقتراب من جزيرة مرجانية تتنازع المولتان عليها واخذت البحرية القطرية هؤلاء الصيادين وهم من اصل اسبوني من زوارق بالقرب من جزيرة فشت الدليل التي تقع تقريبا في منتصف الطريق بين قطر والبحرين ودعت دولة قطر في بيان لها الاشياء في دولة البحرين الى الاعتناء عن هذه الممارسات التي من شأنها تعكير صفو العلاقات الودية بين البلدين وشعبيهما

الشقيين والالتزام بالتعهدات والاتفاقات التي اوقروا عليها بشأن تسوية الخلافات الحدودية القائمة بين الطرفين بالطرق السلمية لكونه من طريق الانتباه الى محكمة العدل الدولية الى دولة قطر من جانبها مستقيم بإيلاء الهيئات الاقليمية والدولية المختصة بالاعتمادات المشار اليها والالتزامات الاخرى السليمة عليها كما ستبلغ تلك الى محكمة العدل الدولية التي تجتاز فيها قطر الفصل في الخلافات القائمة بينها وبين دولة البحرين ولكن رفضت دولة البحرين هذه الاعامات القطرية رسميا والتميز ترتكز على نزاع موراثي التي تشير عليها البحرين قبالة السهل القطري مباشرة .

الا ان بعض زعماء الدول الخليجية في مؤتمر القمة الاسوي لدول مجلس التعاون الخليجي الذي عقد في سلطنة عمان في ديسمبر ١٩٩٠ اتفقوا حكومة قطر بعدم انتزاع هذا الموضوع على اساس انه لن يكون من السهل ان يتحول به الخليج الانتباه عن القضية الرئيسية لذلك وهي كيفية اخراج القوات العراقية من الكويت

قوات البحرين في حالة تاهب

عبرت البحرين في تصريح حكومي بشأن الاعامات القطرية ليست صحيحة كلها وأنه سيصدر بيان رسمي بحريني لتفنيد هذا .. وبدأت عمليات استنزاف متواصلة بين قطر والبحرين وفي يوليو سنة ١٩٩١ وقع حادث اختراق من قطر للمياه الاقليمية البحرينية ثم حادث مماثل في الاسبوع الاول من اغسطس سنة ١٩٩١ إذ دخلت حاملة صواريخ قطرية مسلحة طولها ٥٥ مترا المياه المحيطة بجزيرة فشت الدليل المرجانية وهي احدى الجزر التي تطلب لها قطر وامطمتها دوريات خفر السواحل البحرينية فبعد اوضحت دولة البحرين لوائحها البحرية في حالة تاهب استندوا الى شيء قد يقع

قدمت دولة البحرين في ١٥ اغسطس ١٩٩١ احتجاجا رسميا لدى قطر بشأن انتهاكات القوات البحرية القطرية المسلحة لمياه البحرين الاقليمية فقد وجهت حكومة البحرين الى الحكومة قطر مذكرة احتجاج رسمية تنهها بان

خرقت مرتين مياهها الاقليمية بالقرب من الجسر التي يتنازع البلدان السيادة عليها وإن زوارق مسلحة من البحرية لاصحت السفن القطرية وهي تنجبه بعيدا في الممرات والتجربتين خلقت دون اذن المياه الاقليمية للبحرين شرق ارجيل فشت الدليل شمال شرق البحرين وشمال قطر مرتين في نهاية يوليو ويوليو ١٩٩١ ويديا ١ اغسطس ١٩٩١ والملاحظ سفنا لخفر السواحل البحرينية استندت بحريتها في شمال الخليج نتيجة لذلك حيث كانت تراقب سفنا تجارية من والى الكويت ومن الملاحظ ايضا في سفن البحرية القطرية في المنطقة المتنازع عليها تنجبه بين حين واخر على الصيادين البحرنيين بشهوة الانتعاش ولدى احدى المرات تجاوزت سفينة قطرية المنطقة المتنازع عليها حتى اصيبت على بعد سبعة اميال من ميناء سلمان البحريني ويوجب ان تشير هنا ان جزر فشت الدليل تحولت على بعد عشرين كيلومتر من البحرين ويقسم ٢٢ جزيرة بينها جزر صغيرة ومعلمه جرداء وجزيرة وهي مشار نزاع حدودي بين قطر والبحرين يرجع الى مايقرب من قرن من الزمان وقد تدخل زئوق قطري مزود بصواريخ من طراز (كزوست) وهو نوع فرنسي المصنع المياه الاقليمية البحرينية في ١٥ اغسطس ١٩٩١ فدخلت الدليل قبل ان يخفوه حرس السواحل البحريني خارج تلك المنطقة



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

البعد الإقليمي زامن الخليج

تقول دولة قطر إنها تدعو إلى حل كافة النزاعات التي تنشأ بين البلدان الإسلامية بالوسائل السلمية واللجوء إلى القضاء الدولي كما ترى قطر أن أمن الخليج يرتكز على معادلة دقيقة لها عدة أبعاد تحتاج إلى حكمة ومروحة وبعد نظر وأن البعد الخليجي يتطلب تحقيق وجود عنصرين أساسيين هما إزالة الخلافات الحدودية القائمة بين هذه الدول وإيجاد قدرة دفاعية واسعة من خلال التنسيق مع الدول الأعضاء بمجلس التعاون الخليجي وأما البعد الثاني فينبغي أن يتفاد الخلاف العرقي المشترك وإعلان دمشق بصفتها صيغة جديدة للعمل العربي المشترك ومن وجهة نظر قطر أن البعد الإقليمي لأمن الخليج التي تشترك معها في الإشراف على مسوالة دول أخرى كجمهورية الإسلامية الإيرانية والتي لها حقوق وعليها واجبات في هذا الخليج على بقية دول المنطقة ولا يمكن إغفال دور هذا البلد الإسلامي الصديق في هذه المعادلة والذي مارس دوراً مشيراً خلال أزمة الخليج .

الرئيس بوش يطلب حل الأزمة سلمياً

تجمعت الأوضاع على ماضي عليه في الفترة ما بين يوليو ١٩٩١ حتى ١٦ أبريل ١٩٩٢ حين أصدرت قطر مرسوماً أميرياً في ذلك التاريخ بتسديد عرض مباحثها الإقليمية بالتي حشر ميلاً بحرياً لمسافة ال ٢٢ ميلاً أخرى تملأ قطر

أحركات واستفزازات

هربية غير محكومة ..

من يحتمن عدم تصاعدها

الى هرب .. ؟

المصدر :

الأحرار الإحصائي

التاريخ :

٢١ أغسطس ١٩٩٢

عليها السيادة هذا المرسوم الأميري القطري انشأ تغييراً على القضية برمتها ذلك أنه بمقتضى هذا المرسوم يصبح من حق قطر أن تمارس السيادة على جزر حوار التي تقترب من سواحل قطر أن تمارس السيادة كل جزر حوار التي تقترب من سواحل قطر في حدود الميل أو الميل ونصف الميل أو أكثر قليلاً وكان رد البحرين على هذا المرسوم القطري بعد جلسة استثنائية لمجلس الوزراء البحريني مؤرخين بحكومة البحرين لهذا المرسوم الأميري القطري مع الاحتفاظ بحق البحرين في انتخاب السلطات والاعتمادات القانونية اللازمة للسلطة على حقوقها في المناطق التي يمكن أن يشملها المرسوم القطري .

ويجب أن نشير هنا إلى أنه في رد حكومة البحرين على رسالة الرئيس الأميركي جورج بوش التي نادى فيها بتسوية النزاع القطري البحريني على الحدود بالطرق السلمية وإزالة تلك العقبة التي تقف في طريق توثيق التعاون بين الدول الخليجية ظهرت رغبة البحرين في عرض النزاع البحريني القطري على محكمة العدل الدولية وترى البحرين أن الأساليب الأمثل لذلك هو رفع دعوى مشتركة لمحكمة العدل الدولية لإيجول دون تدخل أطراف الأزمة في المفاوضات للوصول إلى صيغة اتفاق لعرض الخلافات على المحكمة مستقبلاً ويبدو أن ولما نهلتها من هذا الأمر

و غزل مسلح بين الطرفين

وقد أعلنت حكومة قطر في ٥ يونيو سنة ١٩٩٢ أن قطر تكن لاحتفاظها دولة البحرين كل مودة وترى أن تنسب سبل حل الأزمة الحدودية بين البلدين الجيرة إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي وأن دولة قطر مستفزة بالحكم الذي تصدره المحكمة الدولية أيا كان كما أعلنت حكومة قطر في ٢ يوليو سنة ١٩٩٢ أنه لا ضرورة إلى إبرام اتفاق انشأ جديد كاذب اقترحه مؤخرًا دولة البحرين لأن إبرام مثل هذا الاتفاق الجديد يهدد الرقعة والجهود الذي بذل خلال الساعات الحديدة التي قام بها خادم الحرمين الشريفين الملك فهد والتي توجت بالوصول إلى الاتفاق الموقع بين البلدين والصيغة العربية السعودية في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٩٠. وقد أعلنت دولة البحرين في ٢١ يوليو سنة ١٩٩٢ بالاعتراف عن رغبتها في علاج الأزمة الحدودية مع قطر بالوسائل القضائية .. وقد ردت قطر على البحرين في ٢٩ يوليو ١٩٩٢ بالاعتراف عن تقديرها واعتزلتها بالعلاقات الحدية والمصيرية مع الشقيقة دولة البحرين وعن سداد الاتفاق لمشاركة البحرين لها في الحرس على معالجة الأزمة الحدودية بينهما بالوسائل القضائية بعيداً عن أي شائبة



مجلس التنوير القطري قد وافق في اواسل ديسمبر سنة ١٩٩٢ على اتفاقية تعاون دعائي مع الولايات المتحدة الامريكية لتصبح قطر بذلك ثالث دولة من دول مجلس التعاون الخليجي الست توقع اتفاقية تعاون دعائي مع واشنطن منذ انتهاء حرب الخليج في العام الماضي

...ورجعنا حيث كنا أولا !!

وبعد فقد رأينا ان أزمة الحدود القطرية - البحرينية تدور في جوهرها حول جزر صغيرة صغيرة ومهجورة... وأعشاب مرجانية يحتمل ان تكون غنية بالغاز والبترويل وتسيطر عليها البحرين بموجب ترسيم للحدود عندما كانت بريطانيا تسيطر على العلاقات الخارجية للبلدين في الثلاثينات من هذا القرن... ولكن ما تخفى صدورهم اكبر... ان تعمر هذه الأزمة الحدود في مسيرة نزاع مسلح قد يشير نزاعات حدودية أخرى بين دول مجلس التعاون الخليجي ويكون ذلك كله بمثابة عملية تحطيم ذاتي لهذا المجلس... ولذا نترقب بعد زيارة امير دولة البحرين الاميرة للسعودية ان تكون الرياض محور نشاط دبلوماسي واسع وان تمارس الدبلوماسية السعودية وسبلتها النشطة المعتادة في هذا النزاع وقد بدأ ذلك بالفعل بقاء خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز مع سفير دولة قطر الممتدة لدى المملكة العربية السعودية... فسل تتمكن الوساطة السعودية من اغلاق ملف الأزمة الحدودية بين قطر والبحرين نهائيا ؟

لا اعتقد ذلك... انه اكن مخطئا في التقدير ولكن نحسن... بانتظار ما تفصح عنه الأيام القليلة القادمة .

على العلاقات الودية الطيبة التي تربط بين البلدين وشعبيهما واعربت قطر عن تشيبتها بان يحل هذا النزاع في اسرع وقت ممكن عن طريق محكمة العدل الدولية... ويري دولة قطر ان الأزمة ناجمة اساسا عن خلاف قانوني وان الخلافات القانونية قد تنشأ بين الاشياء الا انها لا تؤثر بأي حال على العلاقات الطيبة القائمة وان دولة قطر ترحبها الرغبة منذ البداية وبجرت عنها في تصريعاتها المتكررة في الاسراع بليجاد حل نهائي لموضوع النزاع الحدودي بينها وبين دولة البحرين الشقيقة والتي تقدر دولة قطر لها مشاركتها هذه الرغبة وان دولة قطر من هذا المنطلق وتحققا لهذا الهدف تدعو دولة البحرين الشقيقة الى التجاوب معها لحل هذا الخلاف وذلك بالخطار محكمة العدل الدولية في لاسايس بإلقاء مفاوضات البحرين - الانتماض هذه المحكمة الدولية في النظر في هذا النزاع وان تقدم دولة البحرين بدلا عن ذلك بسبب لاجراج اية مواضيع يعتقد من وجهه نظرها انها محل الخلاف بين البلدين فمساحة محكمة العدل الدولية مفتوحة للاستماع لوجهه نظر كل من البلدين .

البحث عن اتفاق ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٩٠ ؟

تصروجة النظر القطرية بان دولة قطر لا ترى ضرورة ان ابرام اتفاق اخصان جديد ككافي المقترحة دولة البحرين مسخرا لان ابرام مثل هذا الاتفاق الجديد يهدر الوقت والجهد الذي بذل خلال المساعي الحميدة التي وعها خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز والتي توجت بالوصول الى الاتفاق الموقع بين البلدين والمملكة العربية السعودية في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٩٠ وهو الاتفاق الذي يتيح للبلدين التقدم بطرح النزاع على محكمة العدل الدولية... وان دولة قطر تقدم بطرح النزاع على محكمة الرأي لتتمكن محكمة العدل الدولية من الانتقال مباشرة الى صلب موضوع النزاع والوصول الى حل له في اقرب وقت ممكن بما يعود بالنفع على البلدين وشعبيهما الشقيقتين ويزيل اسباب نزاع طال امده... الا ان دولة البحرين ردت على وجهة النظر القطرية هذه بان دولة البحرين تدعو مجددا دولة قطر الى اعادة النظر بشأن المبادرة التي قدمت لها البحرين والتي تعرض فيها ابرام اتفاقية خاصة تشمل جميع امور الخلاف بين الدولتين الشقيقتين من اجل التوصل الى الحل العادل والنهائي كما ترى دولة البحرين انه يجب على طرفي الأزمة التقدم بطلب مشترك الى محكمة العدل الدولية لان الطلب المنفرد الذي قدمته دولة قطر الى المحكمة الدولية في ٨ يوليو سنة ١٩٩١ علاوة على انه لم يشمل كافة امور النزاع القائم بين البلدين فانه ايضا لا يتماشى مع سير المفاوضات السابقة التي جرت بين البلدين وخلافا لم تشير وجهة نظر دولة قطر فكان دولة البحرين تؤكد بان لا توجد أية اتفاقات سابقة بين الدولتين تسمح لدولة قطر بان تقدم بطلب منفرد الى محكمة العدل الدولية بشأن نزاعها الحدودي القائم مع دولة البحرين... !! وان دولة البحرين تنادي دائما بان يليها الطرفان معا الى محكمة العدل الدولية لتسوية الحدود سلميا الا ان هذا الاتفاق لم يتم بعد... والنلاحظ ان



تقرير
اخباري

خبرة مفاوضات الحدود العمانية اليمنية (٢ من ٢) دور القائد السياسي كان حاسماً في حل النزاع

□ مسقط - من حسين عبدالغني

يتسنى له الا بتحسين علاقاته الانقليمية وتطويرها.

ان هذا الاتفاق الذي يتم عن طريق تفاوض، وهو احد الوسائل السلمية للزعماء الموقرة لحل مشاكل الحدود، يفتح الباب امام شريحة واسعة من المجتمعات الاخرى في العالم سواء في ما بين دول مجلس التعاون الخليجي (النزاع البحريني - القطري)، او بين الدول العربية الخليجية وايران (العراق وايران) والامارات وايران).

الارادة السياسية

وتقدم مفاوضات الحدود العمانية - اليمنية نهلاً جديداً حاسماً على الدور الذي يلعبه الفصل المباشر للقضايا السياسية في المفاوضات الناطقة بالحدود وفي التنازع على المشاكل الحدودية مهما بلغت درجة تعقدها، وتوفر ثلاثة امثلة من خبرة هذه المفاوضات وخبرة اطرافها البرع على ذلك اولاً، ان المفاوضات التي استغرقت نحو عشر سنوات تقريباً انقضت هنا بتوقيع ميثاق من دون تحقيق تقدم جوهري كانت خلالها في عهدة اللجنة الفنية المشتركة التي شكلت لهذا الغرض منذ توقيع اتفاق المصالحة بين عمان وما كان يعرف باسم

هذا التطور السياسي الذي ينجح في حل مشكلة حدودية معقدة بين بلدين عربيين يجعل من تتبع خبرة المفاوضات اليمنية - العمانية التي ولدت اكثر من عقد من الزمن امراً بالغ الأهمية لاصحاب هذه مهنة.

من امثلة الحدود هي مشكلة رئيسية تواجه الاستقرار السياسي في منطقة شبه الجزيرة العربية والخليج. وبمست حروب الخليج الأخيرة (باعتبار ان سببها المباشر على الاقل كان غزو العراق الكويت ومحاوله تعطيل المصعد مما بالقرية) او احدث أزمة في المنطقة وهي تلك للتلقة بجزيرة ابو موسى للتلقة عديها بين ايران والامارات العربية للتلقة سوى مكاليم من امثلة كثيرة، فكما هو معروف تواجه دول كثيرة في المنطقة مشاكل حدودية مع جيرانها لاصحاب عنة منها ميراث الوجود الاجنبي الغربي وضغط فكرة الدولة في المنطقة حتى فترة قريبة.

ان هذا الاتفاق الذي يوشك ان يصبح معاهدة قانونية بداية هو الثالث من نوعه اذ سبق للتجديد بالقضية في احد طرفيه وهي عمان، ذلك ان مسقط تستكمل به ما يمكن وصفه بتسوية شاملة لكل قضايا الحدود مع جاراتها للتلقة لها سواء في الشمال (الامارات) او في الجنوب (اليمن) او في الغرب (السلطنة العربية السعودية) وذلك بعد ان انجزت اتفاقاً مبدئياً مع بعض الامارات الكوتة لدولة الامارات العربية المتحدة في عقد السبعينات وولدت على معاهدة لترسيم الحدود مع السعودية في اذار (مارس) ١٩٩٠ وهو ما يكلف من خبرة خاصة تستحق التامل والتفصيل.

ان طرف الاخر، وهو اليمن، يواجه مشاكل حدودية اخرى ورواق شسوية للنزاع الحدودي بينها وبين عمان سلبية مهمة ويوفر متناً سياسياً مثلاً لحل المشاكل الحدودية الاخرى للبلدين الذي صار خصوصاً بعد وحدة شطريه في العام ١٩٩٠. وبعد اكتشاف احتمالات ثرية نفطية مهمة في الاراضي، في حاجة الى استئذان سياسي ان

اليمن الديموقراطي في العام ١٩٨٢. وراحت حال المفاوضات في هذه الفترة الطويلة بين التنازع (من ١٩٨٢ الى ١٩٨٦) وتميزت بتقديم الطرفين لاعتبارات ومطالب تاريخية او غير واقعية متبادعة جداً حول حدود كل منهما، والتوقف (من ١٩٨٦ حتى ١٩٨٧) وتوقيع برض اليمن الديموقراطي حينذاك اتفاق ١٩٨٦ الذي اعسر المصائب عليه كئاساً رئيسي لترسيم الحدود، ثم الانسحاب التام من (١٩٨٧) الى (١٩٩١) مع بدء التفاوض حول مطالب واسعة وتحريض الفتنة السياسية بين البلدين.

كثيرة، ان معاهدة التفاوض لم تشرع وتبدأ في تحقيق حلول حاسمة للنقاط الخلافية للتلقة لها منذ عام واحد (منذ ايلول - سبتمبر ١٩٩١) عندما اتخذت القريتين السيسايتين في مسقط وصنعاء قراراً جريماً بتولي الموضوع بتسوية مباشرة بدلاً من اللجنة الفنية المشتركة. ورا هذا القرار المصمم السياسي على اعلى مستوي، ما مكن البلدين بعد اتصالات مكوكية ونشاط مكثف حل المشكلة الحدودية الرئيسية في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩١. وهي المشكلة التي عرفت باسم مرس شسوية عليا والاتفاق على رسم خط الحدود بدءاً منها في صورة خط مستقيم.



التغيرات التي اعتمدها الزين والمعلومات العسكرية (حتى عام ١٩٧٥) وبغيرها من العوامل بديل له يوجد ان قام فريق مشترك من الطرفين بعملية الحدود مودلتا ومسالحي في العام الماضي ١٩٩١ مستخدماً وسائل التصوير المختلفة ورسوم الاحداثيات والخرائط القديمة لتكسر الوجود الذي شاب المفاوضات وانضمت امام القيادة في البلدين الصورة الحقيقية للحقوق المشروعة لكل منهما، ما مكثها بعد ذلك مباشرة الاتفاق على طوية رسم الخط المستقيم لترسيم الحدود من رأس خربة علي على المحيط الهندي حتى مسجرا، الريع الحالي كما مكثها في ما بعد من التوصل الى حل تمساحي للمشكلة المروعة بمثلث واي جبروت

اما المصدر الثاني للمطالب غير الواقعية في مراحل المفاوضات حتى ١٩٧٧ تقريبا فقد نبع من الاعراض الفلوسفية التي طرحت على مسكة للمفاوضات، خصوصاً من الجانب اليمني، وفي اشاعات حاولت الاستناد الى حيشوات تاريخية قيمة جداً كجوده علاقة سياسية بين منطقة ظفار الشمالية الجنوبية واليمن تصو الى ما قبل خمسمائة عام او كحقبة ان معظم اهالي عمان انما يرجع اصولهم الى قبائل بني الامل ماجرت من اليمن، خصوصاً قبيلة الازر التي سكنت عمان منذ العام الهلالي ١٢٠٠، رويحت الاعمال التي تلتصق على هذه الميكنيات التاريخية في صورة مطالب بجزيرة كوروا سوريا العمانية عند البحر العربي (اسمها الحالي هو جزر الحلايبيات)، الفج، ولكن يورق الوقت ومع ثبوت ان هذه المطالب الخيالية تتعارض مع حقائق الوضع الحالية وانها ان تعود الى اي تقدم، ومع تصمن لجداء القشة السياسية والتكلم بين البلدين على قاعدة سلمية هي انه ليس لاحد منهما مطالع في اراضي الآخر او حقوقه وله ليس لدى احد منهما رغبة في الظهور بظهور من حلق مكاسب على حساب الآخر، بدأ التخلي التدريجي عن هذه المطالب والتحول منها الى مطالب معقولة تضع التفاوض وملائكات جمن الجوار واحلال التماسك محل الصراع في درجة الاعمية نفسها للسلطة للاراضي وحقوق السيادة والحدود وما الى ذلك من ادس.

لكن نفسية المطالب التاريخية غير الواقعية التي تم التخلي عنها في النهاية لم تكن العقبة الكادئة الكبيرة الوحيدة التي واجهتها مفاوضات الحدود العمانية - اليمنية، إذ ان هناك التعقيد الناتج من تعدد الاتفاقات والخلفيات التي وصلت بها بين البلدين قبل استقلال عمان عن عام ١٩٧٧ (اتفاقات ١٩٥٤ و ١٩٦٠ و ١٩٦٥ بين عمان ومملكة الهرة وخط ميك لجورن الذي كان حاكماً بريطانيا) لحد من اوضاع الخمسينيات واولال الستينيات، وكان هناك التعقيد الناشئ عن التناقض بين كل هذه الاتفاقات والخلفيات وبين الامر الواقع الناشئ عن الصراع للسلط على الحدود في

ثالثاً، ان هذه الخبرة تتكاد تكون بلاخفة خبرة مقاربة كانت عمان طرفاً فيها هي خبرة الاتفاق (الصوري) على ترسيم الحدود بين عمان والمملكة العربية السعودية التي انشط فيها كل من الملك همد بن عبدالعزيز والسلطان قابوس بن سعيد بالتفاوض من ابل لحظة ومع وجود حجم الثقة السياسية الذي واره امتداد الطرفين لتجمع لاقبي واحد (مجلس التعاون الخليجي)، نجد ان هذه المفاوضات بين القباييل لم تستغرق اكثر من ثلاثة اشهر بوجوات ميلشزين الاولى في مسقط بعد اختتام القمة الخليجية للمادرة (كافين الاول - ديسمبر ١٩٨٨) والثانية في حفر الباطن (ايار - مارس ١٩٩٠) ثم في نهايتها التوقيع على المعاهدة بين العاملين السعودي والعماني. وتكرس هذه الخبرة حقيقية لاضطلاع القادة السياسيين في العالم العربي بالانضواء الى انشراح والتكامل على السياسة الخارجية وقراراتها، كما تكرس عقيدة صندوق الدور الذي تلمح في هذا المجال الحكومات او وزارات الخارجية او للمناس السياسية والبرلمانية.

الواقعية السياسية

تمثل المفاوضات العمانية - اليمنية خبرة خاصة كبقية حل نزاعات الحدود ثابت يوضح الفرضية التي تقول ان كلما زادت الواقعية السياسية لدى طرفي النزاع، كلما زادت فرص تصوره والعكس صحيح، وكانت قد جرت الاشارة في هذا الصدد الى ان الملائكات تعترض تماماً في السنوات الخمس الاولى بسبب للمطالب غير الواقعية والبالغ فيها التي طرحت على مائدة التفاوض والتي وصفها وزير الخارجية اليمني الدكتور عبدالكريم الزواني مرة بعد الاعمال الفرضية، واربط هذا المسلك من قبل الطرفين بيمينين، الاول ان حالة دعم لافة السياسية التي كانت قد ولتها سنوات طويلة من الصراع للسلح بسبب تاييد اليمن لليموقراطي السابق اجميه تصور ظفار التي كانت تصارب النظام السياسي في عمان لم تكن قد زالت تماماً في السنوات التسع الاولى من التفاوض، وبال الوضع كذلك الى ان قام السيد حيدر ابو بكر الصلالي (رئيس اليمن الجنوبي سابقاً ورئيس الوزراء اليمني حالياً) بزيارة الى مسقط في ١٩٨٨ لتد بعد حوارها للمباحث مع السلطان قابوس التي تضمن كبير في حجم لافة السياسية بين الطرفين.

اما السبب الثاني فهو ان التقدم بالعمى

المطالب والبدء بموقف تفاوضي متشدد هو سلوك تقليدي في المرحلة الاولى من اي مفاوضات تلجا اليه الطرفان عاكفة بداية للمسؤول على انفسه للتكسب وتقييم اكل التنازلات للمكة. كذلك فإن هذه المطالب غير الواقعية في مرحلة المفاوضات التي استمرت حتى عام ١٩٨٧ تقريباً نبعت من مصنفين: الاول هو ما يبدو انه عدم سرعة تقيدهم بالوضع الحدودي على الطيف بعد



المصدر : الجيش - امة (الاشورية)

للتنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ٢٠٥ - سبتمبر ١٩٩٦

عقد السبعينات، خصوصاً بعد تمكن القوات
الصليبية من مزودة متكرري جبهة تحرير
والقوى بعدها وتحققهم في مناطق أصبحت منذ
١٩٧٥ ويحكم الأمر الواقع تحت يد عمان. فكيف
تم حل هذه الصعوبات وما هي الخبرة الخاصة
التي تقدمها الممارسات اليمنية - الصليبية في هذا
المصدر



خبرة مفاوضات الحدود العثمانية - اليمنية ٢١ من ٢٣

الحوار المباشر يتجاوز عقدة المطالب

تقرير
اخاري

□ مسقط - من حميد عبد الغني

الحدود مع عمان، تلك المفاوضات التي كانت انهمت الحكومة اليمنية بالتفريط بـ ١٨ ألف كلم مربع لصالح عمان في الاتفاق الجديد.

والكسب الثاني يتمثل في حصول اليمنيين على حوالي ٤٩٠٠ كلم مربع من الأراضي التي كانت في حوزة الصليبيين بحكم الأمر الواقع منذ توكلت القوات العثمانية براء، عناصر جبهة تحرير ظفار بعد انتصار هذه القوات على الجبهة في العام ١٩٧٥. وحصلت اليمن على هذا الكسب كتنجبة مباشرة لاتخاذها الطرف الثاني في التفاوض لفرض ترسيم الحدود في خط مستقيم بدلاً من الخط المتعرج بحيث يبدأ من رأس شربة على المحيط الهندي والبحر العربي جنوباً وينتهى بنقطة المسح الجغرافي على طول خط الطول ٥٢ درجة العرض ١٩ شمالاً.

وإذا كان ترسيم الخط الحدودي في شكل مستقيم من المحيط حتى الصحراء بطول ٢٠٠٠ كلم ضمن اليمن لاستعادة الأراضي المذكورة فإن القرار الاتفاقي للسلطان العماني يجعل الخط متعرجاً في نقطة واحدة في مثل هذه الحريات أعطى مسقط نحو ٢٤ كيلومتراً مربعاً في المنطقة التي تضم قلعة عثمانية قديمة ورأساً له أهمية اقتصادية مع وجود راحة وإشجار نخيل كثيرة.

هذه الخبرة التي تمتعت سبباً تقدم على التفاوض والاتزان ومفهوم خاص لتبادل التنازلات ولهم الاتفاق أو التخليع بالحق الوطني للطرفين في التي مكنت من التوافق بين طرفي عدم إجراء تعديلات جغرافية في الحدود وعدم التنازل عند حكم الأمر الواقع. لهذا لم يكن

وزير الخارجية اليمني الدكتور عبدالكريم الزايدي يبدأ من الصواب حين وصف لاتفاق ترسيم الحدود بأنه «تجاوز لعقدة الحق التاريخي وعقدة الأمر الواقع في آن».

التأثيرات القيمة وبولية

على المستوى الاتفاقي لم تكن هذه المفاوضات (١٩٨٢ - ١٩٩٢) بعيدة عن عاملين مهمين أولهما التطورات السياسية ذات الطابع التجمعي أو الوحدوي في المنطقة، والعامل الثاني هو الأزمات الخليجية التي عصفت بها، خصوصاً أزمة الخليج العربي والتمنية، والنسبية في التطورات السياسية ذات الطابع التجمعي أو الوحدوي يمكن القول إن قيام مجلس التعاون الخليجي كان له الفضل في بدايتها، لأن المجلس الذي أنشئ عام ١٩٨١ اتخذ على عاتقه التوسط بين أحد أعضائه - عمان - وأحد الجيران «عرب اليمن الديمقراطي» سابقاً من أجل التوفيق على اتفاق مصالحة وإلهاء في مفاوضات لحل مشكلات الحدود. وهذا ما تم في الكويت عام ١٩٨٢ (وبلغت الكويت والأمارات طرفاً في اجتماعات اللجنة المشتركة بين عمان واليمن سابقاً حتى ١٩٨٩).

وساعد قيام دولة الوحدة اليمنية على اتجاخ خاتمة هذه المفاوضات وما أوجده من ثقة سياسية أكبر بين سلطنة عمان واليمن سهلت التوصل للاتفاق. فبالرغم من أن هذه لم تكن لديها الاعتراض السياسية أو عاجز عدم

واجهت عمان واليمن المشكلة التطبيقية في قضايا الحدود، وهي: هل يجب الاعتراف بالأمر الواقع، وبالتالي تكون مهمة المفاوضات هي تثبيت الوضع الحدودي القائم ولكن في شكل قانوني وفي إطار اتفاق رسمي دولي مع ما يمكن أن يمينه ذلك؟ الشعور لدى الطرفين هو كلاًهما بالغين وعدم الحصول على حقوقه؟ لم أن الطوبى من السوء في عملية مراجعة شاملة للحدود والاتفاق في مسألة ترسيمها من نقطة الصفر، بحيث يتم الاتفاق على ترسيم خط حدود جديد في شكل تام أو شبه تام، مع ما قد يمينه ذلك من إهمال إثارة فوضى في المفاوضات نفسها لعدم وجود معايير محكمة يستند إليها، وما يمينه أيضاً من إيهاب سابقة سلبية في مطالب إعادة تعديل الحدود على المستوى الاتفاقي بصورة قد تؤثر في استقرار الحدود وعلاقات الدول في المنطقة.

إن تبني خبرة المفاوضات اليمنية - العمانية يشير إلى أنها حلت هذه المشكلة عبر اتجاخ طريق وسط ولم تأتيل بمعالجة الاعتراف بالأمر الواقع بصورة تامة ولا افرقت مبدأ التعديل للحدود للحدود. وعلى رغم أن ما

أقر عليه أخيراً بين سلطنة عمان واليمن كخمس نهائي لاتفاق ترسيم الحدود كثيراً ما يتم تصويره بوصفه «تجاوزاً لكل الخلافات السابقة (خصوصاً اتفاق ١٩٦٥) وروبوته ترسيماً لخط حدود جديد كلياً، فإن نظرة فاحصة لخصوم النص النهائي للاتفاق (شربة، الحولة، في الأسبوع الثالث من الشهر الجاري) تدل بوضوح على أن ما تم فعلياً هو نوع من التمهيد (الغني) لاتفاق ١٩٦٥ الذي ظل أساساً مهماً في الموقف التفاوضي

العثماني، فالنص النهائي للاتفاق الجديد يبدو وقد قبل بالتجديد العام الذي رسمه اتفاق ١٩٦٥ لمنطقة خط الحدود مع تعديل في مهم بوجوه من خط متعرج» إلى

خط مستقيم» في شكل أساسي، وبعبارة أوضح، وعلى رغم أن تعديل الخط الحدودي بين عمان واليمن في خط مستقيم كان يعني عملياً تغييراً جدياً في ملكية الأراضي إذ نقل جزءاً من هذه الأراضي إلى سلطنة عمان ونقل جزءاً آخر إلى الطرف الثاني، لم يكن ذلك تعديلاً في منطق التمييز العام للحدود الذي طرحه اتفاق ١٩٦٥ بلقر ما كان تهاوياً أو عملاً بئي بالمطلب الثاني (بني أساساً) وهو عدم الاعتراف بالأمر الواقع.

وهكذا جفقت كل من الطرفين مكاسب متوازنة ومتشابهة، فعمان حلت ما يمكن وصفه بالمخاطر على الاتفاق الأساسي لخط الحدود الذي بدأت على أساسه المفاوضات وتطلعت بالتالي لإجراء تعديلات جغرافية في الخط الذي رسمه اتفاق ١٩٦٥ وإثباتي تجنب تقديم تنازلات جبرية في الأراضي.

وفي الوقت نفسه حلت اليمن مكاسب جيدة أولها سياسي وهو التأكيد على أن اتفاق ١٩٦٥ الذي لم تقبله كلاً من نهائياً للتفاوضي تم تجاوزه في شكل ما أو حسب تمثيل مصدر يمني تم تجاوز منطق ومفهوم اتفاق ١٩٦٥. وهذا الكسب تطور لمعنى الاتفاق في كونه رداً على بعض طابعات محافظة الهرة اليمنية المتخافة



المصدر : (البيان)

للنشر والذخ مات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٢ سبتمبر ١٩٧١

الثقة التي وجدت في علاقة عمان بما كان يعرف باليمن الجنوبي في مرحلة من المراحل وكانت ازمات المنطقة على وقع سلبيتها عنصرأ ايجابيا في المفاوضات الشنتية - اليمنية ففي ظل ازمة الخليج الأولى - الحرب العراقية - الإيرانية - سارع مجلس التعاون الخليجي الى ترتيب الوساطة بين عمان واليمن وبدء المفاوضات بينهما. ولدت ازمة الخليج الثانية (غزو العراق الكويت ثم اخراجها منها) الى تفهم دعم غير مباشر ولكن صريحاً لنهج سلفة عمان واليمن وقرارها بجل مشكلات الحدود بينهما بالطرق السلمية والتفاوض المباشر اذ ان الحوافز كوخية لمحاولة تغيير المعود بالسلحة كما اثبتت ازمة كانت رسالة واضحة.

ولمحت التقلبات الدولية يوماً وفي شكل غير مباشر، كثير التحولات في الاتحاد السوفياتي السابق (الحليف الوثيق لليمن الجنوبي سابقاً) على سياسات عدن الاقليمية ومساعدة هذه السياسات على التحول نحو نهج أكثر واقعية مع الجيرون وأخر التكتلات الدولية للسياسة الاميركية التي تشدد على دعم التوصل الى حلول سلمية للازمات الحدودية وتعارض تنهيه هذه الحدود بالقوة.

استنتاجات وخلاصة

ويمكن تلخيص الخبرة التي نخرجها للمفاوضات الشنتية - اليمنية التي توجب بانجاز نص الاتفاق على ترسيم الحدود بين البلدين على النحو الآتي:
- تقدم هذه المفاوضات نموذجاً مهماً لدور القائد السياسي في العالم في صنع السياسة الخارجية وحل مشاكل حدود خصوصاً ان هذه المفاوضات هدفت لحطة تقديمها العاصمة حين تولت قيادة البلدين الملك السعودي مباشرة بعد سنوات من التحدث في التقدم البلي.

- كرس هذه المفاوضات الطريقة الاعمانية والتزامها لسلوب السلطان قابوس بن مسعود الذي يشرف بنفسه على السياسة الخارجية. هذا السلوب وصف مصغر يعني بقوله: ننظره الى العلاقات مع الجيرون هي أنها تنحصر لهم من كمبيوتر من الارض. هذا هو هناك. ووصفه مصغر عائلتي قنلاً ان سلطنة عمان في التعامل الجاهلياً بل للتراطيب التي يجب ان يكون بين الجيرون.
- تنمير المفاوضات بين عمان واليمن عملاً مهماً على الدور الفاعل للتفاوض المباشر بين الاطراف للتنازعة كوسيلة مكي لحل المشكلات وتفادي مزيد من سوء التفاهات او الانجراس في لهم للوقت. واستمررت الطرفين في فريق ميداني واحد في متابعة الحدود لعب دوراً مهماً في التوصل لاتفاق. كورهما في فريق عمل مشترك في اعداد الاتفاق بميثاقه القانونية النهائية.

- والنية الجوهري لهذه المفاوضات ما يصطب الاتفاق من مثال على التوازن في المصالح والمحقق وهي قدرة الطرفين على التراضي في شأن مكاسب متبادلة وصيغة عادلة لا يتأخر فيها أحدهما بظهور المنتصر او الفاتر على الآخر.



المصدر : الوسط

النشر والخدمات الصحفية والاعلامات : ٤ جمادى الأولى ١٩٩٢

٧ أيام

بعد اتفاق الحدود: منطقة تعاون اقتصادي بين اليمن وعمان

تحقيق بقلم عفاف زين

قال وزير الخارجية اليمني عبدالكريم الزيداني لـ «الوسط»، خلال اتصال هاتفي، إن الاتفاق النهائي بين اليمن وسلطنة عمان لترسيم الحدود بينهما لم يكن مفاجئاً، فكل التطلعات الأساسية اتفق عليها سابقاً. وما تم أخيراً هو إنجاز بعض القضايا الإجرائية ذات العلاقة بالساحل اليمني». ورفض مصدر مطلع في رئاسة الجمهورية اليمنية تأكيد أو نفي ما تردد من قرب انقضاء قمة ثنائية بين الرئيس اليمني علي عبدالله صالح والسلطان قابوس بن سعيد لتوقيع الاتفاق النهائي بين البلدين. وأضاف أن الصورة التي سيبدو بها يعود إلى المؤسسات الرئاسية في البلدين» وفقاً لما قاله المصدر. وكانت الجولة الأخيرة من المفاوضات اليمنية - العمانية عكفت في مسقط يومي ١٥ و ١٦ ايلول (سبتمبر) الجاري بين فريقَي تفاوض يمني وعماني لبت إلى إنجاز صيغة قانونية كاملة لاتفاق ترسيم الحدود بين البلدين.

وكان وزير الخارجية اليمني عبدالكريم الزيداني أول من كشف لـ «الوسط» خلال مقابلة خاصة في ١٥ حزيران (يونيو) الماضي، تفاصيل ترسيم الحدود العمانية - اليمنية. فالحدود المشتركة الممتدة على طول ٢٠٠ كيلومتر تطلق بصورة مستقلة، خلافاً للتخطيط الحدودي القديم غير المتعارف به، من نقطة رأس خربة علي على المحيط الهندي متجهة من دون تخرج نحو صحراء الربع الخالي لم تخرج وتتحرف قليلاً عند نقطة واحدة هي مثلث حبروت. وعلمت «الوسط» أنه بموجب الاتفاق الجديد حصلت سلطنة عمان على ٢٤ كيلومتراً مربعاً هي مثلث حبروت، وحصل اليمن على ١٩٠٠ كيلومتر مربع.

الجديد في الاتفاق الأخير والنهائي لترسيم الحدود العمانية - اليمنية نزل في مضمون الصيغة التي انجزها فريقاً التفاوض اليمني والصماني. وعلمت «الوسط» أن الصيغة النهائية اخذت في الاعتبار للالاحظات التي كانت صنفاء قمتها على نص مسودة اعدها مسيط قبل بضعة اشهر. كما لاحظت الصيغة الأخيرة لاتفاق الحدودي ملاحظات عمانية جديدة كان وزير الاعلام العماني عبدالعزيز الرواس ناقشها مع المسؤولين اليمنيين خلال زيارته صنعاء في منتصف شوال (أيلول) الماضي. وأبرز ما يميز الاتفاق الحدودي النهائي بين اليمن وعمان، كما علمت «الوسط»، النقاط الآتية.

- الحرص على ضمان الثقة القانونية لنبود الاتفاق لمرامي للصيغة النهائية القوانين المحلية.
- ضمان الثقة السياسية لآتي الاتفاق خالياً من ثروات قد تتصبب في



النشر والخد مات الصحفية والمعلو مات

المصدر :

التاريخ : ٢٨ جمادى الأولى ١٩٩٢

أي التباس أو مشاكل في المستقبل.

- التزام الملة في الصياغة اللغوية لينود الانتفاضة.

- تعديل ترتيبية بنود الاتفاق حرصاً على نسق منطقي متعارف عليه في اتفاقات الحدود.

وكان فريق في مكون من مهنيين وخبراء مسيح ساعد فريق التفاوض اليمني - العماني بعد زيارة ميدانية للمناطق الحدودية المشتركة حيث استطاع التفاوضون وضع الترام الخاصة بعلامات الحدود، واستعين بأجهزة حديثة لإنجاز هذه المهمة التي عالجت، ميدانياً، كل الأمور الإجرائية التي كانت عائقاً.

وحرس الجانب اليمني، طوال فترة التفاوض مع سلطنة عمان، على تقليب مبدأ حسن الجوار والرغبة في التعاون على ما عدا مذكرات مصاص رفعة المستوى في صنعاء لـ «الوسط»، «لدينا في الجمهورية اليمنية شبه فئاعة متلف عليها من كل الخرافاء، وهي ضرورة أن يكون اتفاق الترسيم مع سلطنة عمان قوة ونموذجاً يهتدى بالنصبة إلى ملفات حيوية أخرى ونرجو أن يبرهن اتفاق الترسيم مع عمان عن رغبة اليمن الصانقة بتقليب التعايش مع الدول الأخرى». في هذا الإطار بنهم حرص صنعاء ومسقط، خلال مفاوضاتهما الأخيرة، على تضمن الاتفاق النهائي الأخير ملاحق إضافية إلى جانب النص الأساسي النظري البحث، ولوخط أن الملاحق حولت اتفاق الترسيم من مجرد وثيقة سياسية إلى إطار للتعاون والتبادل الاقتصادي والتنموي بين البلدين. وفي هذا السياق ذكر وزير الخارجية اليمني عيالكريم الأرياني لـ «الوسط» أن «لدى الأخوة في عمان فهماً حضارياً للقضية الحدودية فهي لكبر الناس وتسهيل أسوأهم». وعلمت «الوسط» أن الملاحق نصت على الأمور الآتية:

- تنظيم حقوق الرعي لوافطني البلدين في المناطق الحدودية، وسيصبح لوافطني عمان في محافظة ظفار للخاصة اليمن ولوافطني محافظة المهرة الحاذية لعمان للتنازل عبر الحدود المشتركة خلال مواسم الأمطار والرعي من دون تعقيدات تأشيرات العبور الرسمية.

- المنطقة الحدودية بين محافظتي المهرة وظهار اليمنية والعمانية، اللوححة لتقلل مواطني البلدين في سكاكنها وقد تكون مساحتها ١٠ كيلومترات مربعة، لا يحق لوافطني المحافظات الأخرى من الرعاة استخدامها. والملاحق أن الحق الخاص بهذه القضية لم يأت بجنيته على تقليد رعي مسخر من مئات السنين إنما نظمته وفتته في ملحق متفق عليه تخاضيا لحدوث سوء فهم سياسي لونا التقليد البدوي الموروث.

وعلمت «الوسط» أن مفاوضات ترسيم الحدود اليمنية - العمانية صاحبها محادثات ذات طابع اقتصادي بحث انتهت باتفاق البلدين على إقامة منطقة تعاون اقتصادي على الساحة الحدودية المشتركة تتضمن أربعة مناطق ورشحت المصابر أن تكون المناطق في منطقة حرة من حجرات وخرابيت، وأكث مصاص يمنية وصمانية رفعة المستوى لـ «الوسط» وجود تفاهم بين مسقط وصنعاء على تنمية القحاون الاقتصادي برأى إلى مستوى اتفاق اقتصادي متكامل يهدف إلى تحويل منطقة الحدود إلى بقعة مزدهرة تعززها تسهيلات جمركية، وتراهن صنعاء على علاقاتها الدولية لتشطية نشاطات إنجاز طريق بري صمد بين منطقة سيموت اليمنية وصربوت الصمانية، ويبلغ طوله ١٠٠ كيلو متر وتقدر تكاليفه بنحو مليون (مليار) دولار نظراً إلى المخترلة منطقة جبلية وعرة. وكان اليمن فشل في الحصول على تمويل لشق هذه الطريق الجبلية من المصانيق العربية والخليجية بعد حرب تحرير الكويت. اتفاق الترسيم الحدودي بين مسقط وعمان اقتدى بتجربة التعاون الاقتصادي العمانية - الاماراتية، لا سيما التلاد الحدودية الربعة بين سلطنة عمان وجاراتها الشمالية دولة الامارات العربية المتحدة التي استضافت في عام ١٩٨٢ الاجتماع الأول للجنة الفنية لترسيم الحدود العمانية - اليمنية بعد أن لعبت أبو ظبي دوراً مؤثراً لإنجاز اتفاق الصالحة بين عمان واليمن، برعاية مجلس التعاون الخليجي في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٢. وفي هذا السياق علمت «الوسط» من مصاص يمنية رفعة المستوى أن صنعاء قد تصو رئيس دولة الامارات الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان إلى حضور للقة الثلاثية بين الرئيس علي عبدالله صالح والسلاطان قابوس بن صعيد التوقيع اتفاق الترسيم النهائي بين بلعماء، والخلل أن يحد موعدة قبل انتهاء الفترة الانتقالية في اليمن في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل. ■



قطر سلمت مذكرة
الرد بشأن جزر «جوار»
إلى محكمة العدل الدولية
للنوحه - قن - صرح ممثل
مسئول بوزارة الخارجية القطرية
أس بلان المكورة القطرية سلمت
محكمة العدل الدولية أس مذكرة
الرد للقطرية على مذكرة دولة
البحرين المقدمة للمحكمة في الحادي
عشر من شهر يونيو الماضي .
وقد أبدى المصدر القطري المسئول
ارتياحه التام من عرض الخلاف بين
الدولتين الشقيقتين على السيادة على
جزر «جوار» والمسائل الأخرى ليأخذ
مساره الصحيح أمام محكمة العدل
الدولية لحله وفقاً للاتفاقين الدوليين
التي ارتضاها الطرفان كفضل السبل
للدية لحل خلافاتهما .



قطر تقدم مذكرة الى المحكمة الدولية والبحرين تصر على عرض مشترك

تقدمت دولة قطر بمبادرتها املة بان تتجاوب معها دولة قطر من اجل عرض القضية عن محكمة العدل الدولية بصورة مشتركة وذلك عن طريق ابرام اتفاق خاص يشمل جميع امور الخلاف وتضمن المحكمة اتفاق في جميع امور الخلاف التي ترغب الدولتان في عرضها عليها، كما سيتمكن ذلك المحكمة ايضا للوصول الى قرار ميكر وضمان حل كافة الخلافات للقائمة بين الدولتين الشقيقتين في شكل نهائي.

والخلافات بين الدولتين هي الحد البحري بينهما، وجزر حوار (بما في جنار) والريازة، وفتى الديبل، وطمعة جرادع، وخطوط الاساس الارضية، وطاق صيد الاسماك ومخاضات التلال.

وكان مصدر مسؤول في وزارة الخارجية في دولة البحرين قال في وقت سابق، ان للذكرات المعروضة حاليا امام محكمة العدل الدولية تتعلق بمسألة اختصاص هذه المحكمة في قبول الطعن الفردي وذلك بناء على امر المحكمة الصادر بتاريخ ١٩٩١/٨/١١ الذي يقضي بان تبدأ المحكمة بتتبع اختصاصها في قبول في شكل مستقل قبل الدخول في الاجراءات المتعلقة بصياغة القضية. كما اصدرت المحكمة امراً آخر في تاريخ ١٩٩٢/٦/٢٦ يقضي بمتابعة هذه الاجراءات الحالية للمروضة امام المحكمة.

ورغبة من دولة البحرين في الاسراع بايجاد حل نهائي لموضوع الخلاف بين الدولتين الشقيقتين، فقد

١- الموجة الثامنة - الحياة، في ن - صرح امس مصدر مسؤول في وزارة الخارجية القطرية الى وكالة الانباء القطرية بان وعزل دولة قطر امام محكمة العدل الدولية سلم امس الى المحكمة مذكرة تتضمن رد على على مذكرة البحرين المقدمة اليها في ١٩٩٢/٦/١١، وذلك وفقاً للامر الذي اصدرته المحكمة في هذا الصدد في ١٩٩٢/٦/٢٦.

وايدى المصدر المسؤول لوصوله الشام الى ان عرض الخلاف بين الدولتين الشقيقتين على المرافعة على جزر حوار والاسماك الاخرى بالخذ مساره الصحيح امام محكمة العدل الدولية املة وفقاً للقانون الدولي الذي ارتضاه الطرفان كإطار للعدل ايجابية لحل خلافهما.



اليمن وعمان توقعان قريباً اتفاق الحدود

صنعاء - وكالات الأنباء - صرح الرئيس اليمني علي عبدالله صالح بأن اليمن وسلطنة عمان ستوقعان قريباً اتفاقية رسم الحدود بينهما بعد أن اتفق البلدان على صيغتها النهائية وقال الرئيس على صالح في مؤتمر صحفي عقده أمس إن أحداث العنف الأخيرة في اليمن لن تؤثر الدولة عن مواصلة ترسيخ الديمقراطية، وإجراء الانتخابات النيابية في موعدها وأضاف أن الوحدة اليمنية تلك لشعب اليمن وهو حارسها وحملها

المصدر : الحية (الأسبوعية)



للنشر والخطوات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ ٢٥١ ١٩٩٢

**ثويني بن شهاب والعطاس ينوبان
عن قيادتهما... ومحادثات
الحدود مستمرة في السعودية
عمان واليمن
توقعان اليوم
الاتفاق الحدودي
في صنعاء**



المصدر : الجريدة (الأدبية)

النشر والتذمات الصحفية والأعلومات

التاريخ : ١٩٩٢ - ١٩٩١

- ☐ صنعاء -
- ☐ من خير الله خير الله
- ☐ مسقط -
- ☐ من حسين عبد الغني

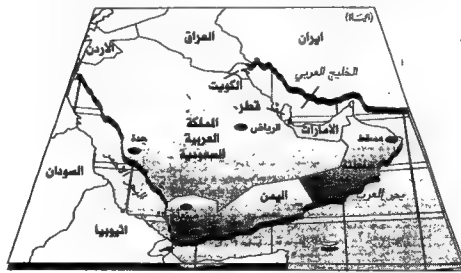
وقد كبر إلى العاصمة اليمنية بضم
السيد عبدالعزیز بن محمد الرواس
وزير الاعلام والشيخ محمد بن علي
القنبي وزير الكهرباء والمياه والوزير
محمد بن نصار الطوي اليمين العام
لديوان التشريع في مكتب نائب رئيس
الوزراء للشؤون القانونية. وجميع
هؤلاء ساهموا بدرجات متفاوتة وفي
مرحل مختلفة في المفاوضات لترسيم
الحدود بين البلدين على مدى عشر
سنوات. وكذلك يضم الوالد السيد هيدم
بن طارق آل سعيد وكيل وزارة
الخارجية للشؤون السياسية والسيد
نحمان هيرسعدني وكيل وزارة
المخلفين.

ويذكر ان العطاس لعب دوراً
رئيسياً في التوصل الى الاتفاق وذلك
منذ كان رئيساً للدولة في ما كان

لجنة في الصفحة (١)

■ علقت - الحيازة من مصادر
مطلعة ان سلطنة عمان واليمن
ستوقعان اتفاق ترسيم الحدود
بينهما في صنعاء اليوم الخميس.
وأوضحت هذه المصادر ان السيد
أويشي بن شهاب للممثل الخاص
للسلطان قابوس بن سعيد سيترؤف
عن حكومة السلطنة في التوقيع على
الاتفاق. بينما يترب عن الحكومة
اليمنية رئيس وزرائها السيد حيد
أبو بكر العطاس.

وعلى رغم ان السلطان قابوس ان
يقوم الاتفاق بتقسمة كما كان متولها
منذ فترة بسبب ظروف خاصة الا ان
مصلحة حرصت على تأكيد اهتمامها
بهذا الحدث السياسي. وأمرت ارسال





المصدر: الحرة (الأردنية)

النشر والتدوات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٩٩٢ ١

عمان واليمن توقعان اليوم

تتمة الصفحة الأولى

يعرف باليمن الجنوبي بعد أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦. وعمل خلال توليه السلطة آنذاك على التمهيد في التوصل إلى اتفاق في شأن الحدود مع سلطنة عمان. وتبع جهوده في هذا لتجلى بعد إعلان الوحدة اليمنية في ٢٢ أيار (مايو) ١٩٩٠. ولعبت الوحدة اليمنية دوراً حاسماً في تسهيل التوصل إلى الاتفاق إذ تمت عملياً على وضع حد لأي نوع من الفرزيفات السياسية كان يمكن أن تعرق مثل هذا النوع من التفاوض.

وإضافة إلى المحاسن لعب السيد عبدالواسع سلام وزير العدل اليمني دوراً أساسياً في التوصل إلى الاتفاق. إذ تابع سلام الذي تفرغ لمحاولة التوصل في ٢٦ نيسان (أبريل) الماضي ويصالح حالياً في التويات للتهدئة ملف المفاوضات بين البلدين منذ كان وزيراً للعدل في الشاهر الجنوبي السابق بعد أحداث ١٩٨٦. وسيدفع المجلس وبين شهاب الاتفاق الأساسي لترسيم الحدود وكذلك المصالحين للرفق بينه وفلات المصالح نفسها له. «الحياة» أن للحق الأول يتقدم حقوق الرعي المشتركة بين البلدين ويشرح باستمرار ممارسة التقليد السائدة في المنطقة الحدودية منذ مئات السنين والتي تسمح للتقليد والرامة لليمن فيها بالتفكير داخل الحدود وفقاً لواسع معلول الأمطار.

ويشمل للحق الثاني تنظيم سلطات الحدود بين البلدين والتي ارتكبت لها مهمة تحديد منافذ العبور البرية على امتداد الحدود وطولها ٣٠٠ كلم. ومهمة تحديد إجراءات التفتيش والجمارك والمساعدة على تحويل هذه الحدود منطقة الاقتصادية ينمو فيها التبادل التجاري والاستثمار المباشر.

واضلفت أن للحق الثاني الذي صيغ على نهج التنازلات متلفة سابقة. خصوصاً اتفاق ترسيم الحدود بين سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية (نار / مارس ١٩٩٠) سيسمح بالتفكير بفتح وميسر للأفراد من كذاصين يسيرانهم عن طريق البحر. ويتضمن هؤلاء بمصالحهم خصوصاً في منطقة الحدود التي عاكسات أو طفايت واحدة اتكسعت على جانبي هذه الحدود.

وعطمت «الحياة» أن السيد لويحي يحمل رسالة من السلطان قابوس إلى الرئيس اليمني الذي سيستقبل الوفد اليمني مساء اليوم في لشارة لثري إلى تأكيد أهمية الاتفاق.

ونكت صمارة مستقلة لثري في مسقط أن يكون الوضع الأمني في اليمن ومستلم التغيرات التي تسببها بعض التسلولين والشخصيات العدا سبياً في عزوف المصالح العماني عن زيارة صنعاء للتوقيع بنفسه على الاتفاق. واشترت في هذا السيد أن أن البلدين اتفاقاً منذ فترة طويلة على التوصل بين التواضع على الاتفاق وموضوع عقد قمة عمالية - يمنية في صنعاء.

وكذلك أن السلطان قابوس قبل بعض الدعوة التي وجهت إليه لزيارة العاصمة اليمنية. وتوالت في نتم الزيارة في وقت لاحق من العام لثري.

وستتبع الحكومة اليمنية استقبلاً رسمياً كبيراً في مطار صنعاء للوفد العماني الذي سيسبقه المجلس وعدد من الوزراء والمسؤولين اليمنيين. وسيحاط بالتوقيع على الاتفاق بمراسم احتفال كبيرة سياسية وإعلامية.



٤ الجبهة العربية ترهب بتوقيع اتفاقية الحدود الدولية بين اليمن وسلطنة عمان

صنعاء - وكالات الأنباء : رحبت جامعة الدول العربية أمس بتوقيع سلطنة عمان واليمن على اتفاقية ترسيم الحدود الدولية بين البلدين لدعم لوائح الأخوة والأمن والاستقرار من أجل خير الشعبين اليمنيين واليمنيين.

وقال مصدر مسؤول بالإدارة العامة للجبهة إن هذا الاتفاق يؤكد حرص البلدين على توطيد دعائم التعاون والاتفاق وتواصل الجسور وحسن الجوار ويؤكد أن الأمة العربية قادرة على حل خلافاتها بالاتفاق والمحوار.

ووصف ثوبين بن شهاب الممثل الخاص للسلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان هذا الحدث بأنه تاريخي. وأعرب عن أمله في أن تكون الاتفاقية بمثابة جسر تواصل وتناغم على أسس الاحترام المتبادل للمصالح الوطنية وحسن الجوار وحسم التدخل في الشؤون الداخلية.

وقال جعفر أبو بكر العطاس رئيس الوزراء اليمني إن ملفوظات ترسيم الحدود بين صنعاء وسلطنة انضمت بالقوضوح وسفها روح الاخلاص والمفخرة باعتبار ذلك الاسلوب الناجح والعمل لمعالجة مثل هذه القضية الصعبة.

وأعرب المصدر عن أمله في استمرار الجهود لحل كافة النزاعات في الشرق الأوسط بالطرق والوسائل السلمية.

وكانت أعلنت سلطنة عمان واليمن عن سبلتهما بتوقيع اتفاقية الحدود الدولية بين البلدين.



المصدر : الوفا

لنشر والخذ مات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ ٥١ ١٩٩٢

توقيع اتفاق الحدود بين اليمن وعمان

منعاه - وكالات الأنباء - أعلن أمس
مصدر يعني مسئول إن اليمن وسلطنة
عمان متوصلات في منعاه الاتفاق على
ترسيم الحدود بينهما . يوقع الاتفاق
رئيس وزراء اليمن -حيدر ابويك
القطبي- ولؤيني بن شهاب آل سعيد،
الممثل الخاص لسلطان عمان ويمض
الاتفاق على ترسيم الحدود الممتدة على
مسافة ٣٠٠ كيلو متر بين
محافظة المهرة في شرق اليمن الجنوبية سفها
ومحافظة ظفار -العمانية الغربية .



المصدر : (الجمهورية)

النشر والتدوات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٢ ٢٠١ ٢

وتعها العتاس وثوبني بن شهاب... ورسالة من قابوس الى علي صالح

اليمن وعمان : اتفاقية الحدود مفتاح لتعاون واسع وتواصل

□ صفاة - الحياة

وقعت اليمن وسلطنة عمان بعد شهر من امس في صفاة، اتفاقية الحدود، في احتفال في القصر الجمهوري وناب عن اليمنيين في التوقيع السيد خير ابو بكر العتاس رئيس مجلس الوزراء اليمني والسيد ثوبني بن شهاب للسلطان لسلطان قابوس بن سعيد... واتحاد المسؤولين في البلدين بالاعلاات الفاتحة، وكما ان الاتفاقية ستكون مفتاحاً لتعاون واسع وجسراً للتواصل.

وبعد مراسم التوقيع جرى تبادل تهنيتين ويتبين انك التماس، انها لسماعة بالغة ان تحتفل هذا اليوم بالتوقيع على اتفاقية الحدود بين الجمهورية اليمنية وسلطنة عمان الفاتحة، والتي اتت لمرحلة جديدة منظمة وملائمة للبلدين الشقيقين. لقد رسمتا مع الاخوة في عمان في بداية مفاوضات الحدود نهجا واضحا يركز على الحوار الاخوي الصادق والمخلص للبحث في هذه القضية للهمة بين البلدين وعلى قاعدة ان لا ضرر ولا ضرار. وبسبب هذا التوافق الواضح الذي رسمته

تمكن بلدينا الشقيقان من الوصول الى هذه الاتفاقية وسجلتها التي تحدد تفصيل الحدود بين البلدين (-) ولا تهدف من التوقيع معاً مع الاخوة اليمنيين على هذه الاتفاقية لترسيم الحدود بين البلدين الى اتفاق بلدينا بمضهما عن بعض بل، تهدف الى ان تكون هذه الاتفاقية فاتحة للدول في مجالات التعاون الاخوي اللذين بين البلدين والتعاون حركة شجيرة في صورة تظهرا من تحديق المانع المشتركة في مختلف المجالات الاقتصادية والتجارية والثقافية. وتصرص مضا على ان تكون هذه الاتفاقية قاعدة لاصال مطرقة واسعة وكبيرة تحلق مواصلة مسيرة التنمية في كل من اليمن وعمان. ولذا الى ان، اليمن حريصة كل الحرص على ان تكون هذه الاتفاقية مفتاحاً لتعاون واسع بين البلدين الشقيقين الذين تربطهما علاقات تاريخية شارية في القدم.

وشدد على ان هذا الطريق وهذا المنهج المتبع والمصطفى الذي اختطته اليمن وعمان في معالجة هذه القضية التي تعبر من القضايا الكبيرة والمعلقة بين الكثير من الشعوب الملق بالعربية وغير العربية

تأمل بان يكون هذا التوافق الذي مكننا من الوصول الى هذا الاتفاق لتبركه طريقاً أيضاً لبلدينا ولصداقة في معالجة مختلف القضايا الحدودية والحوار الاخوي المخلص والصالح والذي لا يستهدف منه اي طرف الاضرار بالآخر الاخر خصوصاً نحن في الوطن العربي ولا يستهدف منه اي بلد ان يضر بلقيه فبما وان مستقل مجيرتنا العربية في مزيد من التعاون والتفاهل بين شعوبنا والصمل على شراكة كل المصالح الاقتصادية والاجتماعية لشعوبنا وتربطها.

وقال السيد ثوبني بن شهاب في هذه بيسرنا ان تدور عن سماعتنا والود المواقف بالتوقيع على اتفاقية الحدود الدولية اليمنية على اتفاقية لا تنقطع مع بلدينا الى ان مد اوصر القري وثوبني عري سماعات الاخوة بين بلدينا ليحونا الامم بالاعلان بين حكومتنا البلدين وشعبيهما لتكون اتفاقية الحدود الدولية جسراً للتواصل والتعاخي على اساس الاحترام المتبادل للمبادئ الوطنية

(تمة في الصفحة ١)



المصدر : **الحكومة (العمانية)**

النشر والخذ مات الصحفية والهلو مات التاريخ : ١٩٩٢ ٥ ٢

اليمن وعمان ، اتفاقية الحدود

تتمة للصفحة الأولى

وحسن للجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.
وكان الرئيس اليمني الفريق علي عبدالله صالح مستقيل ظهراً في حضور
الجنرال السيد ثويني الذي نقل إليه رسالة من السلطان قابوس بن سعيد تتصل
بـ «العلاقات الأخوية بين البلدين الشقيقين وما توسل إليه من نتائج إيجابية
ومرضية في شأن اتفاقية الحدود وعبرت الرسالة عن الرغبة الصالحة والأكيدة
للسلطنة في إقامة علاقات أخوية لائق وارسخ محمود بخير وقطع على
الضمين الشقيقين». وجاء في رسالة السلطان أنه طوف ندية عنه إلى صاحب
السمو لوثيني بن شهاب آل سعيد لتمثل الخاص لجلالته التوقيع على اتفاقية
الحدود التي تمثل خطوة مهمة لتعزيز روابط الأخوة بين البلدين والشعبين
وتعصيفها.

وجرى في اللقاء تبادل الأحاديث الودية فلتباد الرئيس اليمني بالمستوى
المتقدم الذي وصلت إليه العلاقات التي طرأت على وشائج قوية من الإخاء
الصالح والتعاون للأمر. منوها بروح الحوار والتفاهم التي سادت المفاوضات
الحدود اليمنية - العمانية والتي خلقت نتائج إيجابية بفضل الضمين اليوم
ثمارة التفهمة والتوقيع على اتفاقية الحدود بينهما والتي تمثل حذاً تاريخياً
بارزاً في مسار العلاقات الأخوية بين البلدين الشقيقين والتي تدرج للنفقة والامة
العربية والإسلامية. وأشار إلى أن التوقيع على اتفاقية الحدود بين البلدين
يوجد روح الثقة والتفاهم وصقلية النهج الذي التزمها البلدان الشقيقين في
حل مشكلة الحدود بينهما ما يسجل من الحدود جسراً من القواصل والتعاون
بين الشعبين الشقيقين الجارين. مضمناً «أن تحلو بقية الدول حثو البلدين في

حل مشاكل الحدود بالطرق السلمية وروح الحوار والتفاهم ويمتثل لا غلب ولا
مظلوم.

وشكّل الرئيس اليمني السيد ثويني تمثيله إلى السلطان قابوس وتمنياته
لشعب العمان.

وحضر للقاء السادة صالح أبو بكر بن حسين وزير النفط والخروات
المعدنية وإسماعيل الوزير وزير الشؤون القانونية وعبد الوهاب محمود وزير
الكهرباء والمياه ومحمد أحمد جرحوم وزير الإعلام وأحمد شيب الله العربي
وكيل وزارة الخارجية وسفير اليمن في عمان.

في القاهرة (الحياف) اعرب مصدر مسؤول في الامانة العامة لجامعة الدول
العربية عن ترحيب الامانة العامة بالتوقيع على اتفاقية الحدود بين سلطنة
عمان واليمن وقال في بيان عن الجامعة «ان هذا الاتفاق يؤكد حرص البلدين
على توطيد دعائم التعاون والاتفاق وتواصل الجوار وحسن الجوار بين
البلدين الشقيقين ويؤكد ان الامة العربية قادرة على حل خلافاتها بالاتفاق
والحوار.

واعرب المصدر عن اماله بان تتواصل الجهود من اجل حل جميع النزاعات في
الشرق الأوسط بالطرق والوسائل السلمية.

ورحبت الخارجية المصرية بالتوقيع على الاتفاقية.



المصدر: صورة الكويت

للنشر والخد مات الصحفية والهملو مات

التاريخ:

١٩٩٢-٥٤-٢

تشمّل على ملحقين ينظمان الحقوق والسلطات المشتركة عمان واليمن توقيعان اتفاقية ترسيم الحدود

مسلمة، صلحاء، مصوت
الكويت، وكالات: ولدت سلطنة
عمان واليمن أمس في سلطنة
البحرين للثلاثين الفادوية السيد
الملك ترسيم الحدود بين البلدين
بعد مفاوضات طويلة ونجدة
استمرت أكثر من ١٠ أعوام، وقع
الاتفاق نهاية عن السلطان قابوس
بين سعيد مملته الخاص السيد
كروسي بن شهاب وشبابه عن
الرئيس اليمني علي عبدالله صالح

ويجس قزائه حينه ليرسك
والصالح، وقال نائب رئيس الوزراء
العماني للشؤون الخارجية السيد
فهد بن مسعود آل سعيد أن
الاتفاق يساعد على دعم
الاستقرار في المنطقة في ضوء
التغيرات التي تشهدها الساحة
الولوية، وأكد أن ما تم اتجاذه
يعتبر شاهدا على حسن الفؤاد
بين البلدين، مشيراً إلى أن الاتفاق

هو أسلوب حضاري لدفع القاء
التعاون الإيجابي في جميع
المجالات.
وقد وقع بين شهاب والعماني
وسط مراسم احتفال كبيرة
الاتفاق الأساسي لترسيم الحدود
وكذلك الملحق الأول، حقوق الرعي
وينظم الملحق الأول حقوق الرعي
للشركة بين البلدين، فيما ينظم
الثاني سلطات الحدود، لأشياء بها

يتعلق منها بتحديد مناطق
التربية على اعداد الحدود وغيرها
٢٠٠ كيلومتر بين مسافة الفرة
في شرق اليمن الجنوبي سابقاً
ومسافة ظفار العمانية الغربية،
والحدود والسادة على تحويل
هذه المنطقة إلى منطقة اقتصادية
بنو فيها القبال التجارية.
ويضم الوفد العماني الذي
حضر مراسم التوقيع عدداً من



كبار المسؤولين العمانيين على
رأسهم وزير الاعلام عبدالعزيز بن
محمد الرواس، ووزير الكهرباء
ولاء الشيخ محمد بن علي التتبي
والأمين العام للبحرين التشريخ
الوزير محمد بن نهار العلوي
ووكيل وزارة الخارجية للشؤون
السياسية هيثم بن طارق آل
سميد ووكيل وزارة الداخلية
قحطان اليوسفي.
وكان الاتفاق قد اُنجز في
منتصف الشهر الماضي، ونشرت
نصوصه أجهزة الاعلام في صنعاء
ومستقط، لكن ~~مصادر~~ مطلعة
قالت ان بعض التتديلات
الرئيسية ادخلت عليه اخيرا قبل
وضعه في صفته النهائية.



المصدر : الأمانة العامة

للتنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ٢٠١٩

توقيع اتفاقية ترسيم الحدود بين عمان واليمن

صنعاء - وكالات الأنباء - وقع كل من اليمن وسلطنة عمان أمس الاتفاق على اتفاقية ترسيم الحدود بينهما .
ويوقع على الاتفاقية من الجانب اليمني حسين المصالي رئيس الوزراء ومن الجانب العماني توفيق بن شهاب آل سعيد لعميل الشخصيات السلطان قابوس سلطان عمان ورئيس الاتفاقية على ترسيم الحدود الممتدة على مسافة ٢٠٠ كيلومتر بين محافظة المعرة في شرق اليمن الجنوبي صابيا ومحافظة ظفار الساحلية الغربية .



١٠ مواد أساسية وملحقان للاتفاقية اتصالات عمانية، يمنية لتعيين نقاط الحدود

مسقط، بصوت الكويت. تجري حالياً اتصالات بين سلطنة عمان واليمن لتشكيل لجنة فنية مهمتها القيام بمسح وتعيين نقاط وخط الحدود المشتركة على الطبيعة وأعداد الخرائط اللازمة لذلك وفق المواصفات الفنية المشتركة. وتأتي هذه الخطوة تنفيذاً لما جاء في اتفاقية الحدود الدولية التي وقعها البلدان في احتفال ضم في صنعاء في الأسبوع الماضي وقد وقع الاتفاق عن الجانب

العماني الممثل بالسلطان قابوس بن سعيد السيد ثويني بن شهاب آل سعيد، ووقعه عن الجانب اليمني رئيس مجلس

الوزراء أبو بكر المطاس.

وقد حضر مراسم توقيع الاتفاقية من الجانب العماني وزير الإعلام محمد بن عبد العزيز الرواس ووزير الكهرباء والماء الشيخ محمد بن علي الفتيحي وأمين عام ديوان التشريع بمكتب نائب رئيس الوزراء للشؤون القانونية محمد بن علي بن ناصر العلوي ووكيل وزارة الخارجية للشؤون السياسية السيد هيثم بن طارق آل سعيد ووكيل وزارة الداخلية قحطان بن يعرب البوسعيدى وسفير سلطنة عمان في صنعاء عوض بن محفوظ بن علي باكثير والمسؤول في وزارة شؤون مكتب الحرس سلطان بن حمد بن سعود البوسعيدى.

وعكس هذا الحضور العماني المميز مدى اهتمام السلطنة بالاتفاقية وحرصها على أن تكون جسور تواصل وتآلف على أساس الاحترام المتبادل للسيادة الوطنية وحسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. كما قال السيد ثويني بن شهاب في حفل التوقيع.

واستناداً إلى المعلومات التي حصلت عليها بصوت للكويتية فإن اتفاقية الحدود بين السلطنة واليمن تتكون من ١٠ مواد أساسية تتضمن وصفاً لمسار الخط الحدودي الفاصل بين البلدين لثبت بندا من الجنوب عند رأس ضربة علي (الشلمى) ويخط مستقيم إلى أن ينتهي عند النقطة ذات النسق الجغرافي

لدائرة العرض ١٩ درجة شمالاً مع ٥٢ درجة شرقاً مروراً بجمهورية. كما تشتمل الاتفاقية أيضاً على اتفاق البلدين حول تحديد الحدود البحرية وفقاً لمواضع القانون الدولي واتفاقية الأمم المتحدة ولاتون البحار. وقد لفت بالاتفاقية ملحقان، الأول بشأن تنظيم سلطات الحدود الذي يشتمل على ١٨ مادة توضح طبيعة التعامل في المجالات ذات الاهتمام المشترك بين الجانبين في منطقة الحدود، والثاني يتكون من ٩ مواد تعنى بكيفية تنظيم حقوق الرعي والتنقل والانتفاع من موارد المياه في منطقة الحدود بحيث يسمح لمواطني البلدين المتواجدين في المناطق الحدودية الاستفادة من المراعي وفقاً للأعراف القبلية السائدة في المنطقة، على أن تقوم سلطات الحدود بتنظيم الاستفادة

بمضمون هذا الملحق. وفي تعليقه على توقيع الاتفاقية، قال رئيس الوزراء اليمني أبو بكر المطاس إن الهدف من توقيع الاتفاقية ليس إغلاق بلديتنا عن بعضهما بل فتح مجالات التعاون الاقوي للثمر في كل المجالات. وأكد أن الاتفاقية ستكون قاعدة لأعمال مشتركة واسعة تحقق مسيرة التنمية في كل من اليمن وعمان مشيراً إلى أن اليمن حريص على أن يكون هذا العمل مفتاحاً لتعاون كبير وواسع بما من شأنه المساهمة ليس فقط في تطوير الشعبين اليمني والعُماني بل كل ما يهم شعوب الأمة العربية والإسلامية. وكان مجلس التعاون لدول



المصدر : صوت الكويت

للنشر والتأخذ مات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ ١٩٩٢

التمثيل العربية قد أصدر بها
أشاد فيه بالانفاقية واعتبرها
مؤججا يحتذى به لعضيا مماثلة
في النطقة.



توقيع اتفاقية الحدود بين اليمن وعمان

● وقعت عمان واليمن اتفاقية الحدود بينهما .. والتي أهمية هذه الاتفاقية في أنها جاءت في وقت يتطلب فيه الاتفاق والانسجام على الحدود وفي وسط أزمات حدودية طالت بين الطرفين طرف عربي . وقد تكونت اتفاقية الحدود الدولية بين عمان واليمن من طرف تتخض عن وضع اسم للحدود الدولية الفاصل بين البلدين وستتبادل مستقبلا لجنة شبة مشتركة مهمتها القيام بتسوية وتنظيم تلك الحدود على الطبيعة وإعداد الخرائط اللازمة لذلك كما تشمل الاتفاقية البلدين حول تحديد الحدود البحرية وفقا لقواعد القانون الدولي واتفاقية الأمم المتحدة للقانون البحري كما تشمل الاتفاقية تحديد المياه البحرية للبلدين وفقا لقواعد القانون الدولي .

وتضم الاتفاقية ملحقين الأول يتكلم بسلطات الحدود وفق المصدرات للمصدر عليها في الاتفاقية والثاني يعني بتعيين التعليمات حقوق الرعي والانتقال والانتقال من مواليد المياه في منطقة الحدود بحيث يسمح مواطني البلدين المتواجدين في المناطق الحدودية الانتقال من المراعي طبقا للأعراف القبلية . وعقب توقيع الاتفاقية قال يونس بن شهاب كرم مساعد لممثل الخاص للسلطان قابوس إننا إذ نتطلع مع الشعب إلى مد أوامر التبريد وتوثيق عربي الصلوات الأخوية بين بلدينا ليصونا الأمن في أن تسرع خطى التعاون بين حكومتنا وشعبي البلدين لتكون اتفاقية الحدود الدولية جسرا توصل بنا على أساس الاحترام المتبادل للمسيادة الوطنية وحسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية .

وقال المهندس حيدر أبو بكر المصطفى رئيس مجلس الوزراء اليمني للصحفيين بعد توقيع الاتفاقية في عمان في بداية مفاوضات الحدود بين البلدين نهجا ولحفا يرتكز

على الحوار الأخرى هذه القضية الهامة بين البلدين وعلى قاعدة أنه لا خير ولا ضرر من هذا الاتفاق الواضح الذي رسمناه مع بلدينا الشقيقين من الوصول إلى هذه الاتفاقية التي تعد ترسيما للحدود بين البلدين الشقيقين . وقال إننا نهدف والأخوة للصديقين من توقيع هذه الاتفاقية لترسيم الحدود بين البلدين نهدف مما ليس إلى إغلاق بلدينا من بعضها بل نهدف أن تكون هذه الاتفاقية صفحة لفتح مجالات

التعاون الأخرى للآخر في كل المجالات بين البلدين والتكثيف حركة شعبية بصورة تمكننا من تحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينهما في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

وقال المهندس المصطفى إننا نحرس معا على أن تكون هذه الاتفاقية أساسا لأعمال مشتركة واسعة وكبيرة تحقق مسيرة التنمية في كل من اليمن وعمان . فاليمن حريصة على الحرس على أن تكون هذه الاتفاقية مظلةا لتعاون كبير واسع بين البلدين الشقيقين الذين تربطهما علاقات تاريخية شديدة أصالة في التاريخ وتربط بينهما العقيدة الإسلامية الصلبة وبهذه الفرصة سنسعى والتعاون نحو اتفاق للتسليم ونسهم معا ليس في تطوير شمولية وإثراء في كل ما يهم شعوبنا لهذا العربية والإسلامية والعالم بصورة عامة وإننا نثق تماما بأن هذا الطريق

وهذا الأسلوب التوجيه والعمل الذي أخذته اليمن وعمان في معالجة هذه القضية التي تعتبر من القضايا الكبيرة والخاصة بين كل من شعوب العالم العربية واليهودية تمثل أن يكون هذا الاتفاق طريقا أيضا للاسكتة . وقد جددت وزير الخارجية والاعلام أن توقيع اتفاقية الحدود الدولية بين عمان واليمن انشطارا تاريخيا مهم سيره يصاحبه في المستقبل المتطور بما فيه خير وصالح البلدين لأنها ستكون جسرا توصل وتعاون مشر وحجر زاوية في البناء العربي . لهذه الاتفاقية هي التكلفة لشعبنا اليمني اليوم في بحر من التفتح العربي الذي تمكن أن تسجل سوية على ركب التقدم بين أقرانه . وقد جددت وزير الخارجية والاعلام أن هذه القضية التاريخية لها طابع خاص لأنها تخص الشعب اليمني ككل أرباب الثقة والهدوء التي حصلت بينهما عبر سنين مطوية وأن يبدأ صفحة جديدة من التعاون البناء الذي يقوم على الصالح المشترك واحترام السيادة الوطنية بين الطرفين . وقد قام بتوقيع الاتفاقية من الجانب اليمني للممثل الخاص للسلطان قابوس السيد يونس بن شهاب ومن الجانب اليمني المهندس حيدر أبو بكر المصطفى رئيس الوزراء .



المصدر : **الأمم المتحدة**

التاريخ : **٢٠١٩**

النشر والخد مات الصحفية والمعلو مات

■ اليمن - السعودية - عمان : بداية لاحتواء نقائج «الخليج»

وقع اليمن وسلطنة عمان اتفاقية ترسيم الحدود بينهما التي بدأ التحضير لها منذ عدة سنوات، وذلك في نفس الوقت الذي بدأت فيه المباحثات بين اليمن والسعودية من أجل إعداد اتفاقية حول الحدود بين البلدين. وتكتسب هاتان الخطوتان أهمية خاصة في الوقت الحالي، فهما من جهة يعدان فاتحة طيبة لاستئناف العلاقات بين اليمن ودول الخليج بعد التوتر الشديد الذي سادها بسبب الموقف اليمني من الفرض العراقي للكويت، والذي رآته دول الخليج مؤيداً للعراق. وقد عبر رئيس الوزراء اليمني حيدر أبو بكر العطاس عن هذا المعنى بتأكيد أن الاتفاقية اليمنية - اليمنية تهدف لأن تكون فاتحة للدخول في مجالات التعاون الآخري للفر بين البلدين وتنظيم حركة شعبيهما في صورة تمكنهما من تحقيق المصالح المشتركة وأن مستقبل الجزيرة العربية في مزود من التعاون والتكاتف بين شعوبها والمعل على تشابه المصالح الاقتصادية لها وترابطها.

كما كانت الاتصالات اليمنية - السعودية حول ترسيم الحدود مناسبة لكي يقوم وفد يمني بزيارة السعودية لأول مرة منذ اندلاع أزمة الخليج وتزامنت مع لقاء وزير خارجية اليمن على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، وهو الأمر الذي يحدث للآن مرة بعد اجتماع وزير المعارف السعودي مع وزير خارجية اليمن في يوليو الماضي بجنيف، وتم خلاله الاتفاق على عقد الاجتماعات المتعلقة بإعداد اتفاقية الحدود.

ومن جهة أخرى يمكن أن تعد الاتفاقية اليمنية - اليمنية نموذجا تحظى به دول الخليج الأخرى في حل مشكلاتها الحدودية التي اشتدت الصراعات حولها في الفترة الأخيرة، خاصة وأنها مشكلات مزمنة تثار كلفة دول وإمارات الخليج، نظرا لانتشار معالم ترسيم الحدود بينها، الناتجة عن العوامل الجوية والجغرافية في المنطقة وتداخل السكان والقبلى بين كلفة الدول والإمارات المتجاورة.

وقد راعت الاتفاقية اليمنية - السعودية هذه الخصوصية حيث تضمنت ملحقين ينظم الأول حقوق الرعى المشتركة، ويسمح باستمرار ممارسة التقاليد السائدة في المنطقة الحدودية منذ مئات السنين التي تنبع للقبائل والارعاة المقيمين فيها التنقل لدخل الحدود وفقا لخواسب هطول الأمطار. ويشمل الثاني تنظيم سلطات الحدود بين البلدين والتي تركت لها مهمة تحديد منطقتي العبور على امتداد ٣٠٠ كيلومتر في طول الحدود بينهما، ويسمح بانتقال مبشر وميسر للأفراد من الجانبين بسياراتهم عن طريق اليمن خاصة وأنهم ينتمون إلى عائلات أو عشائر ولحده انقسمت على جانبي الحدود.

خالد السرجاني



المصدر: أكتوبر ١٩٦٢

النشر والخد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ: ١١ ١٩٦٢

اتفاقية حدود بين سلطنة عمان واليمن

كتب: مريم رزيق

وقعت سلطنة عمان واليمن مؤخرا اتفاقية حدود بين البلدين ،
تضمنت الاتفاقية على مواد تتعلق بمسار الخط الحدودي الفاصل
بين البلدين . كما اتفق على تشكيل لجنة فنية مشتركة مهمتها
القيام بتحديد وتعيين نقاط وضع الحدود على الخريطة وإعداد
الخرائط اللازمة لذلك . كما تشمل الاتفاقية البلدين حول تحديد
الحدود البحرية وفقا لقواعد القانون الدولى والاتفاقية الامم
المتحدة للقانون البحري .
وتضمن الاتفاقية معلقين .. الاول ينظم سلطات الحدود ، والى
المسارات للمصدر عليها لى الاتفاقية . والثانى يعنى بكيفية تقديم
حقوق المرمى والتكامل والاتفاق من موانئ المياه . لى منطقة
الحدود بحيث يسمح لمواطني البلدين للتواجد بين لى المناطق
الحدودية الاتفاقية من الاراضى قبلا للاعراف القبلية .
للم بتوقيع الاتفاقية من الجانب العماني السيد التويهي بن
شهاب الممثل الخاص للسلطان قابوس ومن الجانب اليمني جابر
ابو بكر الممثل رئيس الوزراء .
وقد اكد عبد العزيز التويهي وزير الاعلام العماني ان توقيع
اتفاقية الحدود الدولية العمانية اليمنية تعتبر مناسبة تاريخية
يطلع فيها شعبا البلدين على ارباب الهوة التي جعلت بينهما
عبر سنين ماضية وان يبدا صفحة جديدة من التعاون البناء
الذى تقوم على المصالح المشتركة واحترام السيادة الوطنية بين
الطرفين .



المصدر: الويب

التاريخ: ١٢ من ١٩٩٢

وزير الدولة اليمنى للشؤون القانونية، الوسط،:

هذا هو المضمون الحقيقي لاتفاق الحدود بين اليمن وعمان

كلمته، قال ثويني بن شهاب، «النا لا تقطع مع
شقيقنا إلى مد لواصل القرى وثيق عرى
العصاة الأخوة بين بلدنا، ليجدون الأمل أن
تعرض للتحول تكون الاتفاقية جسور
تواصل وتاخ بين حكومتى وشعبى البلدين على
أساس الاحترام والتبادل وحسن الجوار وعدم
التدخل في الشؤون الداخلية». وضع الوفد العملى

المراقف لشؤوني بن شهاب، كلاً من عبدالحزب
الراوس وزير الاعلام الذي كان حلقة الوصل من
الجانب اللبناني في قضيتي الباقين، خصوصاً في
الفترة الأخيرة من اعداء الانتفاضة، ومحمد علي
الفتحي وزير الكهرباء والمياه، ومحمد بن علي بن
ناصر العلوي الأمين العام لحيوان لتشريع
بمجلس الوزراء، وبعثت من طريق آل سعيد وكل
وزراء الخارجية، وتحطبان بن حرب السوسيني
وزراء الداخلية، وآخرين.

وتزوجت رندو فحمل الأحرار والفقير
والأوساط المالية على توقيع هذا الاتفاق بين
وحبيب والصمت وقاصد قرياني في المؤتمر
الشعبي العام لـ "أوساط"، لأنه لا يتوقع ظهور
في مخفقات على الاتفاق. وكانت شخصيات
وتيارات من بعض الأحزاب، علقت ملاحظاتها
تحتفلها حول بعض النقاط الغريبة في الاتفاق،
عند الإعلان عن الانتهاء من مباحثته في الأصل
هذا العام. بجة أن تضم نزالاً في مساحات
الراضي الميعينة. ولكن هذه المخفقات الملتة
لم تلب أن ثلاثت أو توضيح للعاس خلق
النقاط الطروحة موضوع تحليلها، ونفسي صحة
ما أصبح عليها في حينه.

مضمون الاتفاق

وكشف اسماعيل الوزير وزير الدولة اليمني للشؤون القانونية في حوار مع «الوسط» أن اتفاق ترسيم الحدود اليمني - اليمني يتضمن ٢ وثائق، الأولى، الاتفاق الرئيسي الذي احتوى تفاصيل حول نقاط الحدود وأماكنها وخلفها العام، والثانية وثيقة ملحقان تابعان لاتفاق تم التوقيع عليهما مع الاتفاقية. وأوضح الوزير

كشفت وزير الدولة اليمني للشؤون القانونية السيد اسماعيل الوزير (الوسط) الضمون الحقيقي لاتفاق الحدود بين الجمهورية اليمنية ومملكة عمان، وهو الاتفاق الذي تم توقيعها في صنعاء في الأول من تشرين الأول (أكتوبر) الجاري، خلال حفل عقد في القصر الجمهوري ونائب عن فيئاني البلدين في التوقيع رئيس مجلس الوزراء اليمني السيد حيدر أبو بكر العطاس والممثل الخاص للسلطان قابوس بن سعيد السيد فوزي بن مهدي. ولم يشير نص هذا الاتفاق حتى الآن. وقبل أن نتحدث عن مضامين الاتفاق الحدودي لا بد من التوقف عند بعض أخطأ حظ التوقيع.

ووصل السيد تونيني بن شهاب إلى صنعاء في
الاول من تشرين الثاني (الكوبري) فجاء في راس
وفد رفيع المستوى، والتقى الرئيس اليمني القريب
صوبه السلطان القاروس بنوعوض الاتفاق
الحدودي، واشاد الرئيس صوبه صانع
بتطور علاقات التعاون بين اليمن وصمان وبروح
الحوار الخوي التي سادت المحادثات لحل مسالة
الحدود بين البلدين. ووصف توافق ترسيم الحدود
بانه يمثل حدثا بارزا في تاريخ البلدين والامة
العربية، وتضمن ان تحوذ الدول العربية حل
خلافاتها الحدودية حذو البلدين بأسلوب الحوار
الاخوي السلمي وينطبق لا غاي ولا مطلوب.
وقال: لقد شاهدت لقوفنا اليمني والمعماني في
القصر الجمهوري حيث تم توقيع الاتفاق
ومحلفاته في حفل حضره عدد من الوزراء وكبار
المسؤولين في البلدين ومدعوو الصحافة والوزلات
الانباء. وفي كلمتين المباحثات في توقيع
اتفاق، اشاد القاروس بالجهود التي ابدتها
وقال: «لقد رسمنا مع الشقيقة في عمان في دعاية
مفاوضات الحدود، بعدد يركز على الحوار الاخوي
وعلى قاعدة ان لا ضرر ولا ضرار، لان تمكن بلادنا
من الوصول الى توقيع الاتفاقية هذه» وشار
القاروس الى ان الاتفاق لا يهدف الى إغلاق الحوار
عن بعضهما الآخر، بل ليكون فاتحة تعاون أكثر
وتنظيم أكثر شريحيها بصورة متكاملة من
أهداف المشاركة في مختلف مجالات التنمية. ولي



الوسيلة

المصدر :

١٢ ١٩٩٢

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

١- «الوسط» إن للحق الأول خاص بتنظيم سلطات الحدود، ولثاني خاص بتنظيم حقوق الرعي والتنقل عبر الحدود وطرق الانتفاع بموارد المياه

وقال إن الخط البري للحدود يتميز بلحظيات في الأرض تتحدد بخطوط الطول والعرض، وفي ضوء هذه الاحداثيات توضع علامات الحدود على الأرض وتوضح للملاحق المسافات والأبعاد التي تتخلل العلامات، وفي ما يأتي الحواضر مع الوزير

● هل تضمن الاتفاق أو أحد ملاحقه تحديد مواقع العلامات أم أن هذا العمل سيتم مستقبلاً وكيف؟

٢- وثائق الاتفاق التي تم التوقيع عليها حدث الاتجاه الرئيسي لخط الحدود واتجاهه محدداً

بالنقاط الرئيسية الثماني إضافة إلى الأسس التي يترتب عليها ما تضمنه الاتفاق، ومن ذلك موقع العلامات. فقد نص الاتفاق على أن تقوم حكومتا البلدين بتشكيل لجنة فنية مشتركة من مهامها وضع المساحة الدقيقة وتحديد مواقع العلامات وبالتالي تحديد المسافات التي تتخللها وضع الخرائط التفصيلية الكاملة.

● وبالنسبة إلى الحدود البحرية؟

٣- يمتد خط الحدود البري في اتجاه المياه الإقليمية للبلدين والمياه الاقتصادية التي تليها وقد حددت الاتفاقية حقوق كل دولة في المياه وفقاً للقانون الدولي واتفاقية الأمم المتحدة في ما يخص قانون البحار

● وكيف تم تحديد خط الحدود في الأساس؟

٤- تم ذلك من قبل لجان فنية مشتركة قامت بتحديد من خلال زيارات وعمليات مسح على الطبيعة. وبالطبع فقد تم ذلك بما يحقق مصلحة البلدين والحقوق الكاملة لكل منهما واستخرقت العملية كما هو معروف عشر سنوات، إذ أن المفاوضات اليمنية - اللبنانية على الحدود بدأت في عام ١٩٨٢.

● هل نفهم من قولكم أن هناك ملاحق لم يتم التوقيع عليها؟

٥- نعم هناك ملاحق، أو بالأصح مجموعة مبادئ عامة أخرى سيتم بحثها مستقبلاً باعتبار أنها أسس لاتفاقيات مشتركة، وهي متروكة للدواعي المستقبلية بحسب طبيعة ونوع كل منها، مثل الملكات الخاصة وحقوق الانتفاع بها بالنسبة إلى المواطنين والقرى لطبيعية فيما وجدت، وكيف يمكن استغلالها للمشارك بالاتفاق

سواء

عبدالوهاب

المؤيد

بين البلدين ونحو ذلك. وهذه القضايا قد يكون الحديث عنها أكثر سابقاً وأولته

● قلتم في أحد تصريحاتكم أن الاتفاق الحدودي سيصبح ساري المفعول عند التصديق عليه، فهل لنا أن نعرف متى ومن سيصدق على الاتفاق؟

٦- التصديق على الاتفاق سيتم في كل بلد بحسب الأنظمة السارية فيه. ففي الجمهورية اليمنية سيتم مناقشته والتصديق عليه من قبل مجلس الرئاسة ومجلس الوزراء وإقراره من مجلس النواب وفقاً للدستور.

● كان مقرراً أن يتم التوقيع على الاتفاق من قبل الرئيس علي عبدالله صالح والسلطان قابوس ثم تم ذلك من قبل رئيس الوزراء في اليمن والممثل الخاص للسلطان قابوس، فهل يترتب على هذا أي أثر قانوني؟

٧- لعل التحجير الدقيق أنه كان متوقفاً وليس مقررًا، والتوقيع على الاتفاق من رئيسي البلدين هو تحقيق الجانب المنوي فقط، أما الأثر القانوني فيستوي فيه التوقيع عليه من قبل الرئيسين أو من يفوضانه لئلا يكن منصبه وموقعه بلا فرق.

وفي الرياض أعرب مجلس التعاون الخليجي في بيان صدر يوم ٢ تشرين الأول أكتوبر الجاري عن ارتياحه لتوقيع اتفاق الحدود بين سلطنة عمان واليمن واعتبر أن ذلك «سيكون مثالا يحتذى به في حل الخلافات الأخرى»

وجاء في بيان الأمانة العامة لمجلس تعاون الخليجي نشر في الرياض أن هذا الاتفاق سيكون «مثالا في حل الخلافات بين الدول العربية والإسلامية»



علي ناصر ار جاعودته الى صنعاء الى ما بعد الانتخابات مجلس النواب اليمني يوافق على اتفاقية الحدود مع عمان

□ صنعاء -

من عبد الرحمن العبدري
□ دمشق - الحياة

أيدت الحكومة اليمنية إلى مجلس النواب أمس تقريراً شاملاً عن الأوضاع الأمنية في الجمهورية بناء على طلب أعضاء المجلس الأسبوع الماضي.

وطرق التقرير الذي قدمه العقيد غالب مطهر قلمش وزير الداخلية والأمن إلى الأوضاع المسالمة بعد إعادة تشكيل الوحدة والقيام الجمهورية اليمنية وانعكاسها على الوضع الأمني لبلدنا، وأشار إلى أهم حوادث الاختلال بالأمن التي اكتشفت سرقتها والأجرامات الأمنية الأولية المتخذة إزاءها.

كذلك أشار التقرير إلى حوادث الاختلال بالأمن التي لا تزال رهن

البحث والتحري ومستوى تنفيذ قرارات مجلس الوزراء المتعلقة بتنفيذ الخطة الأمنية ومستوى تنفيذها.

وطالب تقرير وزارة الداخلية والأمن بوضع سياسة عامة للوقاية من الجريمة ووضع سياسة اعلامية استباقية.

وقرر مجلس النواب تلجيد مناقشة الأوضاع الأمنية في ضوء التقرير المقدم إلى الجلسة المقبلة التي ستعقد السبت.

الانفلاق مع شأن

وعلى صعيد آخر استمع مجلس النواب إلى تقرير لجنتي الشؤون الخارجية والعلاقات البرلمانية والشؤون الدستورية والقانونية من اتفاقية الحدود الدولية ومحافظاتها بين اليمن وسلطنة عُمان وأبدى النواب جملة من الملاحظات والأراء انما الاتفاقية وصوت المجلس عليها.

وكان تقرير اللجنة المنبثق براسة الاتحادية ضمن عدد من القوانين الحكومية تعمل بموجبها جامعة لتتوصل مع الحكومة العمالية لتحقيق انشاء طريق يربط بين البلدين الجارين لتسهيل انتقال السلع والبضائع للتجارات ذات الفلما اليمني والعراقي وتسهيل نقل المواطنين بين البلدين لضمان تواصلهم وتمتين الألفة والمحبة بينهم إضافة إلى دعوة رؤوس الأموال اليمنية إلى إقامة مشروعات استثمارية مشتركة وإنشاء خطوط مواصلات برية وبحرية وجوية بين البلدين وتبادل الخبرات الفنية والعلمية.

علي ناصر

وفي دمشق كلفت مصادر قريبة من السيد علي ناصر محمد الرئيس

القسم في السلة (١)



المصدر : الجريدة (الأردنية)

للتشر والخد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ١٤٠٣ ١٩٩٢

مجلس النواب اليمني يوافق

تتمة الصفحة الأولى

السابق لا كان يسمى اليمن الجنوبي، ان علي ناصر ارجأ عونه الى صنعاء الى ما بعد اجراء الانتخابات النيابية في اليمن.
واوضحت ان الرئيس السابق كان اتخذ منذ شهر تموز (يوليو) الماضي قراراً بالعودة الى بلاده التي خرج منها قبل اعلان الوحدة بين شرطي اليمن في ايار (مايو) ١٩٩٠. وامضى معظم وقته في سوريا. وفسحت ان قراره بعدم العودة مرتبطاً اساساً برغبته في الا يكون طرفاً في أي نوع من النزاعات السياسية في البلد في وقت تشير كل الدلائل الى ان الانتخابات ستجري اواخر الشهر المقبل قبل موعد انتهاء الفترة الانتقالية في ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر) او لير انتهائها بوقت قصير.
وعلمت «المعزة» من مصادر قريبة من علي ناصر انه علي وشك اصدار كتابه

مذكراته. وتتناول لوحة كاملة من تاريخ اليمن الحديث وذلك حتى قيام الوحدة اليمنية.

ويسمى علي ناصر حالياً الى اقتداء مؤسسة عربية للدراسات والنشر تهتم في شغل اساسي بشؤون اليمن والخليج ومنطقة الخليج الاحمر. وعلم انه يقدر اتصالاته مع بعض الأوساط المعنية بهذا الشأن ومع مراكز الدراسات والبحوث والنشر ومع عدد من المفكرين والباحثين في عدد من البلدان العربية. وعدد من المفكرين الأجانب المهتمين بشؤون تاريخ العرب وتراثهم الحضاري.



مجلس الرئاسة اليمني يصادق على اتفاقية الحدود مع عمان

صنعاء: من محمود منصور

صباح مجلس الرئاسة اليمني لس على اتفاقية ترسيم الحدود اليمنية -
العمانية. الواقع عليها في مطلع شهر أكتوبر (تشرين الأول) الحالي، في اجتماع
حضره الدكتور ياسين سعيد نعمان رئيس مجلس النواب اليمني، والمهندس حيدر
ابو بكر العطاس رئيس الوزراء، والساميل الوزير وزير الشؤون القانونية. وأكد
المجلس في حديثاته قرار المصادقة ان الاتفاقية انجزت على اساس لا ضرر ولا
ضرار، لارساء قاعدة علاقات وثيقة، وفتح افق جديدة للتعاون بين البلدين. وقالت
مصادر مطلعة ان المجلس صادق على عدد من الاتفاقيات والقوانين الأخرى.



الأهرام

المصدر :

النشر والذمات الصحفية والاعلومات

التاريخ :

٢٦ نوفمبر ١٩٩٢

اليمن تصديق على اتفاقية رسم الحدود مع عمان

صنعاء - وكالات الأنباء - صدق
البرلمان اليمني على اتفاقية رسم
الحدود مع عمان أمس الأول إتهام ٢٥
هاسا من النزاع على الحدود بين
البلدين.

وذكرت حكومة اليمن في بيان لها
أن مجلس الرئاسة الذي يضم
أعضاء وقع على اتفاقية الحدود مع
عمان بعد موافقة البرلمان اليمني
عليها ويوصف البيان الاتفاقية بأنها
خطوة أساسية لتطوير علاقات الأخوة
والشعائر بين البلدين وكانت اليمن
وعمان قد توصلتا إلى اتفاق في الأول
من أكتوبر الحالي لتسوية النزاع على
الحدود بين البلدين، تلت ذلك عمان
بموجبه عن جزء كبير من مخالطة
تقارون ناحية أخرى يتجه وفد من
الخبراء القانونيين والفنيين في اليمن
إلى الرياض اليوم لاستكمال جلسات
الحوار الأولى من المفاوضات اليمنية
السعودية حول الحدود، والتي بدأت
في ٢٨ من سبتمبر الماضي.



الأهرام

المصدر :

٢ نوفمبر ١٩٩٢

التاريخ :

النشر والتدات الصحفية والمعلومات

وزير الإعلام العماني للأهرام:

اتفاقية اليمن ومسان نموذج لحل خلافات العدو بين الدول العربية



عبد العزيز الرواس

وقال ان التوقيع على مثل هذه الاتفاقية العمانية اليمنية الذي يتزامن مع احتفالات البلدين بعامهما الوطني من شأنه ان يعكس ايجابيا على مجمل الأوضاع في المنطقة، خاصة وأنه يؤكد ان دول المنطقة قادرة بالفعل على الاتفاق وعلى تجاوز الخلافات وعلى بناء طريق للتعاون والتقارب بين شعوبها

وأشار الرواس الى ان اتفاقية الحدود بين عمان واليمن انتهت من خلال العديد من الجهود والمفاوضات التي تسمى في اصطلاح كل ذي حق حقه وأن تكون اتفاقية لا ضربة ولا ضرر ولا غلب ولا مغلوب وإنما اتفاقية الاخوة والمساواة المشتركة.

وقال الرواس ان السلطة ترى وبقناعة صريحة ان الخلافات بين الاشقاء العرب هي في النهاية خلافات طارئة ولا مناص من تجاوزها والتخطي عليها.

الإيجابي معها - كما حدث - يمثل لفرقة سياسية على كلا الجانبين. وأضاف وزير الإعلام العماني في حديثه للأهرام ان سلطة عمان حرصت على التنازع والعمية معينة في التعامل مع جيرانها فهي لا تأخذ في الاعتبار بعض المناهج الجغرافية، ولكنها تمنح أولئك بالقرارات التي يجب ان يكون بين الجيران من ناحية وبين شعوب المنطقة من ناحية أخرى.

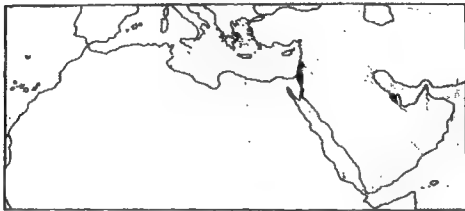
وقال الرواس ان السلطة ترى وبقناعة صريحة ان الخلافات بين الاشقاء العرب هي في النهاية خلافات طارئة ولا مناص من تجاوزها والتخطي عليها

وأضاف انه فيما يتعلق بقضايا الحدود التي تؤثر بشكل ساسي على بعض العلاقات العربية باعتبارها قضايا تنطوي دوما على شحنة فائقة للتنازع مالم يتم التعامل معها بحكمة وبوقار وبوضوح. فقد اعطت سلطة عمان النموذج في التعامل مع هذه القضايا حيث انطلقت في تمركبا من مبدأ القسسي وهو ان الحدود بين الاشقاء ليست مسألة شبر هنا أو رمية هناك ، كما ان الحدود ليست خطوطا للحداد أو للتنازع، ولكنها ينبغي ان تتحول الى خطوط للاتفاق والتعاون للتشرب بين الجانبين مشيرا في هذا الصدد الى انه اذا كانت السلطة قد توصلت الى توقيع اتفاقية مسافة مع الدولة العربية السعودية في شهر مارس ١٩٩١ فلما بذلك قد تكون شريحة اللثا لكثير من مرة في مجال التعامل المتنازع مع هذه القضية الحسنة.

مسقط من سلامة حسن

اعلن عبد العزيز الرواس وزير الاعلام العماني ان لاحتفال السلطة هذا العام بعيدها الوطني يعني واحد جات عمان جميع مشاكلها مع كل جيرانها، وهي حالة تدعو للفخر والتقدير وتقابل ونجات للمستقبل. وأكد الرواس ان حدث توقيع اتفاقية الحدود بين عمان واليمن يمثل حرص سلطة عمان على الحفاظ على العلاقات الجيدة وتلميحها لروح الاخوة وحسن الجوار، مشيرا الى ان قضايا الحدود بطبيعتها من اكثر القضايا حساسية، واكثرها سهولة بالقسسية لا مكان ترويحها واستخدمها لاثارة المشاعر وتزرع الشكوك، وأن التعامل

(٩) حالة الحدود اليمنية مع عمان والسعودية



حسن ابوطالب

عمان والشرق الجنوبي سابقا من اليمن في مطلع الثمانينات ، والذي توافد لدة اربع سنوات ليعود مرة اخرى في ١٩٨٧ دون ان يحقق أى نتائج ملموسة للمهم سلبية التفويض ذاتها .

وكمعظم حالات الحدود العربية - العربية ، فإن حالة اليمن الموحد مع جارتها عمان شرقا والسعودية شمالا ، يتدخل فيها مزيج من الاعتبارات التاريخية والعرقية والاقتصادية والسياسية والانسانية ايضا . وكل من هذه الاعتبارات دوره في إثارة أو في احتواء القضية على نحو معين تبعاً للخلف التاريخي الملم . وفي هذا التقرير سنحاول لقاء الضوء على قضية تطور مسألة الحدود اليمنية من المفاوضات حتى توقيع الاتفاقية الخاصة بترسيمها في الأول من أكتوبر ١٩٩٢ ، وتطور حالة الحدود اليمنية السعودية ومشكلاتها المختلفة .

أولا : الحدود اليمنية العثمانية .

يُفَرِّد خط الحدود القديم بين عمان وسلطنة المهرة - التي تمثل حالياً إحدى محافظات الجنوب في اليمن الموحد - مكاناً كان شأنها في ظل التشطير - إلى عام ١٩٦٥ ، حين وقعت سلطات الحماية البريطانية التي كانت تسيطر على

تمثل نزاعات الحدود اليمنية وترسيمها مع كل من السعودية وعمان حالة متميزة في سياق المقارنة مع باقي حالات نزاعات الحدود العربية العربية . إذ أنها تقدم نموذجاً - في سياق تطوراتها الأخيرة - يختلف إلى حد بعيد مع التطورات العاصفة التي لحقت بحالات حدودية عربية أخرى . ونشير هنا على وجه التحديد إلى توقيع اتفاق الحدود بين اليمن وعمان ، والمفاوضات الفنية الإجرائية بين اليمن والسعودية التي تطورت عبر ثلاثة اجتماعات للخبراء من كلا البلدين في الرياض وجدة وصنعاء . وتبدو المقارنة المثيرة للاهتمام أن هذه التطورات ذات الطابع الإيجابي تمت بعد قيام دولة الوحدة اليمنية في مايو ١٩٩٢ ، والتي جمعت بين شرطي اليمن السابقين . وفي حين كان الشطر الجنوبي من اليمن مستقلاً عن الحدود مع عمان ، كان الشطر الشمالي - المعروف باسم الجمهورية العربية اليمنية - مسئولاً عن الحدود مع السعودية . وفي زمن التشطير ، كانت أسباب عدة من بينها التشطير ذاته دون خوض أي من الطرفين اليمنيين في حوار جاد حول مسألة الحدود مع أي من عمان أو السعودية . وحتى في الأحوال التي شهدت قسراً من الخوض في ملف الحدود ، كانت النتائج محدودة للغاية . ونشير هنا على وجه التحديد إلى حالة التفويض الأول بين



المصدر : السياسة الدولية

التاريخ : سنة ١٩٩٢

النشر : المذمات الصحفية والمعلومات

أمران : الأول منهما رغبة مشتركة في إعادة النظر في اتفاقية الحدود الموروثة عن سلطنة الاحتلال البريطاني ، ومن هنا كان التشكيك في اتفاقية ١٩٦٥ على وجه التحديد من قبل اليمن الجنوبي . أما الأمر الثاني فهو أنه ، على الادعاءات بالحقائق التاريخية كسند لكلا الطرفين ، ادعاء السيادة على أكبر مساحة ممكنة من الحدود المشتركة . وواقع الأمر أن الحقائق التاريخية كانت مختلفة إلى حد كبير ، خاصة وأن الرجوع إلى الماضي البعيد نسبياً - ٣٠٠ سنة أو أكثر قليلاً - كان يدفع إلى ادعاء بالسيادة اليمنية على غالبية سكان عمان ، والذين يندرجون إلى أصول من منطقة مارب اليمنية في وسط اليمن الموحد حالياً . ولـ في تلك المرحلة من التفاوض ، ونظراً إلى الاستناد إلى حقائق تاريخية قديمة إلى حد بعيد نسبياً ومختلفة في نفس الوقت ، لم تسفر المفاوضات عن أية نتائج ملموسة فيما يتعلق برسم نهائي للحدود . ولكن ظلت سابقة التفاوض إلى حد ذاتها ككافية مقبولة لاحتواء أية نزاعات أو ادعاءات على الحدود .

وقد تكرر الشيء نفسه في عام ١٩٨٧ ، بعد أن تم احتواء نتائج الصراع على السلطة في الجنوب اليمني في يناير ١٩٨٦ ، ولكنه تعثر نسبياً نظراً لاتفاق شرطي اليمن - بعد أن شرعاً في إقامة دولة وحدة اندماجية بينهما منذ ٣٠ نوفمبر ١٩٨٩ - على تأجيل البيت في المسائل الحدودية إلى مابعد إعلان قيام دولة الوحدة اليمنية ، وحتى لا يتم توقيع اتفاقات شرطية في مسائل تخص اليمن كله .

بعد قيام الوحدة دخلت المفاوضات اليمنية للصمان حول الحدود مرحلة انتهت بالجدية والاصرار على إنهاء هذا نكف . وتمثلت الأمور المحزنة على سرعة الانجاز في اعتماد جملة من المبادئ العامة التي يتم من خلالها تجاوز منطق اتفاقية ١٩٦٥ من جانب ، ومن تجاوز الادعاءات التاريخية القديمة من جانب آخر . وتمثلت هذه المبادئ في التراضي والتوازن وعدم الافراط أو التفریط في الحقوق والسيادة الوطنية لكل منهما ، وعدم جعل أي من الطرفين لتحقيق مكاسب على حساب الطرف الآخر ، وأن يكون خط الحدود مستقيماً إلى أقصى حد ، وأن يتم تجاوز مبدأ الحقوق التاريخية ما أمكن ذلك ، وأن يراعى تسهيل الانتقالات بالنسبة للمواطنين الذين تعيش على جانبي الحدود . وقد أدى اصرار وجدية الجانبين إلى التوصل إلى اتفاقية حدودية مطابقة فيها كل تلك المبادئ . وكان ميذاً جليلاً خط الحدود مستقيماً إلى أقصى درجة ممكنة مثبناً لبعض المواقف الخاصة في

ما كان يعرف بالحصينات الشرقية لعدم مع سلطان مسقط وعمان اتفاقية للحدود . ولم يكن الخط المتضمن في اتفاقية ١٩٦٥ سوى تطويراً وتعديلاً لخط سابق كان يعرف بخط « هيك يوم » حاكم عدن في نهاية الخمسينات ومطلع الستينات ، وهو الخط الذي تضمنته الاتفاقيات الموقعة بين سلطنة المهرة وسلطنة مسقط وعمان في عامي ١٩٥٤ و ١٩٦٠ . وكان طبعاً أن يكون الهدف من رسم تلك الحدود وفرضها على الأطراف المحلية سواء اليمنية أو العمانية هو حماية المصالح البريطانية في الحصينات الشرقية . ومع استقلال الجنوب في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧ ، اعتزلت سلطات الجبهة القومية التي تسلمت الحكم في الجنوب في أول بيان لها بحدودها الموروثة مع جيرانها وبالعامل على احترام هذه الحدود . إلا أن التطورات السياسية التي لحقت بالمنطقة أدت إلى محاولة تجاوز اتفاقية ١٩٦٥ ، ونشير هنا إلى ثلاثة أسباب رئيسية .

١ - التطورات التي لحقت ببنية وطبيعة السلطة السياسية في الشطر الجنوبي من اليمن ، وتحوله إلى نظام يمتنع الفكر الماركسي الشمولي وارتباطه بالاتحاد السوفياتي السابق ، وسعيه إلى مواجهة ما اعتبره أنظمة عربية تقليدية تدور في الفلك الاستعماري البريطاني والأمريكي .

٢ - اندلاع حركة المقاومة المسلحة في إقليم « ظفار » الصماني المتاخم للحدود اليمنية الجنوبية ، وحصنها على دعم سياسي وعسكري من النظام الحاكم في الجنوب اليمني سابقاً .

٣ - قدرة النظام في عمان بمساعدة خارجية - إيرانية على وجه التحديد بداية من مطلع السبعينات - في إنهاء كل أشكال المقاومة المسلحة في إقليم « ظفار » .

ترتب على العمليات العسكرية العمانية نشوء واقع حدودي بين الجنوب اليمني وعمان اتسم بعدم الاتفاق كافي مع خط الحدود المرسوم في اتفاقية ١٩٦٥ . وقد أدى ذلك إلى نشوء مايسمى بحدود الأمر الواقع . وساهم مناخ التوتر آنذاك بين البلدين في تكريس هذا الوضع لفترة من الزمن .

في بداية الثمانينات بدت هناك مؤشرات لتحسين العلاقات بين البلدين على أثر التغيير الذي لحق بالسلطة السياسية في الشطر الجنوبي لليمن ، حيث دانت السلطة السياسية والحزبية لعلي ناصر الذي أخذ في انتهاز سياسة قوامها الانفتاح على الدول العربية المجاورة . وكان من نتائج هذه السياسة أن تحسنت العلاقات العمانية مع اليمن الديمقراطي سابقاً ، وأخذ البلدان في فتح ملف الحدود بفرغ نسبي . وتعددت عدة جولات للمفاوضات بين عامي ١٩٨٧ ، ١٩٨٤ .

تميزت مفاوضات ١٩٨٧ - ١٩٨٤ الأولى بتأييد الآراء حول كيفية رسم الحدود بين البلدين ، وظهر فيما



المصدر : السلطة الدولية

يناير ١٩٩٢

التاريخ :

النشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

خط الحدود المسمى - البيئية المتفق عليه كما هو وارد
في خريطة حديثة أصدرتها مصلحة المساحة الكويتية



* المصدر : الصحفية ١٢/١٢/١٩٩٢

في المناطق الحدودية منذ مئات السنين ، والتي تسمح للقبائل والرعاة المقيمين فيها بالتنقل داخل الحدود وفقا لمراسم مطول الامطار . ويشمل الحق الثاني تنظيم سلطات الحدود بين البلدين ، والتي تركت لها مهمة تحديد مناطق العبور البرية على امتداد الحدود وطولها ٢٠٠ كم ، ومهمة تحديد اجراءات التفتيشية والجمارك والمساعدة على تحويل هذه المنطقة الى منطقة اقتصادية مشتركة يشرفها التبادل التجاري والاستثمار المشترك . ويسمح للحق الثاني بالانتقال المباشر والميسر للأفراد على الجانبين بسياراتهم عن طريق البر ، خاصة وان غالبية تاطنى تلك المناطق الحدودية من عائلات وعشائر واحدة تعيش على الجانبين .

وفي هذا الصدد تبرز عدة دلالات عامة وهي :
١ - ان الاتفاق على ترسيم الحدود البيئية العمانية على النحو السابق خرج بها من عباءة الحدود الموروثة من حقبة الاستعمار البريطاني لمنطقة الجنوب اليمنى ، والتي كانت مفتحة في اتفاقيات ١٩٥٤ ، و ١٩٦١ و ١٩٦٥ . كما خرج بها من حالة حدود الامر الواقع ، الى مرحلة الحدود المتفق عليها بالتراضي والتوازن والمصالح المشتركة . وهي بهذا الصدد تعد حدودا عربية صرفة ليس لاي جهة خارجية يد في تحديدها . وذلك على عكس الكثير من خطوط الحدود الغربية العربية . الاخرى .

٢ - ان البلدين لم يمتددا في ترسيم الحدود بينهما على الاتفاقيات القديمة او المطالبات التاريخية ، وانما تجاوزا ذلك من خلال الاعتماد على جملة مبدئي هادئة لهما من صحتها وبرضاتهما .

٣ - ان الاتفاق الجديد اسقط عمليا اية مطالبات متبادلة خاصة ما شاع في مطلع السبعينات من ادعاءات اليمن الجنوبي سابقا بحقوق تاريخية بالقوم غفار التابع لصمان .

٤ - ان الاتفاق يقدم نموذجا للتوصل الى ترسيم حدود يسهل منها معابر للتواصل الحضاري والانساني بين الشعوب الواقعة على جانبيها ، وهو ما يبدو من المباديء والاسس التي تضمنتها ملحقا الاتفاقية على النحو المشار اليه . وفي هذا الصدد يشار الى ان مجلس النواب اليمني في جلسة اقرره على الاتفاقية في ١٢/١٠/٩٢ اقرى الحكومة بان تعمل جاهدة على التوصل مع الحكومة العمانية لتحقيق انشاء طريق بري بين البلدين لتسهيل انتقال وتبادل السلع والمنتجات ذات النشأ اليمني والعلمي ، وان يتم التوصل بسرعة الى الاجراءات التنفيذية لتسهيل انتقال المواطنين وضمان تواصلهم . وتفهمتم توصيات مجلس النواب ايضا دعوة الى رؤوس الاموال العمانية الى اقامة مشاريع استثمارية مشتركة وإنشاء خطوط مواصلات برية وبحرية وجوية بين البلدين وتبادل الخبرات الفنية والتعليمية .

المنطقة المصفاة يمثل حيرت التي تتداخل فيها مصالح القبائل العمانية واليمنية على نحو كبير نظرا للتدرج الكبير في الخط الحدودي القديم للحدود . ومع اعتماد مبدأ الخط الحدودي المستقيم ينطلق الخط الحدودي من منطقة « خربة علي » على المحيط الهندي ويصورة مستقيمة حتى منطقة « حيرت » لتخرج قليلا ، ثم ينطلق بعدها بصورة مستقيمة في اتجاه صحراء الربع الخالية الى النقطة التي تلتقي فيها الحدود بين كل من عمان واليمن والسعودية . وتقول المصادر اليمنية ان استقامة الخط الحدودي اعانت لليمن منطقة مساحتها تزيد قليلا عن ٤ كم مربع في حدود محافظة المهرة . وهو على عكس بعض الانتقادات الحزبية اليمنية التي قالت بان الاتفاق ادى الى تنازل اليمن عن حوالي ١٨ كم مربع .

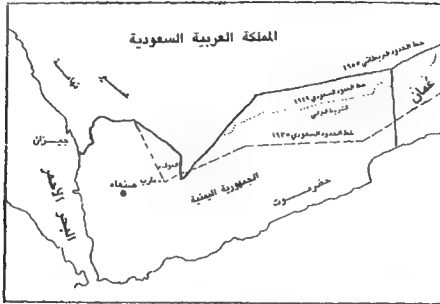
وهكذا بعد جولات عدة من المفاوضات تم التوصل الى اتفاقية لترسيم الحدود بين البلدين . تم التوقيع عليها في العاصمة اليمنية صنعاء في الاول من اكتوبر ١٩٩٢ . والاتفاقية ملحقان اياها بنظم حقوق الرعي المشتركة بين البلدين ، ويتيح باستثمار مفاصلة التقاليد المصفاة



المصدر : السياسة الدولية

لنشر والإذاعات الصحفية والمعلومات

التاريخ : سنة ١٩٩٢



المصدر : شؤون الشرق الأوسط - العدد ١٢ - سبتمبر / أكتوبر ١٩٩٢

قوات الامام يحيى والملك عبد العزيز بن سعود . وكان جزء من دوافع تلك المواجهة تابعة من ادعاءات بالسيادة من قبل الامام يحيى على تلك الامارة باعتبارها تابعة للخلاف السليمانى التابع تاريخيا لحكم صنعاء ، في الوقت الذى كان فيه اميرها الحسن بن الادرسي قد وقع اتفاقية جمالية مع الملك السعودى عام ١٩٢٦ ، والتي عرفت باسم اتفاقية مكة ، وتضمنت تعهدا من الملك عبد العزيز بدفع كل ماسمى بتعد خارجى او داخل يقع على اراضي عسير الواقعة تحت سيطرة الادارسة . ول اتفاقية ١٩٣٠ الموقعة بين نفس الطرفين تنازل الادارسة عن ادارة شؤون الامارة الملك عبد العزيز . الا ان تطور الامور دفع الادارسة الى محاولة التراجع عن هاتين الاتفاقيتين واللجوء الى الامام يحيى طلبا للمساعدة ، مما سبب بعض التوتر في تلك المنطقة . وازاء ذلك وبعد حوالى عام من اعلان قيام المملكة العربية السعودية ، أعلن الملك عبد العزيز رسميا ضم امارة عسير بشقيها الشرقى الذى كان يحكمه آل عائض بتقويض مباشر من الملك عبد العزيز ، والجنوبى الغربى الذى كانت ولايته جزئيا راجعة الى آل الادارسة . وقد اثار هذا الضم حفيظة اليمنيين الذين رأوا فيه تنديا على ارض تدعى بالولاء للامام يحيى ، وتعد جزءا اساسيا من ارض اليمن الطبيعية الكبرى .

ول محاولة لترسيخ مختلف جوانب قرار الضم السعودى لتلك الامارة ، جاءت المطالبة بتقسيم الحدود

٥ - ان الاتفاق ابرز اهمية الحوار والتفاوض كآلية هامة للتوصل الى ترسيم الحدود بصورة واضحة ودين ليس كملزمة لاضفاء طابع الاستمرارية والاستقرار على ما يتم التوصل اليه من اتفاقيات تفصيلية .

١ - لافيا - الحدود اليمنية السعودية .

١ - اتفاقية الطائف لعام ١٩٢٤ .

بالرغم من ان اتفاقية الطائف لعام ١٩٢٤ الموقعة بين الملك عبد العزيز بن سعود والامام يحيى امام المملكة المتوكلية اليمنية تمثل حجر الزاوية في مسألة ترسيم الجزء الاكبر من الحدود اليمنية السعودية ، فان اللابسات الخاصة بتوقيع تلك الاتفاقية ، فضلا عن عدم وضوح عملية تجديدها في عام ١٩٧٤ ، وكثرة التفسيرات الرسمية وغير الرسمية حول قانونية المعاهدة ذاتها فيما يتعلق بالحدود ، اضافة الى بعض اطروحات حول الحقوق التاريخية ، تجعل من مسألة الحدود بين البلدين قضية شائكة الى حد بعيد ، وكثيرا ما فضلت الحدود العربية / العربية تقبل الاعتبارات السياسية دورا في احتواء او اثاره القضية على نحو معين في لحظة تاريخية معينة . ونظرا لا احتواء اتفاقية الطائف من مبادئ ومعالن ليس فقط ازاء ترسيم الحدود ، ولكن ازاء تنظيم العلاقات اليمنية السعودية ، فانه يحسن بنا الاشارة الى للطرف التاريخي الذى وقعت فيه .

وقعت اتفاقية الطائف في اعقاب المواجهة العسكرية - التى جرت وقتئذها عام ١٩٢٤ في اجزاء من امارة الادارسة في غرب وجنوب منطقة عسير الطبيعية - بين



المصدر : الساسة الدولية

سنة ١٩٩٢

التاريخ :

للتشر والخد مات الصحفية والهلعو مات

القاضي عبد الله احمد الحجري للملكة السعودية جاء فيه
« تتلحق الجانبين التام مجدداً على اعتبار الحدود بين
بلديهما حدوداً فاصلة بصفة نهائية ودائمة ، وذلك كما
نصت عليه المادتان الثانية والرابعة من معاهدة
الطائف » .

وتقوم وجهة نظر المملكة السعودية على اعتبار ان هذا
البيان تضمن اعترافاً نهائياً بديمومة الحدود كما هي
مبينة في اتفاقية الطائف لعام ١٩٢٤ ، في حين ان وجهة
نظر يمنية ترى ان البيان في حد ذاته لا يصل الى مرتبة
الاعتراف بديمومة الحدود ، فهو مجرد بيان مصغى ،
وليس اعلاناً او بياناً يمينياً بالتصديق على تلك الحدود
بصفة ابدية . وتصنيف وجهة النظر تلك ان البيان نفسه
لا يلقى حق الطرف اليمني في المطالبة بتعديل الاتفاقية وما
حوته من احكام خاصة بالحدود او يأتى شيء اخر .
خاصة في فترة التجديد كل ٢٠ عاماً .

ويمكن القول ان وجهتي نظر البلدين حول الحدود
بينهما تتضمن في داخلها بعضاً من مفاهيم الحقوق
التاريخية . فمن وجهة نظر السعودية ان امانة الادارسة
بشقيها الشرقي والغربي / الجنوبي كانت تدعين بالولاء
لامراء الدرعية منذ قيام الدولة السعودية الاولى في
النصف الثاني من القرن الثامن عشر (١٧٤٥ -
١٨١٨) . وان ماحدث بعد ذلك سواء لجهة توقيع
الاتفاقيات مع ال عائش - حكام الجهة الشرقية - او
الادارسة - حكام الجهة الغربية والجنوبية - او اعلان
القسم الرسمي لامارة عسير كجزء من المملكة كان امراً
طبيعياً ويتسجم مع الحقائق التاريخية ذاتها . اما
الاتفاقية - او بالاحرى المعاهدة - من وجهة النظر
السعودية فهي ملزمة للطرفين ، وانها شاملة تنظيم
مسائل عدة في العلاقات بين البلدين ، وانها كانت مدخلا
لتحقيق الاستقرار في المنطقة .

والقول بالمطالبات اثنائية يدفع الى تصور خط الحدود
على نحو مختلف جزئياً عن ذلك الخط الذي رسمته
سلطات الاحتلال البريطاني لعام ١٩٥٥ بين المحميات
والامارات والبلدان الخليجية في شبه الجزيرة ، وتضمن
خطاً للحدود بين كل من السعودية واليمن وعمان على
النحو الظاهر في الخريطة المرفقة . وفي كلا الحطين
القائمين على دعوى تاريخية قديمة - ليس هناك ما يثبتها
في صورة وثائق او اتفاقيات معترف بها - سواء لعام
١٩٢٥ او ١٩٤٩ ، فهما يضمعان اجزاء من الداخل
اليمني ولاسيما الجوف ومارأ . وهما من المناطق التي
ثبت فيها توافر احتياطي كبير من النفط ، وتعمل فيها
شركات اجنبية من اجل استخراج وتسويق هذا النفط .
وبالطبع فلن اليمن ترفض مثل هذه التصورات رفضاً
قاسماً .

اما العهد الخامس بالحقوق التاريخية من وجهة النظر

بين الملكتين لتحفز المواجهة العسكرية .. ول ذلك
المواجهة ونظرا لطارق العتاد والخبرة العسكرية
والموصول على معونات فنية من بريطانيا انتصرت القوات
السعودية وبخلت الى بعض اراضي يمنية ومن اشهرها
نجران . وازاء ذلك الموقف وخولاً من سيطرة القوات
السعودية على مزيد من الاراضي اليمنية ، قبل الامام
يحيى وقف القتال والدخول في مفاوضات مع الجانب
السعودي .

نتج عن تلك المفاوضات توقيع اتفاقية الطائف (انظر
الملحق) ، والتي تضمنت ثلاثاً وعشرين مادة تناولت الى
جانب ترسيم الحدود في جزء من الحدود المشتركة بين
البلدين ، انتهاء حالة الحرب بينهما وتنظيم العلاقات
بينهما في كافة المناحي . وفيما يتعلق بالحدود ، فقد
تضمنت المادة الرابعة من الاتفاقية تعديدها على نحو
مفصل بين نقطة ميدي والموسم على البحر الاحمر وحتى
اطراف الحدود بين « من عدا يام من همدان بن زيد
واثل وغيره وبين يام » . وتبعاً لهذه المادة فكل ما هو يسار
هذا الخط فهو من المملكة السعودية وكل ما على يمينه فهو
من الملكة اليمنية . وتضمنت المادة الثانية اعترافاً متبادلاً
باستقلال كل طرف على نحو واضح دين ليس ، وان
يسلط كل منهما اي حق يدعيه في قسم أو اقسام من بلاد
الآخر خارج الحدود القطعية المبينة في صلب هذه
المعاهدة . ول المادة الخامسة تعهد الطرفان بعدم ايجاد
اي بناء محصن في مسافة خمسة كيلو مترات من كل
جانب من جانبي الحدود . تضمنت المادة الثامنة التزام
الطرفين بالامتناع عن الرجوع للفرقة لحل المشكلات
بينهما سواء كان سببها ومشروعاً هذه المعاهدة او تفسير
بعض موادها . ول حالة عدم التوفيق يلجأ الطرفان الى
التحكيم الموضحة شروطه في ملحق للمعاهدة (انظر
الملحق) .

ول المادة ٢٢ حددت مدة الاتفاقية بعشرين عاماً
قمرية تامة قابلة للتجديد او للتعديل خلال السنة اشهر
الاول التي تسبق تاريخ انتهاء مفعولها ، فإذا لم تجدد
او تعدل في ذلك التاريخ تقل سارية المفعول الى ما بعد
سنة اشهر من اعلان احد الفريقين المتعاقدين الفريق
الاخر وغيبته في التعديل .

ويعد التوقيع على الاتفاقية تم تشكيل لجنة خاصة
لتعيين مواقع الحدود ووضع علاماتها . وقد انتهى عمل
اللجنة في خلال عام ١٩٢٥ . ويبلغ عدد الاصدقاء التي تم
تثبيتها ٢٤٠ عموداً على طول الخط الممتد من شمال ميدي
على البحر الاحمر الى حافة الربع الخالي .

ول واقع الحال ان احداً من الطرفين لم يثر مسألة
تجديد الاتفاقية او تعديلها جزئياً او كلياً بصفة رسمية في
علمي ١٩٥٤ و ١٩٧٤ . بل ان بياناً مشتركاً (انظر
الملحق) صدر في اعقاب زيارة رئيس الوزراء اليمني



المصدر : البيان الدبلوماسي

للنشر والإذاعات الصحفية والإعلاميات

التاريخ :

سنة ١٩٩٢

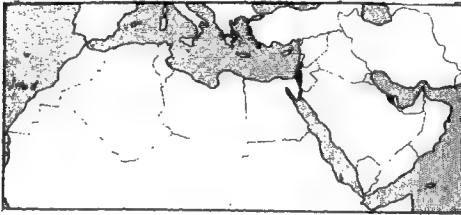
وبصفة عامة وبناء على خبرة اجتماعات لجان الخبراء ، يمكن الاستنتاج بأن المفاوضات اليمنية السعودية سوف تأخذ وقتاً طويلاً ، وأن الطرفين لم يناقشا بعد المسائل الجوهرية ، ومع ذلك فمن المهم التأكيد على ثلاث دلالات عامة وهي :

الأولى وهي أن مجرد اعتماد أسلوب التفاوض المباشر يثبت رغبة الطرفين في التوصل إلى تسوية نهائية للحدود بينهما بكل ماتعتني من ترسيم للخطوط وتنظيم الانتقال على جانبيها وغير ذلك من المسائل المرتبطة بها .
الثانية أن المحدد السياسي - ويتجسد به المستوى الواقعي للعلاقات بين البلدين والمتسم بقدر من البرود نظراً لعدم التوصل بعد من كل آثار المواقف المتبادلة أثناء أزمة الخليج الثانية - يؤثر على هذه الانتاج وعدم الاتفاق على المسائل الجوهرية رغم تواصل اجتماعات الخبراء .
الثالثة أن الطرف اليمني في تلك الاجتماعات لم يطلب رسمياً إلغاء اتفاق الطائف ، وإنما طلب ضرورة معالجة المشاكل التي أثارت ومازالت تثار في العلاقات بين البلدين منذ ٥٨ عاماً وحتى الآن ، وكذلك المشكلات التي لم تتضمنها الاتفاقية . وفي هذا يتضح بعض الانسجام في مواقف الطرفين .

تصوره لخط الحدود الذي تتناوله معاهدة الطائف .
٢ - تعيين الحدود وترسيمها في المنطقة التي لاتتناولها معاهدة الطائف حتى حدود سلطنة عمان ذلك بأن يقدم كل جانب تصوره لخط الحدود في هذه المنطقة .
٤ - تعيين الحدود البحرية .

وفي الجولة الأولى للخبراء لم يقدم الجانب اليمني رداً محدداً على المذكرة السعودية ، في حين قدم مذكرة تضمنت نصوصاً قانونية حول ما اسماء حفظ حق البلدين ومصالحهما أثناء عملية التفاوض ، نظراً لانتها ستأخذ وقتاً طويلاً . وطلب الجانب اليمني بتوقيع اتفاقية تضمن تلك الحقوق تحت مسمى « اتفاق لا حصر ولا ضراء » ، إلا أن الجانب السعودي رأى أن المصالح القانونية للطرفين محفوظة بالفعل وفق الاعراف الدولية في مثل هذه المفاوضات ، وأنه لاجابة لتوقيع مثل هذا الاتفاق الذي يقتد إلى المبررات الشرعية والقانونية تجاه دفع سير المفاوضات . وقد انصب اهتمام الجانب اليمني في الاجتماعين الثاني والثالث على المطالبة بالاتفاق على اليه للتفاوض وحفظ الحقوق القانونية ، في حين انصب اهتمام الجانب السعودي على التأكيد على وجهة نظره المصاغفة في مذكرة ١٠ سبتمبر .

(١١) النزاع بين قطر والبحرين



محمد أبو الفضل

٢ - تطالب ان يكون موضوع التحكيم امام محكمة العدل الدولية حول الجزر المتنازع عليها فقط اما البحرين فيمكن عرض وجهة نظرها فيما يلي :

١ - رفض كل مطالب قطر بالنسبة للجزر وموقعها الجغرافي القريب منها ، على اعتبار ان ثمة جزر قريبة من بلد وتخضع لسيادة بلد اخر ، منها جزر قريبة من تركيا وتتبع اليونان .

٢ - المطالبة بتبعية منطقة « الريادة » القطرية لها .

٣ - ان بريطانيا قننت الامر الواقع بالنسبة للحدود . وهو ماتم اعتماده في كل دول الخليج ، مما يعنى ملكيتها الفعلية لمجموعة الجزر الثلاث .

٤ - ضرورة ان ينصب عرض الموضوع امام محكمة العدل ، على الخط المائى بين البلدين والحدود البحرية ، مع الاخذ في الاعتبار الوجود التاريخي للبحرين في منطقة الزبارة .

بهذه الحجج التي يطرحها كل طرف ، ترى من الصعوبة بمكان تناول هذا الموضوع بدون توضيح جذوره وعوامل تطوره :

الجزور والتطورات :

تعو. جذور هذا النزاع إلى ما قبل الاستقلال ، عندما كانت قطر جزءا من البحرين ، ثم انفصلت عنها في سنة

لايفصل نزاع الحدود بين قطر والبحرين عن بقية نزاعات الحدود في المنطقة العربية ، من زاوية طرح نفس المزايم والمبررات التي تثبت حق كل طرف ، والتي يستند فيها بالاساس الى مايسميه بالمحقق التاريخية ، ويتركز هذا النزاع في ثلاث جزر رئيسية غنية بالبتروى والمياه العذبة والموقع الهام ، هي ، فشت الدبيل وحوار وجردة ، بالإضافة إلى منطقة الزبارة .

وكاد هذا الإنزاع ان يتسبب في مواجهة عسكرية كبيرة بين البلدين ، كما اذت تطورات ، وصعوبة التوصل إلى تسوية حقيقية إلى عرضه امام محكمة العدل الدولية ، وهو يعد اول خلاف حدودى في منطقة الخليج ، يعرض امام هذه المحكمة ، حيث اعتادت هذه الدول حل خلافاتها بنوع من الدبلوماسية التي تحاط غالبا بالكتمان ، منطلقة في ذلك من علاقاتها التاريخية وروابطها القبلية ، التي تتوافق مع قدرات وتوازنات كل دولة .

١ - ضرورة فرض سيادتها على مجموعة الجزر الثلاث فشت الدبيل وحوار وجردة التابعة للبحرين الآن .

٢ - ان خط التقسيم بين البلدين يجب ان يسير في الوسط بين اراضيها والبحرين ، حتى نقطة التقاطع مع خط عرض جزر حوار .



المصدر : السبعة السولى

يناير ١٩٩٢

العدد ١٠٠٠

النشر والتخديعات الصحفية والمعلومات

فيما بعد استمر الوضع بين مد وجذر حتى حصول البلدين على الاستقلال . حيث بدأت مرحلة جديدة تسموها الروح الودية ، لايجاد وسيلة لحل الخلاف بشأن هذه الجزر ، الذي أصبح سمة عامة في المنطقة ومن مخلفات الميراث الاستعماري . فعرضت قطر على البحرين بأن تتكفل بإنشاء جزيرة في المياه الإقليمية البحرينية ، مقابل جزيرة حوار الموجودة في مياه قطر الإقليمية . كما عرضت أن تبني معها اتفاقية تعاون اقتصادي في مجال التكثيف عن البترول ، داخل المناطق المختلف عليها ، مع احتفاظ كل من البلدين بتريسي بالنسبة لحق السيادة ، إلى حين الاتفاق على تسوية ترضى الطرفين ، مبنية على أسس القانون الدولي . كما تقدمت قطر أيضا للبحرين بمشروع إنشاء جسر يصل بينهما ، رغبة في فسخ الخلاف بالطرق الودية .

مع ذلك تمسكت البحرين بالقرار البريطاني وحق سيادتها على الجزر محل النزاع ، إلا أن محاولات حلوية بذلت من الجانبين ، توصل على اثرها الطرفان في عام ١٩٧٨ ، إلى اتفاق بعدم القيام بأي تصرف ، يؤدي إلى تعزيز مركز الطرف الآخر في الجزر ، أو يؤدي إلى تغيير أوضاعها الراهنة ، حتى يتم الاتفاق على تسوية بين الطرفين ، وفقا لأحكام القانون الدولي . وبمباتي النزاع أن تجدد مرة أخرى في مارس ١٩٨٢ ، بعد قيام رئيس وزراء البحرين بتدشين سفينة حربية بحرينية ، سميت حوار ، ثم إجراء مناورات عسكرية في منطقة فشت الديبل . فاعتبرت قطر هذه التصرفات بمثابة عمل استفزازي ، وانتهاكا لكل جهود الوساطة ، واحتجت رسميا على ذلك ، ثم قرر المجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي بحث الخلاف وتهدئة الأوضاع ، بعد وساطة من السعودية إلى أن أعلنت البحرين رسميا في أكتوبر ١٩٨٤ عزمها على إجراء دراسات مع خبراء عالميين ، بشأن تنفيذ مشروع ضمهم بهدف إلى ردم جزء من منطقة فشت الديبل ، التي يدخل معظمها في نطاق الجرف القاري لقطر ، بقصد إنشاء مدينة عليها ، بعد جسر يربط بين البلدين ، يغطي حوالي ثلاثة أرباع المساحة البحرية التي تفصل بين البلدين .

وزدادت الأمور سوءا ، عندما أصدرت البحرين قرارا في ديسمبر ١٩٨٥ ، يقضي بإقامة منطقة للتدريب العسكري ، محفورة بصفة دائمة في الجبال الجوى شمال غرب قطر . تشمل جزر حوار ، وجزءا كبيرا من الجرف القاري القطري ، بل وتمتد داخل مياهها الإقليمية في بعض الأماكن ، وإزاء هذه المواقف المتكررة من جانب البحرين ، احتجت قطر رسميا بمذكرة شديدة اللهجة ، وطالبت البحرين بسحب قرارها الأخير . في نفس الوقت الذي ابلغت فيه قطر احتجاجها إلى المنظمة الدولية للطيران المدني ، التي طالبت البحرين بعدم خرق المجال الجوي فوق الأراضي والمياه الإقليمية لدول أخرى ذات سيادة .

مستقلة عام ١٩٨٨ ، مما أدى إلى خلافات حول الحدود بينهما : أهمها الخلاف حول الزيارة ، الذي يرجع إلى عام ١٨٩٥ عندما انضم رجال من قبيلة آل بن علي برزاعة سلطان بن سلامة ، من البحرين إلى قطر ، وحاولوا ولائهم من آل خليفة إلى آل ثاني الذي منحهم قرية الزيارة وسائد الاتراك هذا التصرف وتدخلت إنجلترا لتهدئة الموقف ، والحيولة دون مهاجمة تلك القبيلة للبحرين ، في نفس الوقت الذي رفضت فيه البحرين هذا التصرف الذي يمس سيادتها ، فتوترت العلاقات وتدخلت إنجلترا - ذات السيادة في المنطقة - مرة أخرى للحيولة دون نشوب صراع يمكن أن يهدد مصالحها ، إلا أنها ظهرت تعاطفا مع قطر ، ورات أن حاكم البحرين منذ ١٨٧٢ لم يست له حقوق واضحة أوهامة في قطر ، وإذا يجب منه كلما أمكن من إثارة تعقيدات في المسألة من هذا النطلق وحرصا منها على ذلك ، نصحت حاكم البحرين بالتخلي عن دعوى المطالبة بالزيارة ، لكنهم لم يستجيبوا لنصحها ، ثم تدخلت في الاتفاقية الانجليزية التركية لعام ١٩١٢ نصا يقضي : بأنها لن تسمح بأن يتدخل شيخ البحرين في الشؤون الداخلية لقطر أو يسعى إلى ضمها إليه وبكحاولة من جانبها - إنجلترا - لأرضاء البحرين ، قضت بتبعية جزيرة حوارها ، التي تدعى قطر ملكيتها وضرورة سيادتها عليها ، ففي الخامس من أبريل ١٩٢٨ طلبت شركة بتروليم كونسيشن من شيخ البحرين ، معرفة ما إذا كانت حوار وفشت الديبل تخص البحرين أم لا . كما قام المقيم البريطاني بكتابة رسالة إلى شيخ قطر يبلغه فيها ضرورة النظر إلى مسألة ملكية حوار وفشت الديبل ، بموجب الحجج المتوافرة حاليا ، على أن يتم الرد على الحكومة البريطانية ، ثم عقب بقله من وجهة النظر السياسية ، فانه من الملائم تماما أن تعطى جزر حوار للبحرين حيث أن هذا سيعمل ويوازي القرار السابق باعطاء الزيارة إلى قطر .

ومع بدايات عام ١٩٤٧ شككت قبيلة آل النعيم - التي حولت ولاها للبحرين بعد انفصال قطر عنها - إلى حاكم البحرين محاولة شيخ قطر إقامة مركز جماله في الزيارة ، الذي اعتبر ذلك بمثابة تدخل سافر في شؤون شعبه ورتبت بريطانيا عقد مفاوضات بين البحرين وقطر ، ولعدم نجاح هذه المفاوضات ، بحث المتمد البريطاني في البحرين في ٢٢ ديسمبر ١٩٤٧ برسالة إلى كل من حاكم قطر والبحرين جاء فيها :

- أ - تحديد الخط الفاصل بين قطر والبحرين على أنه سيمر من عند جزر حوار باعتبارها تابعة للبحرين .
- ب - تحديد منطقة جزر حوار التابعة للبحرين في رأي الحكومة البريطانية :
- ج - تقرير تبعية فشت الديبل وجرادة للبحرين ، مع بيان انها ليستا جزيرتين بل هما شخصان لم يست لهما مياه إقليمية .



المصدر : السياسة الدولية

سنة ١٩٩٢

التاريخ :

النشر والخد مات الصحفية والهلعو مات

العلم ، بينما اتخذ فيه القرارات التالية :
أولا - طلب المجلس الوزاري من السعودية بذل المساعي الحميدة فورا لإنهاء الخلاف بين البلدين .
ثانيا - يسجل في الأمانة العامة للمجلس الاتفاق الذي تم بين قطر والبحرين فيما يتعلق بالزام الطرفين بتجميد الوضع ، وعدم اتخاذ ماسيسب تصعيد الخلاف .
ثالثا - وقف الحملات الاعلامية المتبادلة بين البلدين وعدم اللجوء الى الاثارة ،

رابعا - تأكيد استمرار العلاقات الاخوية بين البلدين ، وعودة الاوضاع الى ماكانت عليه سابقا .
وكان من نتائج هذا الاجتماع ان قامت السعودية بدور نشط للوساطة ، وتوصلت بالفعل الى مجموعة من المبادئ لمعالجة الازمة الحدودية ، والتي فيها الطرفين ، وتضمنت مايلي :

- ١ - يتعهد الطرفان بعدم القيام بأي تصرف من شأنه ان يعزز مركزه القانوني ، او يضعف المركز القانوني للطرف الآخر ، او يغير الوضع الراهن لمواضيع الخلاف .
- ب - يتعهد الطرفان بالامتناع عن ممارسة أي نشاط اعلامي ضد الطرف الآخر ، سواء تعلق ذلك بالخلاف او غيره لحين التوصل الى حل نهائي .
- ج - يتعهد الطرفان بالامتناع عن القيام بأي تصرف يعوق سير المفاوضات ، او يعكر الجو الاخوي الازم لتحقيق اهدافها .
- د - يتعهد الطرفان بالامتناع عن عرش الخلاف على أية منظمة دولية .

وعقب التوتر الذي ساد العلاقات بين قطر والبحرين بعد حادث ابريل ١٩٨٦ حاول مجلس التعاون الخليجي احتواءه ومنع تفاقمه ، وقالت السعودية بدور نشط لوضع تسوية ملائمة وهدئة الاوضاع . واستطاعت ان تجتمع بين وزيرى خارجية قطر والبحرين في الرياض ، للتفاوض بشأن الازمة الحدودية الاخيرة ، وتقدمت السعودية في مايو من نفس العام بنسخة عمل تمثلت في الآتي :-

- ١ - اعادة الوضع الى ماكان عليه قبل ٢٦ ابريل ١٩٨٦ .
- ٢ - للتمتع بعدم العودة لاستخدام القوة العسكرية ،
- ٣ - تشكيل هيئة للارشاف والرقابة العسكرية لاعادة الاوضاع الى ماكانت عليه .
- ٤ - يتم النظر في كافة الخلافات الحدودية بين الطرفين ، في اطار قانوني وتاريخي ، يقدم من خلاله البلدان مايميلكنه من وثائق واثباتات للمناطق محل النزاع . على اثرهذه الخطوة ، انسحبت القوات من الجانبين في ١٥ يونيو ١٩٨٦ ، الى مواقعها السابقة ، وتم الاتفاق بين طرفي الازمة ، على الانسحاب من جزيرة فشت الدليل وجزر حوار سوى صيدلي البحرين ورجال خفر سواحلها فقط ، كذلك الاتفاق على ان من طرف النزاع بتقرير الوضع في الجزر .

وكانت اخطر مراحل تفجر النزاع بين البلدين ، والتي كانت ان تصف بكل جهود الوساطة وتؤدي الى مواجهة عسكرية في ٢٦ ابريل ١٩٨٦ ، عندما هاجمت اربع طائرات هليكوبتر تابعة لسلح الجو القطري جزيرة فشت الدليل ، حيث كان يجري انشاء مقر تابع لقوات الدفاع البحرية ، مما اسفر عن سقوط بعض الجرحى من بين الفنيين وعمل الشركة الهولندية المكلفة بهذه الانشاءات ، كما اسرت القوات القطرية ٢٠ فردا منهم . وتبع ذلك حشد لقوات البلدين على الحدود ، وقطع الاتصالات بين الدوحة واخماتمة ، وقامت قطر بابرار عدة مدرعات في جزيرة فشت الدليل ، ورفعت العلم القطري عليها ، ونشطت زوارقها البحرية في القيام باعمال دورية في المنطقة ، عززتها بطعن من المدفعية والصواريخ ، كما قامت بتدعيم الجزيرتين الاخرتين المتنازح عليهما - حوار وجرادة - واعلنت قطر ان الجزيرة منطقة محظورة بعد ساعة من قيام قواتها بالاغرة عليها ، ومن جانبها قامت البحرين بحشد بعض قواتها في جزيرة حوار . وجبرت في بيان عن اسفها لقيام قوة عسكرية قطرية بعمل عسكري ضد اراضيها ، واحتجاز عمال مدينين عزل ، واضريت هذا العمل خارجا عن مبادئ حسن الجوار . مؤكدة استعدادها للاستجابة الفاتمة لسماعى الوساطة . وانتهت هذه الازمة بالعودة مرة اخرى الى ماكانت عليه الاوضاع قبل نشوبها .

جهود الوساطة :

شكلت أزمة الحدود بين قطر والبحرين تحديا كبيرا امام مجلس التعاون الخليجي ، خاصة وانها اثرت بقوة في بداية تكوين المجلس في بداية عقد الثمانينات وحاول المجلس تسوية هذا النزاع ، إلا ان جهوده كمجلس جماعي لم تحلق نجاحات ، قد يكون ذلك لفساسية قضايا الحدود في المنطقة ، وصعوبة معالجتها بشكل جماعي وكان ان قامت السعودية بدور للوساطة بين طرفي النزاع كما وجه رؤساء الدول الاعضاء في المجلس رسائل الى اميري الدولتين ، واتصل رؤساء دول عربية اخرى غير خليجية ، لتهنئة الموقف على الجانبين .

لكن الملاحظ ان السعودية لعبت دورا هاما في مساعي الوساطة ، نظرا لما تحظى به من قبول كبير من جانب دول المجلس ومحاولت الدبلوماسية السعودية احتواء الازمة خلال كل فترات تصاعدها ، الا ان هذه الجهود واجهت معوقات عدة ، ولم تؤد الى انتهاء النزاع .

بعد اندلاع أزمة الحدود بين قطر والبحرين في عام ١٩٨٢ والخاص بجزء حوار ، عبر مجلس التعاون الخليجي عن اسفه ، وابدى قلقه من شأن تأثير هذا الحادث على المنطقة ، وأصدر المجلس الوزاري لوفده في دورته الثالثة التي عقدت بالرياض في مارس من نفس



المصدر : السياسة الدولية

التاريخ : شهر ١٩٩٢

النشر والخد مات الصحفية والمعلومات

الواضح أن جهود الوساطة لم تتوقف ، في نفس الوقت الذي استمرت فيه العلاقات القطرية البحرينية خلال حرب الخليج الثانية يسودها نوع من التوتر حيث ظل كل طرف مصر على أحقيته في مجموعة الجزر محل النزاع ، فتدخلت السعودية للتوفيق بين البلدين ، واستطاعت أن تجمع بين وزيرى خارجيتهما والاتفاق في ٢٥ ديسمبر ١٩٩٠ على ثلاثة بنود رئيسية تأكيداً للجهود والمساعى السابقة :

أولاً - استمرار مساعي الملك فهد بن عبد العزيز حتى مايو ١٩٩١ ، ويجوز بعدها أن يتقدم الطرفان بطرح الموضوع على محكمة العدل ، بناء على الصيغة البحرينية التي قبلتها قطر ، والإجراءات المترتبة عليها ، مع استمرار المساعي الحميدة للسعودية ، أثناء فترة عرض الموضوع على التحكيم .

ثانياً - التأكيد على ماتم الاتفاق عليه سابقاً .
ثالثاً - إذا ما تم التوصل إلى حل آخرى مقبول للطرفين ، يتم سحب القضية من التحكيم .

الرجوع إلى محكمة العدل الدولية :

بعد أن تعرضت جهود الوساطة ، اتخذت قطر قراراً أدى إلى تصعيد حدة نزاعها مع البحرين مرة أخرى . حيث قدمت طلباً في ٨ يوليو ١٩٩١ إلى محكمة العدل الدولية ، بشأن السيادة على المناطق المتنازع عليها ، ولاقى هذا المنford المنford ، اعتراضاً من جانب البحرين ، وتأكيداً على ضرورة تقديم طلب مشترك من الدولتين . والاتفاق للنظر أنه عندما اقترح طرفاً الأزمة في عام ١٩٨٧ ، إمكانية الاحتكام إلى محكمة العدل الدولية ، بعد تأييد المجلس الأعلى لدول التعاون هذا الاقتراح في قمته الثامنة بالرياض . كان تبرير هذه الخطوة من جانب المجلس ، كما أوضح وزير الخارجية السعودي ، أن قبول كل من الطرفين التحاكم أمام محكمة العدل الدولية ، ليس صدى إيجابياً فحسب ، بل أمراً مريهاً لمستقبل العلاقات بين دول المجلس ، وللجهود لحكمة العدل الدولية أمر طبيعي . فنقل المجلس إضافة إلى كونها أعضاء مجلس التعاون والجامعة العربية ، أعضاء في هيئة الأمم المتحدة ، التي تركز سياسة دول المجلس على المساعدة على ميثاقها الذي يشكل هذا الجهاز القانوني وسيلة لحسم النزاعات . والواضح أن ثمة اتجاه للرجوع إلى محكمة العدل الدولية ، اكتمت فيها بعد المبادئ المكونة لأطار الحل ، التي سبق الاتفاق عليها في ديسمبر ١٩٩٠ بين الدولتين ، وبوجه خاص ماتس عليه المبدأ التالي : تتعهد حكومتا الطرفين بالتشاور مع حكومة السعودية لتحديد أفضل سبيل لبيت في تلك المسألة أو المسائل على أساس من أحكام القانون الدولي ، ويكون قرار الجهة التي يتم الاتفاق عليها لهذا الغرض نهائياً وملزماً للطرفين . وعليه تم الاتفاق بين الطرفين على تشكيل لجنة تضم ممثلين عن دولة البحرين ودولة قطر وممثلين عن السعودية ، لغرض الاتصال بمحكمة العدل

الدولية ، واستكمال المتطلبات اللازمة لرفع موضوع الخلاف إليها طبقاً لأئحة المحكمة وتعليماتها . وتأكيداً للرفض السابق من جانب البحرين لطلب قطر المنford لحكمة العدل ، طرحت حكومة البحرين في يوليو ١٩٩٢ مبادرة لحل النزاع الحدودي ، عن طريق الوسائل القضائية ، وتقديم طلب مشترك للمحك ، وإبرام اتفاقية بينهما ، تشمل جميع أمور النزاع ، وتمكين المحكمة من النظر والبيت في كل أمور الخلاف التي ترغب الدولتان أن عرضها عليها ، ويرفض تركيز الخلاف في الجزر الثلاث فقط ، وقد أوضحت المذكرة القطرية لحكمة العدل والتي قدمت في سبتمبر ١٩٩٢ هذه المعاني مرة أخرى . ختمة :

من الملاحظ أنه بداية من أبريل ١٩٩١ بدأت مجموعة من التداعيات تشتت في خطوة قطر بقراريها الخاص بتحديد عرض المياه الإقليمية لقطر والمنطقة ، المتاخمة لها ، فرفضته البحرين على اعتبار أن هذا التصديق يؤثر على حدود دولة البحرين الإقليمية . وفي سبتمبر من نفس العام أعلنت الخارجية القطرية احتجاجها لدى البحرين ، عن اختراق زورق بحريني حربي مياه قطر الإقليمية ، وقيامه بإطلاق النار على زورق قطري . وقبل يومين هذا الحادث اعتدت قوات بحرية بحرينية ، تعاونها طائرتا هليكوبتر حربية ، على زورق من مدنى تابع لدولة قطر ، كان يقوم بأعمال صيد بحري في المنطقة . لكن دولة البحرين نفت صحة هذه الادعاءات .

وجاء التصعيد الأخير لمشكلة الحدود القطرية السعودية ويزامته مع التوتر الإقليمي الخاص بالوضع الإيراني في أبو موسى ليعض دول مجلس التعاون والأمانة العامة للمجلس ، أمام مصاعب كبيرة من جراء تزايد احتمالات تطور المشكلات الحدودية بين أعضاء المجلس ، مما يعطى الفرصة لأطراف إقليمية باستغلال هذه الأوضاع . من هذا المنطلق وحرصاً على المصالح العربية ، من الضروري التوصل إلى حل توفيقى بين البلدين يجنبهما عواقب تفاقمه ، لأن الحل الأخرى التي تعتمد على الحق التاريخى إن تجد كثيراً في هذه المنطقة بالذات ، لأن معظمها أمارات حديثة النشأة ، والاعتماد على هذا الحق يزيد الأوضاع توتراً . كما أن عرض هذا النزاع أمام محكمة العدل ، فضلاً عن عدم تراضى الطرفين ، يمكن أن يمثل مأزقاً آخر بعد صدور حكمها ، طلباً لاتحاد قناعة مشتركة بهذا العرض ووضع القضية في المسار الصحيح ، يمكن في طرح جميع نقاط الخلاف أمام لجنة مشتركة من الجانبين ، بيت في نزاعات البلدين بصورة كلية تقوم على التوازن والتراضي . ومن المفصل أن تتطرق أعمال هذه اللجنة ، داخل مجلس التعاون الخليجي ، لامكانية الرجوع إليه في حال نشوب أية خلاف ، في الوقت الذي من المنتظر أن يظهر فيه المجلس اهتماماً أكبر لحل مثل هذه النزاعات في المستقبل وتسويتها بصورة شاملة .

عبد المجيد : اتفاق الترسيم بين اليمن وعمان خير نموذج لمعالجة قضايا الحدود العربية

كتبت : رشيا ابو المجد

صرح الدكتور عصمت عبدالمجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية بأن الاتفاق الاساسي لترسيم الحدود اليمنية العمانية تم من خلال الحوار الاخوي المخلص والامن وفي إطار قاعدة لا ضرر ولا ضرار.
وقال الأمين العام في الاحتفال الذي اقيم أمس بمقر الأمانة العامة بالقاهرة لإيداع اتفاقية الحدود الدولية بين الجمهورية اليمنية وسلطنة عمان. الذي حضره عبدالله البوسعيدى سفير سلطنة عمان بالقاهرة وأحمد الشجيني مندوب اليمن بالجامعة العربية.

إن الاتفاقية جاءت خير نموذج لمعالجة قضايا الحدود العربية في إطار مبادئ التعاون والتضامن.
دعا عبدالمجيد الدول العربية لأن تدخل قضايا الخلافات الحدودية فيما بينها بالحوار والمصالحة وأن تكون

مشاكل الحدود خطوط نمو
وارتقاء لا أن تكون خطوط نزاع
وثوق وقطيعة. وقال أننا كعرب
كنا نرى على الارتقاء إلى مكان
مستوى بين دول العالم الذي
لا يعترف إلا بالكيانات الكبرى وأن
تجبر الآخرين على أن يمارسوا
إزواجية في المعايير عند معالجة
قضايانا المصرية.

وصرح السفير عبدالله بن حمد
البوسعيدى بأن هذه الاتفاقية
جاءت تنويعاً لجهود متواصلة
بين البلدين للتقريب التمسك
بالحوار الهادئ للوصول إلى هذا
الانجاز التاريخي الهام. وأوضح
السفير عبدالله بن حمد أن هذه
الاتفاقية وقعت في صغاء في
الأول من أكتوبر الماضي وتم تبادل
وثائق التصديق عليها في مسقط
في ٢٧ من ديسمبر الماضي.

وأضاف بأنه لا يجب اعتبار هذه
الاتفاقية حافزاً وإنما هي فاتحة
خير وجسم عمير من ضلالة
الضمان الشقيان إلى اتفاق
جديدة من الضمان المستقر
بينهما.

د



المصدر : أضواء

النشر والخدمات الصحفية والإعلاميات : التاريخ : ٢٢ - يناير ١٩٩٢

الجامعة العربية تحتفل بإطلاق الحدود بين عمان واليمن

• من الدكتور سميت عبد المجيد
الأمين العام للجامعة الدول العربية
السلطان قابوس سلطان عمان ، والرئيس
اليميني علي عبدالله صالح بالقرار التتالي
الحدود بين البلدين ، ووسطها بأنها
نموذج لمعالجة قضايا الحدود العربية في
أقاليم حبريه القمامين والتشامس وتوازي
عري الصلات والروابط للتوضيحية التي
ترتبط بين البلدان العربية الخفيفة ..
جاء ذلك أثناء الإحتفال الذي أقيم بمر
الجامعة العربية بمناسبة ايداع نسخة
من اتفاق ترسيم الحدود بين البلدين في
الجامعة ، وحضره السفير عياده
اليميني سفير عمان ومندوبها في
الجامعة العربية ، والسفير أحمد
الشجيني مندوب اليمن ، والد
السفير بما تم اجتازه ولقيل السفير
اليمني الذي إن الاتفاقية إن تكون حاجزا
بين البلدين ، ولا بين الشعبين ،
ويستكون للأمة شع وجسورا يعبر من
خالاتها الشيمون إلى مزيد من التعاون
والإخاء ، ولقيل السفير الشجيني إن
البلدين همما النموذج الأمثل لحل قضايا
الحدود ..



الأهرام

المصدر :

٢ يناير ١٩٩٢

النشر والتوزيع : مات الصحفية والاعلاميات التاريخ :

اليمن وعمان يسلمان غالي نسخة من اتفاق الحدود بين البلدين

نيويورك - حمدي فؤاد . اودع
كل من سلطنة عمان واليمن
نسخة من اتفاقية الحدود الموقعة
بينهما لدى الامانة العامة للأمم
المتحدة. وقد تم ذلك خلال اجتماع
الدكتور بولس غالي الأمين العام
للمنظمة الدولية مع كل من سليم
بن محمد الحمصيني مندوب
سلطنة عمان في الأمم المتحدة
والقائد بأعمال بعثة اليمن في
الأمم المتحدة.

وقد أعرب الدكتور غالي عن
ارتياحه لتوصل البلدين إلى هذه
الاتفاقية لترسيم الحدود بينهما
بمقتضى ١٠ سنوات استغرقت
ملوات.

مسقط وصنعاء تتفقان على بناء طريق بينهما

الانسحابات وفتح المنافذ لن تنتظر ترسيم الحدود اليمنية-العمانية

من عبد الرحمن الحموي

■ قالت مصادر مطلعة في مسقط لـ «الحياة» ان سلطنة عمان واليمن ستلحجان الحصار والمناذات الحموية البرية بينهما مع اعادة فتح الممرات المبركة. وأن البلدين اللذين يرغبان في تطوير علاقاتهما التجارية، خصوصا في المنطقة الحدودية، لن يتفقوا العملية الفنية لتسليم الحدود والتي ستستغرق شركة عمالية متخصصة وستستغرق عدة وقتا طويلا.

تتطلب انسحاب قوات الطرفين إلى المواقع الجبلية بموجب اتفاقية الحدود يمكن أن يتم أيضاً بعد الحدود. ولم تستبعد احتمال استناد عملية ترسيم الحدود بموجب الاتفاقية التي وقّعت في تشرين الأول (أكتوبر) ووصفوك عليها في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٢ وأودعت هذا الشهر لدى الحكومة العربية والأمم المتحدة، إلى التكرار اللامتناهي لتقوى حالياً ترسيم الحدود اليمنية - السعودية تنفيذاً للاتفاقية الموقع في آذار (مارس) ١٩٩١.

ثلاثة معايير

وقالت ان النقاط البرية المحتمل فتحها بين عمان واليمن ثلاثة معاير طبيعية، هي صرفيت وحبروت وشحن.

وسللت المصارف نفسها من أي من
هذه المصارف يصح أن يكون الطريق
الذي يربط بين المصارف فاجابت
أن لكل منها مزايا وعيوب، فمعتبر
صرفيت مثلاً هو المصارف الذي يوزي
في الطريق الآخر لكنه وعز وصعب
على المستحقات أما مغير هجوت
التي يوزي على وسع بين يمين
مغير صورته وأما أي يزيد كالتة
المنفعة. أما المصارف الثالث فقد يكون
الاستيعاب على وسع من أطول من
الأخرين وهو مغير ضمن التلة التي
انطلقت إلى اليمن بموجب اتفاقية
الهدوء.

واليمين لتفقينا على إنشاء الطريق
الجري بينهما. ويشكل هذا الاتفاق
تجاوزاً للجهود القيمة السابقة التي
لم تكل بالنجاح إذ حاولت صنعاء
بناء الطريق مستعينة بالصناديق
العربية للخليعة أو النولية.

وقالت إن محادثات جرت هذا الأسبوع في مسقط بين وكليتي الوزارة المختصة بشؤون الطرق في البلدين وعرض فيها الجانب اليمني دراسة أمنية للبدائل الثلاثة لإنشاء الطريق بين البلدين.

ورجحت هذه المصادر في شكل تقديري أن يعمل الجانبان إلى اختصار طويق شحن على رغم أنه الأطول لكنه سيكون أقل كلفة من منفذي صرفيت حمروت.

والتي سارت التي ان القرار الذي
المرءه للسلطان قابوس بن سعيد
اول امس وقضى بتشكيل لجنة
وزارية برئاسة السيد سعيد بن
عبدالمعزم الزواوي نائب رئيس
الوزراء للشؤون المالية والاقتصادية

تعني بالجوانب المتعلقة بنواحي الحدود بين السلطنة واليمن والتي تؤكد الزواوي إنشاء مركز تجاري ضخم في منطقة شمال حبروت أي قرب شحن، معتبرة أن هذين الأمرين يربحان والفوز الاختيار على طريق اليمن.

وأوضحت أن هذا المركز سيكون
نواة لمنطقة تجارية حرة بين البلدين
في منطقة الحدود شمال السلع
العمانية واليمنية ذات المنشأ الوطني
عبرها، ويستبعد أن تكون المنطقة
الحرّة بعيدة عن الطريق الرئيسي بين
البلدين.

مشاكل التمويل

وتنظر الى ان الاجتماع الاخير الذي عقد على مستوى وكلاء الوزارات لم يكن مؤهلاً لناقشة سبل تمويل هذا الطريق، فإن اجتماعاً سيعقد على المستوى الوزاري بعد عيد الفطر المبارك عندما يزور وزير التتمة في الصفحة (٤)

النتيجة في المصطفى (٤)



المصدر : الحياة

النشر والخد مات الصحفية والاعلومات التاريخ : ٢٤ / ٢ / ٩٢

الانسحابات وفتح المنافذ لن تنتظر تتمة الصفحة الاولى

التصميم البيئي مسقط للاجتماع مع نظيره وزير المواصلات العمالي سالم بن عبد الله الجزائري.

وقالت هذه المصادر ان اختيار الطريق تكسبه له يتم بطريقتين الاولى اتخاذ قرار سياسي يعينه والثانية لوكالة الموضوع على شركة بولية متخصصة لتحديد الطريق الأفضل. واعتبرت ان ميزة الخيار الاول تتمثل في اختصار الوقت الذي اتفق الجانبان على اهميته نظراً الى رغبتهما في الإسراع في تنفيذ الحركة الاقتصادية وتيسير انتقال المواطنين ودعم لخدمات الاجتماعية والقبلية بينهما. وعن حل مشاكل التحويل، أكدت هذه المصادر ان للهم اتفاق البليدين على العمل في شغل مشترك في بناء الطريق، ومن الواضح ضمن هذا الاتفاق ان تكون مساهمة دولة اكثر من مساهمة الدولة الأخرى. وإذا لم تستطع امكانيات البليدين تغطية نفقات الطريق يمكن ان يتوجها معاً الى الصنابير الخليجية والعربية أو الصنابير الدولية أو البنوك كشجارية الحالية أو الى دول معينة لتوفير التمويل. وكل ذلك يمكن الاتفاق عليه بين البليدين.

السماوي

وفي صغاء وصف المهندس انيس ناصر السماوي وكيل وزارة الانتقادات والتصميم - فرع عن تفاعل زيارته لسلطة عمان بأنها كانت ايجابية وتركزت على التمهيد لتوقيع اتفاقية للشعوب بين البليدين يتم بموجبها ربط البليدين الجارين بشبكة حديثة من الطرق.

وقال السماوي انه حسم في اللقاءات والمحادثات مع المسؤولين في مسقط كل القضايا الفنية المتعلقة بإعداد الدراسات والتصاميم لذلك لفرق استخدام التنفيذ الذي يتوقع ان يبدأ مباشرة بعد استكمال تلك الدراسات.

وأضاف ان فريقاً من البليدين سيشارك في تحديد مسارات الطرق المخطط تنفيذها وتكليف شركات استشارية القيام بأعمال التصميم الهندسية اللازمة بإشراف المخصصين في مجال الطرق في البليدين ومرتبطهم.



النشرة

المصدر :

للنشر والخدمات الصحية والمعلومات

التاريخ :

١٩٩٢

البيض في عُمان الثلاثاء لتطبيق اتفاقية الحدود

□ مسقط - من حسين عبدالقني

■ قالت مصادر مطلعة في مسقط لـ «الحيات» أمس أن السيد علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة اليمني سيقيم باول زيارة رسمية لمملكة عمان بعد غد الثلاثاء. وستكون هذه أيضاً أول زيارة رسمية يقوم بها البيض لإحدى دول مجلس التعاون الخليجي.

وسيجري البيض محادثات مع السلطان قابوس بن سعيد ومع السيد نورني بن شهاب الممثل الخاص للسلطان والرجل الثاني في ترتيب البروتوكول العماني. وأوضحت هذه المصادر أن محادثات البيض ستشمل عليها تطبيق اتفاقية الحدود الواصلة بين البلدين بما في ذلك فتح الحدود والتواصل بين مواطني البلدين في المناطق الحدودية وفتح المنافذ وتسهيل حركة انتقال الناس والبضائع إضافة إلى العلاقات الثنائية في مجالات النفط والصناعة والاستثمارات المشتركة.

وتوقعت هذه المصادر الإعلان عن فتح الحدود بين البلدين وإنجاز الاتساحات العسكرية للتجارة بين قوات البلدين حسب الخط الجديد للحدود قريباً في ضوء العمليات الأمنية

المستمرة بشكل طبيعي بين السلطات العمانية واليمنية.

واعتبرت هذه المصادر زيارة البيض الذي كان لعد التحسين بقوة لاتجار اتفاق الحدود بين الدولتين بمثابة دلالة رمزية على التطور في العلاقات بينهما.

وتعبر عن أهمية الزيارة سيرافق نائب الرئيس اليمني ولد رفيع المستوى يضم وزراء الخارجية والدفاع والتجارة والاستثمارات ومدير مكتب مجلس الرئاسة واثنين من محافظي المحافظات الحدودية المتاخمة لعمان (حضرموت والمهرة).

وستكون هذه أول زيارة يقوم بها وزير الدفاع اليمني العميد هيثم قاسم طاهر لسلطة عمان. ولم تستبعد المصادر نفسها أن يبحث وزير الدفاع اليمني مع المسؤولين العمانيين في عمان في القضايا العسكرية المتعلقة بالحدود والاتساحات المقررة وتنظيم الإجراءات الأمنية في المنطقة الحدودية مستقبلاً وقضايا الأمن الاقليمي.

واستبعدت هذه المصادر أن يسعى السيد البيض في طرح قضية العلاقات اليمنية - الخليجية. وقالت هذه المصادر انه على رغم أن اليمن وعُمان تتفان على ضرورة العمل لتطبيق العلاقات في منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية. إلا أن العلاقات بين اليمن ودول الخليج العربية تتخطى مرحلة الوساطة وبات في استطاعة اليمن الآن إجراء اتصالات مباشرة مع معظم هذه الدول.

من جهة أخرى توقعت هذه المصادر أن تتمكن عمان واليمن خلال اليومين المقبلين من الاتفاق على قضية الطرق الاستراتيجية الرئيسية الذي يربط بينهما والذي توجد في شأه ثلاثة خيارات. ويتوقع أن يعاين وفدان عماني ويمني يرأسهما وزير الاتصالات العماني ووزير الاستثمار اليمني اليوم منطقة الحدود على الطبيعة وتحديد الطرق الأفضل في ضوء هذه المعايير. وفي تقدير هذه المصادر أن هذه الزيارة ستوفر نصف الجهود والوقت المطلوبين لحسم قضية اختيار الأفضل الذي يمر عبره الطريق والذي سيكون إما شحن أو صريريت أو جبروت. ويهدف هذا الطريق لإنشاء منطقة تجارية حرة مفتوحة بين البلدين.



المصدر: الخبير

التاريخ: ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أكد التزام الاشتراكي نتائج الانتخابات اليمنية البيض : اتفاق مع عمان على الانسحابات وفتح الحدود

□ مسقط -

من حسين عبدالقضي

أكد السيد علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة اليمني أمس في مؤتمر صحفي عقده في مسقط في ختام زيارته لمملكة عمان ان الحزب الاشتراكي اليمني (الذي يتولى منصب الأمين العام فيه) سيلتزم نتائج الانتخابات العامة التي ستجرى في اليمن في السابغ والعشرين من الشهر الجاري بأيا تكن هذه النتائج.

وأضاف المسؤول اليمني ان

مجالسته مع السلطان قابوس بن سعيد أدت الى الاتفاق على العديد من الخطوات والإجراءات في مجال تطبيق الاتفاق العمودي للواقع بينهما في الأول من تشرين الأول (أكتوبر) الجاري كتنفيذ الانسحابات وترسيم العلاقات الحدودية التي حددتها الاتفاقية وفتح الحدود والمغبر.

كذلك أكد وزير الدولة العماني للشؤون الخارجية السيد يوسف بن علوي بن عبدالله في لقاء صحفي في مسقط أمس اثر انتهاء زيارة نائب الرئيس اليمني ان سلطة عمان أدت مشكلاتها الحدودية مع جميع

جيرانها، مشدداً في هذا المجال على عدم وجود أي خلاف حدودي مع دولة الإمارات العربية للتحقق واعتبر ان «الوقت لم يحن بعد لمعوية العلاقات السياسية مع بغداد» لكنه أشار الى ان دول مجلس التعاون الخليجي متفقة على التمسك بوجود العراق وسلامة أراضيها وسفحها. (تصريحات يوسف بن علوي ص ٤)

واعتبر السيد البيض ان توقيع اليمن وسلطنة عمان اتفاقية الحدود هو مفتاح للعلاقات الشائكية وغير



المصدر: الحسنة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٢٠٠٧

للمواطنين للجميع الأمر الذي فتح الباب لخفاضة قضاياها من دون تحفظ والعمل على تطويرها في مختلف المجالات.

وقال نائب رئيس مجلس الرئاسة اليمني الذي تحدث عن مواقف في التفكير وفي النظر للأمور، مع السلطان قابوس والسؤولين العمانيين، إن التركيز في العلاقات الثنائية كان على نقل اتفاقية الحدود إلى حيز التنفيذ الفعلي وبناء الطرق وفتح المعابر بين البلدين وتسهيل حركة المواطنين والعمل باستمرار من أجل تطوير التعامل التجاري وخلق أجواء طبيعية جداً بين البلدين. كما ألقى على سحب القوات وفقاً للاتفاقية وأعادتها إلى أوضاعها على هذا الأساس وأساس الاتفاقية.

وعن قضايا الحدود الأخرى التي تتعلق باليمن أكد البشير أن علاقات اليمن مع الانتقاء في السعودية هي علاقات تاريخية وإن للجامعة اليمنية أولت اهتماماً لهذه العلاقة منذ البداية. في أول بيان لحكومة الوحدة جرى تأكيد استعداد اليمن لخفاضة موضوع الحدود بروح أخوية وبروح البحث عن حل.

ورأى أن هناك جهوداً تبذل من أجل مواصلة البحث في هذه المسألة ولدينا لجنة من الفئتين من البلدين تجتمع وفق برنامج وهناك تصاميم رسمية مع السعودية على أعلى المستويات وتكتمل قديماً وتتمنى أن تواصل هذه الجهود ونطرح كل شيء للنقاش بروح البحث عن حلول. وأكد متفائلة، بالمفاوضات والاتصالات التي تمت مشيراً إلى أن بعض القضايا يحتاج إلى صبر وعمل، وإلى أن أندية الطيبة موجودة وإن هناك تقدماً. ونحن نتبادل المشاعر الطيبة نفسها.

من ناحية أخرى ورداً على سؤال له، الصحافة عن المصاعب التي يواجهها الحزبان الحزبين الحاكمين في اليمن في تنفيذ مشروع الجمع بينهما قبل الانتخابات العامة. ومدى تهديد ذلك لفرصهما في الفوز بهذه الانتخابات قال البشير: «إننا كحزب اشتراكي ملتزمون ما أعطانا وما عاهدنا الشعب اليمني عليه. سنكفّر أي نتائج تسفر عنها هذه الانتخابات مهما كانت».

وأعترف بوجود القضايا والمصاعب سواء بين حزبه وحزب المؤتمر الذي يتزعمه الرئيس علي عبدالله صالح أو داخل الحزب الاشتراكي نفسه. وقال: «إن القضايا ذات طبيعة جدّة وأرجو أن نحلّها في الأحرار اليمنية ولا نخفيها بل حتى أن نسميها باسمها فنحن خرجنا - من تجربتنا - بهذه النتيجة وهي القول بالتياريتين والخلافات بل وحتى بالمخاطر».

وأعزير أن هذه الاجتهادات تهدد الطريق لتطور لاحق وتدعم النهج الديموقراطي في اليمن الذي هو جديد وعمره قصير ويحتاج إلى تقبل بعض المصاعب. وأكد أن الحوار مستمر مع حزب المؤتمر للوصول إلى صيغة أقرب للعلاقة بين الحزبين.

وأعطى البشير في المؤتمر الصحافي انطباعاً أكدته لاحقاً وزير الخارجية العماني لوهود أن الحزبين الحاكمين في اليمن ملتزمان على الاستمرار في الحكم ومع أحزاب أخرى في مرحلة ما بعد الانتخابات وإن اليمن سيبقى طرفها الخاص لا يمكن أن يحكمها حزب بمفرده طحتي أو حصل الاشتراكي على الأغلبية في الانتخابات أن يحكم بمفرده والمفهوم نفسه موجود لدى حزب المؤتمر الشيعي.



المصدر: الوكالة

التاريخ: ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

محادثات السلطان قابوس والبيض تستعجل تنفيذ الاتفاقية الحدودية

□ مسقط -

من حسين عبدالقني

استقبل السلطان قابوس بن سعيد امس السيد علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة اليمني اثر وصوله الى مسقط في اشارة رمزية الى الامة التي يوليها القشتانيون للزيارة الاولى التي يقوم بها البيض للمنطقة لمدى دول مجلس التعاون الخليجي.

والجري السلطان قابوس محادثات على انفراد مع البيض استغرقت ساعتين سبقها لقاء حضره اعضاء الوفد اليمني الذي يضم عددا كبيرا من نواب رئيس الوزراء والوزراء بينهم وزير الخارجية الدكتور عبدالكريم الاياني ووزير الدفاع العميد هيثم قاسم طاهر. وتناول البحث وسائل تطوير العلاقات بين البلدين.

وستهدف الزيارة التي يقوم بها نائب رئيس مجلس الرئاسة اليمني الاسراع في تطبيق الاتفاقية الجوانب الاقتصادية والامنية. ويعتقد بانها ستدفع الى اسام الخطط الموضوعه لبدء عملية الانسحاب المتزامن لقوات البلدين من المنطقة الحدودية الى نقاط جديدة حددتها الاتفاقية التي تخلق بموجبها كل من الطرفين عن اراض للطرف الآخر وحصل على اراض لكبرى في مقابلها.

ويتوقع ايضا ان تدفع الزيارة الى اتجاه التفاهم على تعيين شركة دولية لترسيم الحدود ووضع خريطة دولية جديدة بموجب الاتفاقية للوقعة في الاول من تشرين الاول (اكتوبر) الماضي.

وقبل وصول البيض بساعات توصل الجانبان العماني واليمني الى اتفاق على اقامة طريق بري مشترك

يربط بين البلدين ويعتبر في اساس تنفيذ الجوانب الاقتصادية من الاتفاقية الداعية الى فتح الحدود واتساع منطقة تجارية حرة حولها وانساب البضائع والتجارة.

واولى البيض في بيان القى به امس اهتماما فائقا للعلاقات العمانية - اليمنية. وأكد الصرح على «استثمار المبادرات لاستعادة للصلة العربية» والتي تفضح على تجاوز الحواجز. وقال: «ان الوقت حان لترميم جسور الثقة واعادة ترتيب البيت العربي».

واكد مصدر مطلع لـ «الجماعة» ان المسؤول اليمني منحصر على ان يؤكد للقيادة العمانية ان الانتخابات المقبلة في اليمن حدث محلي ان يكون له تأثير في التمهيدات والاتصالات التي تشهدها اليمن وفي رغبته في حل قضايا الحدود وتطبيع العلاقات مع جيرانه.



المصدر: السوق الدولية

التاريخ: ١٩٨٨

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

منطقة حرة بين اليمن وسلطنة عمان وإعادة ترتيب مواقع قوات البلدين

عز: من لطفي شطارة

وتعميد الطرق وتطوير التبادل التجاري وإعادة ترتيب أوضاع القوات المسلحة للبلدين وفق ما نصت عليه الاتفاقية. ودعا إلى باب الصدح في وحدة الصف العربي.

ألى تلك أكد السيد يوسف بن علوي عبد الله وزير الدولة العماني للشؤون الخارجية أيمان بلاده بالحوار لحل الكثير من القضايا. وقال في مؤتمر صحافي عقده أمس عقب زيارة أبييض للسلطنة إن اليمن تستطع، دون الحاجة إلى وساطة، فتح باب الحوار مع اشقيائها في دول الخليج العربية. وأعلن الوزير العماني أن بلاده انتهت خلافاتها الحدودية مع جيرانها.

وأضاف أن عمان ستعمل قريباً جداً على ترسيم حدود منطقتها الاقتصادية البحرية مع باكستان. وأشار الوزير العماني إلى أن «الحلف الحدودي مع دولة الإمارات العربية المتحدة سوي نهائياً».

عاد إلى صنعاء أمس علي سالم البيض، نائب الرئيس اليمني، بعد زيارة رسمية لعمان استغرقت 3 أيام، أجرى خلالها محادثات مع السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان وكبار المسؤولين في مسقط بشأن توليد العلاقات بين البلدين، بعد الصابغة على اتفاقية ترسيم الحدود بينهما. ومن أبرز الموضوعات، التي تناولتها المحادثات، الخاصة منطقة تجارية حرة في محافظة المهرة الحدودية بين البلدين. كما بقي المهندس عبد الله الكرنسكي - وزير الأشغال العماني - في مسقط لواصله دراسة الخطوات التنفيذية لإنشاء طريق بري يربط مسقط والقطنة عاصمة محافظة المهرة. وأعرب البيض - قبل مغادرته مسقط - عن ثقافته بشأن مستقبل العلاقات بين البلدين، مثل فتح المعابر



المصدر : أخبار

التاريخ : ١٠ أبريل ١٩٥٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

انتهاء تمرد لجنود يمينيين تأخرت رواتبهم

اليمن وعمان تفتحان الحدود بدءاً من أول حزيران

السلطان قابوس بن سعيد - وكان
ملاً في الجيش تأييداً للبلدين
محادثات السلام في المنطقة مع الأمل
بتحليل المصعوبات التي تعترض
للسهود التي تحملها الدولتان
الرابعان (الأمم السلام) والمجتمع
الدولي لتحقيق السلام في المنطقة.

□ صنعاء -
من عبد الرحمن الحيدري
□ عدن -
من إقبال علي عبدالله

■ انطلقت اليمن وسلطنة عمان
على فتح الحدود بينهما بدءاً من أول
حزيران (يونيو) لتقبل بعدما حدثتا
تطميناً رسميين للعبور.
وأعلن ذلك في بيان مشترك صدر
بعد الزيارة التي قام بها السيد علي
مسالم البيض نائب رئيس مجلس
الرئاسة اليمني لسلطنة، ولتنتهي مساء
أول من أمس وتخللها محادثات مع



المصدر: الحياة

التاريخ: ١٦ شباط ١٩٦٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اجتماع حدودي قريباً بين عمان واليمن لترتيب انسحاب القوات

□ صنعاء -

من عبدالرحمن الحبري

□ الحياة -

أكدت مصادر دبلوماسية لـ «الحياة» ان سلطة عمان والجمهورية اليمنية ماضيتان في تنفيذ جدول الانسحابات وفتح المفاذ البرية كما اتفق عليه في المحادثات التي اجراها في مسقط الاسبوع الماضي ثلث رئيس مجلس الرئاسة اليمني السيد علي سالم البيض.

وقالت هذه المصادر ان اجتماعات ستعقد بعد اسبوع على الحدود بين ممثلين للدولتين لاتخاذ ترتيبات انسحاب القوات العمانية واليمنية الى المواقع الجديدة التي حددتها اتفاقية ترسيم الحدود الدولية الموقعة في الاول من تشرين الاول (اكتوبر) الماضي، وستجلى قوات كل بلد عن بعض مواقعها السابقة للطرف الآخر في ثيابل حشمه القرار المبدئي مبدا ترسيم الخط الحدودي خط مستقيماً لا يتعرج سوى في نقطة واحدة هي مثلث حبروت التي ستكون قريبة من المفاذ البري الرئيسي بين البلدين، حيث ستمتسا منطقة تجارة حرة.

واكدت هذه المصادر ان انسحاب قوات البلدين سيكون عملية روتينية وسيسورة نظراً الى جو الثقة الكبير بين الطرفين والذي دعمته زيارة البيض لعمان حيث استقبل استقبال رؤساء الدول، وتوقعات ان يكتمل تمرکز قوات البلدين عند نقاط خط الحدود الجحد قبل الاول من شهر حزيران (يونيو) المقبل وهو الموعد

الذي اتفق عليه لانه زيارة نائب الرئيس اليمني لمسلح ليكون بداية لفتح المفاذ البرية والسماع بالنتائج للمواطنين من الطرفين في سياراتهم للمرة الاولى منذ عشرات السنين. وعلم ان الاجراءات العملية الخاصة بفتح المفاذ وبخول المواطنين من اوراق والتاسيرات ستشأن في الاجتماعات المقبلة على الحدود بعد ايام.

ولفت المصادر عدم صحة الأنباء التي نشرتها الاسبوعية «اليمن تايمز» عن عبور كتائب من الجيش اليمني الحدود الى عمان وتسليم اسلحتهم الى السلطات العمانية. وقالت هذه الواقعة جملة وتفصيلاً: كما نكت ان يكون البيض لطرق إليها في محادثات مع المسؤولين العمانيين.

وفي صنعاء نلى مصدر عسكري مسؤول عبور كتائب من محافظة المهرة الى سلطة عمان. وقال ان كتائبين يمينيين وكتائبين عمانيين تحركت قبل اسبوعين من زيارة البيض لسلطة عمان. أي قبل شهر لتخبر في معالم الترسيم الرسمي للحدود التي اتفق عليها الايدان نهاية العام الماضي، وإلى نقاط الجمركية عند الحدود المشتركة.

سالم صالح

على مسجد لخر، الواقع عضو مجلس الرئاسة اليمني الامين العام المساعد الحزب الاشتراكي السيد سالم صالح محمد تحسين العلاقات بين اليمن واول مجلس السعوان الخليجي، ونوه بتجربة المجلس التي



الحياة

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٥٣ - ١٠ - ١٧

استمرت الوسائط والخصائص المتميزة، وأكد أن ملف الحدود فتح جديدة مع السعودية للتوصل إلى حل مرض الطرفين.
وأعبر سالم صالح محمد أن العلاقات بين اليمن وسلطنة عمان يمكن أن تشكل مثلاً حياً لتجاوز أثار الماضي ومخالفاته ورأي أن البلدين استطاعا بحكمة فباتتهما السياسيتين ويتأييد شعبي كبير التوصل إلى حل أكثر المشاكل تعقيداً والتي تمثل لغماً موقوتاً بين كثير من الدول.
وكتب في افتتاحية نشرها هذا الأسبوع صحيفتا «الوحي» و«صوت العمال» أن اليمن ينتظر إلى مجلس التعاون الخليجي باعتباره إحدى التجارب الاقليمية المستمرة التي استمرت الوسائط والخصائص المتميزة وتابع أن ملف الحدود الذي فتح الآن جديدة مع المملكة العربية السعودية للتوصل إلى حل مرض للطرفين يقوم على قاعدة الحقوق المشروعة للجميع، ولما إلى ذلك في مؤشرات جيدة بدأت بتفكيك شبكة الصعوبات معتبراً أن لا بد من طرح جريء للعمل من أجل إيجاد منظومة سياسية متقدمة لدول الجزيرة والخليج وشعوبها، تقوم على أساس المصالحة والمصالحة المشتركة والتعايش.
وشدد على أن الأمن الاقليمي يمثل أهمية قصوى لدول المنطقة التي تختزن

كثير لاحتياط من الطاقة في العالم.

وذكر بزيارة نائب الرئيس اليمني للسلطنة ووصلها بأنها مبادرة لكسر حاجز الشكوك والجمود في واقع يعترف الجميع بأنه موات لا بد من أن يزول.
وأكد أن اليمن وعمان بعد أنجاز اتفاقية الحدود التي حافظت على الحقوق التاريخية للمشروعة لتلا الطرفين، انطلقا على البدء بخطوات سياسية والاقتصادية والثقافية، تؤكد الارتباط الوثيق بين الشعبين الشقيقين، مثل اللغة المشتركة والمشاريع المشتركة، وفتح مخابر حدودية لتتقل المواطين، والأهم من ذلك التوصل إلى اتفاق مشترك بانتقاء مبرر وجود وحدت عسكرية على جانبي الحدود.
وأضاف سالم صالح محمد: سلطنة عمان هي عضو مؤسس في مجلس التعاون الخليجي الذي يشكل إحدى تجارب التجمعات الإقليمية المشتركة، وما انجزته مع اليمن لا بد أن يكون له تأثير مباشر على صعيد علاقات اليمن مجيرانها في الجزيرة والخليج، والتي اهتزت بعنف نتيجة حرب الخليج، وزاد ن التضاؤل مبني على دعوات المصالحة والمصالحة حيث بدأت الاتصالات والزيارات على مستويات رفيعة.



المصدر : الحياة

١٩ أبريل ١٩٧٧

النشر والخد مات الصحفية والمعلومات التاريخ :

لجنة عسكرية عمانية - يمنية تبحث الانسحابات وفتح الحدود

□ مسقط -

من حسين عبدالغني:

الزيوتة - القبيضة وطريق صرليت -
حوفه وسيبحث الاجتماع العسكري
في قواعد منح الشائيرة لوطاني
البلدين والتسهيلات التي ستقدمها
سلطات الحدود في كل منهما لرفعا
البلد الآخر.

واكدت المصادر ان هذه
الاجتماعات ستسجل إنجاز الانسحاب
العسكري وفتح المنافذ وتحديد نقاط
العبور واجراءات التأشيرة قبل التوجه
للمصد الذي حسده الميدان لفتح
الحدود بينهما في مطلع حزيران
للقبل.

الاتفاق على تنفيذ بلود اتفاق لفتح
الحدود والمنافذ لثيرة بدءا من مطلع
شهر حزيران (يونيو) لقبل.

واكدت المصادر ان اللواتين
العسكريين سيبحثان في تفاصيل ما
تم الاتفاق عليه سياسيا، وتحديد
وسائل تنفيذه. ومن هذه التفاصيل
وضع جدول بخطة الانسحابات
العسكرية للقوات الطرفين الى لواقع
الجسدية التي حسدها الاتفاق
الصعودي، وتحديد المواقع الفعلية
للمتفدين البريين اللذين تم تحديدهما
كطريقي عبور بين البلدين وهما طريق

□ قالت مصادر مطلعة لـ «الحياة»
ان لجنة عسكرية من سلطنة عمان
والجمهورية اليمنية بدأت أمس
مباحثات فنية - عسكرية في منطقة
شحن الحدودية.

واشارت المصادر الى ان هذه
الاجتماعات التي تعقد على مستوى
العسكريين تأتي بعد اقل من اسبوعين
على زيارة نائب الرئيس اليمني علي
سالم البيض لسلطنة، وتم خلالها



المصدر: الصحافة الوسطى

التاريخ: ٢٠ أبريل ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بدء الإجراءات لفتح الحدود البرية بين مسقط وصنعاء في أول يونيو

مسقط، أبوظبي
والشرق الأوسط

أكدت مصادر سياسية أمس أن سلطنة عمان واليمن لقررتا بدء الإجراءات لفتح المنافذ الحدودية البرية بينهما اعتباراً من أول يونيو (حزيران) المقبل وذلك للمرة الأولى منذ 20 عاماً. وتكررت هذه المصادر أن هذا القرار يأتي تنفيذاً لاتفاق في هذا الشأن تم التوقيع عليه

الآناء الزيارة التي قام بها نائب الرئيس اليمني علي سالم البيض إلى مسقط منذ حوالي أسبوعين.

واستناداً إلى المصادر نفسها فإن الاتفاق يتضمن افتتاح مركزين للهجرة والجوازات ومركزين للشرطة على مسافات متقاربة عند المعابر الحدودية بين البلدين تمهيداً لبدء العمل في الموعد المقرر. ونظمت أبناء صحافية عن

مصادر يمنية في مسقط أن معبر الحدود الأول سيكون في منطقة المزينة، أما معبر الحدود الثاني فسيسكن في منطقة صرغيت، وكانت لجنة عسكرية مشتركة قد بدأت منذ يومين محاولات فنية - عسكرية في منطقة قحنة الواقعة على الحدود بين البلدين لوضع الاتفاقات التي أنجزت خلال زيارة البيض إلى مسقط موضع التنفيذ. وقالت مصادر مطلعة أن أبرز

ما جرى بحثه وضع جدول بخطة الانسحابات العسكرية لقوات الطرفين إلى المواقع الجديدة التي حددتها الاتفاق الحدودية. إضافة إلى تحديد المواقع القبلية للمنفيين الجريين اللذين صعدا كطريق عمور بين البلدين، كم قواعد منع التآشير لمواطني السلطنة واليمن والتسهيلات التي ستقدمها لهم سلطات الحدود.



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢١ أبريل ١٩٩٢

المصدر :

١١ زعماء العرب

يبرس سالم صالح محمد - عضو مجلس الرئاسة اليمني والأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي، تجربة تطوير العلاقات بين اليمن وعمان، بعد اجتياز اتفاقية ترسيم الحدود بين البلدين وتوقيع - في هذا القال - خمس به الشرق الأوسط - إلى طر تلك التجربة نموذجاً لبناء نظام جديد من العلاقات العربية العربية.

العلاقات العربية العربية - العربية على أهميتها واتساع وتنوع مجالاتها، وتتمتع همومها.. من المواضيع الشائكة جداً، بل للعقدة لا تتجلى لأي مجتمع حضارياً، الطبيعي، أو الحضري بناءً نسقاً مفاهيمي واضح يحدد أبعادها، ويبني على تلك المفاهيم متحدة.. مثل كل العلاقات للقائفة بين الدول.

لأن هذه العلاقات.. وهي سياسية غالباً.. لم تكن على قواعد السلوك السياسي الصحيح، ولم تؤسس على معمار الثوابت العربية المشتركة، ولا حتى الثوابت الإقليمية بمختلف مصادرها.. ولا على ضوء أهداف تنطلق بمصلحة عليا للشعوب العربية مجتمعة.

ولعل مجمل تلك الأسباب هي التي تقوض يوماً الاتصاف العربي المشترك حول مواقف عدة.. وذلك يؤدي لاحقاً لتفري مستوى العلاقات، بل يؤدي أحياناً إلى هدم بنيانها الهش.

والعلاقات بين الدول ليست من الأمور السهلة التي يمكن إقامتها، أو تطبيقها بشكل عاقل.. أو استخدام

ديبلوماسية الإعجاب الشخصي.. فقد اثبتت التجارب، خصوصاً على الساحة العربية، أن من الأسباب الحقيقية لتفري تلك العلاقات سلبية الهواجس الشخصية التي مثلت ذات يوم إحدى إيجابيات بناء تلك العلاقة، والتي على أساسها صيغت لغة خطاب سياسي وإعلامي تتنازع يوماً صمودها ومروها.. لتتطلب رأساً على عقب من المديح الخالي إلى الشكافة والسباب القذع.

المفاهيم المستعرة، والتجارب الحادة التي أن تلك الأسلوب تكافحت البنية وأضحت هذه الآلية لا تخدم اللغة علاقات جادة وأضحة الأسباب والشعور.

والبلدان العربية تصوع من غيرها لإيجاد آلية واضحة عملية لا سيما أنها تترك مصيرها للفتنة، وأنها تواجبه عوا مشرباً وتهديدات عامة والإقليمية مشتركة، حتى على المستوى الداخلي وأن تحدث الأساليب والمسميات.

وعلى أهمية العلاقات بين جميع البلدان العربية بمختلف جمعياتها الإقليمية، فإن ما سوف نركز عليه في هذا الموضوع هو طبيعة العلاقات بين دول شبه الجزيرة العربية والخليج.. والفواصم المشتركة بين هذه الدول، وتدخل همومها الإقليمية، والفرض السلايب بنيانها لإعادة سياغة وترتيب الأوليات.. والحق المنقول، لا سيما أن هذه الدول تمثل كتلة جغرافية وسياسية القومية متقاربة جداً في مصالحها الأساسية، وهمومها لتشرق.

ولا نتجمله مطلقاً، أن بلدان هذه المنطقة الحاصصة من العالم، والتي تحتزن معظم احتياجي العالم من الطاقة، وتشرع على ممرات ومستطعات مائية هامة وشعورية للمواصلات العالية والتزود بالطاقة، وتشارك دول، لمنطقة عضوية في مضمون أمن القيمي مترابط يصعب تجزئته.. لا تتخيل أن التغيرات العالمية وتشكل مفهوم جديد للعلاقات الدولية لا يستمع حركة اليه من مسارات الاستقطاعات البيولوجية الحادة لم يحجز دول لمنطقة على البحث عن أسلوب مبتكر في العلاقات بين دوله تقوم على ثوابت التاريخ والجغرافيا والدين واللغة والقيم المشتركة.

فصوماً ولدت الصراعات السياسية واتخلاف وجهات النظر.. حيال بعض الأمور.. من شأنها، أو لفعالات بتسرعها فاتها.. لا تستطيع ردم تراقم العلاقات الأخوية التاريخية، إنما هي مراحل ضبابية تنتهي بانهتاه مسيبتها، لتفقد الأصول، حية، والثوابت هي التي تدعي بناء علاقات لتستلبد بطلاة التواصل الخلاق.

ويمكن أن تمثل علاقات الجمهورية اليمنية بمنطقة عمان مثلاً حياً لتجاذب نظر ومخالفات الماضي، حيث استطاعت الدولتان بحكمة قيادتهما السياسيتين وبينادي شعبي كبير.. أن تتوصلا لحل لعقد مشكلة تمثل لعماً موقوتاً بين كثير من الدول.. ومنها العربية.. لقد فتحنا ملك الحدود والغلاء نهلياً، بانجاز اتفاقية حافظت على الحقوق القارية لتسروعة لكلا البلدين واتفق البلدان على البدء بخطوات سياسية واقتصادية وإقليمية، تؤكد الترتيبات الوثائق بين الشعبين الشقيقين، مثال إقامة المشاريع المشتركة، وفتح معابر حدودية لتتقل المواطنين من الجانبين، واتهم من تلك التوصل إلى ثقافة مشتركة بانتقاء مبرر وجود الوحدات العسكرية على جانبي الحدود.

ومملكة عمان.. كما يحرف.. عضو مؤسس في مجلس التعاون الخليجي الذي شكل إحدى تجارب للتجمعات الإقليمية المشتركة، وما تفرزته مع اليمن لا بد أن يكون له تأثير مباشر على صعيد علاقات اليمن بجيرانه في الجزيرة والخليج، التي اهتزت بعنف نتيجة حرب الخليج، واختلاف زوايا تقويم للوفاء حينئذ.. والفاوأل الذي يغترضه الكثير من الجانبين الشؤون دول هذه المنطقة مجني على دعوات للمصالحة والمصالحة، حيث بدأت الاتصالات



المصدر: *الشرق الأوسط*

للشرب والذهبات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٠ أبريل ١٩٩٢

رابعاً: العلاقات الخارجية والإعلامية بعد هذا المجال من أهم

المجالات لا سيما أن الخطاب السياسي الاعلامي سابقاً، آخر كبيراً يستوى العلاقات بين بلدان المنطقة ويمكن أن تقوم دول المنطقة بملامة مؤسسات ثقافية اعلامية ومراكز دراسات مختلفة وتسلط الضغوط والمعلومات والتأجيرات الثقافية والعلمية والمناهج الدراسية، سوف يؤدي مثل هذا الوضع المخوف لفرق الثقافات الصهيونية الهدف في تعمير اللامبالاة والخضرة العربية، الإسلامية، ويقود مثل هذا التأجيرات المشتركة الى صياغة مفهوم شامل ومجانس يضيغ ادعاءات جماعات التفتيش الصهيونية التي يضم سياسة العدو التعميرية. خاصاً: الموارد البشريّة من المعروف ان اليمن من بين دول شبه الجزيرة العربية التي تتمتع بكثافة سكانية كبيرة وهذه ميزة قد توفر استيراد العمالة الأجنبية المكثفة والمطلوب هو كيفية تنظيم العمالة للوجود لدى الجميع واتصاف بالجدالة وفق اتفاقيات متعددة واضعة.

ربما كسنت هذه الازمات الصليبية أبرز ملامح عامة علاقات منطقية واضعة ذات مضامين مستقطبة استراتيجيّة، لا تقع في عضدها التباينات الهامشية التي يصعب عليها حينئذ من اسفين جاد في صلب مثل تلك العلاقات الراسخة.

وتكون زيارة الاخ علي مسلم البيش مديرة اذرة العمل والوجود، في واقع يعترف الجميع انه مؤقّت ولا يد أن يتحول.

الايديولوجية والسياسية والعسكرية القائمة وقتذاك من قطبي العالم، والتي استقطبت أنظمة كثيرة وتعصفت عن سياسيات كثيرة أثرت على نمو وتقدم شعوب المنطقة.

ولا بد من التفتيش والطرح الجريء للعمل من أجل إيجاد منظومة سياسية متقدمة لدول وشعوب الجزيرة والخليج، تقوم على أساس المصالحة والمصالحة المشتركة والتضام والتضامن الى صيغة ملموسة تشكل تلك العلاقة وبين من الاصلح لو توصلت بلدان المنطقة الى شكل راقٍ راجع لمل تلك العلاقات في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للوصول الى التكتل العقلي بين دول وشعوب الجزيرة والخليج.

ثانياً: يمثل مجال الأمن الاقليمي أهمية قصوى لدول المنطقة سيما أن هذه المنطقة تخزن أكبر احتياطي العالم من الطاقة إضافة الى موقعها الاستراتيجي على أهم الممرات والمسطحات المائية في العالم، ومن الطبيعي أن تشكل قوى أمنه الاقليمي من دولة ذات لاهلحة المباشرة في ذلك ويمكن تطبيق تلك المفهوم عملياً في الأدب بغطاءات ملموسة كالتالي:

١. الإرهاب أي كان مصدره. ٢. التفتيش الأصولي أي كان مصدره ومنهجه وأهدافه وأن يتأثر ذلك الا بقامة علاقات متكافئة وندية بين المؤسسات الرسمية والشعبية وبين أجهزة دول المنطقة المعنية لواجهة تلك الكواهر المختلفة التي تلقى الجميع. لأن مثل تلك الكواهر الغربية تعمل على تقويض مختلف التفتيش تحت دعاوى شتى. وتتلقي في النتيجة انهلالية حتى من اهداف العدو المشترك. الصهيونية. رغم أن أعينها المنطوية بأن أعمالها الإرهابية تقاومة العدو.

ثالثاً: الوضع العسكري: انجزت اليمن وسلطنة عمان اتفاقاً تاريخياً يحدّيه خليجياً وعروبياً، وهي من مشكلة الحدود سلمياً، وهي من المشاكل الحقيقية التي تعترض بناء علاقات عربية - عربية سليمة. وبعد ترسيم الحدود انفتحت ممرات وجود حدود عسكرية على الجانبين.

إذا لا بد من تطوير مفهوم «العلاقة العسكرية» القائمة على المواجهة بين اليمن وعمان ويتبع ذلك سريان مثل هذا الوضع مع بقية بلدان المنطقة لتتحول العقيدة العسكرية من «العداء» الى «الأداء» والتعاون، ولتتحول العمل المشترك في هذا المجال للوصول الى صيغة متقدمة تقوم على التعاون التكتلي.

والزيارات على مستويات رفيعة لا يمكن أن تخطى ضغوطها عين خبيث. ولولا ذلك البيان المشترك الذي صدر في ختام زيارة الاخ علي مسلم البيش، نائب رئيس مجلس الرئاسة والأمن العام للحزب الاشتراكي اليمني، حيث دلّ فيما يخص الوضع في المنطقة، أهمية التعاون والتضام بين دولها، على أساس مبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان، وتعزيز الأمن والاستقرار للمنطقة وشعوبها، وإبعادها عن شبح التوتر والنزاع، واليمن ينظر لجلس التعاون الخليجي على انه من التفتيش الاقليمية المستمرة التي استثمرت الشوايح والعناصر المميزة لدوله مثل:

- وجود تشابه كبير في بنية دولة اقتصاديا واجتماعيا، مع تقارب الوضع في بيئاتها والتفتيش السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- وحدة العقيدة واللغة، وأمثال العادات والتقاليد.
- استمداد دولة علي أرض منسجمة، لا توجد بينها حواجز طبيعية تقريبا.

وفي هذا المجال فقد استطاعت دول الحزب العربي استثمار خصالها مضايقة لتلك بالاحية تجمعها الاقليمي، مع فرق واحد هو ان التكتل لم يكن أساساً مشتركاً بين دولها، واستطاعت، حتى الآن، مواصلة تجربتها رغم شتى العراقيل. ورغم ان اليمن يشترك مع دول مجلس التعاون الخليجي في الغلبة هذه الخصائص، ويملك، بعد وحيدها، خاصية هامة لهذا التجمع الاقليمي: رغم تراكم مسؤريات الصراعات الماضية وعلف الحدود الذي فتح، الآن، بجسمة مع المملكة العربية السعودية للوصول الى حل مرضي للطرفين، يقوم على قاعدة حقوق الجميع المتضررة، فإنها لم تصعب أحد مكونات هذا التكتل الاقليمي، رغم انها تلتزم بالتساؤل الى المؤشرات الجيدة التي بدأت في تفكيك خيوط شبكة الصمود التي حكمت من جسر تراكم المؤثرات السلبية السابقة، وترى ان اسم السيل في التفتيش بايجاد طرائق جديدة لبناء منظومة من العلاقات الراسخة، القائمة على الحفاظ وتنمية مصالح شعوب المنطقة، لذا يمكن اثارة مسائل هامة لتخطى تلك الطرائق واليات مثل:

اولاً: التفتيش الجدي في ابعاد شكل من العلاقات النوعية الجديدة بين دول المنطقة وشعوبها، تقوم على انكشاف العلاقات اقتصادية التي استندت الى سياسة (الحماي)



المصدر: الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٢١ أبريل ١٩٩٢

محادثات يمنية-عمانية لتسليم المنشآت وفتح المنافذ الحدودية

□ صنعاء، موسكو - الحياة □

■ عقدت أمس في منطقة بسخن، جلسة مفاوضات يمنية - عمانية برئاسة السيد محمد عبدالله كنه محافظ محافظة اللهرة اليمنية والسيد مسلم بن علي اليوسفي وزير الدولة محافظ ظفار في سلطنة عمان. وبكث الأمانة صنعاء أمس ان الجانبين بحثا قضايا مرتبطة ببنود اتفاق الحدود الموقع بين البلدين مثل وضع المسامت الأخيرة لتسليم

المنشآت من الجانب العماني الى الجانب اليمني للقرار في لوائح ايار (مايو) المقبلة إضافة الى البحث في الإجراءات الخاصة بفتح ثلاثة منافذ برية بين البلدين ويتوقع افتتاح المنافذ الثلاثة في ضمن وجبوت وحوف في غضون ايام من جهة أخرى يبدأ فيكتور بوسوفاليف نائب السفير العام لجمهورية روسيا الاتحادية في الخارجية الروسية اليوم الزملاء زيارة لليمن يبحث خلالها في العلاقات الثنائية

ومشكلة اللجون. وعلمت «الحياة» انه قد يدرس إمكان وساطة لحل الخلافات بين صنعاء والدول المجاورة لها. ويذكر ان هذه أول زيارة يقوم بها مسؤول روسي رفيع المستوى الى اليمن بعد انقطاع طويل. ولهم ان الطرفين يرغبان في حسم موضوع اللجون التي قدرت بمئة بلايين دولار مخرتبة على اليمن الجنوبي قبل الوحدة، وتري موسكو ان تسوية المشكلة قد توفر أجواء مناسبة لاعادة الرخيم السابق للعلاقات بين الجانبين.



مسقط استقبلت بارتياح أبناء صنعاء

احتفالات ترافق فتح الحدود بين سلطنة عمان واليمن

مسقط: من وفائي دياب

أكدت مصادر يمنية رسمية لـ «الشرق الأوسط» أن سلطنة عمان واليمن ملازمان في تنفيذ جدول الانسحابات العسكرية وفتح للحدود البرية كما اتفق عليه في المحادثات التي أجراها نائب رئيس مجلس الرئاسة علي سالم البيض. وتقول المصادر أن النتائج الأولية للاتفاقيات اليمنية التي قوبلت بارتياح في العاصمة العمانية ستساعد على تطبيق اتفاقية ترسيم الحدود الدولية دون عقبات، وربما عجلت فيها أيضاً. وتتوقع المصادر نفسها أن يقتل تركيز قوات البلدين عند نقاط خط الحدود الجديد قبل أول يونيو (حزيران) المقبل وهو الموعد المتفق عليه لتكون بداية فتح للحدود البرية والسماح بانتقال المواطنين من الطرفين بسياراتهم. وتؤكد هذه المصادر أن هذه الخطوة التاريخية ستتم في إطار احتفال رسمي وشعبي يشارك فيه كبار المسؤولين العمانيين واليمنيين ولا تستخدم عند أول اجتماع للجنة العمانية - اليمنية المشتركة في منطقة حيروت التي تحولت إلى منطقة تماس حيوتي في الخريطة الجديدة.

واستناداً إلى الكلام المتداول في مسقط فإن منطقة حيروت التي كانت سبياً رئيسياً في تأجيل اتفاقية ترسيم الحدود ستتحول إلى منطقة تجارية حرة بين البلدين. والأهم من ذلك أنها ستشكل النقطة المتحررة الوحيدة في الخط الحدودي الرسوم بشكل مستقيم على امتداد 300 كيلومتر. ويشير إلى اجتماع عقد منذ أيام على الحدود بين البلدين بين وزير الدولة محافظ ظفار مسلم بن علي أبو سعيد ومحافظ منطقة المهرة محمد بن عبد الله كده جرى خلاله البحث في الإجراءات الخاصة بفتح المنافذ ودخول المواطنين. كما يشير إلى اجتماع آخر سيعقد خلال اليومين المقبلين لاستكمال البحث في اللغات الفنية الخاصة.

وتتوقع المصادر أن تشهد العلاقات بين مسقط وصنعاء دفعا قويا في الفترة المقبلة خصوصاً مع بدء تنفيذ الطريق البري الذي سيربط بين البلدين والمباشرة في إقامة نقطتي العبور بين منطقتي الزبونة وضلوك على الجانب العماني ومنطقتي الغيطة والحواف على الجانب اليمني.

إلى ذلك عبر مصدر عماني مسؤول عن ارتباطه لسير العملية الانتحائية في اليمن والتفويضات الأولى للتأجيل. وقال إن السلطة اعترفت دليلاً أن الانتخابات اليمنية هي شأن داخلي لكنها تفضلها باهتمام لما لها من أهمية على صعيد العلاقات المشتركة. وزاد أن مسقط تتعامل باستمرار مع صنعاء وفقاً لأرواح الأخوة والجوار وانطلاقاً من ثوابت سياستها الخارجية القائمة على عدم التدخل في شؤون الغير.

وأكد المصدر أن الاتفاقيات المشتركة التي وقعت خلال زيارة البيض إلى العاصمة العمانية تشكل قاعدة ثابتة للتعاون والتعاون بين الجانبين بقطع النظر عما يحدث داخل اليمن. وتوقع المصدر أن يتم تنفيذ الاتفاقيات بشكل إيجابي وعملي نظراً إلى جو الثقة الواضح بين الطرفين الذي دعمته زيارة البيض إلى مسقط حيث استقبل استقبالاً رؤساء الدول.



المصدر : الهيئة

للنشر والتدريس والصحفية والإعلاميات التاريخ : ١١٩٣ هـ

منافذ مفتوحة وعائلات يلتزم شملها...

تتم الصفحة الأولى

السيد والذي يحدد موعدي كل قبيلة ويقرها ولا يجوز التمسك عليهما هو الذي لا

جمع.
أما الاتجاه الثاني والذي يخص - صرح - المواطنين في البلدين والذين سيبدأون بالإقامة منه منذ أول حزيران المقبل أيضاً فيشمل السماح لهم بالتنقل عبر المنفذ الرسمية سواء بسياراتهم لأغراض الزراعة أو السياحة في المرحلة القريبة أو بإساحتهم وسلمهم في المرحلة المستقبلية في إطار الخطط الثنائية الموضوعية لتحقيق الانسياب للشامل لحركة التجارة وإنشاء منطقة تجارة حرة بين البلدين قرب حبروت - وهناك توجه إلى توسيع حرية التنقل فيصبح متاحاً أمام المواطنين في هذا البلد استخدام البلد الآخر نقطة عبور. يرى إلى بلد ثالث أي يكون ملائماً من حق المواطن اليمني الحاصل على تأشيرة من دولة الإمارات العربية المتحدة الحصول على تأشيرة من سلطات الحدود اليمنية تسمح له بالمرور عبر أراضي السلطة للوصول إلى الإمارات.

غير أن اليمنيين الذين لديهم فائض في سوق العمل المحلية ربما اقترحوا في مرحلة لاحقة إمكان تطوير للتشيرة لمواطنيهم ليحصلوا على تأشيرة إقامة للعمل.

في عمان التي يعمل فيها نحو نصف مليون وافد اجنبي في الوقت الحالي. وسيحضر المواطنون عبر منفذين برين حداد أثناء زيارة السيد علي سالم اليروش نائب الرئيس اليمني لعمان في الشهر الماضي، المنفذ الأول الذي يعلق عليه في عمان اسم الطريق الاستراتيجي (لأنه سيكون الطريق الانساني لمرور التجارة والبشر ولأنه يكمل شبكة الطرق البرية على مستوى العالم العربي)، هو طريق فزيرة - الخيصة، ويقع بالقرب من حبروت وشحن. وسيكون الأول مسافة والأكثر كلفة وسيصل إلى حوالي ٤٢٥ كيلومتراً. لكن البلدين لختاره لأن سيكون طريقاً مناسباً يمكن اجتيازه بسرعة في خلال أربع ساعات تقريباً.

أما المنفذ الثاني فهو صرنايت - حواف، وهذا الطريق مجد بالأسفلت حالياً في الجانب اليمني وأقصر مسافة بحوالي ١٥٠ كلم. لكنه طريق صعب جداً يعمل لارتفاعه وانحناءاته الحادة. الأمر الذي يجعل من الصعب السير في معظم أجزائه بسرعة تزيد على ٢٥ كلم في الساعة، كما يصعب على الشاحنات (ذات المقطورة) استخدامه، فضلاً عن الضباب الذي يهيم على المنطقة في فصل الخريف (حزيران - ايلول / سبتمبر)، ما يجعله شبه مجهود لمدة ٢ شهر. ولهذا لن يكون طريقاً تجارياً بل طريق «اجتماعي» للسيارات الصغيرة يربط بين مدينتي صلالة اليمنية وحرف اليمنية.

وإذا كان البلدان كسباً من الاتفاقية الاستقرار السياسي وتزال التهديد الأمني فإن المواطنين كسبوا الاتصال الميسور والاتجاه مجدداً بتقاربهم وعشائهم الذين مزلت بينهم في الماضي الظروف السياسية. إضافة إلى شبكة من المصالح الواسعة بين شعبين أشتهرا بالواعة في التجارة وتبادل المنافع منذ كان للبلدان في الزمن الغابر - وحتى السيارات اليابانية الحديثة التي يمار تصديرها من عمان إلى السوق اليمنية هذه الأيام.



المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ٢٢ مايو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وضع حجر الأساس لمدينة حرة عمان تفتح منفذاً برياً على الحدود مع اليمن

مسلمة من سعيد موسى

الحدود الدولية الموقعة بين البلدين في أكتوبر (تشرين الأول) من العام الماضي، مؤكداً أن هذه الخطوة ستدفع علاقات الود وحسن الجوار القائمة بين اليمن وسلطنة عمان بما يخدم مصالح وطموحات شعبي البلدين. ونكر البلدين أن سلطنة عمان مستفهمة ببناء مرافق حكومية وسكنية وتجارية لتسهيل حركة عبور المسافرين والبضائع. ووضع الزلوي في الاحتفال التتمة..... ص 4

خضعت سلطنة عمان واليمن أمس خطوة كبيرة نحو توثيق العلاقات بينهما، عندما وقع نائب رئيس الوزراء العماني للشؤون المالية والاقتصادية، قيس بن عبد المتحمم الزلوي، علم بلاده على الجانب العماني من نقطة العبور البرية على الحدود بين البلدين. وقال بيان رسمي في مسقط إن افتتاح نقطة العبور يعتبر نصرة إيجابية من لعمار اتفاقية



المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٠٢٠ مايو ١٩٩٩

عمان تفتتح

تفتمس جسر الأسس كنيته «المزينة» التي
ستبنيها عمان على جانبها من المعبود
والتي ستبنيها مدينة «العقبة» التي
ستبنيها اليمن على الجانب الآخر. ومن
الأسس أيضاً إنشاء طريقين يربطان
البلدين، الأول بين «المزينة» و«العقبة»
والثاني بين «العقبة» و«المعالي»
وتحت «المعالي» الأوسط أن سلطنة
عمان لتتهد من اعداد الدراسات الخاصة
بإنشاء «المزينة» وأنها تأمل أن يبدأ العمل
بها خلال الشهرين المقبلين. وتجري
حالياً اتصالات بين عمان واليمن لبحث
امكانيات إنشاء منطقة حرة هناك. وكانت
غرفة تجارة وصناعة عمان قد قدمت عدة

ترميمات في هذا المجال من شقها لصلاء
تسهيلات خاصة لعمليات التصدير
والاستيراد التي ستجريها شركات القطاع
الخاص في البلدين.
وكان الاحتفال يرفع علم السلطنة على
منارة المعبر قبل خمسة ايام فقط من
الاحتفال الرسمي بفتح القناة البحرية أمام
حركة البضائع وتلك المسافرين. وقد شارك
في هذا الاحتفال عدد من كبار المسؤولين
العمانيين بينهم الفريق أول «علي عبد ماجد»
المعبري وزير شؤون مكتب القصر. وحل
بين سعيد الله الفزاني وزير المواصلات
و«شؤون» بن علي سلطان وزير التجارة
والمصناعة. وحل بين علي البومعيني وزير
الدولة ومساعد نظار والفريق أول سعيد بن
رفشد الكلاسي التي التفتت للسلام للشقيقة
والبحرانية. ومحمد بن موسى الجوسف أمين
عام مجلس التنمية.



المصدر : الشمال وسط

٢١ أبريل ١٩٩٣

التاريخ :

للنشر والأحداث الصحفية والمعلومات

سالم صالح محمد في مقال في الشرق الأوسط

علاقات اليمن وعمان مثل لتجاوز مخلفات الماضي التعاون وحسن الجوار يبعدان شبح التوتر والنزاع



المصدر: الحياة

التاريخ: ٢٢ مايو ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فتح أول معبر بشمال لبنان قبل قرن من الزمن

[مسقط - من حسين عبدالغني]

التابعة له. وكان كل من البلدين حمل على اراض وتنازل من أخرى بموجب الترسيم الجديد للحدود على أساس خط مستقيم من البحر الى الصحراء ما عدا نقطة واحدة يفرج حولها في شقة تلك جبروت التي يقع المنفذ الحدودي الذي افتتح لمس ترونها.

ولإضافة الى افتتاح المعبر البري الحدودي الذي سيكون المعبر الاساسي لانتقال البضائع والناقل بين البلدين، وضع السيد الزواوي أسس حجر الأساس لمدينة المزبونة اللبنانية الجديدة التي ستكون نواة لمنطقة للتجارة الحرة بين الدولتين. ويأمل العمانيون الذين تطورت تجارتهم لامتداد التصدير لديهم في السنوات الأخيرة وبزارة موارد هذه التجارة من خلال فتح المسوق اليمينية ذات الخدرات الاستهلاكية الكبيرة (١٤ مليون نسمة) امامهم.

وأكد وزير التجارة والصناعة العماني السيد مقبول بن علي سلطان أهمية المدينة الجديدة في تنمية التبادل التجاري بين عمان واليمن مشيراً الى ان لتقارب التبادل التجاري بين البلدين سيوقع قريباً.

افتتح السيد فوس بن عبدالمعظم الزواوي نائب رئيس الوزراء العماني للشؤون الاقتصادية ورئيس اللجنة الخاصة بالملاقات العمانية - اليمنية اول مركز للممر البري على الحدود بين عمان واليمن. ورفع الزواوي علم بلاده على معبر المزبونة قبل خمسة ايام من التوقيع المتفق عليه بين الحكومتين على فتح الحدود امام مواطنيهما وهو تاريخ الاول من حزيران (يونيو). وينتهي هذا الافتتاح الرسمي للمعبر والذي يعتبر نتيجة لمعاهدة ترسيم الحدود الدولية التي وقعها البلدان في الاول من تشرين الاول (اكتوبر) الماضي مرحلة بقيت فيها الحدود مغلقة طوال ربع قرن بسبب نزاعات سياسية وحدوية. وقالت مصادر مطلعة لـ «الحياة» ان رفع العلم العماني وفتح مركز الحدود يعني ان عملية الانسحابات العسكرية المتبادلة بين قوات البلدين الى الخطوط الجديدة التي رسمها خط الحدود الذي تضمنته المعاهدة تمت وان كلاً من البلدين بات الآن يمارس السيادة على الاراضي



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٥ - يونيو ١٩٩٢ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

«المزيونية» مدينة جديدة على الحدود اليمنية - العمانية

المنفذ الحدودي البري بين اليمن وعمان.. يتم افتتاح هذا الأسبوع، في احتفال يشارك فيه كبار المسؤولين من البلدين، وشيوخ قبائل المنطقة. ليس بن عبد النعم السزاوي، نائب رئيس الوزراء العماني للشؤون المالية والاقتصادية، يقوم أثناء الاحتفالات بوضع حجر الأساس لمدينة «المزيونية»، التي قرر السلطان قابوس بن سعيد إنشاؤها بهذا الاسم لخدمة المنفذ البري. المدينة تشتمل على مرافق حكومية وتجارية وسكنية، بهدف توفير كافة التسهيلات التي تقدمها عيود البضائع، بالإضافة إلى إنشاء الأسواق والمخازن التي يستفيد منها سكان المنطقة. افتتاح المنفذ البري يأتي كأحد شعار اتفاقية الحدود الموقعة بين البلدين في أكتوبر ١٩٩٢.



مباحثات الحدود بين اليمن وعمان



المصدر: الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٧/٧/١٩٧٧

باسنوه متفائل بنتائج زيارته للبحرين

بن علوي يبحث في صنعاء فتح الطرق البرية لليمنيين

رسالة من السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان إلى الرئيس اليمني علي عبد الله صالح. وأضافت المراسل أن الوزيرين سيناقشان أساليب تنفيذ الاتفاق الموقع بين البلدين، الذي تسمح عمان بموجبها للمواطنين اليمنيين الصافين في دول الخليج بالمرور عبر أراضيها، واستخدام الطرق البرية للانتقال بين وطنهم وأماكن عملهم وإقامتهم.

وجدير بالذكر أن وزير الخارجية اليمني أنهى الليلة قبل الماضية زيارة رسمية للبحرين، سلم خلالها رسالة من الرئيس

لندن: من لطفي شطارة
صنعاء: من حمود منصور

وصلى إلى صنعاء مساء أمس يوسف بن علوي عبد الله وزير الدولة اليمني للشؤون الخارجية في زيارة رسمية لليمن تستغرق بضعة أيام. وقالت مصادر دبلوماسية أن برنامج الزيارة يتضمن محادثات يجريها الوزير اليمني مع محمد سالم باسندوه وزير الخارجية اليمني، حول مستقبل العلاقات بين صنعاء ومسقط، والدور الذي تقوم به عمان لتحسين أجواء العلاقات اليمنية. الخليجية.

ومن المقرر أن يسلم بن علوي

للتمة..... ص 4



المصدر : الشرق الأوسط

النشر والذمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ يونيو ١٩٩٣

بين علوي

على عهد الله صالح إلى الشيخ عيسى بن
سلمان آل خليفة، قائد المراقبين فيها ،معتبر

بإدارة لتتج صفحة جديدة في العلاقات بين
البلدين. ومن المتوقع أن يصل إلى صنفاء
الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة وزير
خارجية البحرين، ودا الزبارة التي قام بها
بإستدعاه إلى العاصمة قبل يومين. وقال وزير
الخارجية الليبي - في تصريحات له الشرق
الأوسط أمس مازني الثاني بالمشورين في
للتاسة تفاؤلا بأن ما بقي من شوائب في
العلاقات البحرينية - الخليجية والعلاقات
العربية - العربية في طريقها إلى الزوال.
وأوضح أن هناك أدراكا لدى الجميع
بأنه - إن الأمان لكي يتحسن الانسجام
لواجهة مشروبات الحاضر والمستقبل.

وعلمت «الشرق الأوسط» أن سويد
زيارة الشيخ حمد بن جلسم بن جبر ال
ثاني وزير خارجية قطر إلى صنفاء، ثم
في يوم 16 يونيو (تشرين الثاني)، وفي أول
زيارة يقوم بها مسؤول قطري راجع إلى
إلى اليمن منذ نشوب أزمة الخليج الأخيرة
في 2 أغسطس (آب) عام 1990.



الحياة

المصدر :

١٩٦٢ - ١٠ - ١٠

التاريخ :

النشر والذخات الصحفية والمعلومات

علي صالح تلقى رسالة من السلطان قابوس

محادثات عمانية - يمنية لتطوير العلاقات

□ صنعاء - «الحياة»

■ نقل وزير الدولة للشؤون الخارجية العماني السيد يوسف بن علوي بن عبدالله الذي وصل صنعاء في ساعة متقدمة ليل الثلاثاء - الأربعاء رسالة من السلطان قابوس إلى الرئيس اليمني الفريدي علي عبدالله صالح، وأتيح رسمياً أن الرسالة تتعلق بالعلاقات للحميمة بين البلدين الشقيقين وسبل تعزيزها والفاق توسيع التعاون الأخوي المشترك في المجال التجاري والفني وغيرها بما يتخرج تطلعات الشعبين الشقيقين وحقن مصالحهما المشتركة إضافة إلى المستجدات على الصاحدين الاقتصادية والقومية التي تهم البلدين وأامة العربية. ويقت الإذاعة اليمنية أن الرئيس اليمني بحث لقاء استقباله قبل ظهر أمس المسؤول العماني علي جويث

العلاقات وسجل تطوير مجالات التعاون وبخاصة في المجال التجاري والاستثماري وكذلك شق وتعميد طريق ربط بين سلطنة عجمان واليمن - والساد الفريق علي عبدالله صالح - والمستوى المطور الذي وصلت إليه العلاقات اليمنية - العمانية والتي تعال صونجا طيباً للعلاقات الأخوية بين الشعبين. وفي إشارة إلى اتفاق الحدود الذي وقع بين البلدين قال بلقد فتح الحافا وأسعة وجديدة امام مسيرة العلاقات والتعاون المشترك بين البلدين الشقيقين.

إلى ذلك بدأت أمس في مسينى وزارة الخارجية اليمنية المحادثات اليمنية - العمانية الرسمية برئاسة وزير خارجية البلدين وأعلن رسمياً أنها تناوالت مناقشة مختلف أوجه للعلاقات الخائفة بين البلدين الشقيقين والسبل الكيفية بتطويرها كما تم عرض أهم المشاريع التي

سجى بجلها خلال الجلسة العالمة للجنة اليمنية - العمانية المشتركة، ووصفت صحيفة «الشورى» الحكومية العلاقات اليمنية - الخليجية بأنها شهدت في الفترة الأخيرة دفعة قوية نحو استئنافها وإخراجها من حال الجمود التي وجدت نفسها فيها من جراء أزمة الخليج، وأشارت إلى عدم وجود ميل لدى الجانب اليمني لإلغاء العراق من مسؤولية الغزو أو اتجاه لإغفال أو إنكار حق الكويت في تحرير أرضها واستعادة سيادتها. وقالت أننا نتيجة هذه الممارسة والمصق مع النفس مطالبون بالمشافة حول السديت المحلية المؤدية إلى الإزمات حتى نرك طريق المستقبل الخاص والجديد ورم معالمه وفق استراتيجية لاجابية للتكامل الاقتصادي والتعاون السياسي والتعاون الأمني والتزام باحترام الاستقلالية الداخلية.



المصدر : الشرق الأوسط

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ يوليو ١٩٩٣

اجتماع اللجنة المشتركة في سبتمبر المقبل

بحث خطوات المنطقة التجارية على الحدود اليمنية. العمانية

منعما: من حمود منصور

قالت مصادر مطلعة في وزارة الخارجية اليمنية ان جلسة المباحثات التي عقدها يوسف بن علوي وزير الدولة العماني للشؤون الخارجية مع محمد سالم ياسنوة وزير الخارجية اليمني استعرضت الخطوات التنفيذية لبناء وتمهيد طريق بري يربط اليمن وعمان، واقامة المنطقة التجارية على الحدود بينهما التي ستضم مشروعات صناعية باستثمارات مشتركة.

واضافت المصادر ان اللجنة اليمنية - العمانية المشتركة ستعقد اجتماعها المقبل خلال شهر سبتمبر (أيلول) المقبل لمناقشة تنفيذ عدد من المشروعات في ضوء الدراسات التي اعتمدها الوزارات المختصة في كل من البلدين.

واكد عوض بن محفوظ باكتير، سفير عمان في صنعاء، في تصريحات لـ «الشرق الأوسط» ان الوزير العماني سيلتقي اليوم عددا من المسؤولين في الحكومة اليمنية لاستكمال بحث جدول الأعمال، ثم يعقد مؤتمرا صحافيا في مقر وزارة الخارجية اليمنية حول إنجازات الزيارة.

وكان الرئيس اليمني علي عبد الله صالح قد تسلم أمس رسالة من السلطان قابوس بن سعيد، سلطان عمان، تحفل بتعزيز العلاقات بين البلدين، وتوثيق تعاونهما المشترك في المجالات الاقتصادية والتجارية والفنية، اضافة الى عدد من القضايا الإقليمية والدولية التي تهم البلدين والشعبيين.

واشاد الرئيس اليمني اثناء اللقاء بمستوى العلاقات مع عمان، خاصة بعد توقيع اتفاق ترسيم الحدود بين البلدين، وقال انها «تطل نموجا للعلاقات بين الأنظمة».

وحضر تسليم الرسالة كل من محمد سالم ياسنوة وزير الخارجية اليمني، ومحمد ياسعد سفير اليمن في مسقط، وعوض بن محفوظ باكتير سفير عمان في صنعاء.



المصدر : الجامعة العربية

النشر والتدريس في الصحافة والاعلامات : التاريخ : ١٩٩٢

مسؤول بحريني : محكمة العدل الدولية ستسمع لرافعات لتحديد اختصاصها في الخلاف مع قطر

■ **الجامعة - الحياة - صرح**
مصدر مسؤول في الجامعة بأن حكومة
دولة البحرين أبلغت رسمياً من قبل
مكتب محكمة العدل الدولية بأن
المحكمة عقدت يوم الثامن والعشرين
من شهر شباط (فبراير) ١٩٩٤ موعداً
لبدء سماع الرافعات القضائية
لحاضي دولتي البحرين وقطر أمامها
في أمور الاختصاص والقول في شأن
قضية تحديد الحدود البحرية والأرض
الإقليمية بين البحرين وقطر.
والجدير بالذكر أن حكومة دولة
البحرين اعترضت لدى المحكمة
الدولية على الطلب القطري المتورد
للقدم في ٨ تموز (يوليو) عام ١٩٩١
على اعتبار أن المحكمة لا اختصاص
لها في النظر في موضوع الخلاف بين
دولتي البحرين وقطر إلا بعد التقدم
إلى المحكمة بطلب مشترك من قبل
الطرفين وبموافقتهم معاً وبأنه
يجوز اتفاق خاص موافق من قبل
الطرفين.

وبالمرجع في تصريح لوكالة
أنباء الخليج أول من أمس أنه يبدأ
على ذلك فإن محكمة العدل الدولية
ستنظر بتاريخ ٢٨ شباط ١٩٩٤ بشكل
محدد في أمر اختصاص المحكمة في
النظر في الخلاف البحريني - القطري
ولا علاقة لها في النظر في الموضوع
الرئيسي للخلاف.



المصدر : **الوقائع**

التاريخ : **١٢ جمادى الأولى ١٣٨٨** للنشر والحد مات الصحفية والإعلاميات

محكمة العدل تبحث النزاع الحدودي بين البحرين وقطر

للخامسة - دويتش: فيما محكمة العدل الدولية في ٢٨ فبراير القادم سماع للمرافعات في دفع البحرين بعدم اختصاص المحكمة بنظر قضية النزاع بين البحرين وقطر بشأن جزر صغيرة يحتمل أن تكون غنية بالهيدروكربونات. أكدت المصادر الصحفية أن المحكمة لن تنظر موضوع الخلاف نفسه وإنما ستستمع فقط إلى المرافعات الجانبية بشأن اختصاصها بنظر الموضوع. وأضافت المصادر أن البحرين اعترضت لدى المحكمة الدولية على الطلب القطري بالتفرد على اعتبار أن المحكمة غير مختصة بنظر الطلب.

وكان النزاع قد تفجر عام ١٩٨٦ عندما حذلت قوات قطرية على سفن بحرية مصرية متنازع عليها واحتجزت لمدة ١٧ يوما عمالا لبنانيا كانوا يبنون محطة لضخ السوائل البحرينية والمناطق للتنقيب عليها تخضع حاليا لسيطرة البحرين بمقتضى اتفاقية لترسيم الحدود وقعت أثناء إدارة بريطانيا لشؤون الخارجية للبلدين في الثلاثينات.



المصدر : الحياة

النشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات : التاريخ : ٤ أغسطس ١٩٩٢

اتصال هاتفى بين أمير البحرين وأمر قطر

■ جريدة الجزيرة - الرياض -
اجرى الشيخ عيسى بن سلمان آل
خليفة أمير دولة البحرين اتصالاً
هاتفياً أمس بالشيخ خليفة بن حمد آل
ثاني أمير دولة قطر، تبادل خلاله
الإحاديث الودية عن العلاقات الأخوية
المتينة بين البلدين الشقيقين.
ولفت «وكالة أنباء الخليج» التي
بلغت إليها أن الجانبين عرضا «لقر
الأوضاع والمستجدات الراهنة على
الساكنين العربية والمولية».



المصدر :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٠ سبتمبر ١٩٩٢

بعد ستة على توقيع اتفاق الترسيم الحدودي زيارة قابوس لصنعاء الشهر المقبل واتجاه إلى تكامل سياسي - اقتصادي

□ مسقط - من حسين عبد الغني

والسياسي.
وشهدت على أن الحق الاساسي للزيارة المقررة منذ فترة طويلة واجبات بسبب استحقاقات يمنية داخلية أهمها الانتخابات العامة سيكون العلاقات التناسية بين البلدين. ووصفت الزيارة بأنها «رسمية وعملية».

وتابعت أن السلطان قابوس والوفد المرافق له سيلهجان

للتنمية في المنطقة (٤)

أكدت مصادر مطلعة في مسقط لـ «الحياة» أن السلطان قابوس بن سعيد سيزور صنعاء في تشرين الأول (أكتوبر) المقبل، وهي المرة الأولى التي يزور فيها حاكم عمالي اليمن. وأوضحت المصادر أن الزيارة تأتي تقي بعد ستة على توقيع اتفاق ترسيم الحدود بين البلدين ستسمح بتطوير علاقاتهما ونقلها إلى مرحلة «التكامل» الاقتصادي.



المصدر :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩٩٢ سبتمبر ١٩

زيارة هابوس لصنعاء الشهر المقبل

تتمة الصفحة الأولى

والعقلاء وترحبوا من الرئيس اليمني علي عبدالله صالح وأعضاء مجلس الرئاسة والوزراء والبرلمان اليمني. وأن الزيارة مستمرة في تطوير العلاقات الثنائية لتصبح نواة لأطار عملي - بيني مرشح لخطوات تعاون وتكامل في المستقبل. وأشارت إلى اتصالات وتطورات شكلت إطاراً معيماً للعلاقات بين البلدين التي شهدت فترة توتر استمرت ربع قرن. وهذه الاتفاقات والتطورات هي:

- إعلان القادة والمساويين في البلدين أن شعب اليمن تجميعهما رؤية سياسية في النظر إلى التطورات الإقليمية في الخليج والشرق الأوسط، وأن مواقف البلدين من الأزمات التي مرت بها المنطقة أخيراً اتسمت بالتقارب الشديد.
- أن الاتفاق السياسي بينهما ينص على التنسيق السياسي والديبلوماسي، لواء التطورات والاحداث الإقليمية والدولية، والتنسيق في الاجتهادات والمبادرات عبر إرسال مبعوثين أو عبر القنوات الدبلوماسية في مسقط وعمان.
- إقامة لجنة مشتركة على مستوى وزاري يرأسها وزيراً للتجارة في البلدين واتسمت كنهاناً لتنظيم التعاون، سمحت في إطاره كل الاتفاقات السابقة. وبموجب الانسحاب منح كل من البلدين البلاد الآخر وضع الدولة الأولى في الرعاية، في الموانئ والعلاقات الاقتصادية والتجارية والصناعية والاستثمارية.
- اتفاق سلطة عمان واليمن على إقامة منطقة تجارية حرة في نقطة الحدود الرئيسية على الحدود في منطقة الزيرية التي ستقع داخل الأراضي العمانية.
- الموافقة على البدء بشق طريق استراتيجي بين مخطتي الزيرية والقيضة وقيام واحد من شركتي الطيران اليمنية بزيارات قريبة للاتفاق على خط جوي مباشر بين صنعاء ومسقط وعن ومسقط.
- الاتفاق على مبدأ الاستثمار العماني في مصافي النفط اليمنية وفي مناطق الاستيطان للنفط المفتوحة. واتشاء مصرف يمني - عماني.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٢ جمادى الأولى ١٩٩٢

يسدل الستار على النزاع الحدودي ويفتح الباب أمام تكامل سياسي واقتصادي

توقيع عقد ترسيم الحدود بين اليمن وعمان

□ مسقط -

من حسين عبداللهي:

■ وقع نائب رئيس الوزراء اليمني فهد بن عبدالمجيد الزواوي أمس «عقد» ترسيم خط الحدود الدولية بين سلطنة عُمان والجمهورية اليمنية تنفيذاً لاتفاق الحدود الموقع بين البلدين في الأول من تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٩٢.

ووصلت على العقد شركة هانزا لوقت بياض الاتفاقية المتخصصة التي سبق وتولت ترسيم الحدود الدولية بين عمان والمملكة العربية السعودية (بموجب اتفاق حفر الباطن في آذار/مارس ١٩٩٠).

ولم التوقيع في مسقط بواسطة الحكومة اليمنية والشركة المختصة بعد أن اشغلت الحكومة اليمنية اليمنية والمعمانية هذا العام على تركه موضوع تحديد الشركة التي لجأت إليها.

ويمنع عقد الترسيم على تحديد

الخط للحدود وفق المواصفات الفنية التي وضعها فريق من الجانبين والتي تشمل على دعمات حدودية على طول الخط وانتعاج خرائط بمقاييس رسم مختلفة إضافة إلى أعمال للتصوير الجوي وأعمال المسح الميداني باستخدام أحدث الأجهزة ذات التقنية العالية لضمان حصول كل طرف على حقوقه وأراضيه كما حددها الاتفاق الحدودي.

وسيمتدحرق تنفيذ العقد نحو ثلاثة أعوام يلعب تصفيتها تأريخياً للأعمال الميدانية والتصف الأثر لأعداد الخرائط ومعالجة للامام الجغرافية في المنطقة الحدودية.

تكامل سياسي واقتصادي - وإسأل مصادر في مسقط - «الحدباء أن توقيع العقد في مسقط من دون حضور الجانب اليمني يعكس مدى الثقة السياسية التي اكتسبها الطرفان خلال العام الذي تلى توقيع

الاتفاق كذلك فإنه يعتبر بداية اسدال الستار على الفصل الختامي من عملية انتهاء النزاع الحدودي بين البلدين ويفتح الباب لمرحلة من التكامل السياسي والاقتصادي خصوصاً أن توقيع العقد يأتي قبل فترة قصيرة من زيارة سيلقوم بها السلطان قابوس بن سعيد لليمن هي الأولى لحاكم عمني.

وأضافت هذه المصادر أن عمليات المسح والتصوير الجوي والبيداني التي ستقوم بها الشركة ستساعد أيضاً في تحديد حجم الثروات الطبيعية في المنطقة الحدودية.

وبالتالي على فتح الباب لتنفيذ أحد بنود ملاحق الاتفاق الذي ينص على قيام البلدين بالاستثمار المشترك في الثروات وإمكانات المنطقة الحدودية.

ولم تفصح المصادر في مسقط عن قيمة العقد وهل ستحتل عمان ثقلها كلها أم أنه سيتم الخصم منه بين البلدين.



المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ٢٢ سبتمبر ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وفقاً لمواصفات تقنية أعدها خبراء من البلين

سلطنة عمان توقع اتفاقاً

لترسيم الخط الحدودي مع اليمن

مسقط : الشرق الأوسط

ومن المقرر ان تقوم الشركة الألمانية
بإنتاج خرائط بمقاييس مختلفة إضافة
إلى تحديد خط الحدود على الأرض عن
طريق استخدام أحدث التقنيات في
التصوير الجوي والمسح الميداني.
ويرجح أن يستغرق تنفيذ المشروع
ثلاث سنوات على أن يتم خلال الخمسة
عشر شهراً الأولى إتمام الأعمال الحقلية
على الأرض بينما يستغرق إعداد الخرائط
ومعالجة البيانات المسحية وجمع المعالم
الجغرافية بالمنطقة الحدودية حوالي واحد
وعشرين شهراً ورأى مسؤولون عُمانيون
أن هذه الخطوة تعني أن اتفاقية الحدود
الموقعة بين مسقط وصنعاء في أكتوبر
(تشرين الأول) من العام الماضي دخلت الآن
مرحلة التنفيذ العملي.
ويتنظر أن يقوم السلطان قابوس بن
سعيد سلطان عمان بزيارة إلى اليمن في
النصف الأول من الشهر المقبل.

خضعت سلطنة عُمان أمس خطوة
جديدة باتجاه ترسيم اتفاقية الحدود
الدولية مع اليمن عندما وقعت اتفاقاً مع
شركة دهاثرا لوكات بيلد، الألمانية لترسيم
الخط الحدودي بين البلدين.
ووقع العقد نيابة عن الجانب العماني
نائب رئيس الوزراء للشؤون المالية
والاقتصادية قيس بن عبد الحميد الزواوي
وعن الشركة الألمانية مديرها العام. ولم
يذكر شيء عن قيمة العقد أو كلفة
المشروع.
ويبص عقد الترسيم على تحديد الخط
الحدودي وفقاً لمواصفات فنية أعدها
خبراء من الجانبين خلال جلسات عمل
مستمرة طوال الأسابيع الأخيرة. ويشتمل
الخط على دعائم حدودية على امتداد
الخط المائل بين سلطنة عمان واليمن.

قابوس عاد إلى مسقط بعد زيارة اليمن

٢١ مليون دولار منحة عمالية لإنشاء طريق بين البلدين



قابوس

والعثمان في المجال الجوي ، بالإضافة إلى الثمانين في مجالات النفط والغاز والنفط الجوي. وقال الزاوي انه تم الاتفاق على وضع برنامج العمل التنفيذي لهذه المشروعات.

صنعاء . وكالات الأنباء - عاد السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان إلى مسقط أمس بعد ان قام بزيارة لليمن استمرت ثلاثة ايام بدعوة من الرئيس اليمني علي عبدالله صالح .

بعد لجرى لسلطان قابوس خلال زيارته لليمن التي تعد الأولى من نوعها مباحثات مع الرئيس علي عبدالله صالح تناولت العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تطويرها وتعزيزها في مختلف المجالات بالإضافة إلى التطورات الراهنة على الساحتين العربية والدولية واقتصاديا ذات الاهتمام المشترك بين البلدين . واعلن رئيس الزاوي نائب رئيس وزراء سلطنة عمان للشئون المالية والاقتصادية ان اليمن وومان وقعتا على اتفاقية تمنح بموجبها حكومة السلطنة اليمن ٢١ مليون دولار لتمويل مشروع الطرق السرى الذي يربط بين السلطنة واليمن بطول ٢٥٠ كيلو مترا . وقال . ان هذا التوقيع يأتي تنويعا للعلاقات الاخوية بين البلدين وتأكيدا على الرغبة المشتركة في تطوير التعاون بينهما في مختلف المجالات واضافت ان المباحثات بين اليمن وعمان تطرقت الى عدة موضوعات من بينها تشجيع الاستثمارات بين البلدين



المصدر :

٩ ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

شدد على وحدة العراق وسيادة الكويت

باسندوه: العلاقات اليمنية-العمانية مدخل لترتيب البيت العربي

علي بن
علي بن
علي بن
علي بن
علي بن

نيويورك - من رابعة في غدا

أكد وزير خارجية اليمن السيد محمد سالم باسندوه عزم بلاده على التمسك في تعزيز التعاون والتكامل مع دول المنطقة، وقال في كلمة ألقاها في افتتاح الجمعية العامة للأمم المتحدة لبلد كندا أن العلاقات اليمنية - العمانية أصبحت نموذجا مبرزا يمكن أن يحذى به.. وهذه البداية الصحيحة لتشكل أحد المبادئ الأساسية للحركة الاقتصادية والتجارية والأمنية في المنطقة، وتوفر إمكانية كبيرة لتكامل الاقتصادي بين الشعبين اليمني والعُماني مع كل الدول في المنطقة.

وتابع أن العلاقات اليمنية - العمانية تتكسب أهمية خاصة بالنسبة إلى مستقبل المنطقة واستقرارها وإزهارها التنموي، ذلك لأنها تمثل مخرجا عمليا مهما لترتيب البيت العربي والعربي، ولا تشكل أي خطر على مصالح الآخرين. وشدد على الأهمية التي يوليها اليمن للعلاقات مع أشقائه، وتحدث عن مسالة الحدود اليمنية - السعودية وعرض الاتصالات والتبادلات الخاصة بها، وقال: ما جعل على القائلين أن الشعبين الجارين يتطابقا بصق في نتوء هذه المفاوضات بنهايات من صيغة عاجلة لا أجل بأن الله لا يسهل أن تلتزم الصلة متوفرة لدى القائلين ما يجعل حل المشاكل سهلا

صحيحة متكاملة، بين الكويت والعراق بخلق أجواء تؤمن الوفاق الآسوي اللازم بينهما والاستقرار في المنطقة، وشدد على ضرورة الحفاظ على وحدة الأراضي العراقية وسلامتها.

وأعلن دعم اليمن الاتفاق بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل بخطوة أولى، نحو حل شامل. وقال: يدعون الأمر بأن يتخذ اتفاق غزة - أريحا بين منظمة التحرير وإسرائيل مطلقين مماثلين على صعيد مساري المفاوضات السورية - الإسرائيلية والمفاوضات اللبنانية - الإسرائيلية عاجلاً لا أجلاً، بما يقلل عودة هبة الجولان إلى سورية الشقيقة وأصحاب إسرائيل من جنوب لبنان الشقيق، وأن تستكمل هذه الاتفاقات بمزيد من الاتصالات التي تضمنت الجلاء الإسرائيلي الكامل عن كل الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس وعن كل الأراضي العربية التي لا تزال تحت وطأة الاحتلال، وإزالة السلطات الإسرائيلية عن إجراءات التصفية واعتمادها الفاشلة ضد جميع الأنقاء في فلسطين ولبنان وغيرها من الأراضي العربية المحتلة.

وإن الاحتلال الإسرائيلي للجولان اللبناني والإغلاقات على أراضي لبنان وشبهه، وطلب يمولف قوية وصارمة لإجبار إسرائيل على الكف عن عدوانها على لبنان، ورفع القويضات لقاء الخسائر البسيطة التي تكبدها الشعب اللبناني.

وممكناً، ولعل مما لا يخفى على أحد أن ما يريد اليمن بالملكة العربية السعودية أكثر مما يباعد بينهما، واستطيع القول أنني خرجت من السلي لتفسيراً مع خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز باتصالات مشجعة إذ وجيته كعدتها به باتماً محركاً لضرورة التماسك والفتانم والواصل بين البلدين.

وتطرق باسندوه إلى العراق مؤكداً أنه في ضوء ما أدياه من متجارب مغموس في تطبيق قرارات مجلس الأمن، لم يعد هناك ما يبرر استمرار فرض الحصار خاصة أن معاناة الشعب العراقي بلغت حداً لا يطاق. وأكد سيادة دولة الكويت كدولة مستقلة طمست جزءاً من دولة أخرى، وقال إن تأمين سلامة دولة الكويت واستقلالها وسيادتها أمر لا يد منه لكن تحقيق هذا في صورة دائمة ونهائية لا يمكن أن يتأتى إلا بدم التوصل إلى صيغة اتفاق مشترك يرضي عنه الطرفان، وتقدم كل الدول العربية بخاصة وللجتم الدولي عموماً ضمان الالتزام به وعدم الخروج عليه.

وتابع: مثال هذا الاتفاق ينبغي أن يكون على نحو يكفي لطماننة دولة الكويت إلى أن ما تعرضت له يوم الاثنين من آب (أغسطس) ١٩٩٠ لن يتكرر مستقبلاً، ويبحث بشكل حل للتفاهات المتعلقة حتى لا يبقى هناك مجال لحدوث أي خلاف مستقبلاً، ولت إلى أهمية قيام علاقات



الوسط

المصدر :

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والاعلانات

١٢٠٠ ١٩٩٢

القمة اليمنية - العمانية: مستقبل التعاون بين دول الجوار واستعادة التضامن العربي

صنعاء -

عبدالوهاب المؤيد



السلطان قابوس (سبيل)

جاءت زيارة السلطان قابوس بن سعيد، سلطان عمان، لليمن تأكيداً لعلاقات التعاون والتقارب التي بدأت بشكل مكثف منذ ثلاث سنوات، وكانت اولى نتائجها توصل البلدين الى توقيع اتفاقية ترسيم الحدود في صنعاء في اول تشرين الاول (اكتوبر) من العام الماضي، حيث

مثلت هذه الاتفاقية انطلاقة نمو مزيد من التعاون المشترك وتوسيع وتعمد قنوات الاتصالات والزيارات المتبادلة، ومنها زيارة السيد علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة لسلطنة عمان، في اوائل نيسان (ابريل) الماضي، بالإضافة الى اجتماعات اللجنة الوزارية المشتركة التي شكلتها الحكومتان لتطوير وتنظيم التعاون والتنسيق بين مختلف جوانبه، من خلال دورات تعقدتها اللجنة في صنعاء ومسقط.

في هذه الزيارة، وهي الاولى التي يقوم بها السلطان قابوس لليمن، عقدت ثلاثة اجتماعات مشتركة برئاسة زعميي البلدين، الفريق علي عبيد الله صالح والسلطان قابوس، تناولت القضايا الثنائية وغيرها وتناحج اعمال اللجنة الوزارية المشتركة. كما عقد اعضاء الوفد العماني، مع نظرائهم من اليمنيين، اجتماعات ثنائية تم فيها للتوقيع على عدد من اتفاقات التعاون التي سبق بحثها وقرارها في العام الحالي، ومنها: تسهيل تبادل الانتاج الزراعي والصناعي الحرفي ذي النشأ المحلي بين البلدين، واتشاء شركة نفطية يمنية - عمانية، وسوق على الحدود من ناحية عمان يوظفها اليمنيون من دون تأشيرات وكذلك فتح خط جوي بين العاصمتين بمعدل ٤ رحلات اسبوعية.

كما تضمنت الاتفاقات اسهام سلطنة عمان بمبلغ ٢١ مليون دولار (منحة) لتمويل مشروع طريق بري يربط بين البلدين، طوله ٢٥٠ كيلومتراً. وتحويل انشاء ثلاث صوامع للتلال في عدن، بطاقتة تفريزية تبلغ بين ٢٠ و١٥٠ ألف طن.



الوسط

المصدر :

١٧ ٤٩ ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

من ناحية أخرى كان اشيع ان السلطان قابوس سيبحث أثناء الزيارة مسألة الخلاف بين قادة الائتلاف، وان برنامج زيارته قد يشمل العاصمة الاقتصادية عدن. ولكن هذا لم يتم. وثلت مصادر يمنية لـ «الوسط» معرفتها بمدى البحث في هذه المسألة من عدمه. إلا أنها أشارت الى احتمال ان يكون الرئيس صالح والسلطان قابوس معاً في الاجتماع المطلق الذي عقده مساء أول يوم من الزيارة في ثلاثة مواضيع هي: الخلاف بين قادة الائتلاف، ومستقبل علاقات التعاون بين دول المنطقة، والجهود المبذولة لاستعادة التضامن العربي. ■



المصدر :

٢٥ شباط ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مبعوث عُُماني يستكمل في اليمن مسعى مصالحة بين طرفي القيادة

من جهة التراجع في المصالحة داخل
القيادة اليمنية، محاولة من الضميريين
لرفع التقدم الحاصل والوصول به
إلى مصالحة كاملة يمكن بموجبها
لأسس الدولة اليمنية استئناف
عملها والتركيز على المهام العديدة
التي تنتظرها.

وأسفرت هذه المصالحات إلى أن
زيارة المبعوث العُماني لعدن ولقائه
بالمعيد البيهقي فبحث ما تريد عن
وجود دعوى عمليته عليه لعدم
تواجده في استقبال السلطان الياقوت
للجنة في المنطقة (1).

ISSN 0867-5590



9 770967 559101

☐ مسلط -

من حسين عبداللّهي

☐ صناعه -

من عبدالرحمن الحيدري

■ وصل إلى صنعاء أمس السيد
السيد بن عبدالمعز الزواوي نائب
رئيس الوزراء العُماني للشؤون المالية
والاقتصادية خاضعاً لمصالحة من
السلطان الياقوت بن مسعود إلى
الرئيس اليمني علي عبدالله صالح.
وقالت مصادر مطلقة في مسلط
أن رسالة السلطان الياقوت وزيارته
المبعوث العُماني تلتقيان في إطار دور
للمصالحة الذي تجمعه ضمن من أجل
إنهاء الخلاف بين الرئيس اليمني
ونائبه السيد علي سالم البيهقي. إذ
موقوف الزواوي اليوم بعد انتهاء
مباحثاته مع الرئيس صالح بزيارة
إلى عدن لنقل رسالة من السلطان إلى
البيهقي لإجراء محادثات معه.
ووضحت هذه المصادر أن تكون
التحرك السريع بعد أيام قليلة فقط



المصدر :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩٩٢ ٢٥ ٢٠

مبعوث عماني يستكمل في اليمن

تمة الصفحة الأولى

وولادته لثقة زيارته لصفاء مطلع لشهر الحالي. وحسب هذه المصادر فإن مواقع الوساطة لا تعود لقط إلى ما تحوكه عمان على استقرار اليمن كأحدى ضمانات استقرار أمنها والأمن الإقليمي ولكن أيضاً لأن المصالحة بين صالح واليهودي ستقدم عملية التكامل الاقتصادي والرفقي للمرتبة بين البلدين. نظراً إلى أن معظم مشروعات هذا التكامل من طريق ومنطقة تجارة حرة وتعاون تقني سيكون عملياً في المرحلة الأولى على الأقل مع جنوب اليمن القريب من الحدود اليمنية.

صالح

من جهة أخرى قال الفريق علي عبدالله صالح رئيس مجلس الرئاسة: علينا جميعاً شخصيات اجتماعية وسياسية وشبابية واعيناً وشباباً وأمنياً وجيشاً وأهلياً وتنظيمات سياسية وعلماء. أن نتحمل الأمانة والمسؤولية في الحفاظ على الوحدة بالدرجة الأولى وعلى الديمقراطية في الدرجة الثانية. وأضاف الفريق صالح: الذي كان يتحدث أمام الوفود التي وصلت من مختلف المحافظات وتعمل الطماء والأعيان والمشايخ ورجال الأعمال وممثلي المنظمات الجماهيرية والمهنية والشباب إلى دار الرئاسة لتقديم التماس إلى رئيس مجلس الرئاسة وأعضائه على نبينهم لغة مجلس النواب في الانتخابات التي جرت أخيراً، والوحدة ملك كل هذه الوجوه الفكرة: ملك لكل مواطن يمني ولم تكن ملكاً لتكليم سياسي أو شخص أو مسؤول في أي مرفق من مرفق الدولة... لكن للوحدة أصبحت أمانة ومسؤولية في أحضاننا جميعاً. وأكد أن طبعاً في كل حوار أو اشكالات سياسية أن نحتكم إلى المؤسسة الدستورية وعلى الجميع أن يحتكموا إلى المؤسسات الدستورية لعملة للأمة اليمنية.

وأشار إلى أن الاحتكاك السياسي والمحاكمات تأتي في إطار الديمقراطية. ولو لم تكن هناك ديموقراطية معلنة تمارسها قولا وعملا لكان الوضع يختلف عما هو اليوم. لكنه مكسب من مكاسب الثورة والجمهورية والوحدة أن يحاول الناس عبر المؤسسات وغير الهيئات وعبر اللقاءات الفضل من أن يحتكموا إلى أي شيء آخر... وهذا لم يجد مسؤولي شخص وإنما مسؤولية حكومة الائتلاف ومسؤولين جميعاً، ومسؤولية كل مواطن شريف أن يتعاون في كل مرفق وموقع من مواقع العمل وفي كل مكان.



العدد ٢

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩٢

محادثات إيرانية - عمانية تبحث الأمن في الخليج

علاقات ممتازة مع إيران. ومن جهته أكد بن طارق الذي يزور إيران منذ أول من أمس للجمعة أن بلاده «واقعية في استمرار علاقاتها الودية مع إيران لشخصية مصالح الشعبين الإيراني والعُماني والشعوب الأخرى في المنطقة». واتسمت إلى أن بلاده ترغب في إجراء تعاون أكبر مع إيران في مضيق هرمز ويحذر عُمان حسب ما تكررت الاتهامات. والسادس المصدر ذاته أن بن طارق أجرى محادثات أيضاً مع نظيره الإيراني الأميرال علي شمخاني

البحري، وقال: «إن الأمن الحقيقي في الخليج والحدود والبحرية لن يتم إلا عن طريق إجراء تعاون أكبر بين بلدان المنطقة». والسادس المصدر ذاته أن الرئيس الإيراني اعرب عن امله بأن تكون العلاقات الإيرانية - العمانية، فضلاً، لجميع البلدان الأخرى في المنطقة. يذكر أن عُمان هي الدولة الوحيدة بين دول مجلس التعاون الخليجي (الملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة وعمان وقطر والبحرين) التي لم تلتزم بالاتص

■ طهران - أ ف ب - بحث اذاعة طهران أن الرئيس الإيراني علي أكبر هاشمي رفسنجاني يبحث أمس السبت مع قائد البحرية العمانية الأميرال شهاب بن طارق المسعبد في شأن تعاون بحريتي البلدين لتأمين أمن منطقة الخليج. وأكد الرئيس الإيراني خلال هذا اللقاء أن من واجب بحريتي البلدين تأمين الأمن في مضيق هرمز ويحذر عُمان. وأعرب عن تأييده لتعزيز التعاون الثنائي بين البلدين في ميدان البعاط

قبيل اختتام قمة دول مجلس التعاون الخليجي بالرياض :

أمير البحرين : خلافات الحدود مع قطر معروضة أمام محكمة العدل الدولية استعداد مشروط للمصالحة مع الدول العربية التي ساندت العراق

وأشار أمير البحرين يılmaz بن مشقق والعلاقات الميزة التي تربط دول الخليج خاصة البحرين بمصر وسوريا. وحول العلاقات الخليجية مع الدول العربية، التي ساندت العراق خلال حرب تحرير الكويت، أعرب الشيخ عيسى بن سلمان عن استعداد دول الخليج للمصالحة مع هذه الدول. وأشار إلى أن ذلك ينبغي أن يقوم على أسس واضحة وثابتة.

وأكد أمير البحرين أن استقرار منطقة الخليج أمر هام للغاية والمضاهة أن استقرار إيران جزء أساسي من استقرار المنطقة ككل.

واستذكر أمير البحرين حوادث الإزهاج والتطرف التي تقع في مصر وعدد من الدول العربية والإسلامية. وقال: إن الذين الإسلاميين يرون من تصرفات من يستهترون تحت لوائه.

الرياض - من أمين محمد أمين وإصامة سرايا: تناول انعقاد الجلسة الخامسة للجنة الخليجية الـ ١٤ في الرياض عدة مساعات أمس لاستمرار المناقشات بين قادة دول المجلس حول القضايا المطروحة على القمة.

وفي الوقت نفسه أشار الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أمير البحرين والعلاقات الأخوية التي تربطه بالرئيس حسني مبارك، وشعب مصر، والدور المصري لدعم دول الخليج - وأشار إلى أن هذا الدور لا يمكن تجاهله. وكشف أمير البحرين، خلال لقائه بالمصطفين المصريين أمس عن أن الخلافات الحدودية بين دول مجلس التعاون الخليجي لم تحل وسيظل اللق بشتها قائما. وقال: إن الخلاف الحدودي بين البحرين وقطر قد انتقل إلى محكمة العدل الدولية. ونكر أن الأمة العربية لم تتدخل حل خلافاتها فيما بينها.



المصدر :

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩٩٤

امير البحرين:

معكمسة العدل تنتظر

الخلافا العدودي مع قطر

أكد الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة
أمير دولة البحرين أن الأسلوب المصمّم
الذي يستلزم اتباعه في قضية الخلاف
العدوي بين البحرين وقطر هو إمالة جميع
أطراف الخلاف الثلاثة بين البلدين بصورة
مشتركة إلى محكمة العدل الدولية عن طريق
التفاوض خاصة يتم إبرامها بين الطرفين
وليس عن طريق الطاب المتطرف الذي تقدمت
به دولة قطر وأصبح أمير البحرين أن
محكمة العدل الدولية تنتظر لحظ الأمر
المنطق بالاشتغال.



الأهرام

المصدر :

١٩٩٤

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بدء المرافعات أمام محكمة العدل الدولية لتقرير أن كان لها اختصاص للنظر في طلب قطري تعترض عليه البحرين

□ الخاتمة - الحياة

القضية بينهما يجب أن تنظر فيه المحكمة على أساس اختصاص واضح يشوبها للنظر في الخلاف بموجب اتفاقية خاصة ببرمها الطرفين ولقد اتفقت على أساسها إلى المحكمة بطبق مشتركاً يخضع موافقة الطرفين معاً لا طرف واحد ويقره كما فعلت دولة قطر حين تقدمت بطلبها للنظر إلى المحكمة.

كما من حيث الإجراءات فإن محكمة العدل الدولية للمحكمة من ١٧ قضياً ستستمع لبدء من هذا اليوم ٢٨ شباط (فبراير) وحتى ١١ آذار (مارس) للجزائر إلى المرافعات القضائية لكل من وكلي دولتي البحرين وقطر والخصمين والمستشارين الذين يمثلونهما وذلك في ما يتعلق باختصاص المحكمة الدولية في النظر في الطلب القطري المفرد.

وسوف تستغرق جلسات الاستماع للمحكمة في المرافعات الشفهية أمامها عشرة أيام عمل تخصص الثلاثة الأيام الأولى منها لاستماع مرافعات دولة قطر ثم تخصص ثلاثة أيام أخرى لمناقشة استماع مرافعات دولة البحرين. صلاوة على أن المحكمة سوف تمنح بعد ذلك كلاً من دولة قطر ومن بعدها دولة البحرين يوماً واحداً إضافياً لكل منهما لبدء المرافعات الشفاهية.

ويبدأ انتهاء جلسة المحكمة في ١١ آذار الجاري سترافع جلساتها في حين مرابحة لجلسة المحكمة مرافعات الطرفين وتحديد اليوم النهائي لاستئناف جلسة المحكمة التي سيعقد فيها الحكم في مسألة الاختصاص المروضة عليها. وسيحتاج ذلك إلى فترة لا تقل عن ثلاثة أشهر بعد انتهاء جلسة المحكمة الأخيرة في ١١ آذار.

بدأت أمس جلسات المرافعات الشفهية أمام محكمة العدل الدولية التي ستقرر ما إذا كان للمحكمة اختصاص للنظر في الطلب المفرد الذي تقدمت به دولة قطر إلى المحكمة في ٨ صوز (يوليو) ١٩٩١.

وقال الدكتور حسين محمد البجساية وزير الدولة للشؤون القانونية وكيل دولة البحرين أمام المحكمة أن هذا الطلب منفسد اعترضت عليه دولة البحرين في ١٨ آب (أغسطس) ١٩٩١ وطالبت المحكمة برفضه باعتباره طلباً خاطئاً وغير قانوني ومخالف لا اتفاق عليه الطرفين في السابق في شأن عرض الخلاف القائم بينهما على المحكمة.

وأضاف أنه نتيجة لاعتراض دولة البحرين على الطلب القطري المفرد في عام ١٩٩١ فقد اتفق الطرفان في اجتماع مع رئيس المحكمة في تشرين الأول (نوفمبر) ١٩٩١ على أن يستعرض نظر المحكمة أشكال المرافعات الكتابية والشفوية أمامها على مسألة محددة وهي اختصاص المحكمة في نظر الخلاف بين الطرفين على أساس الطلب القطري المفرد. وذلك من دون أن تنظر في هذه المرافعات إلى القضية الرئيسية لأسور الخلاف بين البلدين حول تحديد الحدود البحرية والمناطق الاقتصادية.

وتابع أن اعتراض دولة البحرين على الطلب القطري المفرد يرجع - ضمن أمور أخرى - إلى أن دولة قطر ستحاول من خلال هذا الطلب أن تعرض على المحكمة لفرض بعض أسور الخلاف التي تقدم بمعالجتها لا كأداة الخلاف التي تقدم بها دولة البحرين. أما وجهة نظر البحرين فهي أن الخلاف القائم بين الدولتين في شأن تحديد الحدود البحرية والمناطق



الشرق الأوسط

المصدر :

١ مارس ١٩٩٤

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بدء المرافعات أمام محكمة العدل الدولية قطر تتهمة البحرين بتعزيز وجودها العسكري حول «حوار»

لندن - القاهرة - لاهاي، الشرق الأوسط

بدأت امس في محكمة العدل الدولية في لاهاي المرافعات الشفهية المتعلقة باختصاص المحكمة في النظر بالفضيحة التي رافقتها قطر بشأن جزر حوار وقبيلت الدبل وجرادة، المتنازع عليها مع البحرين ويعمل دولة البحرين وكيلاها أمام محكمة العدل وزير الدول للشؤون القانونية الدكتور حسين محمد البحارنة، ويمثل دولة قطر مستشارها لدى محكمة العدل وكيل حكومة قطر المستشار القانوني بمكتب ولي العهد وزير الدفاع نجيب بن محمد النعيمي. وتتشكل محكمة العدل الدولية من 17 قاضيا وهي برئاسة القاضي الجزائري محمد البجاوي الذي انتخب لهذا المنصب في السبعين من فبراير (شباط) الماضي.

ومن المقرر ان تستغرق جلسات الاستماع في المحكمة في المرافعات الشفهية عشرة ايام، تخصص الايام الثلاثة الاولى منها لاستماع مرافعات قطر. ثم تخصص ثلاثة ايام اخرى لماتلة لاستماع مرافعات البحرين. وتمنح المحكمة بعد ذلك كلا من الطرفين

يوما واحدا اضافيا للدلاء بمرافعته الختامية. وبعد انتهاء جلسة المحكمة في 11 مارس (اذار) الحالي ستعقد جلسة فيها الى البحرين راجعة قضية المحكمة لمرافعات الطرفين وتحديد اليوم النهائي لاستئناف جلسة المحكمة التي سيصدر فيها الحكم في مسألة الاختصاص المطروحة عليها. ويحتاج ذلك الى فترة لا تقل عن ثلاثة اشهر.

ونكر النعيمي امام المحكمة ان لدى قطر ما يدعوها الى الاعتقاد ان البحرين تقوم بتعزيز وجودها العسكري على جزيرة «حوار». وقال ان البحرين بلغت بموقعها لقيلة ومركبات عسكرية الى الجزيرة بالرغم من تعهد سابق بعدم تغيير الوضع الراهن هناك بانتظار تسوية النزاع القائم. وكانت البحرين قد اعترضت على الطلب الذي تقدمت به قطر في 8 يوليو (تموز) 1991 الى المحكمة وطالبت برفضه باعتباره «خاطئا وغير قانوني ومخالفا لما اتفق عليه الطرفان في السابق بشأن عرض الخلاف القائم بينهما على المحكمة».

التتمة ص 4



المصدر : **المشرق الأوسط**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : **١ مارس ١٩٩٤**

قطرتهم

وقال وزير الدولة البحريني للشؤون القانونية الدكتور حسين البعازنة له نتيجة لاعتراض البحرين على طلب قطر فقد اتفق الطرفان في اجتماع مع رئيس المحكمة على ان يقتصر نظر المحكمة خلال المرافعات الكتابية والشفهية امامها على مسألة محددة وهي اختصاص المحكمة في نظر الخلاف بين الطرفين على اساس الطلب القطري المطروح. وذلك دون ان تتطرق هذه المرافعات الى القضية الرئيسية لادور للخلاف بين البلدين حول تصدير الصيد البحري والاسماك الاقليمية.

واختتمت - ان اعتراض دولة البحرين

على الطلب القطري المطروح يرجع - ضمن امور اخرى - الى ان دولة قطر تحاول من خلال هذا الطلب ان تعرض على المحكمة لقطع بعض اسوار الخلاف التي تشهدها مصالحها. لا كاتة امور الخلاف بينها وبين دولة البحرين. اما وجهة نظر البحرين فهي ان الخلاف القائم بين الدولتين بشأن تحديد الحدود البحرية والاسماك الاقليمية بينهما يعني ان تنظر فيه المحكمة على اساس اختصاصها وليس بتسليمها للقطر في الخلاف بموجب اتفاقية خاصة يبرمجها الطرفان ويتضمنان على اساسها ان المحكمة بطم مشتركه بتضمن موافقة الطرفين مما لا موافقة طرف واحد بغيره كما فعلت دولة قطر حين تقدمت بطلبها المتورد الى المحكمة.

على صعيد آخر، اعلن مصدر رسمي في السفارة امس ان الرئيس المصري حسني مبارك تلقى رسالة من امير قطر الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني تتركز حول «الوضع في الخليج» محملاً وزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جابر آل ثاني، وكان الشيخ حمد قد وصل الى القاهرة بشكل مفاجئ الاحد وبغمرها امس عائداً الى الدوحة بعد ان اجتمع مع مبارك بحضور وزير الخارجية المصري عمرو موسى.



المصدر :

٢٠١٩

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قطر... عتاب الأشقاء، لا اختصام الغرباء!

محمد المريحي *

حقوق عراقية مزعومة في الكويت. وكان جرح المشاعر عميقاً على وجه الخصوص لجلبه بينما الكويت على مشارف الإحتفال بعيدها الوطني الثالث والثلاثين وعيد تحريرها الثالث من الغزو الصدامي. وقد شذرت في إنجاز التحرير نوادٍ عن حياض شطيقتهما - الكويت - دولة لم يجهد بارز إلا قدمت غاية جهدها خلاصاً متقطع للتظنير لرد الفزاري العراقي على اعتكابه. وحسبي بمضي العتاب في مجراء المخصص الذي يامل أسيرة كل خليجي يرد عزة الوشائج في الأسيرة الخليجية وصفتها، فلا بد من ذكر الفضل في موضوع الذكرى. فعمد اللحظة الأولى لولوع الغزو العراقي لنواة الكويت في ٢ آب (أغسطس) ١٩٩٠ بادت قطر بادانة الغزو وطالبت بانسحاب العراقي من الكويت، وعمود الشرعية الكويتية، كما قدمت التسهيلات لقوات التحالف بتصديق رسمي وشعبي كان تذاهرة أخوية وإعلاناً سياسياً قطعاً ضد انتهاك حرمة الشقيق، ولذاك في الإجماع المشترك لجلس الوزراء ومجلس الشورى القطريين إبان الفسدة. واستقبلت قطي لهدف حرب تحرير الكويت قوات برية مصرية وقوات جوية أميركية في أبول (سبتمبر) ١٩٩٠. كما أن ذكارة الشرايين القريب تحفظ للقوة القطرية ما كان ادائها البطولي في معارك الخليج التي كانت التكثيف المبكر عن ضواء آلة العدوان الصدامية من الفعالية في مواجهة لردة تحرير الكويت التي ألتصم عليها الإشقاء

استحالة مواجهة الملتزم بالحل النووي لوجود ذلك الرادع المتشكك في يد الطرفين. أما الأثر الداعية، في أدلة أزمة اطرافها، أو يعرض اطرافها، كيانات صغيرة، مع وجود العواطف العربية (الشعرية) كمادة سريعة الاشتعال ووجود أنواع شتى من التريص تحدي بالمتطقة. ذلك كله يجعل من إدارة الصراع بإسمن الحرب الباردة الحديثة نوعاً من المفالطة والمخاطرة. مخالطة لاحتفال الحصول على نتائج ليست هي المطلوبة ومخاطرة لتعرض أوامر قريبي غلبة في جروح أولئك كل أطراف الفزع لآتهم أشقاء في أسرة واحدة. وذلك ليس تعبيراً بلاغياً بل هو حقيقة عميقة يعين القامة الحجة على عملها تاريخياً

وجغرافياً واثنياً أيضاً.

كل هذه المقعدة كانت لزمنة المناظرة الصمدية الإعلامية التي فاجأت بها لعل أخوتها في أسيرة مجلس القهاون الخليجي، خصوصاً للكويت، عندما عرضت قبل أيام على شاشة تلفزيونها برنامجاً بعنوان «الحصول» تم تسجيله لدخل العراق، ويعرض لأشكال المساة التي يكابها أطفال العراق وتُمرى إلى فعل الحصار الذي يضربه المجتمع الدولي حول هذا البلد، والأصح أن نقول حصول هذا النظام الذي يطلعه صدام حسين، وهرزه الصاكم والمحكم في القادر وأعناق العراقيين، كما بث التلفزيون القطري لقضاء مع وزير خارجية صدام في فيه ما بث من سموم سيده وادري ما أدار مما تصيده آلة الدعاية البعلية للعراقية. وكان ذلك كله جرحاً مؤلماً لمشاعر الكويتيين الذين عني ذلك لديهم فتحاً مجانياً لتفاد في الحائط الخليجي يتنص منها هذا النظام الذي ما زال يضمصر نوايا العدوان ضد الكويت بعدم اغترافه بالترسيم الدولي لحدود الكويتية ويحفظه وتجييه للأسرى والمفقودين من أبناء الكويت، ويداعلته التي ما زال يطلقها - جهاراً أو خلسة - من

ثمة حقيقة وراء فشل بعض الأبيولوجيات الوالدة عندما حاول البعض استنزاعها في الأرض العربية. هذه الحقيقة تتمثل في أن المحاولة كانت ثلاً حرجياً، لم تجر عليه أي محاولة للتخيير حتى يلائم تربة الأرض والناخ العربيين. ولماذا كان سقوط هذه الأبيولوجيات عريياً، سابقاً على نشئين سقوطها في مواطنها البعيدة. وما أبعد هذا التضييع بما نسعى إلى الحديث عنه وهو موقف مختلف تماماً عن ذلك الأبيولوجيات، لكنه يتكرن بالآليات العربية لاستخدام الفكر لم تجر لها أي تطويرات للتطبيق في مكانها وزمانها الصمديين. ويبدو أن الأزمة للصغيرة التي تطفو على مياه الخليج، حالة هي من ذلك النوع. وطريقة أدائها عريياً وإن بدا أنها تطبق منطق ديبولوماسية إدارة الأزمات إلا أنه تطبيق يتكرن بالتموج العربي لاستيراد المخاض وتخليتها من دون «توليد» مع الواقع، مما يهدد بالوصول إلى نتائج عكسية تماماً للغايات التي أراها مميرو الصراع. ولقد ساتت ديبلوماسية إدارة الأزمات في زمن الحرب الباردة، وكانت الغاية منها تسخير التوترات حتى تصل إلى حالة القطر عندئذ يتم تفريق التوتر، وحصول التوازن ووصول الأطراف للتنازع إلى حلول ما.

شيء مائل تلك وعلى الطريقة العربية بالطبع، يحدث الآن في إدارة الأزمة الصغيرة التي تتور زواياها في مياه الخليج. ويبدو أن ثمة من يدير الأزمة بين قطر والجزائر في الخليج بطريقة إدارة أزمات فترة الحرب الباردة التي كانت من مفرداتها «الآثار الداعية» ومن يفعل ذلك بشكل حرفي ينسى أن تلك الآلة كانت تقود إلى حالة التوقف على الحافة، لكن خطر السقوط أو انهيار الحافة في الصراع بين قطري الحرب الباردة (سابقاً) لم يكن وارداً، بحسب



المصدر :

٢ ص ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

واتحاد المغرب العربي يبدو في حالة احتضار طويل ولا يتأكد بيقين على ذكره إلا انفساح أعضائه في مشكلاتهم الخاصة الجزلر وأزمتهما الداخلية وإيبيا وأزمتهما الخارجية وتونس

والمغرب لدى كل منهما ما يشغلها عما يجاورهما. فهذا الاتحاد والعميا في حكم التفتي.

أما مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فإنه اليبقية الباقية من التجمعات للفرعية العربية المستمرة في الصياح. بل هو التجمع العربي الوحيد للكفولة له سبل النجاح. وعلى عكس التجمعات الأخرى (مجلس التعاون العربي خاصة) فإن كارة الغزو العراقي للكويت لم تتسبب بل وإذت أوامسر الدوايب بين أعضائه. وكان الموقف المتميز لدول هذا المجلس في الأزمة إحدى صور التضامن العربي التاريخية. وعلى رغم أن هذا المجلس لم يصل إلى ما يامله فيه أبناء دول الخليج العربي الست إلا أن ظروف قيامه وهيكلا إبهزته (المجلس الأعلى، والمجلس الوزاري، والإمانة العامة) المصاحبة وسميه - وإن كان حديثاً - في إنجاز تنسيق الاقتصادي راق وإيسر على حركة سوابقه في أرجائه. هذا المجلس هو بارقة الأمل الوحيدة الباقية في استمرار تجمع القيمي عربي، وإن كان فرعياً، في مواصلة الحياة.

فهل خروج قطر، وإن إعلامياً، على إجماع بقية دول المجلس، والقرابها من النظام العراقي - الملقب الذي انفجر في جسم النظام العربي... هل هذا الخروج يحصل بوابر التلميح في بناء هذا المجلس؟

إن طرح سؤال ذلك السؤال مسجود طرحة بسبب الكثير من اللم. لكن لا بد من مواجهة الذات الخليجية نفسها حتى لا تقع فريسة لما يعنيه انهيار هذا التجمع. والأجابه عن هذا السؤال يمكن أن تكون لا ويمكن أن تكون نعم. والوصول إلى هذه الإجابة أو تلك إنما يمكن في الغرة الإقتضاه على احتواء أو عدم احتواء هذا الأسلوب الخطر في إدارة الأزمة. أن كانت هناك أزمة خليجية فالخلافات العربية على الحدود في ذي جوهرها نوع من الخلاف العائلي الذي يمكن تسويته إن احسنا التعامل مع هذا الخلاف عبر الحوار اللغواشي الجيد والخطاب العربي الصحيح.

تبقى مسألة قابلية للتفتيش بخصوص صا أذاعة التلفزيون القطري عن «الصلو» إضافة لحديث وزير خارجية نظام صدام فيما أن تكون المسألة ففاعة

والخلفاء من العالم للممثل للشرعية الدولية.

لا بد من نكر الفضل لدوي الفضل حتى تثبت نية الصق في التفاتش وحتى يعضى التفاتش إلى موقعه في الصنور المخلصه ككتاب بين أشقاء لا خصام بين فرقاء ثم كرجاء في راب الصنور. إن كان هناك حقاً ما يقيه الصنور، فالأمر أهون وإن كنا لا نؤمن بالشهوين كما لا نؤمن بالتهويل فكلهما ضار بالحقيقة.

والمعركة خطورة ما يحدث. ما مثله هذه الصدمة الإعلامية القطرية. فإمتنا نعود بالأمر إلى أبعد من مواطن الإلغام إلى ما قبل نشوب تيران الفتنة الكبرى في الثاني من آب الأسود عام ١٩٩٠. لقد كان النظام العربي يبدو متلبوراً في ثلاثة محاور أو ثلاثة تجمعات قليمية عربية:

هي: (١) التمسك للمغرب العربي الذي يضم ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا، أي الدول العربية في شمال إفريقيا. (٢) مجلس التعاون العربي الذي أبرمت في بغداد في ١٦ شباط (فبراير) ١٩٨٩ اتفاقية إنشائه خلال اجتماع ضم زعماء كل من مصر والعراق والأردن واليمن وهي الدول التي ضمتها هذا المجلس (بغض النظر عن توجهاتها والنوايا المعلنة أو للفسرة لدى كل منها). ثم (٣) مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي صدر بيان العزم على تأسيسه الأول في الرياض في ١ شباط (فبراير) عام ١٩٨١ عقب اجتماع لوزراء خارجية دول الخليج العربي الست: المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان وقطر والبحرين والكويت والإمارات العربية المتحدة. وقد أعلن رسمياً عن تأسيس هذا المجلس في أبو ظبي في ٢٥ أيار (مايو) ١٩٨١ في أول اجتماع لزعماء الدول الست.

هذه التجمعات الثلاثة (على رغم ما تكلف من نوايا العراق ومن تبعه من دول مجلس التعاون العربي، باستثناء مصر في تصاعلات الغزو العراقي للكويت)، قد تكون كما زعم تجمعات فرعية تحت مظلة (للتعويض أو الرسمية) التي تبسطها بقايا جامعة الدول العربية، وهي على أي حال كانت لتجاوز الثلاثة التي يتحرك فيها أو يتكون منها النظام العربي. فإمتنا إلى هذا منها الآن: مجلس التعاون العربي الذي نسفته نسفاً مفارقة صدام حسين الجنوبية والكارتية عندما غزت قواته الكويت لم يعد منه شيء غير جروح عميقة وثق وريبة في كل مشروع مماثل. ولقد أعلنت مصر رسمياً إبطال انتمائها إلى هذا المجلس قبل أيام كتأكيد على حقيقة بطلات منذ وقعت والعة الغزو.



٢

المصدر :

٢١٩٩٤

التاريخ :

للتش والخدمات الصحفية والمعلومات

بطرف - كمراق صدام - للتدليل من طرف آخر، إنما يحمل مخاطر نيل عراق صدام من طهر الصغيرة ومخالب هذا النظام التي كانت تهدد الخليج كله وتطمع فيه لم تترك وإن ظلمت إلى حين، ثم إن تكبت حتى تعود. فالمسألة هنا ليست دوداً عن أطفال العراق بلقر ما هي فتح نافذة نافذة لمستفص نظام كاد يشارف على الاختناق، ولتح هذه النافذة لنظام صدام إنما يهدد ضمن من يهدد صاحب النافذة نفسه وإن على المدى الطويل، فكلود العنانات الخليجية الصغيرة في تباطؤها لا في تلكها، وهي إن ضمنت صارت لقمة مشتهاة، والأفواه من حول الخليج كبيرة ومفتوحة.

وأي الله قطر من شسر اللبد في الخصام، فالذين تخاصمهم، أو هكذا يبدو، إنما هم أنطاء يحولون لها استأثناً أن يلحمي، ووداً أن يحول.

• رئيس تحرير مجلة العربي، الكويت.

طرية بأن ما يتعرض له شعب العراق إنما هو من صنع الحصار العولسي المضروب على العراق حتى يذعن لكامل إرادة المجتمع الدولي والإرارات الأمم المتحدة. وفي هذا الشأن قد يكون من نافذة القول أن تكن أن الحصار الحقيقي والتدمير الحقيقي لبنية العراق وحياة شعبه إنما هي من صنع النظام الديكتاتوري للناصر الذي يحكمه بالعبد والشار وشبكة عملاء البحث العراقي وجلاي هذا النظام. ويكفي لإثبات ذلك

أن نقول بأن لخطأ هذا النظام العدواني من أروقة الحكم في بغداد وقيام نظام ديموقراطي جديد يحترم الشرعية الدولية وحقوق الإنسان، قيام مثل هذا النظام الجديد في العراق إنما يعني سوريا وتنازلاً لك هذا الحصار عن التنبس العراقي الذي يشر حياته صدام وزمرته أكثر مما فعل أو يفعل الحصار الدولي الذي هو نتيجة لخرى لناصرات صدام وزمرته.

وإذا لم تكن هذه الاتاعت التلفزيونية الطرية معبرة عن قناعة، وكانت نوعاً من معارضة للسلط النفس على اطراف خليجية أخرى يفرض توجه خصوصتها في طرق تصب في سلحة انتصارها في هذه الخصومة، فإن ذلك يعيدنا إلى الحديث الذي يدنا به عن ميولوماسية الالتزام وإيرانها بطرق الحرب البارزة البائدة وتطبيقاتها بون مراعاة للاختلافات النوعية للمكان والزمان وخمسائل اطراف الأزمة أن جناز تسميتها أزمة.

فمن سمات إدارة الالتزام بالطريقة البائدة في النظام الحالي القديم كانت هناك سمة الاستقطاب الثنائي، التي مارسها القطبان الكبيران آنذاك - الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي - بهدف رفع مرجية تأثير اطراف الخالفة في الاطراف الأساسية. وهذا تكون إدارة الصرام - في الحالة القطرية - حساباً خاطئاً تماماً عندما تتعامل بهذا المنطق مع نظام البحث العراقي. فنظراً لتفاوت القوى الواضح فإن المستقطب هو قطر وليس العراق، بكل ما يعنيه ذلك من لرض للشرط العدوانية المرافعة على الكيان الاسفري أن عاجلاً أو آجلاً، مما يجعل في تيماله لخطر تلقيم التروكيبية الطرية بالناصر الابيولوجيا والمفكرة اللذين يتيناها نظام صدام حين، كما أن الاستعانة



قصر الإمارة

المصدر :

٢ من ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اليوم الثاني أمام محكمة العدل الدولية ثلاث مرافعات لقطر حول خلافها مع البحرين

لندن - لاهاي - الشرق الاوسط - ق.ن.أ

استمعت محكمة العدل الدولية في لاهاي امس، لليوم الثاني على التوالي، الى مرافعة دولة قطر المتعلقة باختصاص المحكمة في النظر بالقضية التي رفعتها، بشأن جزر حوار وقيشت البيل وجرادة، المتنازع عليها مع البحرين.

وكانت الاجراءات القانونية للجلسة قد بدأت اول من امس بمرافعة نجيب بن محمد النعيمي المستشار القانوني بمكتب ولي العهد وزير الدفاع وكيل دولة قطر ومستشارها لدى المحكمة، واستتمت امس بمرافعة اخرى لمستشار دولة قطر ايمان ساتكثير عن اختصاص المحكمة بالنظر في القصل في الخلاف القائم مع البحرين ثم بمرافعة ثلاثة مستشار حكومة قطر شنكر داس الذي قدم سردا تاريخيا للوقائع والحقائق التي تنطلق بالمفاوضات.

ومن المقرر ان تبدأ البحرين بعرض مرافعتها بعد غد الخميس وسيكون اول المتحدثين الدكتور حسين محمد البخارنة وزير الدولة

التممة من ٤ تفاصيل من 5



1991-2000

التاريخ :

الشؤون اللبنانية وكيل دولة البحرين امام المحكمة الذي قال ان المحكمة لن تنظر الى القضية الرئيسية لامور الخلاف كتعدد الحدود البحرية والمسائل الاقليمية، بل ستبحث في مسألة محددة هي اقتصاص المحكمة في بحث الخلاف على اساس الطلب الذي تقدمت به قطر.

و جاء في سؤاليه تشكره في اني
 والى البحرين بعد خروج صيغة عامة
 لموسوعات الفروع التي على عهد علي
 ١٢٦٦ و ١٢٦٨ و ذات علي في ذلك
 انما بعد فراقه لعدم تبيين
 موسوعات الفروع التي على عهد علي
 والى العدل الاوليه و لكن حتى تمكن
 فخر من عرض الفروع على الحكمه واقتد
 على الصيغة الجديديه في كل مجلس
 التمسار لاسد الخلفه الجديديه التي
 غدت في الزمره في ديسمبر (الاول)
 حيث وجد العرفان انما تشتمل
 احكام الفروع التي الحكمه بعد علي (الابر)
 ١٩٩١ واكمه في مواضعه ان البحرين في
 التي واقتد انه من الحكمه احكام الفروع
 التي الحكمه بعد لمصر الفروع التي
 الحكمه الاوليه واكتفا اعترضت على
 النهي فلو ان بعد تقديم بارها في
 الحكمه.

ثم تحدث سكرتير عن الوضع القانوني للانفصالية ويسمى الذي وقعها وزيراً خارجياً، قطر والبحرين والسعودية في الدوحة نيابة عن حكوماتهم. وأكد ان المادة (7) من الاتفاقية تعطي الحق في اعتبار انفصالية الدوحة اتفاقية دولية كما اوضح مدى صلاحية وزيراً الخارجية للتوقيع على اتفاقية دولية تلزم دولهم.



المصدر :

شرق الأوسط

التاريخ :

٢٠٠٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قلبت مرافعتها أمام محكمة العدل الدولية

قطر تدعو لحل خلافها مع البحرين على أساس تسوية سلمية قانونية

لهايب - الشرق الأوسط - ق.ن.١

تابعت محكمة العدل الدولية أمس جلساتها التي تمتعت حتى الحادي عشر من الشهر الجاري لسماع المرافعات الشفوية المتعلقة بالخصاص المحكمة بالنظر في الطلب الذي قدمته دولة قطر في الثامن من شهر يوليو (تموز) عام 1991 بشأن سيادتها على جزر حوار وفتحي الديبل وقطعة جرانة وتعيين خط الحدود البحرية بينها وبين دولة البحرين. وقد ترأس الوفد القانوني الرسمي لدولة قطر أمام المحكمة الدكتور نجيب بن محمد النعيمي المستشار القانوني بمكتب ولي العهد وزير الدفاع وكيل دولة قطر ومستشارها لدى محكمة العدل الدولية. واستهل النعيمي مرافحته بإستعراض مواقف البحرين فقال: إن البحرين طالبت في خطاب مؤرخ في 14 يوليو 1991 عدم إدراج الطلب للمقدم من قطر في القائمة العامة وعدم اتخاذ إجراء بشأن الدعوى وقد تم إبلاغ البحرين أن المالة 38 من المقرة الخامسة من قواعد المحكمة لا يمكن تطبيقها في الظروف الحالية.. ومن ثم تم إدراج الدعوى في القائمة العامة وتم منحها عنوان حبيب الترتيب الذي أعده رئيس المحكمة في 11 أكتوبر (تشرين الأول) 1991 ثم شككت البحرين في رسالة في 18 أغسطس (آب) 1991 في العلنية المحكمة في انتظار في الدعوى التي رفعها قطر. وتم حل هذه الإشكالية نتيجة لاتفاق تم التوصل إليه في ما بعد بين البلدين يقضي بتسوية المسائل المتعلقة بحق النظر في الدعوى ولميولها بالنسبة لهذه القضية قبل تقديم أية مرافعات حول وثائق الحالة الموضوعية. ويعتقد قالت البحرين في مرافعتها أنه من قبيل الإساءة بالنسبة لدولة أن يتم تقديمها للمحكمة من جانب دولة أخرى وأن توضع في السبيل الإطلاق اهانة للجوء إلى السبيل السلمية لتسوية نزاع لا يمكن اعتبارها على الإطلاق اهانة وعلى أية حال فإن المحكمة سوف تقدم في أنه لو قدمت البحرين اعتراضا مبدئيا فإنها كانت ستكون في موقف الضعف.

وأضاف في ديسمبر (كانون الأول) 1987 أعلقت قطر والبحرين على أنه حتى يصدر الحكم النهائي للمحكمة حول المسائل محل النزاع يقوم كل طرف من الآن بالإستماع عن أي عمل من شأنه دعم موقفه القانوني والضعاف الموقف القانوني لطرف الآخر أو وغير الوضع الراهن في ما يتعلق بالمسائل المختلف عليها. ويعكس هذا الاتفاق تعهد الطرفين السابق بموجب القاعدة الثانية من مبادئ عام 1987 لألا التوصل إلى تسوية والتي تحظر في إطار الوساطة السعودية الذي يشير إليه في المرافعات تحت عنوان الأضرار. ولم تقبل قطر شيئا من أجل تعديل الوضع القانوني القائم بين الطرفين أو تعديل الوضع الراهن بشأن المسائل محل النزاع ولم تلزم البحرين بنسب هذا القيد.. ومنذ ذلك الحين أقررت قطر بهذا التأكيد. ومع ذلك فإن لدى قطر من الأسباب ما يدعوها إلى الاعتقاد بأن البحرين تدعو وجوها العسكرية في جزيرة حوار الرئيسية بما فيها إحتلال مقيعية ثقيلة وسيارات عسكرية مختلفة إلى الجزيرة. وعلى أية حال إلى ماذا تقدر هذه الأعمال.. لها تشير بوضوح إلى أن النزاع القائم منذ فترة طويلة بين الدولتين المتنازعتين الذي ظلت قطر تدعي منذ أكثر من خمسين عاما لإجبار حل عادل له لا يزال قائما وبحاجة لتسوية سلمية على أساس من القانون الدولي.

وعاد النعيمي بإذكرة إلى الخلفية الجغرافية والتاريخية للنزاعات الحالية والقائمة منذ فترة طويلة. وقال أنه طبقا للمادة 6 من قواعد المحكمة فإن المرافعة الشفهية القطرية سوف توجه إلى المسائل التي لا تزال محل خلاف بين الطرفين ولن تتجاوز عموم المسألة التي تشملها المرافعات أو تكرر الحقائق والمجادلات التي تحدثوها.



المصدر :

الرقم ١٧١٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٠١٩

النزاع بين قطر والبحرين بدون ابدئتها بالتفصيل بسبب حماسيتها . وفي ظل هذه الخلفية ونظرا للتاريخ الطويل للمفاوضات حول حالة النزاع الى المحكمة فانه من غير الواقعي الاعتقاد بان الاطراف في اتفاقية الدوحة ديسمبر 1990. استرطفت التقدم الى المحكمة بعد اتفاقية خاصة تقدم بصورة مشتركة الى المحكمة. ان النزاعات التي تعترضها قطر والعمه في اطار الصيغة البحرينية معروفة امام المحكمة ولذا رغبت البحرين في اضافة نزاعات اخرى تعترضها تقع ايضا في اطار الصيغة البحرينية فان كل ما ينبغي عليها عمله هو التقدم بطلب الى المحكمة. وعلاوة على ذلك تشير الى ان البحرين قالت انها في موقف غير موات لحقيقة انها وضعت في موقف ادعى عليه واحب ان اذكر علنا اليوم بصفتي وكلا دولة قطر انني سادفان على طلب الاطراف من المحكمة تخويلهم تقديم مرافعاتهم الكتابية في وقت متزامن خلال المرحلة القادمة من الدعوى من اجل تجنب مثل هذا التضرر للزعوم. واحب ان اذكر البحرين انها اذا تقدمت بطلب فان المحكمة قد تقر في اي وقت ضم دعاوى القضيتين وهو الامر الذي لا تعترض عليه قطر.

واضاف: سوف اوم الان بتوضيح القضية والنظام الذي سيقيم للمستشار القانوني لحكومة قطر باتباعه لمناقشة القضايا المختلفة في هذه الاجراءات. ولا ميعاد السير ايمان سينكلير بفحص المتطلبات اللازمة لوضع اساس اعلى المحكمة في النظر في الدعوى على النحو الذي تم تحديده في النظام الاساسي وقواعد المحكمة. وسوف يعينه مستر شانكر دس الذي سيقدم حقائق القضية بما فيها ما يتعلق بانوسامة واتفاقية 1987 وعمل للجنة الثلاثية اتفاقية الدوحة 1990 وسوف يظهر على وجه الخصوص ان اصرار البحرين على تقديم طلب مشترك بمقتضى اتفاق خاص لا يتفق مع الحقائق. سوف يأخذ السير ايمان سينكلير الكلمة مرة اخرى ليبحث وضع اتفاقية الدوحة وسوف يستكمل البروفيسور جان سالون تحليل الوضع اتفاقية الدوحة يظهر ان البحرين لا تستطيع ان تجعل بحق بان تعليق موالفتها على هذا الاتفاق تعد انتهاكا للمتطلبات الاساسية للبحرين مما يجعل هذه المواقف. وسوف يتناول البروفيسور جان دير الى موضوع تفسير اتفاقية الدوحة وبصفتي مستشارا لحكومة قطر سوف اتناول الجوانب اللغوية التي المرتها البحرين في ما يتعلق بتفسير اتفاقية الدوحة. كما سياتخذ البروفيسور سالون الكلمة مرة اخرى للرد على الامور المختلفة التي اثيرت عنها البحرين في ما يتعلق بالدعوى الحالية. لم سيجتاول مسألة قبول الطلب القطري وعندها سيختم السير في انسياس فالات الجولة الاولى من المراجعة القطرية بتلخيص موقف دولة قطر في تقديم النظر في النزاع من جانب المحكمة وقبول الطلب القطري. ويذكر ان المحكمة ستضع بعد غد الى مراعاة البحرين التي سيقدمها وزير الدولة لشؤون القانونية الدكتور حسين محمد الجارحة والتي ستقضي. اشرف الواسط اهم بنوها في حينه.



المشرق الأوسط

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢ مارس ١٩٩٤

قطر انجزت عرض قضيتها

البحرين تبدأ اليوم تقديم مرافعاتها أمام محكمة العدل

لندن - لاهاي - الشرق الأوسط

مرافعاتها في القضية وسيكون أول المتحدثين وزير الدولة البحريني للشؤون القانونية مستشارها لدى المحكمة الدكتور حسين محمد المحارنة. وكان المحارنة قد ذكر في وقت سابق أن اعتراض دولة البحرين على الطلب القطري المتكرر يرجع ضمن أمور إلى أن قطر تحاول من خلال هذا الطلب أن تعرض على المحكمة لقط بعض أمور الخلاف التي تخدم مصالحها وليس كافة أمور الخلاف بينها وبين البحرين.

وشدد على أن الخلاف القائم بشأن تحديد الحدود البحرية والمسائل الإقليمية يجب أن ينظر فيه المحكمة على أساس اختصاص واضح بخولها النظر في الخلاف بموجب اتفاقية خاصة ببرمها الجانبان ويتقدمان على أساسها إلى المحكمة بطلب مشترك ينصن موافقتها معا.

ويذكر أن المحكمة خصصت ثلاثة أيام للبحرين لتقديم كافة مرافعاتها الكتابية والشفهية كما فعلت مع قطر. وسيعطي كل جانب يوم اضافي للتعقيب على ما ورد في المرافعات قبل أن تجتمع المحكمة لإصدار قرارها النهائي.

اختتمت قطر أمس مرافعاتها أمام محكمة العدل الدولية حول اختصاص المحكمة في النظر بالقضية التي رفعها بشأن جزر حوار، وفيهيتت الدليل، وبجراحة، المتنازع عليها مع البحرين. وتكلم يوم أمس، وهو اليوم الثالث المخصص للقط لتقديم مرافعاتها الكتابية والشفهية، البروفيسور كوننول، كما تحدث أيضا البروفيسور جين سالون ثم البروفيسور السير فانيسيس فارات، وتحدث أخيرا الدكتور نجيب بن محمد النعيمي وكيل قطر ومستشارها لدى محكمة العدل الدولية الذي ركز كلامه على تفسير اتفاقية الدوحة الموقعة في ديسمبر (كانون الأول) عام ١٩٩٥ لا سيما من الناحيتين القانونية والقوية. كما تحدث أيضا عن مدى منح الاتفاقية حق التقدم بطلب منقرد لأي دولة من الدولتين، أمام محكمة العدل الدولية حال انتهاء الفترة المحددة في الاتفاقية وهي خمسة شهور اعتبارا من نهاية ديسمبر (كانون الأول) ١٩٩٥. ومن المقرر أن تبدأ البحرين اليوم تقديم

محكمة العدل الدولية تستمع الى مرافعات البحرين عن صلاحيتها للنظر في دعوى قطر المنفردة

□ لاهي (مولندا) - الحياة:

حكومة دولة البحرين، له الجهود المميّزة التي قامت بها حكومة المملكة العربية السعودية الشقيقة في سبيل حل الخلافات بين دولتي البحرين وقطر، وقال انه ينبغي الحفاظ على العلاقات الأخوية القائمة بين البحرين وقطر في جو من المصالحة والسلام والرباط التي تشهدها دول الخليج.

وأضاف الدكتور البحارنة، ان دولة البحرين تشعر بالأسف لأن يكون حضورها لأول مرة في هذه المحكمة ليس من أجل دعم اختصاص المحكمة بل للاعتراض عليه، وأكد ان الموقف الذي فرض على حكومة دولة البحرين لا يجعلها على الاعتراض من حيث البقاء على قيام المحكمة بقسوة كافة أمور الخلاف الذي أدى الى الاختلاف بين دولتي البحرين وقطر.

وقال أيضاً ان دولة البحرين تتشعر بالأسف لكونها إحدى أول دولتين خليجيتين تشاركان في تقديم قضية الى المحكمة، وأن دولة البحرين قد بينت بما لا يدع مجالاً للشك، وفي ما لا يقل عن خمس مناسبات وبعثتها في المشاركة إيجابياً في التقدم معاً الى المحكمة بطلب مشترك للنظر في خلافاها مع دولة قطر.

ومضى الدكتور البحارنة فأوضح ان المحادثات التي سبق ان جرت بين دولتي البحرين وقطر في ما يتعلق بأمور الخلاف بينهما، معينة على أساس انه اذا لم يمكن التوصل الى

استأثرت محكمة العدل الدولية في لاهي (دس) جلساتها للاستماع الى مرافعات دولة البحرين في ما يخص بصالحية المحكمة للنظر في طلب تقدمت به اليها دولة قطر بمسورة منفردة بتاريخ ٨ تموز (يوليو) ١٩٩١ للنظر في خلافاها الجغرافي مع دولة البحرين. وتستمر جلسات المحكمة حتى الصادي عشر من آذار (مارس) الجاري.

واقى الدكتور حسين البحارنة رئيس الوفد القانوني لدولة البحرين بمصافحته وكيل دولة البحرين ومستشارها امام المحكمة كلمة اعلن القتح بها مرافعات دولة البحرين الشفوية التي تستغرق ثلاثة ايام واستهل الدكتور البحارنة كلمته بالاعتذار للمحكمة عن دماغ الاحترام والتقدير، من دولة البحرين لكانتها، كما شدد على اهمية الدور الذي تقوم به المحكمة اسهاماً منها في التوصل الى تسوية دولية للمنازعات بين الدول.

وعبر الدكتور البحارنة عن تقدير



النشر

١٩٩٤

المصدر :

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

١٩٨٧ وحول الاجتماعات التي عقبتها اللجنة التي سميت بالجنة الثلاثية التي جاء تشكيلها من أجل وضع اليد الطبطبة المشتركة الذي يلمعه طرفان إلى المحكمة وإلى البروفيسور لورث بلغت بعدد مراجعتها التي تناول فيها طبيعة محضر الموجهة والمحواء وتاريخه.

وإلى الدكتور البحارنة قبل بدء جلسات اسم بيبان رة فيه على الامارات التي طرحها وكل دولة قطر في كتمه الانتاجية يوم الاثنين ٢٨ شباط (فبراير) الماضي والتي قال فيها ان دولة البحرين تشمل على كل محركات عسكرية الى جزر حوال. وأوضح الدكتور البحارنة في هذا الشأن ان دولة البحرين وطرقت شتركان في ملفه بغاية واحدة في نطاق مجلس التعاون الخليجي وان وجود قوات دولة البحرين على أرض يمنية هو أمر طبيعي ومستمر ولا يتغير التناقض فيه بالغة والرياء.

وذكر ان دمارسة دولة البحرين السيادة البحرينية فوق أراضيها لا تشكل تهديدا لدولة قطر ولا تغير بأي شكل من الأشكال من الوضع القائم مثل من الدولتين سواء من الناحية القانونية أو غير ذلك.

وتقدموا على مراجعة وكيل دولة قطر الانتاجية وما أوردته فيها أكد الدكتور البحارنة ان حقوق البحرين في الجزيرة وفي المناطق البحرية التي سبق ان مارس عليها دولة البحرين سيادتها مؤكدة ومروعة جيداً أدى شعبي البحرين واطر بالإضافة إلى كافة شعوب المنطقة.

وأصر الدكتور البحارنة عن بشيعة الاكل من اتباع دولة قطر سياسة المصالح الدائنية والمطرية على مستوى منطقة الخليج، مبدية اعتراضه واحتججه على الامارات القطرية التي تطالب بالاراضي والبحار التي تقع تحت سيادة دولة البحرين.

وفي الختام جند الدكتور البحارنة التشديد على ان هذا البيان الذي ادلى به بهدف الى تحصين وتصويب بعض البيانات للظلمة التي تشنها مقلو دولة قطر والى الشاكدة مرة أخرى ان القضية المطروحة حالياً أمام المحكمة تتسمّر في موضوع اختصاص المحكمة ولا علاقة لها مطلقاً بالقضية الرئيسية للثلاثاء بين البلدين وان دولة البحرين ستقوم في الوات والمطرية التي ترفعها مناسين يعرض قميتها بشكل شامل ومفصل.

عن الاعتداء العراقي واحتلاله لدولة الكويت وهي الأزمة التي انماضت لمدة مجلس التعاون أساساً من أجل معالجتها.

وأوضح ان محضر الموجهة ولا يستحضر انشأاً دولياً ولكنه يمثل استجابة لرغبة حكومة دولة قطر المخرج من المأزق الذي خلقته، وذلك بشويع محضر من قبل دولتي البحرين وقطر والمملكة العربية السعودية في تلك الحقبة العنصرية التي مرت بها المنطقة. وأم تكن دولة البحرين تنويع لذلك ان طلب دولة قطر لتوقيع ذلك المحضر كان يشفي بين طياته نوايا فطرية غير ظاهرة في تلك الفترة.

وأشار الدكتور البحارنة الى ان حكومة دولة قطر انتهزت فرصة اجتماع لائحة الخليجية التي عقد عام ١٩٩٠ في العاصمة القطرية وعمدت الى تلخيص اعمال قمة دول الخليج التي بطرحها على اجتماع القمة موضوع علاقاتها مع دولة البحرين وحملها على تلاؤمها على صيغة تمكن دولة قطر في ما بعد من التمتع بطلب مندرج الى محكمة العدل الدولية حسب الشروط التي تضمنها دولة قطر، يخش الذئير عن ان القضايا الهامة تكتلب حلولاً اصطناعية في ما يخصش بالاضاميا المصدة التي سوف تطرح أمام المحكمة وفقاً للامور الاجرائية والمطبات الدستورية للطرفين.

ومضى يقول: "ان دولة البحرين رغبة منها في خلق جو يساعد القصة الخليجية على اجتاز اعمالها وسط الدولة الوسيط فرصة أخرى للوصول الى تسوية تفاوضية بين الطرفين والتي وافقت الدولة الوسيط بمقتضاه ان يرفع الطرفان خلافهما الى محكمة العدل الدولية بصورة مشتركة. بعد ان يتم الاتفاق بينهما على ذلك بعد شهر ايار (مايو) ١٩٩١".

ثم قدم الدكتور البحارنة الى المحكمة السادة المستشارين القانونيين الذين يمثلون عرض ما تبقى من المرافعات لشعوبه الخاصة بدولة البحرين وهي البروفيسور بويت والبروفيسور لورث باحث، والدكتور جيميز بي اريشيفيا والبروفيسور فايل والسيد كيث هابيت.

وبعد مراجعة الدكتور البحارنة قدم البروفيسور بويت مرافعة حول الاتفاق المقود بين الطرفين في عام

اتفاق بهذا الشأن فسان البلدين بيلقمان معاً يطلب مشدداً الى المحكمة من طريق اتفاق خاص يشمل كل امور الخلاف بين الطرفين وعلى كل حاله فسان دولة قطر لم تد بالترافها للتجاذب حول التقدم المشترك ولكنها بدلاً من ذلك لجأت الى تقديم طلب منفرد في شهر يوليو (تموز) عام ١٩٩١.

وأعرب عن أسفه لأن دولة قطر حاولت من خلال طلبها المنفرد ان تقدم القضية بصورة خدم مصفها لفظ متجاهلة مصالح دولة البحرين، عداوة على ان دولة قطر اريدت ان تتحجج على جعل القضايا التي سيطر من المحكمة ان تختار أولاً في شأنها.

وتكان وكيل دولة قطر اشر خلال مرافعته في بداية جلسات الاستماع يوم الاثنين الماضي الى الاسباب التاريخية والجغرافية التي أدت الى نشوء هذا الخلاف بين البلدين. وتلاراً ما سبق ان تلقى عليه طرفان مع المحكمة من ان جلسات الاستماع التي تعقد حالياً تكون مختصرة على موضوعي الاختصاص والقبول، فإن الدكتور البحارنة رفض ان يتطرق في مرافعته الى قضية الخلاف الرئيسية بين البلدين والتي لامعات دولة قطر تطالب بالاراضي والبحار تحت سيادة دولة البحرين. رداً على المرافعات الفطرية التي تناولت قضايا تدخل في صلب القضية الخلاف الرئيسية.

وأوضح الدكتور البحارنة المحكمة على انه ان يالمو المتعلقة على هذا التوجه الفطري ليس من واقع قبوله بالظروحات الفطرية ولكن سبب سبب سبب هو ان هذا التناول لا مجال له في المرافعات التي تجري حالياً أمام المحكمة وتتعلق باختصاص المحكمة فقط في التفرق في الخلاف. وقال ان دولة البحرين "معرضت ولا تزال تتعرض على اختصاص المحكمة في التفرق في الخلاف المرووش عليها بناء على الطلب الفطري المنفرد.

وأكد الدكتور البحارنة ما ادعت به دولة قطر في مرافعتها للتكوية والاشوية من ان لها الحق في تقديم طلبها المتأخر الى المحكمة وفقاً لخصم الموجهة الذي ولعه كل من وزراء خارجية البحرين وقطر والمملكة العربية السعودية في الموجهة بتاريخ ٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٠. وأضاف ان دول الخليج كانت خلال الفترة التي تعقدت فيها القمة الخليجية في الموجهة تدر مرحلة من الضغوط وعدم الاستقرار التي نجمت



المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ٢ مارس ١٩٩٤ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

استئناف المرافعات أمام محكمة العدل اليوم البحرين تنتهم قطر بخرق اتفاق للتقدم معاً للمحكمة

لاهاي - لندن:
الشرق الأوسط

وتم النظر الى جميع قضايا النزاع بين الدولتين كقضايا مكملة لبعضها البعض وغير قابلة للتجزئة، بحيث يتم حلها بصورة شاملة، لظفر ان ادراج القضايا التي قدمتها قطر في طلبها تعتبر ذات الصلة في هذا الجانب الهام بغض النظر عن جوانب أخرى وإن السبيل الوحيد لضمان تقديم قضية الزبارة الى المحكمة، يكمن في إطار الطلب الصحيح بمقتضى الصيغة البحرينية.

وأشار الى ان القضية ليست مجرد قضية مساواة أو انتقاص من السيادة، فعندما وألقت دولة البحرين، في عام 1987، على ان تكون هذه المحكمة ساحا الملا الأخرى، لم تفعل ذلك على أساس فهمها بأنها ستوضع في موافق المدعى عليه، مع كافة التلوازم التي قد تترتب على هذا الموقف، وقال ان قطر «أدانت ان تكيف القضية بالطريقة التي تناسبها».

يواسل البروفيسور لوتر باخت، المستشار القانوني لدولة البحرين، مرفعه اليوم أمام محكمة العدل الدولية في لاهاي، حول «التواحي الموضوعية في الدعوى التي ترفعها دولة قطر» بشأن نزاعها مع البحرين على جزر حوار، الواقعة في المياه الإقليمية بينهما بالخليج.

وكانت مرافعة البحرين قد بدأت يوم الجمعة الماضي، بمذكرة قدمها الدكتور حسين البخارنة - رئيس الوفد القانوني ووكيل دولة البحرين - وأكد فيها أن دولة قطر وألقت في عام 1987 على ان التقدم الى المحكمة سيكون موضوعاً لاتفاق تال، ونعسا الى رفض الطلب القطري المنفرد، لأن قطر قدمت بطريقة تخدم مصالحها الذاتية، وبصورة غير كاملة، وأضاف البخارنة انه لم يتم الاستجابة لنصوص المبدأ الأول.



العدد ١

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والاعلاميات

التاريخ :

٢ مارس ١٩٩٤

خطر تؤكد التزامها القرارات الدولية

□ القاهرة - من محمد علاء

■ زار القاهرة لمدة ثلاث ساعات ليل السبت وزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم بن جهر آل ثاني للمرة الثانية خلال اسبوع، ويقل رسالة الرئيس المصري حسني مبارك من امير دولة قطر الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني وأجرى الوزير محادثات مع نظيره المصري السيد عمرو موسى. وعلقت الصحافة ان المحادثات ركزت على اطلاع القاهرة على الموقف القطري من قرارات مجلس الأمن الخاصة بالعراق وتأكيد احترامها. وأكد الوزير القطري مجدداً ان تعاطي الاعلام في بلاده مع معاناة الشعب العراقي يأتي في إطار تعاطية معاناة الشعوب المسلمة في كل مكان، مشيراً الى ان بلاده ليست الوحيدة في المنطقة العربية المهتمة برفع المعاناة عن الشعب العراقي.

وأعلن ان الوزير القطري لطاع القاهرة ايضاً على موقف بلاده في شأن الاتصالات مع اسرائيل في ما يتعلق بمشروع اسعادها بالفاز الطبيعي، وأكد ان ما طرح خلال لقائه نظيره الاسرائيلي شمعون بيريز في لندن وأبيوييرك هو مشروع الفكاره مشدداً على ان قطر تمتنع التقدم في مشروع التماسن الاقليمي بين العرب واسرائيل ومن التقدم في المفاوضات الثنائية.

وعلقت الصحافة ان الشيخ حمد اعرب عن استغرابه ودود فعل دول عربية على موقف قطر من هذين الموضوعين. وكان الوزير القطري سلم مبارك الاسبوع الماضي رسالة من الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني وتسلم رسالة جوازية.



البحرين

المصدر :

البحرين

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

البحرين تستأنف مرافعاتها في لاهاي في شأن اختصاص محكمة العدل الدولية النظر في خلافها الجغرافي مع قطر

أياً من هذه النقاط المتفق عليها. وأشار في ختام مرافعتها التي انتهت نتيجة لذلك بأن المطلب القطري المقدم يعتبر خرقاً للاتفاق القائم الذي توصل إليه الطرفان.

وفي ما يخص أسس الخلاف أضاف المستشار إلى علم المحكمة كيف أن الأطراف وافقت في الاجتماع السادس للجنة الثلاثية في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٨ على البنود والقرارات التي حددت موضوع ونطاق الخلاف الذي يطرح على المحكمة. واستطرد الدكتور جيمسيز دي ايريتنجا فشر أن دولة قطر بقولها الصحيفة البحرينية العامة في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٠ «تكون قد قبلت في النهاية بمطلب لدولة البحرين بخصوص بالترابزاة ولم تقم أي حذر على هذا المطلب.

وفي الختام أشار على ثلاثة الفئات في مبادئ الاتفاق للوصول إلى تسوية، ولتأكيد اجتماع اللجنة الثلاثية على أمور الخلاف وقبول قطر بمطلب دولة البحرين. وقال إن من طريق تقديم مشتملة إلى المحكمة بواسطة اتفاق خاص سقطت يمكن التفتيز والالتزام بالاتفاقات الثلاثة صلاوة على ذلك فإنه لم يكن بالإمكان من خلال محاولات دولة قطر في طيها المقدم تعديل ما اتفق عليه الطرفان. وأن دولة قطر تحاول أن تقوم بنفسها بإعادة تحديد موضوع الخلاف من خلال حصرها بصورة منفردة انطباع المتفق عليه ما يعتبر انتهاكاً للاتفاق الذي تم التوصل إليه.

وتابع المستشار مرافعتها متكرراً

التي كانت تهدف إلى رفع الخلاف بين الطرفين إلى المحكمة مشيراً إلى حقيقة أنه ليس بالإمكان فصل موضوع اجتماع الدولة أو للحضر عن القضية كمحاولة من جانب دولة قطر لتوفير أساس مستقل لتأكيد اختصاص المحكمة وأوضح المستشار في السبب من وراء ذلك بنحو جزئي في الإثبات المتعلق لهذه الأمور وفي الاتفاق بأن من غير المحتمل أن يقوم الطرفان بالتخلي عما أحرزاه من تقدم عبر ثلاث سنوات من المفاوضات وما تم عليه محضر الدولة بوضوح في أحد بنوده من أن الطرفين اتفقا على تأكيد ما سبق الاتفاق عليه بين الطرفين.

ولمجد المستشار بوبريت إلى المحكمة بعد ذلك ملخصاً للأمر الذي تم الاتفاق عليه بصورة عامة وهي: «أولاً، أن الطرفين سيحلان أمام

المحكمة بكامل هيئتها. ثانياً، أن الطرفين سيتوجهان إلى المحكمة وفقاً لاتفاق خاص يشكل أساساً لموضوع اختصاص المحكمة. ثالثاً، أن الطرفين لم يسيق أن اتفقا على فكرة تقديم أحدهما مطلب منفرد حتى في حالة اختيار طريق يميل عن التقدم المشترك.

رابعاً، أن من عرف بالصيغة البحرينية كان حلاً ممكناً في ما يخص بالتقدم بطلب مشترك إلى المحكمة.

خامساً، أن الطرفين اتفقا على تضمين قضية الترابزاة باعتبارها إحدى القضايا المختلف عليها.

وقال المستشار أن ما حدث في الدولة لم يكن باستقامته أن يغير

الاسم - و ا ح - استأنفت محكمة العدل الدولية في مدينة لاهاي صباح أمس الاثنين جلسات الاستماع إلى المرافعات للدعوى المقدمة من المستشارين القانونيين لدولة البحرين في ما يتعلق بما إذا كان للمحكمة اختصاص للنظر في المطلب المقدم، الذي قدمته قطر إليها بتاريخ ٨ صون (يوليو) ١٩٩١.

وفي مستهل جلسات امس استمعت المحكمة إلى البروفيسور لوريل باخت لا تابع مرافعتها التي بدأها في جلسات يوم الجمعة الماضي (٤ آذار/ مارس) وقدم البروفيسور لوريل باخت تحليلاً من القضية الدولية لصيغة محضر الدولة الذي تم التوقيع عليه خلال القمة الخليجية التي عقدت في الدولة عام ١٩٩٠ كما بينت المحكمة لأوضاع القانوني الصحيح لتلك الصيغة.

ونتيجة لذلك قدم البروفيسور ديريك بوبريت ما يتلى من مرافعتها التي بدأها، أمام محكمة العدل الدولية يوم الجمعة الماضي وتناول فيها على وجه الخصوص اتفاق عام ١٩٨٧ الذي علق بين دولتي البحرين وقطر والأمور التي نتجت عنه.

ولدى المستشار في مرافعتها العلاقة بين اتفاق عام ١٩٨٧ وما أعقب ذلك من اجتماعات للجنة الثلاثية واجتماع الدولة والمجلس الذي وقع في تلك الاجتماع، تشارحا لصفة بين تلك المراحل الثلاث وعملية المفاوضات التي عكست بين الطرفين. وأوضح للمحكمة أنه ينبغي لزاماً عليها أن تكون على إحصاء تامة بالصورة الكاملة للقضية في مراحلها المستمرة



النصر

المصدر :

٨ من ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والإعلامات

الحكمة بأنه «كان من الواجب على الدولة الدعية أن تصعد موضوع الخلاف الذي قيمته أمام المحكمة متسائلاً عن الأساس الذي قامت دولة قطر بناء عليه بتحديد موضوع الخلاف لتتمكن المحكمة بدورها من أن تتخذ قراراً في شأنه» وأضاف أن دولة قطر في محاولتها التلاعب بالصيغة البحرينية قد أساءت استعمال تلك الصيغة لأن الدولة الدعية لا يمكن لها من التلاعب القانوني أن تتنقذ وتختار قضايا في الخلاف ترغب في في رفعها إلى المحكمة في حين تصيب التحديد القضائي للقضايا قائمة بالفعل، بما في ذلك الخلاف نتيجة لعدم رفعها في أن يتم رفعها إلى المحكمة، وأن «الاستخدام الصحيح للصيغة البحرينية هو أن يتم تضمينها في اتفاق خاص تماماً، كما فعلت دولة البحرين في مشروع الاتفاق الخاص الذي اقترحه على دولة قطر في شهر حزيران (يونيو) ١٩٩٢ ولم تتجاوب دولة قطر للألف بالقبول به».

بعد ذلك قدم البروفيسور بروسير شابل مرافعته فأورد، أولاً على أن القضية المطروحة لتخالف موافقة دولة البحرين على عرض القضية أمام المحكمة التي تسلمت الطلب بضرورة

منقذته

وسوف تختتم دولة البحرين اليوم لاثناء مرافعتها أمام المحكمة. وتبدأ دولة قطر بعد هذه التخصيص لتخصيص موافقتها من القضية ثم تقوم دولة البحرين في اليوم الذي يليه بتخصيص موافقتها من هذه القضية في الجلسة الختامية لمرافعات.



العدد ١٩٩٤

المصدر :

١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

النعيمي طالب محكمة العدل بقبول الطلب القطري بدء الجولة الثانية والخاتمية من مراجعات قطر والبحرين

لاهـايـ. لنـتـزـه
، الشرق الأوسط - ق.ن.ا

ومستشارو البحرين في مراجعاتهم السابقة، وقال أن قطر لم تتقدم بطلبها المفرد إلى المحكمة إلا بعدما ضاقت بها جميع السبل.

وطالب النعيمي في كلمته أن تصدر المحكمة حكماً بقبولها الطلب القطري، معتبراً أن الطلب قانوني بموجب اتفاقيات دولية وقعتها قطر مع البحرين في عامي 1987 و1990.

وسوف تستمع المحكمة اليوم إلى المرافعات الشفهية لجولة البحرين قبل أن تصدر حكمها النهائي.

بدأت امس الجولة الثانية والخاتمية من مراجعات قطر والبحرين الشفهية المتعلقة باختصاص محكمة العدل الدولية بالنظر في الطلب الذي تقدمت به قطر بشأن السيادة على جزر «جوار» و«ميشيت النبيل» وجوارده، وتعين خط الحدود البحرية بينها وبين البحرين.

واستأنفت الاجراءات القانونية بكلمة للدكتور نجيب بن محمد النعيمي وكيل حكومة قطر ومستشارها لدى محكمة العدل ر.د. فيها على الاحوال التي اتت بها وكيل



محكمة العدل الدولية استأنفت جلساتها

قطر تؤكد قانونية طلبها إلى لاهاي ولا تمنع بطلب منفرد من البحرين

لاهاي - لندن :
« الشرق الأوسط » - ١٠

استأنفت محكمة العدل الدولية جلساتها أمس للاستماع إلى المرافعات الحكومية دولة قطر ضد المملكة المتحدة واللجنة التنفيذية للمملكة بشأن اختصاصات المحكمة بالنظر في الطلب الذي قدمته دولة قطر بشأن سيادتها على جزر حوار وقضت الدليل ولطاعة جريدة وتضمن خط الحدود البحرية بينها وبين دولة البحرين ويدات الأجزاء القانونية

بكلية الدكتور تيموثي بن محمد أنصهرمي وكيل حكومة دولة قطر ومستشارها لدى محكمة العدل الدولية رد فيها على الاعتراف الذي قدمه قطر ومستشاري دولة البحرين في مرافعاتهم السابقة. وأوضح أن دولة قطر لم تتسلم إلى المحكمة جميع السبل. وبين أن الطلب القطري قانوني بموجب اتفاقات دولية وقعتها دولة قطر مع البحرين وتضمن على إحصاء الخلاف القائم بينهما إلى محكمة العدل الدولية في حالة عدم

توصل الطرفين إلى حل للخلاف. وأفاد القول وكيل دولة البحرين بشأن الخلاف التي تتفق بالاجتماع فحة مجلس لبحرين لؤل الخليج العربية التي عطلت بانوكة في ديسمبر (كانون الأول) ١٩٩٠ والتي وقعت اتفاقية الدوحة على هامشها والتي كانت توسعة سلطة عمان والحكمة العربية السعودية العامل الكبير في التوصل إليها. وبين أن المحادثات التي دارت بين رؤساء دول مجلس التعاون والمحادثات الثنائية بين أمسي دولة قطر ورئيس وزراء البحرين على موضوع الخلاف القطري البحريني من بينها. وأوضح المحكمة أن دولة قطر لم توضح منطقاً وحقاً في سيرها اللغوي والقانوني لنص اتفاقية الدوحة وليس كما ادعته البحرين في مرافعاتها بهذا الشأن.

وأكد أن دولة قطر لها الحق في التقدم إلى المحكمة من حيث الواقع والقانون. مستنداً في ذلك إلى الصيغة القانونية بكلمة «الطرفان» و«ويجوز» والتي تعني إما من الطرفين وليس الطرفين معاً كما ادعاء مستشار دولة البحرين. وشملت كلمته رداً على الاعتراف البحرينية والتي شملت انتداب القضاة لا فيها من خلافات متعاقبة وأدلة ثابتة أوضحت للمحكمة الموقف القطري للحق في قضيتها على محكمة العدل الدولية لحل النزاع القائم بينها وبين البحرين الذي طال اسمه وأنه إن الأوان لتلويح الحق والعدل وإن الطريق إلى المحكمة كان طويلاً وشاقاً وما هي قطر والبحرين أمام المحكمة الدولية التي ترجو دولة قطر أن تتدخل بالفضل في النزاع بين البلدين.

بحسب ذلك تقسم شكنر داس مستشار دولة قطر أمام محكمة العدل الدولية بموافقة رد فيها على مستشاري دولة البحرين المتخلفة بالخاصة ١٩٨٧ واتفاقية الدوحة ومحاضر اللجنة الثلاثية ونور الملكة العربية السعودية عوسدة في حل الخلاف القطري - البحريني. وبين المحكمة أن اتفاقية ١٩٨٧ لم تنص على

توقيع اتفاقية خاصة لحالة الخلاف في محكمة العدل الدولية ولما نصت على إحالة الخلاف إلى محكمة العدل الدولية بأي وسيلة سواء كانت اتفاقاً خاصاً أو طلباً منفرداً.

وأكد شكنر داس في مرافعته أن الملكة العربية السعودية قامت بوساطتها على خير ما يمكن ولم تحيز إلى جانب إن أمير دولة قطر بحث برسائل إلى خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز بيلغة فيها بأن دولة قطر سوف ترفع النزاع إلى محكمة العدل الدولية بطلب منفرد إذ لم تتوصل للسعودية إلى حل الموضوع بعد امتداد لليلة التي نصت عليها اتفاقية الدوحة ١٩٩٠. طالب بذلك شكنر داس مستشاري دولة قطر لم تعد الوساطة السعودية مهلة كافية لحل النزاع. كسب أوضح شكنر داس للمحكمة بأن محاضر اللجنة الثلاثية كانت عبارة عن مباحثات وليست اتفاقيات بين دولة قطر والبحرين وأن اتفاقية ١٩٨٧ واتفاق الدوحة ١٩٩٠ هما اتفاقيتان دوليتان تعلم بهما دول مجلس التعاون. وتبع ذلك مرافعة أيا من مستشاري مستشار حكومة قطر أمام محكمة العدل الدولية على مستشاري دولة البحرين بشأن الصيغة البحرينية مستنداً في ذلك إلى الدلائل والحقائق المسجلة.

وأكد شكنر داس في مرافعته على الحق القطري بموجب الصيغة البحرينية التي قبلتها دولة قطر لأنها نصت على إعطاء الوساطة السعودية مهلة وقد فطحت دولة قطر ذلك قبل تقديم طلبها للمحكمة. كما أكد اتفاقية الدوحة التي تدخل دولة قطر تقديم طلب منفرد للمحكمة. وأثار شكنر داس في مرافعته نقطة نور مستشاري دولة البحرين منها في المهلة المحددة لحل النزاع لأنها تعطي أيا من الطرفين الحق في تقديم طلب منفرد إلى محكمة العدل الدولية. قدم بعد ذلك سالون مستشار دولة قطر أمام محكمة العدل الدولية مرافعة شروح فيها الظروف التي أدت إلى الخلاف القائم بين قطر والبحرين ولستند فيها إلى حقائق وأدلة تاريخية. كما تابق



المصدر : **فقرى الأوسط**

١١ مارس ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في مرفعه الى الناحية القانونية لمصلحة الطلب القطري وموضوع الخلاف. واكد خلال مرفعه حق دولة قطر القانوني في تقديم طلبها للمحكمة ولها لوائح دولية مشابهة لذلك. كما اكد للمحكمة ان دولة البحرين تستطيع ان تقدم بطلب منفرد الى محكمة العدل الدولية وان دولة قطر لا تعرض على ذلك. وبين للمحكمة ان للسودا التي قدمتها دولة البحرين في ١١/١١/٩١ مذهب الوقت لعدم تقديم موضوع الخلاف الى المحكمة. علما بان الخلاف القائم بين الدولتين لمدة تزيد على خمسين عاما وقد احدثت قطر خطواتها لتقديم طلبها الى المحكمة في 1991/7/8 لاجراء حل عادل وشرعي من قبل هيئة قضائية دولية. ورد سالون على مستشار البحرين بان السبب في رفض قطر التوقيع على المسودة البحرينية لمشروع الاتفاق الخاص الذي قدمته دولة البحرين في يونيو (حزيران) 1992 جاء لان دولة قطر لا تملك بان البحرين جادة في الوقت الذي كان فيه الطلب القطري معروضا على محكمة العدل الدولية.

بعد ذلك اوضح حين كونوك مستشار حكومة دولة قطر امام محكمة العدل الدولية في مرفعه ان الطلب القطري جاء بناء على اتفاقيات دولية وقعتها دولة قطر والبحرين في 1987 و 1990 لاصالة الخلاف القائم بين الدولتين الى محكمة العدل الدولية. كما اكد للمحكمة الحق القانوني للطلب القطري بموجب هذه الاتفاقيات وبموجب انشاء لائحة التي حددتها اتفاقية الدوحة لاحالة النزاع الى المحكمة. وبين كونوك بصورة قانونية ان ما قاله مستشارو دولة البحرين ما هو الا قصة خيالية تتناقض مع الواقع والحقيقة.

والختم الدكتور نجيب بن محمد التميمي هذه المرافعات بان طلب من المحكمة ان تصدر حكما بقبولها الطلب القطري وسوف تستمع محكمة العدل الدولية اليوم الى المرافعات الشفهية لدولة البحرين الجولة الثانية والخاتمة.



المصدر :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١١ مارس ١٩٨٤

جلسة اليوم تخصص للرد البحريني

محكمة العدل الدولية تستمع لرافعة قطر النهائية

□ لهماي - من اسماعيل زهير :

واصلت محكمة العدل الدولية في لهماي صباح أمس جلساتها لدرس صلاحيات المحكمة للتفكير في طلب دولة قطر للتفكير في خلالها مع البحرين على الحدود البحرية (جزر حوار) ولشت الدليل وقطعة جرداة) وتحديد لياها الإقليمية بين البلدين. وخصصت جلسة أمس للاستماع إلى الملاحظات الختامية للرافعة القطرية برئاسة السيد نجيب التميمي، على مرافعة البحرين التي استمرت ثلاثة أيام وانتهت الثلاثاء الماضي، وستستمع المحكمة اليوم إلى الملاحظات الختامية للرافعة البحرينية. وعرض التميمي في شكل نصيبي موقف قطر وتأسيسها القانوني مبنياً على اعتبار اتفاق الدوحة الموقع في ٣٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٠ من قبل الدولتين وبخمس مئة مئة الدولة الوسيط المعلقة العربية السعودية، وزير خارجيتها الأمير سعود الفيصل اتفاقاً ناجزاً. وقال إن الاتفاق - الذي جسد كخطوة متقدمة على اتفاق ١٩٧٨ - ينص على نقل الخلاف إلى محكمة العدل الدولية في مهلة محددة. ورفض التميمي لوائح البحرينية للاعتراض بضرورة التقدم في شكل مستنكر للمحكمة. على أساس أن المحادثات والمفاوضات اللاحقة لاتفاق الدوحة لم تشر أي شك بأن الطلب مشترك ممكن التقدّم.

وأكد أن الطلب القطري يمسوي على النحو القانوني الالتزام بالتقدم للمحكمة بمطالب قطر في النزاع، فيما يفترض أن تقدم البحرين شكواها ومطالبها بالطريقة نفسها خاصة بعد عدم ورود رد بحريني على الاجتماع السادس والأخير للجنة الثلاثية، السعودية - القطرية - البحرانية. وشدد على أن اتفاق الدوحة واضح بصدق التزامات الطرفين بضرورة الانتقال بالخلاف الذي بلغ عمره خمسين عاماً من دون حل، إلى محكمة العدل.

وأكد أن لا مجال لاعتبار أن الدعوى القطرية أمام محكمة العدل تشكل انتقاصاً من دولة البحرين للتفكير أو مستهواً شديداً على أن تقديم الطلب القطري لا يعد امتيازاً قانونياً أو اعتبارياً، حيث سيكون للمطلب البحريني القدر نفسه من القوة القانونية والاعتبارية. ولقد مستشار دولة قطر أمام المحكمة ربوذاً فصلاً الخلاف على الجانب اللغوي في اتفاق الدوحة وشيخته القانونية. وقال البروفيسور جان بيير كوليتيك مستشار دولة قطر أن التزامات القانونية الحرفية وإقامة مضمون الاتفاقين اللغويين بين قطر والبحرين في الدوحة ولي عام ١٩٨٧ تؤكدان من دون أي شك رغبة الدولتين في نقل القضية إلى محكمة العدل إذ لم يتم التوصل إلى حل من خلال الوساطة السعودية.

وحلل البروفيسور جين سالون

وهو من مستشاري قطر الوضع القانوني لاتفاق الدوحة، وقوته من وجهة نظر القانون الدولي، مؤكداً أن النص على توجيه الطرفين، إلى المحكمة لا يعني عدم تقدم قطر بطلب يحدد قضايا النزاع من جانبها. وشدد رئيس الوفد القطري في تصريحات إلى الصحافة، بعد جلسات أمس على أن الطلب القطري أحالة الخلاف إلى محكمة العدل الدولية أريد به تجنب أي محاولة غير سامية للحل، ما يحكر علاقات الأخوة بين بلدين، ونكر بالعلاقات العرفية - الكويفية التي طبعت بسبب عدم مواجهة الخلافات وحلها سلمياً إلى كرامة في منطقة الخليج والعالم العربي. وأكد أن وساطة المحكمة العربية السعودية بما زالت قائمة والجهود تبذل بهذا الاتجاه، حتى الوصول إلى حل يوفق جميع الأطراف. وإذا نجحنا في الوصول إلى ذلك الحل من دون محكمة العدل فسقول: أننا نسحب القضية. لكن هذه المسألة لا تزال معلقة منذ العام ١٩٣٧ وبذلك جهود مشتركة وجهود الأخوة والاتقاء من دون التوصل إلى حل. وقطر تريد أن يكون هذا الحل سلمياً، وفقاً للقانون الدولي. وستستمع محكمة العدل اليوم لرد البحرينية على الملاحظات الختامية لدولة قطر، ثم ترفع الجلسات لاتاحة الفرصة أمام المحكمة ومهندتها لدرس القضية قبل إبداء رأيها في اختصاصها في القضية.



المصدر :

١١ مارس ١٩٩١

التاريخ :

للنشر والخدسات الصحفية والمعلومات

أسئلة من محكمة العدل لممثلي البحرين وقطر

■ لاماي - «المهاجرة» - وجه القاضي م. شوبيل نائب رئيس محكمة العدل الدولية عدداً من الأسئلة إلى ممثلي قطر والبحرين. وتمهد ممثل دولة قطر إليه خطياً في أسرع وقت. وهنا نص الأسئلة:

أولاً: ترجمة الأمم المتحدة لحضرة (اتفاق) النوحة تنص على أن «المساعي الحميدة للمملكة العربية السعودية في شأن النزاع بين البلدين» تستمر حتى أيار (مايو) ١٩٩١، «وعندما تنتهي تلك الفترة، يجوز أن يتقدم الطرفان بالقضية إلى محكمة العدل الدولية». وفقاً للوصيفة البحرينية التي قبلتها دولة قطر، والأجرامات المترتبة عليها. هل هذا النص يبين أنه:

١ - في فترة استمرار المساعي الحميدة، تعمل المملكة العربية السعودية على إيجاد تسوية لموضوع النزاع؟

ب - خلال تلك الفترة لا يجوز للطرفين (قطر والبحرين) طرح القضية على المحكمة؟

ج - بمجرد انتهاء تلك الفترة يجوز أن يطرح الطرفان القضية على المحكمة؟

ثانياً: الفقرة ٢ من محضر النوحة وترجمة الأمم المتحدة، نصت على أنه يجوز أن يطرح الطرفان القضية على المحكمة، في الوقت الذي تنص الفقرة ٢ على أنه إذا تم التوصل إلى اتفاق أخوي مقبول من الطرفين، يتم سحب القضية.

هل الجملة أو الجمل ذات الصلة في النص العربي الذي ترجمت منه هذه العبارات في إشارتها إلى «الطرفان» و«الطرفان الأثنان» تختلف في الفقرتين ٢ و ٣ أو هي ذاتها؟

ثالثاً: إن ترجمة مسودة محضر الاجتماع المطبوع على أوراق وزارة خارجية المملكة العربية السعودية والمؤرخ في ٢٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٠ تنص على: «انتهت هذه المشاورات باتفاق الطرفين على صيغة السؤال الذي سيتم التقدم به إلى محكمة العدل الدولية من كل منهما. وهو كالاتي كما جاء في مذكرة البحرين: يطلب الطرفان من المحكمة أن تقر...»

هل النص العربي الأصلي الذي ترجمته ما تقدم، عندما ذكر من أي منهما «و الطرفان» يطلبان، استخدم العبارات ذاتها أو عبارات مختلفة لهاتين الجملتين.



البحرين تطعن مجدداً في صلاحية محكمة العدل في البت في خلافها مع قطر

لاهاي - ألقى بطلنت البحرين امس في صلاحية محكمة العدل الدولية في لاهاي في البت في خلافها حول الجزر القائم مع قطر. وقال حسين محمد البحارنة ممثل البحرين لدى محكمة العدل في اليوم الأخير من المرافعات حول صلاحية محكمة العدل الدولية وما اذا كان يمكنها قبول الطلب الذي تقدمت به قطر من جانب واحد في 8 يوليو (تموز) 1991، «ان حكومة البحرين يؤسفها ان تضطر الى الطعن في صلاحية محكمة العدل الدولية بيد انه لا يمكنها ان تقبل بمحاولة قطر جررها امام محكمة العدل دون موافقتها وبشروط لا تصب في مصلحتها».

ويشار الى ان محكمة العدل الدولية ستقرر بشأن صلاحيتها في البت في المسألة وامكان قبولها قبل ان تبدأ في دراسة القضية الامر الذي قد يستغرق سنوات عدة. ومن المتوقع ان يصدر قرار المحكمة حول صلاحيتها في البت في الخلاف في يونيو (حزيران) او يوليو المقبلين. واعلنت البحرين ان الطرفين تعهدا مبدئياً في اطار اتفاقات في ديسمبر (كانون الأول) 1987 وفي ديسمبر 1990 بواسطة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود عرض خلافهما سوية على محكمة العدل. وبالتالي لا يحق لقطر التقدم بطلب من جانب واحد لدى محكمة العدل.

ومن جهة أخرى اعتبرت البحرين ان مسائل الخلاف بين الدولتين لا يمكن تجزئته، وأشارت الى ان قطر عرضت على محكمة العدل جانباً واحداً للخلاف وهو مطالبتها الخاصة.

واضاف البحارنة انه لم تتم الإشارة حتى الى الزيارة التي تطالب البحرين بإراض فيها.

وكانت قطر قد اعلنت امام محكمة العدل ان اتفاق ديسمبر 1990 (او اتفاق الدوحة) اعطى الطرفين الحق بعرض الخلاف على المحكمة كل منهما على حدة في حال لم يتم التوصل الى اتفاق حول عرض الخلاف بصورة مشتركة.



المصدر : **الجريدة**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : **١٢ مارس ١٩٩٤**

مصر تعرض التوسط بين قطر والبحرين

□ القاهرة - من محمد علام

■ أبدت مصر استعدادها للتوسط في النزاع بين البحرين وقطر على جزر حوار ولشت الفيل، وكشفت مصادر دبلوماسية مطلعة لـ «الحياة» أن كلا من الطرفين اتفقا للقاهرة استعدادا لقبول الوساطة المساهمة في حل النزاع.

وقالت أنه خلال زيارة كل من الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني وزير خارجية قطر ونظيره البحريني الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة لمصر الأسبوع الماضي كان هذا الموضوع ضمن محادثتهما في القاهرة.

وزير الدولة البحريني للشؤون القانونية : قرار محكمة العدل الدولية أكد صحة حجبتنا القانونية

□ لندن - والحياء :

وافقت عليها دولة قطر في الدوحة في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٠، تقضي
بعرض جميع أمور الخلاف بين الطرفين على المحكمة وذلك ضمن الحدود التي
تضمنتها الصيغة البحرينية.

وأبعداً أن الصيغة البحرينية تضمن حق البحرين بالمطالبة بالرياض.
خاصة: قررت المحكمة أن تعطي الطرفين (البحرين وقطر) فرصة خمسة
أشهر من تاريخ صدور القرار، يتقدم خلالها الطرفان بطلب مشترك أو بطلبين
متصلين وضمن قضية واحدة يتضمنان كل أمور الخلاف بينهما وفقاً لاختصاصات
الصيغة البحرينية.

هذه هي العناصر الرئيسية التي تضمنتها قرار المحكمة الصادر يوم الجمعة
الماضي. وهذه العناصر كلها قد تنقسم وتلتصق مع الصيغة القانونية التي تقدمت
بها دولة البحرين إلى المحكمة عند اعتراضها على الطلب المتعدد المقدم من قبل
دولة قطر في تموز (يوليو) ١٩٩١.

هذا وقد ألبت قرار المحكمة المذكور صحة ما ذهبت إليه دولة البحرين في
مذكراتها ومراجعاتها أمام المحكمة من أن عرض الخلاف بين الدولتين على
المحكمة يتطلب ضرورة الحصول على موافقة الطرفين وليس موافقة طرف واحد
فقط، إذ أن مثل هذا الأمر لا يتحقق إلا من خلال طلب مشترك في شكل اتفاقية
خاصة يتم التوافق عليها من قبل الطرفين.

وهذا هي المحكمة اليوم - وبعد مرور ثلاث سنوات على الطلب القطري المتعدد
- تقرير إعطاء الطرفين مهلة مقدوها خمسة أشهر بعد تاريخ صدور قرارها
المذكور، وذلك للاتفاق على تقديم إلى المحكمة بجميع أمور الخلاف بموجب طلب
مشترك أو بطلبين متصلين ضمن قضية واحدة. لكن القرار يؤكد أنه مهما كان
شكل الطلب الذي يتقدم به الطرفان إلى المحكمة يجب أن تتم موافقة الطرفين
عليه وأنه يجب أيضاً أن يتضمن «جميع أمور الخلاف» بينهما.

وقد باتت دولة البحرين حال صدور قرار المحكمة يوم الجمعة الماضي، من
خلال بيان وزير خارجيتها الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة، إلى دعوة دولة قطر
إلى التفاوض معها من أجل التوقيع على اتفاقية خاصة تتضمن عرض جميع
أمور الخلاف بين الطرفين على المحكمة وذلك حسب منطوق القرار المذكور
للمحكمة.

■ صرح الدكتور حسين محمد
البحريني وزير الدولة للشؤون
القانونية وكبير دولة البحرين
ومستشارها أمام محكمة العدل
الدولية الذي يزور لندن حالياً لـ
«الحياء» أمس بأن قرار محكمة العدل
الدولية في القضية الخلاف بين دولتي
البحرين وقطر بشأن الاختصاص
والقبول الذي صدر يوم الجمعة
الماضي، هو قرار يتمم بالعدالة إذ أنه
أكد بما لا يدع للشك صحة الحجج
للبحرين التي تقدمت بها دولة
البحرين إلى المحكمة في مذكراتها
الخطية وفي أثناء مراجعاتها الشفهية
أمامها.

وأوضح الدكتور البحارنة رداً على
سؤال في شأن عناصر القرار بأن قرار
المحكمة أحسن في موضوع
الاختصاص والقبول على العناصر

المهمة الإثباتية.

وأولاً أن الطلب المتعدد الذي قدمته
دولة قطر إلى المحكمة في ٨ تموز
(يوليو) ١٩٩١، للنظر في الخلاف بين
دولتي البحرين وقطر - والذي
اعترضت عليه دولة البحرين حينذاك
- هو طلب ناقص لأنه لا يتماشى مع
شروط المادة ٤٠ من النظام الأساسي
للمحكمة ولهذا قررت المحكمة عدم
النظر في الخلاف المذكور على أساس
ذلك الطلب القطري المتعدد.

لذلك أن الطلب القطري المتعدد لم
يتضمن كل أمور الخلاف بين
الدولتين وإنما التخصر فقط على
عرض بعض أمور الخلاف. إذ تجاهل
على سبيل المثال، طلب دولة البحرين
المطالبة بالرياض. ولذلك تجاهلت
المحكمة الطلب القطري المتعدد.
لذلك، أن نصيغة البحرينية التي

محكمة العدل الدولية تتصل في النزاع القطري البحري

اصدرت محكمة العدل الدولية حكمها باختصاصها في نظر النزاع بين دولتي قطر والبحرين. وطلبت المحكمة من طرف النزاع تقديم الوثائق حول موضوعات الخلاف في مدة اقصاها خمسمئة شهر. تنتهي في ١١/٢٠/٩٩ واستقبلت الخارجية القطرية حكم محكمة العدل الدولية بالترتيب باعتباره مدخلا لتقرير الحقيقة وصرح مسعود مسعود الخارجية القطرية بان قطر تنزع بملاقات حسن الجوار مع الشقيقة البحرين. وانها سعت منذ البداية للوصول إلى الحقيقة، وهذا ما عا بها للجوء إلى محكمة العدل الدولية. لتتصل في النزاع على أساس من قواعد القانون الدولي باعتبار أن ذلك هو خير وسيلة للمحافظة على روابط الإخوة التي تجمع بين شعبي السموطين الشيلتين. ويسبق خبرهما المشرق، ويحقق علاقات حسن الجوار، ويوطد الأمن والاستقرار في منطقة الخليج. وتؤكد الخارجية القطرية التزام قطر بحكم محكمة العدل الدولية. عندما يصدر موما كان هذا الحكم مطابقا على روح الإخوة التي تعرض على أن تكون محور العلاقات بينها وبين جميع الأشقاء بمنطقة الخليج.



البحرين تأمل باتفاق مع قطر لنقل خلافهما الى محكمة العدل

وكيلهما سيبحثان في لندن في ٦ تشرين الاول

□ الخافضة - من حسن التاليس :
 أصدرت دولة البحرين من
 صحتها التي ان يكون الاجماع الذي
 الامارات في عقد في لندن يوم ٦
 تشرين الاول (الاضواء) قبل ان
 وتبين البحرين وقطر عام ١٩٨١
 العمل الدولية لوقف اطلاق النار
 بينهم في سرقة ايرام اعطى
 بموجب التوجيه الى المحكمة
 اعاد الخلاف بين الطرفين في الوقت
 المتوسر وهو ٢٠ تشرين الاول
 القسار محكمة العدل الدولية
 الصادر في الاول من صوب (بوليس)
 ١٩٩٢.

والشار مصدر مسؤول في وزارة
 الخارجية دولة البحرين في تصريح
 له امس في ان الاجماع المذكور تم
 الاطلاق على من اجل الشاؤون
 المتعلقين الى صيغة مشتركة بين
 الدولتين المذكورتين قرار محكمة العدل
 الدولية الصادر في الاول من تموز
 ١٩٩٢ الذي اقر عدم اطلاق في الطلب
 المعلن الذي اعلنت به قطر في ٨
 تموز ١٩٩١ وقررت دولة البحرين
 في الرد على المحكمة بغير
 منها بعد ان كان الخلاف بين الدولتين
 بدأ في ذلك نحو اعضاء المحكمة
 بالازدواج.

وقال وزير الخارجية البحريني
 الشيخ محمد بن مبارك يث في ٥
 تموز ١٩٩٢ برسملة خارجية التي لا
 خارجية دولة قطر بدعوة لها الى
 عقد اجتماع مشترك على المستوى
 الوزاري برسملة الدولة الوسيطة
 لعللة الخارجية السعودية لإعدام
 الاجراءات المتخذة بتخليق قرار محكمة
 العدل الدولية الصادر في الاول من
 تموز (بوليس) ١٩٩٢.

والقول في ما يتعلق بتخليق
 والتعبير العمومي البحرين والمسائل
 الاقليمية بين دولتي البحرين وقطر
 واث ان موضوع الدعوة الواردة في
 الطلب المذكور الذي تقدمت به قطر
 الى المحكمة في ٨ تموز ١٩٩١ قد
 احسبوا ليعطى على بعض اسس
 الخلاف وما لا يتسهم والتسوية
 البحرينية التي قبل بها الطرفان
 واثان اقررت المحكمة في قرارها
 الصادر في الاول من تموز ١٩٩٢ عدم
 التخليق في طلب الطرفين الذي
 مقدم في طلب دولة البحرين كما
 التامت المحكمة العليا بالقطر
 التي يتخلى عنها بطلب مشترك او
 هذين مقدمين ضمن لسبب
 واحد.



قطر تعترض على مشروع البحرين لتحديد خلافهما باتفاق مشترك

■ القاهرة - الصحافة - قال مصدر مسؤول في وزارة الخارجية في دولة البحرين أن وكلي البحرين وقطر أمام محكمة العدل الدولية لاجتماع في لندن للمتهمين لتحقيق اتفاق بين الدولتين على عرض كل أمور الخلاف بينهما على المحكمة.

وأوضح أن وفد دولة البحرين قدم في الاجتماع الثاني من نوعه الذي عقد أول من أمس في لندن، مسودة اتفاق مشترك يتضمن كل القضايا الخلافية في حين قدم وفد دولة قطر صحيفة رسالة مشتركة تقدم إلى المحكمة من جانب الطرفين. وأضاف أن الطرفين تبادلا للملاحظات التي تشرح موقف كل دولة من المشروع الذي تقدمته الدولة الأخرى، واعترض وفد دولة قطر على مشروع الاتفاق المشترك المقدم من دولة البحرين لأنه يتضمن مطالبة دولة البحرين بـ (منطقة) الزيارة. وهذا الاعتراض القطري على حق دولة البحرين في ما يتعلق بالزيارة لا يتسجم مع قرار محكمة العدل الدولية الصادر في الأول من تموز (يوليو) ١٩٩٤.

وتابع، المتوسّص في دولة البحرين بتسجيلها الاعتراض على الطلب القطري المفرد إلى المحكمة في عام ١٩٩١ ترى أنها (القضية) لا تزال خارج اختصاص المحكمة خصوصاً أن قرار المحكمة المذكور رفض النظر في الطلب القطري المفرد لعام ١٩٩١ كونه ثانوياً، ولم يتضمن كل أمور الخلاف بين الطرفين.

وبناء على ذلك القرار فإن دولة البحرين أكدت موقفها في ما يتعلق بفسرورة عقد اتفاق بين الدولتين يتضمن كل أمور الخلاف بينهما بما في ذلك حق دولة البحرين بالاطالبة بالسيادة على الزيارة.

وترى دولة البحرين أن اختصاص المحكمة في النظر في الخلاف لا يتخذ إلا بموجب اتفاق صريح بين الطرفين وليساً للألمس والشروط التي تثار مولفة مشتركة من الطرفين.

واتفق الوفدان على عقد اجتماع آخر في وقت لاحق.



البحرين : تأييد فتوى بن باز بعدم جواز احتكام المسلمين الى محكمة العدل الدولية

□ لندن - الحياة □

أيد رئيس محكمة الاستئناف العليا الشرعية في دولة البحرين الشيخ محمد عبداللطيف آل سعد ما ألقى به الرئيس العام لرابطة العالم الإسلامي المفتي العام للمملكة العربية السعودية ورئيس هيئة كبار العلماء المسلمين الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز من عدم جواز الاحتكام بين الدول الإسلامية لدى محكمة العدل الدولية.

وقال الشيخ آل سعد في بيان أصدره أمس وثقت الحياة، نسخة عنه بهذا الاطلاع على ما ألقى به الرئيس العام لرابطة العالم الإسلامي المفتي العام للمملكة العربية السعودية رئيس هيئة كبار العلماء سماحة الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز والمنشور في جريدة الحياة العدد ١١٨٨١ الصادر يوم السبت ٢ جمادى الآخرة ١٤١٥ هـ الموافق ٢ نوفمبر ١٩٩٤ (من) بأنه لا يجوز

الاحتكام بين الدول الإسلامية الى محكمة العدل الدولية واشتراكها من الهيئات غير المسلمة او تحكيمها بين المسلمين في المصالحات والمصالحات والحدود السياسية وغيرها. ان ما ألقى به سماحته لهو عن الحق لإجماع علماء المسلمين سلفهم وخلفهم عليه امتثالاً لأمر الله تعالى في كتابه العزيز ومنهج رسوله المصطفى - صلى الله عليه وسلم - لأن التحاكم في مثل هذه الأمور - غير شرع الله يكون خروجاً عن ملة الإسلام المسماة التي شرعها الله لعباده بقوله تعالى: فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموا في ما شجب بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً. هذا وإننا نهتجئ بالمسلمين خصوصاً المسؤولين منهم، بالتمسك بكتاب الله وسنة رسوله الكريم صلى الله عليه وسلم في ما يصدر من خلافات بينهم، حتى نلبي للعالم لنا خير أمة أخرجت للناس.



المصرى : الهيئة النحوية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ - ١٠ - ١٩٩١

مسؤول أميركي كبير يزور البحرين وقطر

□ الخاتمة - من حسن النقيض:
□ الدوحة - الحياقة:

■ استقبال امير دولة البحرين الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة ورئيس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة أمس وكيل وزارة الخارجية الاميركي للشؤون السياسية بيتر تارنوف الذي يزور البحرين وقطر في اطار جولة على دول مجلس التعاون الخليجي.

واكد المسؤول الاميركي خلال اللقاء عمق العلاقات الوطيدة التي تربط بين البحرين والولايات المتحدة كما تبادل الامير ورئيس الوزراء مع وكيل وزارة الخارجية الاميركية الآراء حول تعزيز الحاق التعاون بين البلدين إضافة الى الوضع الراهن في المنطقة وتطورات مسيرة السلام في الشرق الأوسط.

واثناء الامير ورئيس الوزراء بما تشهده علاقات البلدين من تقدم وتطور في مختلف المجالات متوهين بال دور الذي تشهده به الولايات المتحدة للمحافظة على أمن المنطقة وسلامتها.

وعبر المسؤول الاميركي عن ارتياح الإدارة الاميركية لمثانة العلاقة بين البلدين والشخصان والتنسيق بينهما في مختلف الميادين.

وحضر للقاءية وزير الخارجية الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة ووكيل وزارة الخارجية السيد حمادي محمد القحبيبي وسفير الولايات المتحدة لدى البحرين بيفيد رانسم.

ووصل تارنوف والوفد المرافق له أمس الى الدوحة في زيارة الى دولة قطر. وقالت مصادر قطرية ان المسؤول الاميركي سيجري محادثات مع المسؤولين القطريين حول عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك.

كما وصل الى الدوحة امس أيضاً وفود حجازي زكريا وزير المواصلات في سلطنة بروناي في زيارة رسمية لدولة قطر تستمر ثلاثة ايام يجري خلالها محادثات مع المسؤولين القطريين تتناول التعاون بين دولة قطر وسلطنة بروناي خصوصاً في مجالات المواصلات والنقل.



البحرين : لا اختصاص لمحكمة العدل للمنظر في دعوى قطر المنفردة

□ الخاتمة - الاستمارة

أما على مصدر مسؤول في وزارة الخارجية البحرينية ببيان إلى وكالة الأنباء القطرية جاء فيه:

«المراد الذي صدر عن محكمة العدل الدولية في ١ تموز (يوليو) ١٩٩٤، والذي دعا دولتي البحرين وقطر إلى الاتفاق على التسليم إلى المحكمة بكل مواضيع الخلاف بينهما في موعد لا يتجاوز ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٤، عُقدت في لندن بين وكيلَي دولتي البحرين وقطر أمام محكمة العدل الدولية الدكتور حسين محمد الجبالي والدكتور نجيب محمد التميمي لثلاثة اجتماعات في ١٦ تشرين الأول (أكتوبر) و ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٤ لغرض تنفيذ قرار المحكمة المذكور في شأن التوصل بين الدولتين إلى التسليم مشروطاً.

وفي هذه الاجتماعات تبادل الطرفان المذكرات والملاحظات التي أبدتها كل طرف على مذكرات الطرف الآخر.

وفي الوقت الذي اتفق لسياسة الطرفان على تسوية الطيف الذي يقدمان به إلى المحكمة طلب مشترك JOINT ACT اختصاراً على الأمور التي كان يجب أن يتخضعها هذا الطيف إن صوّلت البحرين قسماً أو مئتين في مذكرتها ومشروعها للطالب المشترك بتاريخ ١٦ تشرين الثاني ١٩٩٤ المرفوض على دولة قطر، هو أن يتخضع هذا الطيف لجميع أمور الخلاف بين الطرفين بما في ذلك مسألة السيادة على الزيادة واعتراض وكيل دولة قطر على هذا الطيف العادل والذي يتسبب مع قرار المحكمة الصادر بتاريخ أول تموز (يوليو) الماضي في شأن عرض جميع أمور الخلاف على المحكمة.

وإن الواسع أن الوفد القطري في هذه الاجتماعات اتخذ موقفاً متشدداً ليس فقط من موضوع الخلاف في شأن الزيادة وإنما أيضاً ذلك في الاعتراض على كل المقترحات التي تضمنتها مشروع الطلب المشترك المقدم

من قبل دولة البحرين، واعترضت وأبدت دولة قطر على الاتفاقية الآتية تضمنتها مشروع الطلب البحريني المشترك:

١ - أنص على أن التسليم إلى المحكمة يكون على أساس السيادة البحرينية التي سبق أن قبلتها قطر.

٢ - طريقة تحديد مواضيع الخلاف للتمسك إلى المحكمة التي

تتضمن مسألة السيادة على الزيادة.

٣ - تحديد لحد الخطوية لتبادل المذكرات بين الطرفين عن طريق المحكمة.

٤ - عرض دولة البحرين أن يطلب الطرفان من المحكمة تعيين اسم القضية من الاسم الحالي الذي قام على أساس الطلب المشترك من دولة قطر عام ١٩٩١ إلى اسم جديد يحقق المساواة بين الطرفين حين التقدم إلى المحكمة بطلب مشترك من دون أن يكون هناك مدح (عز) ومدعي عليه (البحرين). ولم توافق دولة قطر للأص على هذا الطلب.

٥ - الطلب من المحكمة تعيين مدعي، للمساعدة في الأمور الفنية.

إن أهم مسألتين مبعثتين اختلاف الطرفين حولهما هما:

أولاً: أن دولة قطر تصرّ على أنه يجب أن يستمر الإجراء ضمن إطار

الطلب القطري الأخير لعام ١٩٩١.

وبعد ذلك على رغم حقيقة أن دولة البحرين لم توافق أبداً على مطلب

دولة قطر في شأن أمور الخلاف بين

الدولتين التي تم رفعها إلى المحكمة بموجب الطلب القطري الأخير.

ثانياً: أن دولة قطر لست ترفع

بعض أمور الخلاف بين البلدين فقط إلى المحكمة، وهذا هو السبب

الذي حدا بالمحكمة إلى أن تطلب من الطرفين أن يتقدموا بطلب

محدد يحدّد على جميع أمور الخلاف بينهما. ويجب أن يستعمل

هذا الطلب بالضرورة على مسألة السيادة على الزيادة. وحلي إذا قدم

الطلب في صورة طلبين متضمنين

لأن من رأي دولة البحرين الراسخ أن يتم تلك لقط بقاء على اتفاق الطرفين.

وعلاوة على ذلك فإن دولة قطر تزعم في مذكرتها أثناء المباحثات بين الوفدين أن المحكمة قبست أن لها اختصاصاً في النظر في الدعوى المرفوعة إليها على أساس الطلب الأخير الذي قدمته دولة قطر إليها عام ١٩٩١. وكسرت البيانات والتصريحات التي صدرت عن مصادر رسمية في دولة قطر هذا التفسير الخاص بالقرار المحكمة أن موقف دولة البحرين الذي صرح به دائماً هو أن قرار المحكمة الصادر في ١ تموز (يوليو) ١٩٩٤ لم يبت في مسألة اختصاصها بالنظر في الطلب الأخير لدولة قطر. وعمدت المحكمة إلى ترك الأمر للطرفين كي يتقدموا إليها بكل صور الخلاف بينهما بموجب اتفاق.

ونتيجة لعدم نجاح المفاوضات بين الوفدين لغرض الالتزام بقرار المحكمة في شأن التقدم إليها بجميع صور الخلاف بينهما بموجب اتفاق مشترك، وجدت دولة قطر من المناسب أن تتقدم إلى المحكمة بمطريها يوم ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٤ الفقرة ٤١ من حكم المحكمة بتاريخ ١ تموز ١٩٩٤.

ومن وجهة نظر البحرين فإن هذا الطلب الجديد هو طلب مغرر آخر من جانب دولة قطر. وإن واجب دولة البحرين أن تعرض على هذا الطلب الأخير الجديد لأنه لا يتسبب مع قرار المحكمة الصادر في ١ تموز ١٩٩٤ الذي يتطلب اتفاق ورسم الطرفين على الطلب المقدم إلى المحكمة سواء في شكل طلب مستعجل أو في شكل طلبين متضمنين. إن ما قدمته قطر يوم ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) هو طلب واحد في صيغة الفرد وليس طلبين متضمنين في صيغة الجمع. كما هو مبين بوضوح في الفقرة ٢٨ والفقرة ٤١ من قرار المحكمة. إن هذا القرار يتضمن أن كل المحكمة تحظى الفرصة بالطرفين (أي كلاهما) لا أي



منوها) بأن يتقدم اليها بكل امور الخلاف.

لذلك ليس ممكناً للطرفين ان يعرفوا كل امور الخلاف على المحكمة بطريقة متفصلة الا اذا افهر كلا الطرفين المقصد نفسه (أي التظلم) في طلبيهما المتصلين. وليس باستطاعة احدهما ان يتقدم بمفرده في هذا الطلب باسم او محل للطرف الآخر.

ويجب على دولة البصريين ان تؤكد مجدداً انه في غياب موافقتها الحدية على تلك اعلان دولة قطر لا تستطيع الآن كما لم تستطع في السابق ان تقرر بمفردها اختصاص المحكمة في نظر الخلاف بين الطرفين على اساس هذا الطلب المتكرر الجديد.

ومن وجهة نظر دولة البصريين، لسان هذا يعني انه طالما لم يتم التوصل الى اتفاق بين الجانبين بانقضاء الموعد المحدد في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٩٤ بضموم طلبية ومحتوى الطلب المشترك الى المحكمة لانه لا يمكن ان يكون للمحكمة اختصاص للنظر في الخلاف بين الطرفين ومحتوى المحكمة كما هي الآن دون اختصاص للنظر في الدعوى التي تقدمتها دولة قطر بمفرده.



في تعقيب على قرار لاهاي، باستئناف النظر في الخلاف بين البلدين

البحرين تعتبر أن طلب قطر المنفرد لا يلزمها بقبول اختصاص محكمة العدل الدولية

لندن - النماة:
الشرق الأوسط

وصفت البحرين أمس الطلب المنفرد، الذي تقدمت به قطر إلى محكمة العدل الدولية، حول الخلاف الحدودي بين البلدين بأنه غير صحيح وغير قانوني، ولا يلزمها بقبول اختصاص المحكمة في الموضوع.

وصرح مصدر مسؤول بوزارة الخارجية البحرينية في وكالة أنباء الخليج بالبيان التالي: أصدرت محكمة العدل الدولية يوم 12 ديسمبر (كانون الأول) 1994 بياناً قالت فيه أنها استأنفت عملها في التقاضي في الخلاف بين دولتي البحرين وقطر والذي عرض على المحكمة بموجب الطلب الطارئ المقدم في عام 1991. وقد نص هذا البيان على أن المحكمة قد أصدرت حكمها الأول بشأن الخلاف المذكور في 1 يوليو (تموز) 1994. وقد تضمن ذلك الحكم تقرير الأمور التالية:

1 - أن الرسائل المتبادلة بين ملك المملكة العربية السعودية وأمير قطر بتاريخ 19 و21 ديسمبر 1987 وبين ملك المملكة العربية السعودية وأمير البحرين بتاريخ 19 و26 ديسمبر 1987، وأن الوثيقة المعونة بحضر، والموقعة في 25 ديسمبر 1990 بين وزراء خارجية

البحرين وقطر والمملكة العربية السعودية تعتبر اتفاقيات دولية تنشئ حقوقاً والتزامات على الأطراف الموقعة عليها.

2 - أن الطرفين قد تصهدا بموجب تلك الرسائل لعام 1987 والخمير لعام 1990 بأن يرغما النزاع بينهما يكامله إلى المحكمة. 3 - وبما أن الطلب المقدم إلى المحكمة من قبل قطر في عام 1991 قد عرض مطالبتها وحدها باستثناء مطالب البحرين، فقد وجدت المحكمة أنها لم تكن من أن يرغم بها كل الخلاف.

4 - لذلك فقد قررت المحكمة في

قراراتها الصادر في أول يوليو 1994 بأن يرغم اليها الطرفان جميع أمور النزاع بينهما خلال فترة تنتهي في 30 نوفمبر (تشرين الثاني) 1994.

5 - وبتاريخ 30 نوفمبر تسلمت المحكمة من وكيل قطر رسالة مرفقا بها طلب تنفيذها للفترة 41 من حكم المحكمة الصادر في أول يوليو 1994.

6 - وفي نفس التاريخ تسلمت المحكمة رسالة من وكيل البحرين مرفقا بها وثيقة بعنوان تقرير دولة البحرين إلى المحكمة بشأن محاولة الطرفين تنفيذ حكمها الصادر في أول يوليو 1994.

7 - في ضوء رأي قطر والبحرين على طلبات المحكمة الواردة في الحكم المذكور، فقد استأنفت المحكمة نظرها في القضية، ومن المنتظر أن يصدر حكم جديد في أسرع وقت ممكن. وتعليقاً على بيان المحكمة المذكور، صرح المصدر المسؤول بوزارة الخارجية إلى وكالة أنباء الخليج قائلا:

1 - أن الرسائل المتبادلة بين خدام البحرين الشريفيين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية وبين كل من أمير دولة البحرين وأمير دولة قطر في عام 1987 وكذلك محضر البوابة لعام 1990 الموقع من قبل وزراء خارجية دولتي البحرين وقطر والخلاف العربي السعودي تؤكد صراحة وبما لا يحصى للشك بأن على الطرفين (البحرين وقطر) أن يتسلما بطلب مشترك - لا منفصل - إلى محكمة العدل الدولية يتضمن جميع أمور الخلاف بينهما وذلك وفقاً للصيغة البحرينية، ولكن دولة قطر لم ترتبط بالاتزامات التي فرضتها تلك الرسائل لعام 1987 وكذلك محضر عام 1990، وإنما تصرفت تصرفاً مخالفاً للاتزامات التي فرضتها تلك الوثائق وتقدمت وحدها، وبأن مراجعة



ودون تمييز بين نوعية هذه المطالبات. أعترضت دولة قطر في نهاية المطاف على مطالب دولة البحرين العائلية والمنسجمة مع قرار المحكمة المذكور. وقد أوصلت دولة قطر المباحثات بين الوفدين إلى طريق مسدود نتيجة لتسدها وإصرارها على مطالبها ورفض مطالب دولة البحرين ضمن المطالب المشترك. وبذلك انتهت المباحثات بين وكيلي الدولتين دون نجاح.

6 - أما في ما يتعلق بلجوء دولة قطر إلى التقدم إلى المحكمة بتاريخ 30 نوفمبر الماضي بطلب منفرد آخر لا يتضمن مطالب دولة البحرين فإن هذا الطلب الجديد شانه شأن الطلب القطري المنفرد لعام 1991 هو غير قانوني وغير صحيح ولا يلزم دولة البحرين قانوناً بقبول اختصاص المحكمة في الموضوع. وقد قدمت دولة البحرين إلى المحكمة بتاريخ 30 نوفمبر الماضي تقريراً مفصلاً عن سير المباحثات بينها ودولة قطر أثناء المهلة التي حددتها المحكمة في قرارها بتاريخ أول يوليو الماضي والتي انتهت دون نجاح في 30 نوفمبر الماضي. كما نبهت دولة البحرين في ذلك التقرير عدم جدوى هذا الطلب المنفرد الجديد المقدم من قبل دولة قطر في تقرير اختصاص المحكمة بتاريخ 30 نوفمبر وذلك لأنه يفتقر أيضاً إلى العناصر الأساسية المطلوب قانوناً لتقرير اختصاص المحكمة وهو رضا وموافقة الطرفين التي يجب أن يتضمنها اتفاق أو طلب مشترك بين الطرفين. حيث أن منصوص موافقة دولة البحرين على الطلب القطري المنفرد مفقود فإن دولة البحرين تفتقر كما كانت خارج اختصاص المحكمة. وقد أوردت دولة البحرين تفصيلاً لوجه اعتراضها على الطلب المنفرد الجديد ودولة قطر في بيان وزارة الخارجية الصادر في أول ديسمبر.

يتضمن الطلب المشترك الذي يجب أن يقدمه الطرفان إلى المحكمة أمور الخلاف حسب المطالب التي تقدمت بها دولة قطر دون الأخذ بعين الاعتبار تضمنين الطلب المشترك مطالب دولة البحرين أيضاً وخاصة مطالبها بشأن السيادة على الزبارة. وقد رفض وفد دولة قطر في تلك المباحثات قبول حجة وفد دولة البحرين بأن الطلب المشترك إلى المحكمة لا يمكن أن يتضمّن مع قرار المحكمة المذكور الذي يدعو الطرفين إلى التقدم إلى المحكمة بجميع أمور الخلاف ما لم يتضمن بما فيها مطالب دولة البحرين بما فيها مطلب البحرين بالسيادة على الزبارة. وقد أوضح وكيل دولة البحرين في تلك المباحثات بأن دولة قطر قد تقدمت في طلبها المنفرد إلى المحكمة في 1991 بمطلب للسيادة على جزر حوار التي كانت ولا تزال خاضعة لسيادة دولة البحرين. فإذا كان الأمر كذلك، يجدر التساؤل: لماذا تستعرض دولة قطر على تضمنين الطلب المشترك إلى المحكمة مطلب دولة البحرين بالسيادة على الزبارة وذلك على قدم المساواة مع مطلب دولة قطر بالسيادة على جزر حوار؟

5 - وكما هو واضح من بيان وزارة الخارجية الصادر في أول ديسمبر فإن أصرار دولة قطر على التفرّيق بين مطالبها ومطالب دولة البحرين بشأن أمور الخلاف هو الذي خلق عدم التوازن وعدم المساواة بين الدولتين منذ البداية نتيجة للطلب القطري المنفرد لعام 1991. وحسبنا آراء دولة البحرين استجاباً منها مع قرار المحكمة الصادر في أول يوليو، تصحيح هذا المسار الخاطئ الذي أوصلت دولة قطر القضية إليه. وبذلك يتضمن الطلب المشترك الذي دعت إليه المحكمة جميع أمور الخلاف شاملة لمطالب الدولتين كلها على قدم المساواة

دولة البحرين، بطلب منفرد في عام 1991 يتضمن بعض أمور الخلاف التي تتعلق بمطالبها فقط.

2 - بعد صدور حكم المحكمة في أول يوليو 1994 والذي دعا الطرفين بأن يتسديما إلى المحكمة بجميع أمور الخلاف بينهما في موعد لا يتجاوز 30 نوفمبر 1994 تاربت دولة البحرين إلى دعوة دولة قطر لعقد اجتماعات على مستوى وزيري خارجية الدولتين وبرعاية الدولة الوسيطة، المملكة العربية السعودية الشقيقة، التي كان لها الدور الأساسي والقيادي في المفاوضات السابقة التي أدت إلى توقيع محضر الدوحة في عام 1990 من قبل وزراء خارجية الدولتين والدولة الوسيطة.

3 - ولكن دولة قطر رفضت تلك المبادرة الأخوية من قبل دولة البحرين، ورفضت أن تكون المباحثات بشأن تطبيق حكم المحكمة الصادر في أول يوليو الماضي على مستوى وكيلي الدولتين أمام المحكمة ودون مشاركة الدولة الوسيطة. وكان لدولة قطر مسأ آراءت. وبعد مراسلات إسرائيلية بين وزيري خارجية الدولتين ووكيلهما أمام المحكمة استمرت نحو ثلاثة أشهر، (أي من أول يوليو حتى 30 سبتمبر (أيلول)) اجتمع وكلا الدولتين في لندن في 6 و 22 أكتوبر (تشرين الأول) و 14 نوفمبر 1994 وأجريا مباحثات مشتركة من أجل تطبيق قرار المحكمة الصادر في أول يوليو 1994.

4 - وكما أوضحت دولة البحرين في بيان المصو المسؤول بوزارة الخارجية الذي نقلته وكالة الأنباء الخليج بتاريخ أول ديسمبر، فإن المباحثات بين وفدي الدولتين لم تحقق النتيجة المطلوبة منها. وبذلك نتجاً للموقف التسديد الذي اتخذته وفد دولة قطر في تلك المباحثات وإصراره على أن



البحرين توضح الوضع القانوني لنزاعها مع قطر في محكمة العدل

□ الخاتمة - الحياة

صرح مصدر مسؤول في وزارة الخارجية في دولة البحرين بما يأتي:

أصبحت محكمة العدل الدولية يوم ١٢ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٩٤ بيئةً حارةً لحيث أنها استضافت عليها في الظل في الخلاف بين دولتي البحرين وقطر، والتي عرض على المحكمة بموجب الطلب المقدم في ١٩٩١. ونص هذا الطلب على أن المحكمة أصدرت حكمها الأول في شأن الخلاف المذكور في ١ يوليو (تموز) ١٩٩٤. وبناءً على ذلك الحكم لخص البينان الأمور التالية:

١ - أن الرسائل الدبلوماسية بين ملك المملكة العربية السعودية وأمير قطر بتاريخ ٢١ و٢٢ ديسمبر ١٩٨٧ وبين ملك المملكة العربية السعودية وأمير البحرين بتاريخ ١٩ و٢١ ديسمبر ١٩٨٧، وأن الوثيقة الموقعة بمطهرة والوثيقة في ٢٥ ديسمبر ١٩٩٠ بين وزراء خارجية البحرين وقطر والمملكة العربية السعودية تعتبر اتفاقيات دولية تلتزم حلفاءً والتزامات على الأطراف المعنية عليها.

٢ - أن الرسائل لعام ١٩٨٧ والمخمس تلك التي أنيرها النزاع بينهما يتكلم على الحكم.

٣ - وبما أن الطلب المقدم إلى المحكمة من قبل قطر في عام ١٩٩١ عرض مطالبها وحججها باستثناء مطالب البحرين، فقد وجدت المحكمة أنها لم تكن من أن يرفع إليها كل الخلاف.

٤ - لذلك أرت المحكمة في أقرها الصائري في أول يوليو ١٩٩٤ أن يرفع إليها الطرفان جميع أمور النزاع بينهما خلال فترة تنتهي في ٣٠ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٩٤.

٥ - وبما أن ٣٠ نوفمبر (تشرين الثاني) تسلمت المحكمة من وكيل الأمين رسالةً مرفقةً بها طلب تنفيذاً للقرار ٤١ من عدم المحكمة الصادر في أول يوليو ١٩٩٤.

٦ - وفي التاريخ نفسه تسلمت المحكمة رسالةً من وكيل البحرين مرفقةً بها وثيقة بعنوان تقرير دولة البحرين إلى المحكمة في شأن محاولة الطرفين تنفيذ حكمها الصادر في أول يوليو ١٩٩٤.

٧ - في ضوء ردي قطر والبحرين على طلبات المحكمة الواردة في الحكم المذكور، استطلعت المحكمة نظراً في القضية، ومن المنتظر أن يصدر حكم جديد في أمدٍ زمنيٍّ قريب.

وبالتحديد ما بين المحكمة المذكورة، صرح المصدر المسؤول في وزارة الخارجية في وكالة الأنباء الخليج بما يأتي:

١ - أن الرسائل الدبلوماسية بين خادم الحرمين الشريفين لذلك لخصه من عبدالمعز آل مسعود ملك المملكة العربية السعودية وبين كل من أمير دولة البحرين وأمير قطر في عام ١٩٨٧ وكذلك مصدر الدوحة لعام ١٩٩٠ الموقع من قبل وزراء خارجية البحرين وقطر والمملكة العربية السعودية، تؤكد بصرامة وبما لا يحصى لثمة أن على الطرفين (البحرين وقطر) أن يتقدموا بطلب مشترك - لا يطلب منفصل - إلى محكمة العدل الدولية بضم جميع أمور الخلاف بينهما وذلك وفقاً للصيغة الجبروتية، لكن دولة قطر لم ترتبط بالاتزامات التي فرضتها تلك الرسائل لعام ١٩٨٧ وكذلك مصدر عام ١٩٩٠، وإنما تصررت تصرفاً مخالفاً للاتزامات التي تفرضها تلك الوثائق، وتقدمت وحدها، ومن دون مراجعة دولة البحرين، بطلب منفرد في عام ١٩٩١ يتضمن بعض أمور الخلاف التي تتعلق بمطالبها فقط.

٢ - بعد صدور حكم المحكمة في أول يوليو ١٩٩٤ والقرار في ١٩٩٤ الذي أن يتقدموا إلى المحكمة بجمع أمور الخلاف بينهما في موعد لا يتجاوز ٣٠ نوفمبر ١٩٩٤، فارت دولة البحرين إلى دعوة قطر لاعتد اجتماعات على مستوى وزير خارجية الدولتين ووزارة الدولة الوسيط - المملكة العربية السعودية - للتحقيق - التي لنها الدور الأساسي والقيادي في المفاوضات

المعلقة التي أدت إلى توقيع محضر النوحه في عام ١٩٩٠ من قبل وزراء خارجية الدولتين والدولة الوسيط.

٣ - لكن دولة قطر رفضت ذلك المبادأة الأخوية من قبل دولة البحرين، ورفضت أن تكون المحادثات في شأن تطبيق حكم المحكمة الصادر في أول يوليو الماضي على مستوى وكلي الدولتين أمام المحكمة ومن

دون مشاركة الدولة الوسيط وكان لدولة قطر ما أرات، وبعد مراسلات اجرائية بين وزير خارجية الدولتين ووكيلها أمام المحكمة استمرت نحو ثلاثة أشهر (أي من أول يوليو حتى ٣٠ سبتمبر) لجمع وكلا الدولتين في لندن في ٦ و٢١ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٩١ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٩١ وأجروا محادثات مشتركة في أجل تطبيق قرار المحكمة الصائري في أول يوليو (تموز) ١٩٩٤.

٤ - وكما أوضحت دولة البحرين في بيان المصدر المسؤول في وزارة الخارجية الذي نقلته وكالة الأنباء الخليج بتاريخ أول ديسمبر، فإن المحادثات بين وسعي الدولتين لم تحقق النتيجة المطلوبة منها، وذلك نتيجة لوقف الملتزم الذي اتخذه وفد دولة قطر في تلك المحادثات واصرارها على أن يتضمن الطلب المذكور الذي يجب أن يقدمه الطرفان إلى المحكمة أن يرفع الخلاف حسب الطلب التي تقدمت بها دولة قطر من دون الأخذ باعتبار تضمين الطلب المذكور مطالب دولة البحرين أيضاً خاصة مطالبها في شأن احتياجه على وزيره ورفض وفد دولة قطر في المحادثات قبول حجة وفد دولة البحرين بأن الطلب المقدمته في المحكمة لا يمكن أن يتسجم مع قرار المحكمة المذكور الذي يدعو الطرفين إلى التقدم إلى المحكمة بجمع أمور الخلاف ما لم يتضمن مطالب دولة البحرين بما فيها مطلب البحرين بالمساعدة على التفاوض. وأوضح وكيل دولة البحرين في تلك المحادثات أن دولة قطر تقدمت في طلبها المذكور إلى المحكمة في ١٩٩١ بمطلب السيادة على جزر حوار التي



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٠ - ١٩٩٤

القانوني المفرد لعام ١٩٩١ هو غير قانوني وغير صحيح ولا يلزم دولة البحرين قانوناً بقبول اختصاص المحكمة في الموضوع. ولقد تمت دولة البحرين في المحكمة بتاريخ ٣٠ نوفمبر الماضي تقريراً مفصلاً عن سير المحادثات بينها ودولة قطر أثناء الليلة التي حدثت فيها المحكمة في قرارها بتاريخ أول يوليو الماضي والتي انتهت من دون نجاح في نوفمبر الماضي. كما بينت دولة البحرين في ذلك التقرير عدم جدوى هذا الطلب المفرد الجديد للقدم من قبل دولة قطر في تقرير اختصاص المحكمة المقرر في اقتراح وذلك لأنه يفترض أيضاً في المفصل الإنساني المطلوب قانوناً لتقرير اختصاص المحكمة وهو رفضاً وموافقة المراجع التي يجب أن يتقدمها اتفاق أو طلب مشترك بين الطرفين. وحيث أن تخصص سوافلية دولة البحرين على الطلب القطري المفرد موقوف فإن دولة البحرين تبقى - كما كانت - خارج اختصاص المحكمة وأوربت دولة البحرين لتصل لوجه اعتراضها على الطلب المفرد الجديد لدولة قطر في بيان وزارة الخارجية الصادر في أول ديسمبر (كانون الأول).

كانت ولا تزال خاضعة لسيادة دولة البحرين. فإذا كان الأمر كذلك، يجدر التساؤل: لماذا تعترض دولة قطر على تضمين الطلب المشترك في المحكمة مطلب دولة البحرين بالسيادة على الزيادة، وذلك على قدم المساواة مع مطلب دولة قطر بالسيادة على جزر حوار؟

٥ - وكما هو واضح من بيان وزارة الخارجية الصادر في أول ديسمبر فإن استمرار دولة قطر على التفرقة بين مطالبيها ومطلب دولة البحرين في شأن أسوأ خلافه هو الذي خلق عدم التوازن وعدم المساواة

بين الدولتين منذ البداية. تشيخية للطلب القطري المفرد لعام ١٩٩١. ونحن أراكم دولة البحرين لتسجماً منها مع قرار المحكمة الصادر في أول يوليو، تصحيح هذا لاصر الشايفي الذي اوصلت دولة قطر للفضيلة اليه وذلك بتضمين الطلب للمفرد الذي دعت اليه المحكمة جميع اصور الخلافه شاملة لطلب الدولتين كلها على قدم المساواة ومن دون تمييز بين نوعية هذه المطالب. اعترفت دولة قطر في نهاية المطاف على مطلب دولة البحرين المعادلة والتسوية مع قرار المحكمة المذكور. واوصلت دولة قطر المحادثات بين الطرفين الى طريق مسدود نتيجة لتقسدها واصرارها على مطالبتها ورفض مطلب دولة البحرين ضمن الطلب المشترك. وذلك انتهت المحادثات بين وكيلي الدولتين من دون نجاح.

٦ - أما في ما يتعلق بلجوء دولة قطر الى التقدم في المحكمة بتاريخ ٣٠ نوفمبر الماضي بطلب مفرد آخر لا يتضمن مطلب دولة البحرين. فإن هذا الطلب الجديد شأنه شأن الطلب



1992 - 1993

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وزير الدفاع البحريني للأهرام

[illegible]

لعلنا نلاحظ كثيرا في هذا المجال .
وفي نهاية حديثه للأفراد العرب الوزير
الشيخ وولاهه لاسما بالإنهار والعالم.



ولي عهد البحرين لـ «الحياة» :

مطلوب مساعدة قطر والبحرين لحل ثنائي او خليجي

□ المتابعة - من حسن التميمي :

قال ولي عهد البحرين الشيخ
العام لقوة الدفاع الشيخ حمد بن
عيسى آل خليفة أمس إن قمة البحرين
أول مجلس التعاون الخليجي، «انت
في الوقت المناسب باعتبارها ان
يكون حل القضايا الملغاة بين دول
مجلس التعاون في شكل ثنائي وإذا
تحدث ذلك يكون حل من طريق
المجلس الأعلى في قمة المجلس
وتحت نرى أننا والاتقاء في الحل في
صلب هذا القرار، وجاء كلام الشيخ
حمد رداً على سؤال كـ «الحياة» عن
موقف دولة البحرين من قضية
التمتع بالجنسية مع دولة قطر
الموجودة حالياً على محكمة العدل
الدولية من جانب دولة قطر وعما إذا
كانت هناك مشكلة في شأن التحكيم
وقال الشيخ حمد أنه من الأفضل
أن يكون رأي محكمة العدل الدولية أن
تتولى الدولتان التظلمات إلى اتفاق
تجريبي دون أي تعقيدات وأن أجود
القضية إلى قدر الخليجي، وهذه
المعونة تتوقع التوصل إلى ما فيه
مصلحة الجميع، على المجتمع الدولي
أن يساعد الدولتين على الاتفاق
بالتراضي خيمة لمصلحة العامة
ولما يربط البحرين من محبة دولة
رحمة مشيدة على «أن عدم اتفاق
الدولتين يعتبر خروجاً عن رغبة أبناء
الخليج».

ويذكر «التزام البحرين ما جاء في
الاتفاق مسبقاً وراء الحل الفاصل
والتعامل ليس بين دولتي البحرين
وقطر مستحسباً وإنما بين كل دول
مجلس التعاون الخليجي أيضاً وذلك
لإستكمال القرن السعودي والعربيين
وقال مؤكداً أمل وتطلع في مزيد من
لتعاون سواء في المجال السياسي
أو الثقافي أو الاقتصادي».

وعرض ولي العهد بداية المشكلة
معتزلاً كانت الوساطة السعودية
لقرينة القائمة على أساس الخصم
المطالبة والمعاداة التطبيقية ومطالبة
التراضي والاتفاق على كل خطوة
تخطوها الوساطة بين الدولتين
التظلمات البحرين وقطر.

وأكد جناب البحرين مع هذا
الاتجاه خلافاً للرأي القانوني البحث
خوفاً من تعقيد مسار حل القضية
بالروح الأخوية، «إنه لأن قطر
كانت تسجل على الوساطة السعودية
وعلى البحرين فقط قانونية خلافاً
لكل اتفاق أخوي».

وأشار إلى التسمي القطري في
هذا الاتجاه الذي بدأ وإضحاها في أثناء

قصة الدوحة عندما أعلنت قطر أن ليس
هناك بديل من التحكيم الدولي، في
وقت كانت المنطقة تصر في وضع خرج
إذ كانت الكويت تحت الاحتلال وعلى
أرض المملكة العربية السعودية ما
يقارب من ٧٠٠ ألف جندي يتحركون
في اتجاه تحرير الكويت.

وأضاف الشيخ حمد، في تلك
الخصم الصرح طلب من البحرين أن
توقع على محضر، وكان المفهوم من
تلك هو التخلص من خرج تلك الفترة
ورغم أن البحرين ترددت كثيراً في
تلك إلا أن المتداول حينذاك كان أن
التوقيع على هذا المحضر ليس سوى
مواقف ودي في الاتفاق الأخوي
ويحل الجميع مآزق اللمة، إذ أصبحت
قطر على أنباء أن يكون هناك أي بحث
ما توقع البحرين على المحضر.
وقد بفضل التوقيع على هذا المحضر
بعد التحصيل المطلوب والمفهوم حديثاً
أنه يتطلب اتفاق الطرفين للذهاب إلى
المحكمة الدولية.

وأوضح الشيخ حمد أنه بعد
الحصول على وعد بأن هذا المحضر
لا يشكل أي التزام قانوني على دولة
البحرين فوجئت البحرين بخطاب
سري بالفاصل من محكمة العدل
الدولية يسعها بالطالب المتفرد من
جانب قطر ضد البحرين، وهذا يعني
أن قطر اجسدت في هذه الحال في
محكمة العدل الدولية واستغلت تماماً
من دور الوساطة (لا في ما يتناسيها.
ولصحت البحرين في هذا الطلب
المتفرد منذ أن رفع إلى المحكمة إلى
يومنا هذا، على أساس أنه يختلف مع
ما أطلق عليه، لأنه يعطي قطر مزايا
قانونية تؤثر مالياً على موقف
البحرين أمام محكمة العدل الدولية
في حال قبولها الطلب القطري
المتفرد».

وأضاف أنه لو لم يكن هذا الطلب
المعسر يفتح على مزايا قانونية
مفيدة لما تقدمت به في شكل متفرد
اتفاقت لتفادي الطرفين على تقديم
ورقة واحدة لتسجل جميع أسوأ
التحالف ومواقف من الجانبين.

وأوضح أن الاستفسار عن
الوساطة السعودية ليس بالمسألة
المحكمة ولا المحسبة لدى أبناء
المنطقة وليس هناك بديل منها (إلا ما
يخلق معها والتراضي الأخوي
خصوصاً أن هذه الوساطة تعرف أمام
المعركة أنه أن يكون هناك حل جدي
ما لم يكن تايهاً أصلاً مما هو
متعارف عليه بين الاتقاء وأساسه لا
طالب ولا مطلوب إنما فيه مصلحة
للطرفين.



المصدر : الشرق الأوسط

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣ فبراير ١٩٩٥

حكم الاختصاص في نزاع الحدود بين قطر والبحرين يعلن بعد غد

محكمة العدل الدولية تصدر سابقة قضائية في فقه اللغة العربية

لندن: من حسني خشبة

تعلن محكمة العدل الدولية بعد غد حكم الاختصاص أو عدم الاختصاص في بحث النزاع الحدودي بين دولتي قطر والبحرين. القرار الذي سيصدر عن المحكمة يتجاوز في أهميته ودلالته مجرد القضايا العملية، أي ما إذا كانت المحكمة الدولية ستحتل الفصل في النزاع بين الدولتين العربيتين. فهذا القرار سيضفي ساقطة قانونية. ملكه في ذلك مثال كل قضايا الاختصاص. لكنه أيضا سيأتي حكما في فقه اللغة العربية بأمر ما هو حكم

باللجوء إلى المحكمة الدولية ومن ثم ينتقل لاختصاص المحكمة. وإذا أخذت المحكمة بالبيع

البحريني تكون قد أسقطت صلاحية الاختصاص. أما إذا أخذت بالبيع القطري فتكون قد أعادت المساحة للانتقال إلى المرحلة التالية من عملية التقاضي، أي قيت في موضوع الدعوى. ولعل من حسن الطالع أن رئيس المحكمة القاضي محمد الجصوي جزائري باستطاعته مخاضة مشاهات الخصوصية الفقهية للقوة العربية التي يعطيها الصال. فتشعب في مرافعات من هذا القبيل.

دبلوماسية الوفاة والقضاء الدولي

محكمة العدل الدولية هي الجهاز القضائي الأساسي للأمم المتحدة. وتأسست المحكمة بمقتضى نظامها الأساسي الذي تشكل أحكامه استمرارا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة الموقع في سان فرانسيسكو بتاريخ 26 يونيو (حزيران) 1945. وبدأت المحكمة ممارسة مهامها اعتبارا من عام 1946 خلفا للمحكمة الدائمة لعدالة الدولية، (أو محكمة العالم) المنشأة عام 1922.

بهذا الشكل تضطلع المحكمة الدولية بالمهمة القضائية في دبلوماسية الوفاة الدولية. تلك تكون أساسا لأهداف ومبادئ الأمم المتحدة على النحو الذي نص عليه ميثاقها. وجاء النص على هذه الأهداف والمبادئ في بياحية الميثاق والمادتين الأولى والثانية منه. ومعنىها في هذا الصدد تحديدا أن الهدف الذي تعمل من أجله المجموعة الدولية هو حفظ الأمن والسلم الدوليين وتجنب ويلات الحرب.

ومن ثم يتعين على الدول الأعضاء العمل على تسوية نزاعاتها بالطرق السلمية وبشكل لا يخل من حيالة الأمن والسلم والعمل. كما يتعين على كل دولة الامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد استقلال

دولة أخرى أو سلامتها الإقليمية. وهنا فاللجوء إلى المحكمة الدولية هو إحدى سبل التسوية للنزاعات بما يحفظ السلم والأمن والعمل.

وسواء أخذت المحكمة بالبيع القطري أي دولي الاختصاص في بحث النزاع الحدودي، أو أخذت بالبيع البحريني، فالملك في هذا الصدد أن محكمة العدل الدولية تشكل بحكم ما تصدره من أحكام وفقرات قضائية وأنها من أهم الروافد الفخمية للقانون الدولي. تلك الفقه المتفرع والمختلف الأنوار بطبيعته. بحكم التداخل والتضاد والتنازع بين القيم السياسية والمصالح وأبعاد التنسبية الثقافية التي لا تقتصر على التباينات الدولية وإنما تتشعب بين فئات وطوائف المجتمع الواحد.

والأحكام والفقرات التي تصدرها المحكمة تصب ببيئتها في خزانة ما يعرف بمخزن السوابق القضائية. بمعنى أن كل حالة تبت فيها المحكمة تكون في الأعم الأغلب. وتجنبا للنزاع المسلح يتعين على الأطراف ملل نزاعها إلى المحكمة الدولية التي تتدارس الأمر وتجتهد ثم تصدر الحكم الذي يصبح سابقة قضائية يسرشد بها في تطبيقات القانون الدولي.

النظام الأساسي

يقع النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية في سبعين مادة تتوزع بين خمسة فصول على النحو التالي:

على الصعيد القضائي يبحث لدى المحكمة جملة من المعايير التي تجسم بها مسبقا. وبنون تداعيات قضائية. ما إذا كانت هي صاحبة الاختصاص أم لا. أما الدعوى بين قطر والبحرين فتقع في تلك المخلة الرامية على تعيين أساسيين: الأول يتعلق بمنازعة الاختصاص لعملا لأن الدعوى المعلقة لا تدخل في طائفة أخرى من طوائف المناوئ التي لا تكسر لزام اختصاص. ولكل لأن الطرفين قبل الاحتكام إلى المحكمة الدولية. على نحو ما سيرد بيانه بعد.

أما الصعيد الثاني والأهم فيتعلق بالخصوصية اللغوية العربية. لأن البحرين أحد طرفي النزاع. فبعت بوجود التباس لغوي مصدرة صيغة اللغتي في العربية. وهي صيغة قد تفرس وجودها أضرارا أو عدم وجودها في لغتها الأوروبية. خاصة الإنجليزية والفرنسية. وهما اللغتان الرسميتان لدولت المحكمة. واعتبرت البحرين أن صيغة اللغتي المستخدمة في الاتفاقيات ذات الصلة مع قطر تقع على أحد الطرفين الأضرار.



الفصل الأول (المواد 2 إلى 33)
وبين كيفية تشكيل المحكمة واختيار قضائها البالغ عددهم 15 قاضيا. وعلى حضور تسعة قضاة لتوفر النصاب القانوني الذي يعطي المحكمة أهليتها للبت في القضية المنظورة.
الفصل الثاني (المواد 34 إلى 38)
وبين نطاق وحسود

اختصاص المحكمة.
الفصل الثالث (المواد 39 إلى 64) ويتسلفق بأسلوب وشكل الإجراءات المعمول بها في المرافعة.
الفصل الرابع (المواد 65 إلى 68) ويحدد أسماء القضاة الاستشارية للمحكمة أي إصدار الفتاوى القانونية الدولية.
الفصل الخامس (المادتان 69 و70) وبين أحكام تعديل النظام الأساسي للمحكمة طبقا للأحكام المعمول بها في تعديل ميثاق الأمم المتحدة.

تختص محكمة العدل الدولية من مصدر السلام، في لاهي (هولندا) مقرها، وهو ذات للفر التي كانت تشغله المحكمة الدائمة للعدالة الدولية (أو محكمة العالم) في عهد عصبة الأمم. ويكفل النظام الأساسي للمحكمة وتعيين اثنين: الأولى، الوظيفة القضائية، أي التحكيم في المنازعات بين الدول تحديدا (على شاكاة ما يحدث حاليا بين قطر والبحرين)، وتستترشد الهيئة القضائية في ذلك بأحكام القانون الدولي وتصور المعاهدات والاتفاقيات الدولية المعمول بها ومبادئ الصرف الدولي، والليالي الخاصة للقانون. أيضا - والسوابق القضائية الدولية. أما الوظيفة الثانية فهي الوظيفة الاستشارية (إعطاء الفتاوى الدولية)، أي حين يطلب من المحكمة إبداء الرأي في نزاع أو قضية ما أو مسألة قانونية دولية، ويأتي الطلب من جانب الهيئات أو الوكالات الدولية المخولة استئشار الرأي.

تأليف المحكمة

في الملل الشعبي، يقال «العبرة بالقاضي قبل القانون»، والمقصود بذلك أن تفسير القانون والمخالفات ذات الصلة بالحكامه دائما ما تدخل فيه القرارات الشخصية للقاضي. وهذا حتى في حالة أحكام القانون الوطني الذي

غالبا ما يكون محدد المعالم والدلائل والفاهم. فما بالنا أذا القانون الدولي أو العرف الدولي الذي تختلط فيه القيم الثقافية والتاريخية والسياسية والقوية. لهذه الاعتبارات يقضي نظام المحكمة بانتخاب القضاة في جلستين منفصلتين للجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن. ولا تؤخذ جنسية المرشح في الاعتبار، ولكن بشرط أن لا تأتي عملية الانتخاب بقاضيين يحملان جنسية واحدة.

ويشغل القاضي منصبه مدة تسعة أعوام، وتجوز أعادة انتخابه. وتجري الانتخابات مرة كل ثلاثة أعوام ليشغل ثلث عدد المقاعد. ومع ذلك فإذا حدث أن هيئة المحكمة لا تضم بين قضائها من يجعل جنسية دولة من الدول المتنازعة في القضية المنظورة فيمكن من حق هذه الدولة تعيين قاضٍ ينضم إلى هيئة المحكمة. لغرض البت في القضية المنظورة وحدها. ولكن تعين الفتوى التي أن القاضي لا يمثل حكومة الدولة التي يحمل جنسيتها وإنما يؤدي مهمته باعتباره قاضيا مستقلا. وغني عن القول أن ترشيح القضاة يشترط توفر الأهلية المتعارف عليها لشغل هذه الوظيفة في أعلى المناصب القضائية الوطنية أو الدولية.

الاختصاص والمخالفات المنازعات

الدول فقط هي للخدمة صلاحية التعامل بصفة أطراف نزاع قضائي أمام المحكمة. بعبارة أخرى الدول فقط هي التي تطلب إقامة الدعوى وهي فقط صاحبة الصلاحية للشروع أمام هيئة المحكمة. وهذا بطبيعة الحال، خلافا لطلب الرأي الاستشاري الذي هو من حق المنظمات والوكالات الدولية، عادة الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة. ويبلغ مجموع الدول المخولة حق المقاضاة أمام المحكمة حاليا 186 دولة منها 184 دولة أعضاء في الأمم المتحدة، إضافة إلى سويسرا ونورو اللتين لا تنتملان عضوية المنظمة الدولية لكنهما عضوان في المحكمة.

ومن جهة الاختصاص، يلاحظ أن المحكمة الدولية تختلف كثيرا عن القضاء الوطني، فالاختصاص القضائي للمحكمة يقتصر على البت في نزاعات بين دولتين أو أكثر قبلتا (أو قبلت) جميعا

اختصاص المحكمة. ويكون لدول الاختصاص بأسلوب أو أكثر من الأساليب الثلاثة التالية:

أ - وجود اتفاق بين المتنازعين على حالة النزاع إلى المحكمة.
ب - وجود حكم اختصاص لهذا الغرض، بمعنى أن أطراف النزاع هم أيضا أطراف في اتفاق تعاهدي أو تعاقدي بخص من بين اختصاص على حق الطرف الواحد في اللجوء إلى المحكمة إذا حدث واختلف الطرفان على تفسير بنود المعاهدة أو كيفية تنفيذها. وهناك المثلث من المعاهدات والاتفاقات بين الأطراف الدوليين وتنص على حكم من هذا القبيل.

ج - تكون المحكمة الدولية صاحبة الاختصاص بفعل الأثر التبادلي لإعلانات أصدرها الأطراف الدوليين بمقتضى أحكام النظام الأساسي للمحكمة. أي في تلك الحالات التي يعلن فيها طرف لدولة اختصاص المحكمة الزاما في حالة نشوء نزاع مع دولة أخرى أصدرت إعلانا مماثلا. وهناك في الوقت الحاضر إعلانات سارية المفعول أصدرها خمسون دولة. لكن عددا من هذه الدول نص في إعلاناته على استبعاد اختصاص تجاه تلك معينة من النزاع.

النزاع القطري - البحري

ولمة حالات يثار فيها الشك حول اختصاص المحكمة أي إذا كانت محكمة العدل الدولية تحديدا مقولة صلاحية النظر في النزاع من عدمه. وفي مثل هذه الحالات فالمحكمة هي التي تتولي بحث الأمر للبت في اختصاص الاختصاص. ويكون ذلك توطئة لبت المحكمة في مرحلة لاحقة في موضوع النزاع ذاته ما لم يثقف الطرفان أو الأطراف على تسوية بالتراضي. والموثوق الحالي في هذا الصدد هو الجلسة التي تعقدتها محكمة العدل الدولية بعد غد لإصدار حكمها في ما إذا كانت صاحبة الاختصاص في بحث النزاع الحدودي بين دولتي البحرين وقطر. وكانت الأخيرة قد تقدمت إلى المحكمة بتموى تطلب فيها البت في النزاع. لكن البحرين رفضت بعدم اختصاص المحكمة. حول هذه النقطة دارت مرافعات مطولة. وتحدثت جلسة بعد غد للخلق بالحكم في مسألة الاختصاص.



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الجانب الإجرائي

هناك مجموعتان من الأحكام التي تحدد التكليف الإجرائي سواء في إقامة الدعوى أو البت فيها. المجموعة الأولى تتضمنها أحكام الفصل الثالث من النظام الأساسي للمحكمة (الواد 39 إلى

64). أما المجموعة الثانية فهي لوائح العمل في المحكمة. تلك اللوائح التي نظرت تنفيذها وتتمسك لأحكام المجموعة الأولى. واللوائح المعمول بها حالياً هي تلك التي اتخذتها المحكمة بتاريخ 14 أبريل (نيسان) 1978، وتنص على التكليف الإجرائي التالي: أولاً: مرحلة المكتبات، أو المداوالت المكتوبة. وفيها يتولى طرفاً (أو أطراف) النزاع تقديم مبررات الدعوى وتبادل هذه المبررات.

ثانياً: المرحلة الشفهية، أي جلسات المرافعات التي يتولى فيها المحامون الموكلون مخاطبة هيئة المحكمة. ويذكر في هذا الصدد أن للمحكمة لغتين رسميتين: الإنجليزية والفرنسية. وكل ما يقال في لغة يترجم إلى الأخرى.

ثالثاً: بعد انقضاء مرحلة المرافعات الشفهية تعتقد هيئة المحكمة في جلسة مداوالت سرية. رابعاً: تعقد المحكمة جلسة علنية للنطق بالحكم. وهو حكم نهائي لا يستنى الطعن فيه. وفي حال امتنعت إحدى الدول (أطراف النزاع) عن قبول الحكم يكون للطرف المتخسر اللجوء إلى مجلس الأمن الدولي.

أحكام وقضايا

منذ بداية عملها عام 1946 استمرت المحكمة 57 حكماً في منازعات حدود وسيادة وتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى واحتجاز الرهائن ومسائل الجنسية وحقوق الأقوياء الخ.

المصدر :

الشرق الأوسط

التاريخ :

١٤ مايو ١٩٩٥

وهناك غير دعاوى قيد النظر حالياً بينها النزاع البحري بين القطري والدعوى بين إيران والولايات المتحدة حول الواقعة الجوية يوم 3 يوليو (تموز) 1988، ومسألة تفسير وتطبيق أحكام معاهدة سونترال لعام 1971 بخصوص واقعة لوكربي (بين ليبيا والولايات المتحدة في دعوى وليبيا وبريطانيا في دعوى ثانية)، ودعوى منظمات النفط بين إيران والولايات المتحدة.

يضاف إلى ما تقدم أن المحكمة في معرض ممارستها للوظيفة الثانية الاستشارية أصدرت 21 فتوى حول قضايا تتعلق بالمسحراء الفريسية وعسكورية الأمم المتحدة والقوانين عن أضرار الإصابة أثناء الخدمة لدى الأمم المتحدة... الخ. وتصدر هذه الفتاوى إلى الوكالات الدولية فقط

مبنى المحكمة

في تشكيلها الحالي تتألف هيئة المحكمة من القضاة الدائمين الأساقفة:

- محمد البجوي رئيساً (الجزائر)، ستيفن شوميل نائباً للرئيس (الولايات المتحدة)، شيجيرو أوبا (اليابان)، روبيرتو أجو (إيطاليا)، سير روبرت يودال جينينجز (بريطانيا)، جليبرت جيمو (فرنسا)، محمد شهاب الدين (جيانا)، انثوية اجويلار ماونزي (فنزويلا)، كريستوفر ويرامانثري (سري لانكا)، رايوند رامبجيا (مغشقر)، جيزا هيرتزيغ (المجر)، تني جينوتج (الصين)، كارل أوجست فليتشور (المانيا)، عبيد ج كوروما (سيراليون)، فلانلين فوريشتين (روسيا).



«لأنها تنعقد على أساس الطلب القطري المنفرد»

البحرين تقاطع اليوم جلسة محكمة العدل الدولية

□ المنامة - «الحياة»

■ أعلنت دولة البحرين اسم أنها لن تشارك في الجلسة التي ستعقد اليوم محكمة العدل الدولية في شأن الخلاف الحدودي مع دولة قطر لأسباب عدة أبرزها أنها تنعقد على أساس «الطلب القطري المنفرد» وهو «اجترار نكاح وباطل من الأساس لأنه لم يحصل على موافقة دولة البحرين» وأكدت المنامة أيضاً أنها «لا تجد أساساً لإصدار حكم جديد».

وقال مصدر مسؤول في وزارة الخارجية البحرينية إن تصريح له أسس أن دولة البحرين لن تشارك في الجلسة التي ستعقد اليوم محكمة العدل الدولية من أجل إصدار قرار آخر حول مسافة اختصاصها في قضية الحدود البحرية والمسائل

الاقليمية بين دولتي البحرين وقطر. ولقد تمسكت دولة البحرين، طوال المعوى المطروحة أمام المحكمة، بوجهة نظرها التي مفادها أنه لا يمكن أن تنعقد المحكمة لاختصاص في القضية على أساس الطلب القطري المنفرد الذي قدم في ٨ تموز (يوليو) ١٩٩١، وذلك لأنه لم تكن هناك موافقة مشتركة من قبل الطرفين على عرض خالهما عليها.

وقد اعترفت المحكمة في حكمها الصادر في ١ تموز (يوليو) ١٩٩١ بأن الطلب القطري المنفرد كان ناقصاً، حيث أنه لم يشمل لسلط على بعض عناصر الخلاف بين الطرفين. وقررت على اثره أن تمنح الطرفين فرصة كي يرفعا إليها جميع أمور الخلاف سواء عن طريق طلب مشترك أو طعن من منفصلين باتفاق الطرفين. وذلك خلال خمسة أشهر من تاريخ صدور

ذلك الحكم وإنشاء سبيل المكافآت بين وكلاي الدولتين أمام المحكمة خلال تشرين الأول (أكتوبر) وتشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩١، من أجل تطبيق حكم المحكمة. دعا وكيل دولة البحرين في رسالته المؤرخة في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٩١ وكيل دولة قطر إلى الموافقة «والواقعية مع دولة البحرين» على «الإجراء المشترك» المقترح من قبلها في ١٢ تشرين الثاني ١٩٩١ الذي يتضمن عرض جميع أمور الخلاف أمام المحكمة. ولكن وكيل دولة قطر رفض العرض الذي تقدمت به دولة البحرين وذلك ضمن رسالته المؤرخة في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٩١. ونتيجة لذلك لم يعد بالإمكان طرح أسس الخلاف بأكملها أمام المحكمة سيما



نص عليه حكم المحكمة. وفي ٣٠ تشرين الثاني ١٩٩١ تقدمت دولة قطر بمطلب من منفصل خلافاً لحكم المحكمة، وذلك للدلالة ضمناً على أن الحكم يسمح لدولة قطر بأن تستمر في دعوها وأن تجري تعديلاً على طلبها المنطوق لعام ١٩٩١، وهو أمر غير صحيح. إن «الاجراء» المنفصل الذي تقدمت به دولة قطر إلى المحكمة في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٩١ هو أيضاً إجراء ناقص ويخالف من الأساس لأنه لم يحصل على موافقة دولة البحرين، كما أنه لم يعرض جميع أمور الخلاف على المحكمة حسب منطق حكمها في ١ تموز (يوليو) ١٩٩١.

وترى دولة البحرين أن القضية للخلاف المعروضة على المحكمة بشكل منفرد من قبل دولة قطر منذ عام ١٩٩١ قد انتهت في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٩١ حينما رفض وكيل دولة قطر عرض دولة البحرين الخاص بالإجراء المشترك، وبناءً على ذلك فإن دولة البحرين لا تجد أساساً لأصدار حكم جديد، كما أنها لم تطلب من المحكمة إصدار أي حكم آخر خلال مراسلاتها الأخيرة مع المحكمة بشأن تطبيق الحكم.

إن دولة البحرين بصفتها دولة ذات سيادة أكدت للمحكمة مجدداً اعترافاتها السياسية والقانونية لتقديم الخلاف إلى المحكمة أو طلب النظر فيه من قبلها، سواء على أساس «الطلب المنفرد» الأول الذي تقدمت به دولة قطر في عام ١٩٩١ أو «الاجراء المنفصل» الذي تقدمت به دولة قطر لاحقاً في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٩١.

كما أن دولة البحرين تؤمن أيضاً وأساساً أن مصطلح «منطقة الخليج» بشكل عام سوف تتحقق وبصورة أفضل من خلال استئناف الطرفين مفاوضاتهما في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وقد أكدت دول المجلس في لعمتها الخامسة عشرة التي عقدت في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩١ في دولة البحرين التزامها حل النزاعات العالقة بينها عبر القنوات الثنائية الرسمية وفي حالة تعذر ذلك تعرض على المجلس الأعلى في قمته القائمة للتوصل إلى الحلول المناسبة بشأنها.

وفي هذه المناسبة، تكرر دولة البحرين ثانية دعوتها الأخوية إلى دولة قطر للتشجيع على المصلحة في ١٢ شباط (فبراير) الجاري بشأن فتح باب المفاوضات الجادة بين الدولتين الشقيقتين من أجل التوصل إلى حل للخلاف القائم بينهما ذاتياً بالطرق الدبلوماسية أو عن طريق مجلس التعاون. إن تعذر ذلك حسب قرار المجلس الأعلى لمجلس التعاون الأخير.



المصدر : الشرق الأوسط

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ - ١٦ تموز ١٩٩٥

في خطوة مفاجئة قبل انعقاد محكمة العدل الدولية اليوم

البحرين تقاطع جلسة الاختصاص في الخلاف الحدودي مع قطر

لأصاحبي من وفاتي بعب
للذين - المائدة : الشرق الأوسط

في تطور مفاجئ ومثير عتبة انعقاد محكمة العدل الدولية اليوم
لبيت في اختصاصها بظفر الخلاف البحريني - القطري أعلنت البحرين
إمس أنها لن تحضر الجلسة.
واكتت مصائر مسؤولية أن البحرين لن ترسل وفدا لحضور الجلسة
ألتى كان من المقرر أن تصير فيها محكمة العدل حكمها النهائي في شأن
اختصاصها في الخلاف القطري - البحريني.
وكان من المقرر أن يمثل قطر في هذه الجلسة وكيلها الدكتور نجيب
محمد النعيمي، بينما كان سيمثل البحرين لو حضرت وكيلها الدكتور
حسين البحارنة.

ونكرت المصادر أنه لن يحضر أحد يمين في ذلك المحامون من الجانب
البحريني، ويترك سبقي المقاعد المخصصة للجانب البحريني وهي بين
٦ و٨ مقاعد، شاغرة.

وتلقت محكمة العدل منذ أمس الأول قرار البحرين بعدم
الحضور ومن غير الواضح ما ستفعله المحكمة في جاستها الفنية
اليوم بعد المقاطعة البحرينية، إلا أن بعض الدوائر ترى أن المحكمة إما
أن تؤجل البت في الموضوع وتتأشد البحرين للمشاركة أو أن تواصل
الاستماع لطرف واحد. واعتبرت الدوائر أن الأمر يسجل سابقة.
وستتأمل المحكمة التي ستتواجه المحكمة في أن لوائحها تتطلب
وجود طرفين لا طرفاً واحداً لتتمكن من النظر في القضية.

ومن المقرر أن يترأس الجلسة رئيس المحكمة القاضي الجزائري
محمد البجاوي، وهو العربي الوحيد في هيئة القضاة المؤلفة من ١٥

عضواً.
وكان مصدر مسؤول بوزارة الخارجية في البحرين قد صرح أمس
بأن دولة البحرين لن تحضر الجلسة. وقال المصدر أن دولة البحرين
تمسكت طوال الدعوى المطروحة أمام المحكمة بوجهة نظرها التي
تفادها أنه لا يمكن أن ينقل للمحكمة اختصاص في القضية على أساس
الطلب القطري المفرد الذي قدم في ٨ يوليو (تموز) ١٩٩١، وذلك لأنه لم



للنش والخدمات الصحية والمعلومات

التاريخ :

10 فبراير 1990

واختتم البيان بقوله: «موهبة للتأسيس»
تكون دولة البحرين ثانياً بمعونتها الأخيرة
في دولة قطر الشقيقة المعنة في 12 فبراير
(شباط) الجاري بشأن فتح باب المفاوضات
المباشرة بين الدولتين الشقيقتين من أجل
التوصل إلى حل للخلاف القائم بينهما
ثانياً بالحق في الدبلوماسية أو من طريق
مجلس التعاون، أن تعثر ذلك حسب قرار
المجلس الأعلى لمجلس التعاون الأخير.
وكانت دولة قطر - في إجراء من جانب
واحد - قد أطلعت المعنى أمام المحكمة عام
1991.

لكن المحكمة قضت في شهر يناير من
العام الماضي بأن الدعوى القطرية لم تكن
مكتفية لأنها - حسب قول المحكمة - إن كان
لم تعد كل جوانب النزاع المصديري مع
البحرين.

وبناء على ذلك طرحت المحكمة من
طريق النزاع أصالة لقاعة الدعوى سواء
بطلب مشترك - فطرياً - أو بطلب
من كل طرف على حدة ولم تتمكن المحكمة
من الاتفاق على صيغة طلب المشتركة
فتمتد كل منهما بطلب متبادل إلى
المحكمة في وقت لاحق العام الماضي.

وإذا تكرر الحكم اليوم فيقول
الاختصاص لها استقلال في المرحلة
الثانية من العملية أي البت في موضوع
الدعوى، وهو ما تزيده قطر، أما إذا قررت
باحتفاظ صلاحية الاختصاص لبيتها
أنها أخذت بالرفع البحريني وأسلطت
الدعوى لبيتها.

تكن هناك موافقة مشتركة من قبل الطرفين على عرض خلافهما عليها.
وأضاف المسؤول البحريني قائلاً: لقد اعترفت المحكمة في حكمها
الصادر في 1 يوليو 1994 بأن الطلب القطري المنطوق كان ناقصاً، إذ أنه
لا يشمل فقط على بعض عناصر الخلاف بين الطرفين، وفرت على لثمة أن
تتمتع الطرفين فرصة لكي يرفعاً إليها جميع أمور الخلاف سواء عن
طريق طلب مشترك أو طريق منفصلين بالتوافق للطرفين، وذلك خلال
خمس أشهر من تاريخ صدور ذلك الحكم.

وبعض المسؤول البحريني - في بيان ثلاث الشقوق الأوسطة نسخة
منه - بقوله: «والبناء سبيل للمفاوضات بين وكيلي الدولتين أمام المحكمة»
خلال أكتوبر ونوفمبر (تشرين الأول وتشرين الثاني) 1994 - من أجل
تطبيق حكم المحكمة، دعا وكيل دولة البحرين في رسالته المؤرخة في 25
نوفمبر 1994 وكيل دولة قطر إلى المرافعة والتوقيع مع دولة البحرين
على «الجراء المشتركة» المنطوق من قبلها في 12 نوفمبر 1994 والذي
يتضمن عرض جميع أمور الخلاف أمام المحكمة. ولكن وكيل دولة قطر
رفض العرض الذي تقدمت به دولة البحرين وذلك ضمن رسالته المؤرخة
في 27 نوفمبر 1994. ونتيجة لذلك لم يعد بالإمكان طرح أمور الخلاف
بأكملها أمام المحكمة حسبما نص عليه حكم المحكمة. وفي 30 نوفمبر
1994 تقدمت دولة قطر بطلب متبادل، خلافاً لحكم المحكمة، وذلك لدولة
ضممتها على أن الحكم يسمح لدولة قطر بأن تستثمر في دعاها وأن
تجري تعديلاً على طلبها المنطوق لعام 1991، وهو أمر غير صحيح. إن
«الجراء القطري» المنطوق الذي تقدمت به دولة قطر إلى المحكمة في 30
نوفمبر 1994 هو أيضاً إجراء ناقص ويأمل من الأساس لأنه لم يحصل
على موافقة دولة البحرين كما أنه لم يعرض جميع أمور الخلاف على
المحكمة حسب متعلق حكمها في 1 يوليو 1994.

واستطرد البيان البحريني: «وترى دولة البحرين أن قضية الخلاف
المعرضة على المحكمة يشغل مفرد من قبل دولة قطر منذ عام 1991 قد
انتهت في 27 نوفمبر 1994 حينما رفض وكيل دولة قطر عرض دولة
البحرين الخاص بالإجراء المشترك. وبناء على ذلك فإن دولة البحرين

لا تجد أساساً لاصدار حكم جديد، كما
لها لم تطلب من المحكمة إصدار أي حكم
آخر خلال مراسلتها الأخيرة مع المحكمة
بهدف تحقيق الحكم.

وبالبيان: «إن دولة البحرين
بموجبها دولة ذات سيادة، قد أكدت
المحكمة مجدداً استقلالها السياسية
والقانونية للتوقيع الخلاف في المحكمة أي
على قطر في من قبلها. سواء على أساس
«الطلب المشترك» الأول الذي تقدمت به دولة
قطر في عام 1991 أو «الجراء» المنطوق
الذي تقدمت به دولة قطر لاصدار في 30
نوفمبر 1994.

كما أن دولة البحرين تدين لبيتها
واستناداً إلى مصالح منطقة الخليج بشكل
عام سواء تتعلق بوصول أفضل من خلال
استقلال الطرفين «مفاوضاتهما» إلى إطار
مجلس التعاون لتقوية الخليج العربي. وقد
أكدت دول المجلس في اجتماعها الخامسة
عشرة التي عقدت في ديسمبر 1994 بدولة
البحرين، التزامها بحل النزاعات المعلقة
بينها مع القوانين الثنائية الرسمية والتي
حالة تشر ذلك تعرض على المجلس الأعلى
في حثه للقيام بالتوصل إلى الحلول
التي يراها.



باكثرية عشرة أصوات ضد خمسة

محكمة العدل أيدت قطر واعتبرت النزاع مع البحرين من ضمن اختصاصاتها

□ لاهاي - من اسماعيل زانير

■ أصدرت محكمة العدل الدولية في لاهاي أمس لقراراً أعلنت فيه اختصاصاتها في النظر في صمد الخلاف الحدودي بين دولتي قطر والبحرين وفقاً للطلب المقدم الذي تلعبت به قطر وفي غياب البحرين التي اعتبرت على عدم الجلسة في الأساس من دون اتفاق الطرفين على الصيغة المقيدة، وعدم شمول الطلب القطري سجلات عناصر الخلاف موضع التحقيق.

والخمس مؤلف الهيئة القضائية الدولية بدعم طرح قطر في شأن قضيتي الاختصاص والمشروعية ولكن من دون إجماع القضاة الخمسة عشر. وأعلن خمسة من هيئة القضاة اعتراضهم على القرار وأصدروا بيانات مفصلة لوضع مواضع الظن

بمشروعية القرار الذي اتخذته عشرة من القضاة. ويظهر عدد المعتبرين قياسياً بالنسبة إلى سجلات محكمة العدل الدولية، لا تم يصل إلى هذا الحد إلا لدى النظر في ثلاثة توكيفي. وكان قرار المحكمة (ق ن أ) أشار إلى حجم مسألة اختصاصها للنظر في النزاع وقبول طلب قطر كما قدم في ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩١، وأل أن ستحدد توكيفي لتقسيم المراكز الكتلية بالآراء من بعد سماح وجهتي نظر الطرفين.

وأعرب الدكتور نجيب محمد النعيمي، المستشار القانوني في مكتب ولي العهد القطري ورئيس حكومة قطر لدى محكمة لاهاي عن ارتياحه لقرار المحكمة مؤكداً احترامه ولتقديره للفريق القانوني البحريني الذي يرأسه الدكتور حسين الجبارنة. واعتبر أن كل من الطرفين

قدم ما استطاع لدعم وجهة نظره لكن المحكمة أيدت وجهة النظر القطرية. وبالنتيجة إلى الإجراءات اللاحقة بشأن النعيمي إلى أن المحكمة أعلنت أنها ستعقد موعداً في القريب العاجل لرفع المذكرات الكتابية من جانب الطرفين في وقت مقرر، وستصدر للمحكمة في نهاية المطاف بعد المرافعات الكتابية والشفوية حكماً ملزماً لكلا الطرفين بشأن السيادة على جزر حوار والحقوق السيادية على ثلث الدليل وقطعة جراد، وستقوم المحكمة كذلك برسم خط منفرد يحدد المواقع البحرية بين الطرفين.

وسل النعيمي عن احتمال امتناع دولة البحرين عن الخضول في الإجراءات القانونية المقبلة أمام المحكمة، فساجبها بأن اللوائح



المخافة للمحكمة وتقلصها الأسفسي لا يعولان إصدار حكم ملزم، على رغم غياب أحد الطرفين من المرافعات الكتابية والشفوية أمامها.

ومن بين المعترضين نائب رئيس هيئة المحكمة القاضي ستيغف شوبيل ممثل الولايات المتحدة الأمريكية وكل من القضاة شيفيرو اوبا من اليابان ومحمد شهاب الدين من غويانا وعبد كوروما من سيراليون والقاضي الفاتكوس، ورافقت المواقف المنعقدة للشهادة المعترضين بالقرار الذي أصدرته المحكمة كما تضمن أحكام القانون الأساسي لمحكمة العدل الدولية. وارتكز اعتراض القاضي شوبيل على ما وصفه بـ «عدم القوضوح الجوهري» في ما فيجئنا المتطلة بتفسير نصوص قانون المعاهدات الدولية. وعدم انساقه مع ضرورة التسليح بخصم التيات في التفسير في ضوء الهدف والمضمون.

وأضاف القاضي شوبيل في موقفه المعترض أن المحكمة فشلت في تحديد معنى الاتفاقية في ضوء المقدمات والافتراضات التي رافقتها، هذا إذا تم تال أن التفسير، بعد ذلك، يعبر بوضوح عن الاتفاقية.

وأعلن في اختتام موافقه بأن لهذه الافتراضات قوة خاصة عندما يقصد من الاتفاقية تأكيد التخصص للمحكمة، لا سيما عندما توضح التمهيدات والمقدمات المرتبطة بالاتفاقية عدم وجود نية مشتركة لدى الجانبين لتأكيد الاختصاص الأمر الذي يفترض ألا تركز المحكمة في الحكم بالاختصاص على نصوص الاتفاق (المقصود اتفاق النوحة).



التحكيم الدولي خطوة أخيرة بشرط اتفاق الطرفين

البحرين تدعو الى حل الخلاف مع قطر ثنائياً أو ضمن آلية مجلس التعاون

□ المفامة - من جهاد الخازن

دعت البحرين مجدداً أمس الى العوية الى مجلس التعاون الخليجي لحل خلافها مع قطر، وقالت انها تقبل التحكيم الدولي كخطوة أخيرة وبشرط اتفاق الطرفين مسبقاً على شروط هذا التحكيم.

وقال الشيخ محمد بن مبارك وزير خارجية البحرين ان محكمة العدل الدولية في لاهاي نظرت في وجهة نظر واحدة، هي وجهة نظر قطر، لذلك فالبحرين لا توافق على صلاحيتها للتقاضي في الخلاف.

وقال الشيخ محمد المبارك في مقابلة في مكتبه أمس ان البحرين لا تريد تصعيد الخلاف مع قطر، وهي لا تتوقع أي مشاكل على الحدود، وتدعو الى حل الخلاف بروح الأخوة وحسن الجوار لأن التصعيد لا يخدم البلدين المتعاطلين ويضر الجميع.

وعن خلية الاعتراض البحريني قال وزير الخارجية ان محكمة العدل الدولية قررت في اول تموز (يوليو)

١٩٩٤ ان على الطرفين ان يتشكلا على عرض مشترك لحل خلافهما بإحدى المحكمات، أو عرض مستقل لكل منهما يقدمان مع اتفاق الطرفين، وأضاف ان الطرفين عادة ثلاثة لجان من ثوب اتفاق على عرض مشترك ان قطر رفضت مطالبة البحرين بالمساعدة على الزيادة، وأرسلت البحرين الى المحكمة تقريراً في آخر تشرين الثاني (نوفمبر) أعلنت فيه عدم الاتفاق، وقدمت قطر في وقت لاحق عرضاً مغرياً لمضيفها فرفضت البحرين ذلك لأن ليس من صلاحية المحكمة ان تنظر في طلب منفرد.

ورفض البحرين הצهور في المحكمة ليس جديدة فهذه ١٣ سابقة، أقرها رفض الولايات المتحدة הצهور في قضية فمتها نيكاراغوا.

وقال وزير الخارجية بلده دعوى الاخوان في قطر المدونة الى البيت الخليجي، في إطار ما اتفق عليه في قمة القمة وهو: أولاً، أهمية حل القضايا بالوسائل الدبلوماسية الثنائية بالتنازل قمة محطه القامصة، وثانياً، عرض مواضيع الخلاف على قمة مسطحة إذا لم يتم اتفاق قبل ذلك، وثالثاً، تجنب طرح هذه المواضيع في وسائل الاعلام منعاً للتأثير.

وسئل الشيخ محمد هل هناك عنصر خارجي في الخلاف، فقال ان أي دولة تدعي في عدم استقلارية المنطقة يسرها خلافه وأي دولة يهجمها الاستقلال هي ضد التصعيد.

ولمضى الشيخ محمد التوصل الى حل على طريقة «لا شمر ولا شرار» أو «لا غلب ولا مغلوب» لأن المقطوع ليس مجرد جز خوار، بل مسألة استراتيجيية حيوية تتأثر بها معطل البحرين البحرية والجوية، وأضاف ان الأرض التي تملكها قطر تمثل ثلث أراضي البحرين وهي أراضي تمارس البحرين السيادة عليها منذ مئتي سنة.

وسئل الوزير عن التطورات الأخيرة في البحرين فقال انه حدثت أعمال شغب فعلاً إلا ان الوضع جيد الآن، وأضاف ان هناك ايادي تعمل منذ فترة طويلة في التدريب والاعداد لهذه الأمور.

وسئل هل يقصد ايران بهذه الاتهامات فقال: لا تريد ان نضمي بانداع صهيونية ونخل في مهارتات اعلامية، الدول التي تريد لنا الاستقلال مرفوعة، والدول التي يخدم مخطتها عدم الاستقلال مرفوعة، والمهم ان أعمال الشغب انتهت الآن.

وسئل هل هناك الآن حوادث اربعة بعد التطورات التي نلنا. وسئل هل تكثر الاقتصاد البحريني بأعمال الشغب فقال انه تاش خلال فترة قصيرة وتراجعت الدورة، لكن الدورة عانت فشبهت لفترة كبيرة في اليومين الآخرين. وقال الشيخ محمد بدأ على سؤال عن موقف البحرين من العلاقات مع اسرائيل ان هناك تفسيراً أساسياً في معالجة قضية الشرق الأوسط والبحرين ملتزمة القرار العربي، وهي شاركت منذ مؤتمرات مدريد في جميع الجلسات المشتركة. إلا ان الوزير أكد ان ليس صلة اتصال مع اسرائيل خارج القرار العربي القادم.

وأعرب الشيخ محمد عن امله بتحقيق تقدم على الجبهة اللبنانية والسورية لأنها أساسية، و«سلام شامل» أو دائماً من بين سلام على ذلك الجبهة.

وسئل هل تضغط الولايات المتحدة على البحرين لتبرع خطوات التطبيع مع اسرائيل فقال ان الولايات المتحدة وروسيا تبدان جهوداً كبيرة لدفع عجلة الصلح، ولتأنيب ان كل اجتماع يدمع العملية.

ورداً على سؤال آخر، أعرب عن امله بان يلزم جميع أعضاء مجلس التعاون الخطوات المتفق عليها لتسريع عملية السلام بشكل منمجم. ومن ناحية البحرين فهي ملتزمة قرارات مجلس التعاون كافة، كذلك قرارات اعلان مشفق، وتعالم بان يكون الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية، كما طالبت دائماً منذ المبعثات.



المصدر: الشرق الأوسط

المصدر:

14 يونيو 1990

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بأغلبية 10 ضد 5 وفي غياب وفد المنامة

محكمة العدل توافق على طلب قطر للبت في الخلاف الحدودي مع البحرين

لأهائي من وفائي نياب

بأغلبية 10 ضد 5، أعلنت محكمة العدل الدولية أمس قبول الاختصاص في بحث النزاع الحدودي بين دولتي قطر والبحرين، منبهة بذلك مرحلة أولى طويلة من المفاوضات والمداولات الدبلوماسية والقانونية التي استمرت حوالي أربع سنوات. وفي ظل حضور قطري مكثف وغياب بحريني كامل، تلا رئيس المحكمة القاضي الجزائري محمد البجاوي، على مدى 70 دقيقة، نص القرار.

وداخل القاعة المعروفة باسم قاعة العدالة، في قصر السلام، جلس الوفد القطري في المقاعد المخصصة له إلى أقصى اليمين وغياب الوفد البحريني عن مقاعده المخصصة له على أقصى اليسار. ولم يشر البجاوي الذي كان يتوسط 14 قاضيا إلى غياب البحرين عن الجلسة، واستمر في تلاوة نص القرار باللغة الفرنسية من دون انقطاع، ولم يتوقف إلا مرة واحدة، ليسمح لقرير الجلسة القاضي الكولومبي اواردو فالنسيا - اوسينا إعلان نتيجة التصويت باللغة الانجليزية.

ونقر فالنسيا - اوسينا الذي كان يقرأ من ورقة وضعت امامه، ان نتيجة التصويت كانت 10 ضد 5 في قبول الاختصاص، و10 ضد 5 في قبول الطلب القطري في القضية الخاصة بتعيين خط الحدود البحرية، رابطا بذلك القرارين بشكل غير مباشر.

ولم يحدد ان رئيس المحكمة القاضي البجاوي صوت مع القرار، في حين ان تأكيده القاضي الاميركي ستيفن شوبيل صوت ضده، اما النائبة لياقي الاصوات فقد توزعت على الشكل الآتي:

● موافقون: السفير روبرت جينز (بريطانيا)، جيلبرت هويلوم (فرنسا)، اندريه الفولار مونيسي (فرنزويلا)، كريستوفر وبراقتري (سري لانكا)، ريموند رانجيسا (مدغشقر)، غيشا هريشيك (البحر)، كارل اوخست للشمسون (ألمانيا)، شي ميونج (الصين)، وتوروس برياريز وهو قاض معين لهذه القضية فقط.

● معارضون: شيلفوري اوي (اليابان)، محمد شهاب الدين (جيبانا)، عبيد ج كورنبا



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٦ شباط ١٩٩٥

المصدر : الشرق الأوسط

حقوق سيد واستفراج كان.
وفي المرحلة الثانية من القضية
مستطاب المحكمة من الطرفين لتقديم دعوى
كتابية سرية. ويتم بعد ذلك عقد جلسات
استماع علنية وتصدر المحكمة حكمها.
وأم تحدد أي تاريخ، ولكن القضايا
في محكمة العمل القديرية تستغرق في
التحقيق حوالي عامين من وقت تقديم الطلب
الأولي حتى صدور القرار النهائي.
ويضمم الملف الأخير الذي تمثله
الثانية مع الكويف الذي سبق أن أفضته في
16 ديسمبر (كانون الأول) من العام
اللقني، وهو أن الطلب الذي تقدمت
به قطر في محكمة العمل في 30 نوفمبر
(تشرين الثاني) والذي لا يتضمن مطالب
البحرين هو غير قانوني وبغير صحيح ولا
يأزم البحرين قانوناً باعتصام المحكمة
في هذا الموضوع.

وتنفي لثلاثة أيضاً في هذا السياق أن
الطلب القانوني بالقر في المصنر الإسلامي
للطابق قانوناً لتقرير اختصاص المحكمة.
وهو رضا الطرفين بموافقتهم، حيث أن
عنصر موافقة دولة البحرين على الطلب
القانوني للفرع ملغى لأن البحرين تبقى
خارج اختصاص المحكمة.
وكانت قطر قد أمانت بلسان وكيلها
في محكمة العمل الدكتور نجيب التميمي
أنها لم تلجأ إلى المحكمة إلا بعد أن
استنفدت جميع السبل والطرق لحل
الخلاف في الآبار النفطية.

ويشير مصدر مسئول في وزارة
الخارجية القطرية إلى هذا التحدي بالقول
أن قطر استعنت في محكمة العمل على
أساس مبادئ القانون الدولي باعتبار أن
ذلك هو غير وسيلة المحافظة على رباط
الأخوة التي تجمع شعبي البلدين الشقيقين
ووظيفتهما الشرفية.
وإذا أحالت قطر نزاعها مع البحرين
إلى محكمة العمل القديرية بقرار صادر عام
1991، تكن المحكمة خضت في أول أيامها
(تشرين) أن الدعوى غير مكتملة لأنها لا
تتصل بمجال موضوعات الخلاف بين
البلدين، وبالتالي في البلدين مسألة قضية
الربها من جهود سواء بشكل مشترك أو
مختلف.

وكانت البحرين تابل أن توافق قطر
على مفاوضات ثنائية بينهما لحل الخلاف
وأكده على أن مجال الموضوع في اللغة
التظيمية للقوة للفرقة في مسقط في حال
تطرق ذلك.

(سبورلين)، وبالتالي فهو أيضاً فاض
ممن لهذه القضية لمطويع القضي
ويوافق آخر (إيطاليا) بخاص للوش
ويحلي لقرار المصادر اسم ان
المحكمة مستقل الآن في المرحلة الثانية من
عملية التقاضي، أي أتب في موضوع
الدعوى، وهي مرحلة طويلة قد تستمر بشم
سنوات وذلك مصادر قانونية في لاهاي أن
عدم حضور البحرين جلسة اسم أن يثار
على سير القضية.

وأور إعلان التصويت لاجل أعضاء
البلد القديري النهائي ثم توصلوا إلى
الفرقة للخصصة لهم، وفي الفرقة رقم 25
في حمر السلام للاستراحة. أما الفرقة
رقم 1 للخصصة البلد البحريني فاد بابت
مخلة طوال الوقت.

ويصر القديريين على إلقاء القضية
إسمية لملامية كبرى لخصر مطوب من
القديريين والأمانة لآراء، ومقالات حة مع
الدكتور التميمي والفرق القديري، وبث
القديريين والتميم جلسة على الهواء وسط
حال من الفرح كان من الصعب تخفا.
وكرر التميمي أنه استغرب كيف أن
البلد البحريني عرف نتيجة التصويت
سبباً فلب من الجلسة، وأصاب من قال
"لنا كنا ننتظر من نزال منهم (أي
البحرينيين) كانوا سيخسرون."

في الساعة السابعة عشرة والثلاث
تقريباً، أعلن رئيس المحكمة راع الجلسة
وقال أن القرار الذي تشده القضية
سومرر رسمياً بالملامية للخصصة
والأخرى، ويستخرج منه ثلاث نسخ
واحدة للبلدين، والقديري، وأخري للبلدين
البحرينيين، وأخري للقضية في أرفيد
المحكمة.

ويوجب قرار المحكمة بات طلب قطر
يشمل، انتشاراً بجملة، أي جزر حوار ومن
أرضها جزرية، جزان والقضية الإسلامية
الجزر والجزيرة، والمناطق للخصصة لاصيد
الأسماك، ومصيد السمك، وجميع المسائل
الأخرى المتعلقة بالصيد، أي، ولم ترد
قطر أول الأمر إلى محكمة العمل القديرية إلا
جزراً من النزاع الأمر الذي تشدها

في يومه لانتزاع إلى العام 1999 فصلاً
منحت موطناً للقوة القديرية على القضية
أنذاك البحرين ملكية الجزر الصغيرة التي
يمتلكها قطر، وتحتوي على مضايق كبيرة من
النفط والغاز وقد اكتشفت قطر على القرار
البريطاني، وأجبرت قطر والبحرين على استئناف
زاد أن في تربية، وقد تمده في الأسابيع
الليلة الأولى لانتزاع للقوة القطرية والمملكة
البحرينية للمملكة.

والمات البحرين أن محكمة العمل لا
ويمكنها النظر في القضية إلا على أساس
طلب مشترك تقدم به هي وأخري معاً.
ويضلل الطلب الجديد الذي تقدمت به
قطر سلطة البحرين بإعادة زيارة في شمال
غرب قطر وطلب، متعلقة بالأسواق على



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٦ فبراير ١٩٩٥

... لهذه الأسباب

فإن المحكمة

(١) بعشرة أصوات ضد ٥

ترى أن لها الاختصاص القضائي لأن حكم في الخلاف المرفوع
بيها بين دولة قطر ودولة البحرين.

(2) وبعشرة أصوات ضد ٥

ترى أن طلب دولة قطر كما هو مسموع في 30 نوفمبر (تشرين
الثاني) 1994 مقبول.

المصوتون لصالح القرار: الرئيس البجاوي، القضاة: سير روبرت
جنتون، جيلبرت جيو، اكويار مازنزاي، ويرامنتري، وجنيفا،
هيرتزوج، شي جيونج، غليشور، والقاضي الخاص توميز برناردي.
المصوتون ضد القرار: نائب الرئيس شوبيل، القضاة أودا، شهاب
الدين، كوروما، القاضي الخاص فالتيكوس.
وإن نائب الرئيس شوبيل والقضاة أودا وشهاب الدين وكوروما،
والقاضي الخاص فالتيكوس، نبأوا أنهم المخالفة لحكم المحكمة (هناك)
خلافات موجزة بالأراء مندرجة في الملحق ١، من هذا البلاغ
الصحافي).

سيتمثل النص المطبوع للحكم في القرب وقت (ينبغي توجيه
الطلبات بالحصول عليه أو الاستفسارات عنه إلى قسم التوزيع
والبيانات مكتب الأمم المتحدة 1211 جنيف رقم 16 قسم البعثات، الأمم
المتحدة، نيويورك، 10017 أو إلى مكتبة متخصصة معروفة).
إنهاء خلاصة بالحكم وقد أعده المسجل ولا تتحمل المحكمة أية
مسؤولية ولا يمكن الاعتراض عن هذا الموجز بمناسبة النص
الكامل للحكم، فهذا الموجز لا يشكل تفسيراً للأصل.

خلاصة الحكم

تاريخ رفع القضية (القرارات 1 - 15):

ذكرت المحكمة في حكمها أن قطر رفعت في 8 يوليو (تموز) 1991 طلباً
بيده دعوى على البحرين بخصوص خلافات معينة بين الدولتين تتعلق
بالسيادة على جزر حوار، وحقوق السيادة على لشت الدبل وطلعة
جبلية، وتحديد المناطق البحرية لتكتا الدولتين.

بعد ذلك تستعرض المحكمة تاريخ القضية، فتشير إلى أن قطر في
دعواها أرست الاختصاص القضائي للمحكمة على اتفاقيتين بين
الطرفين ذكرتهما أبرمتا في ديسمبر (كانون الأول) 1987 وديسمبر
(كانون الأول) 1990 على التوالي، وأن موضوع ونطاق الاختصاص
القضائي قد تحدد في صيغة الترحتها البحرين على قطر في 26 أكتوبر
1988 وقبلتها قطر في ديسمبر 1990 (الصيغة القطرية).

واعترضت البحرين على الأساس القانوني الذي اعتمدته قطر.
وإن المحكمة، بحكمها الصادر في الأول من يوليو (تموز) 1994،
وجدت أن ثبائل الرسائل بين العاهل السعودي وأمير قطر في 19 و21
ديسمبر 1987، وبين العاهل السعودي وأمير البحرين في 19 و21
ديسمبر 1987، والوثيقة المعنونة بتفاصيل محضر، والوثيقة في اللوحة
في 25 ديسمبر 1990 من جانب وزراء خارجية البحرين وقطر والملكة
العربية السعودية، إنما هي اتفاقات دولية تنشئ حقوقاً والتزامات
للطرفاء وإن الطرفاء الموقعين تعهدوا بموجب بنود تلك الاتفاقات، على
أن يرفعوا للمحكمة كامل الخلاف بينهم، كما نصت عليه الصيغة



المصدر : الشرق الأوسط

للتشريكات والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : 17 يونيو 1996

التقرير : نشر النص الكامل للبيان الصادر عن قصر السلام في لاهاي

محكمة العدل الدولية تقبل الاختصاص في نظر النزاع القطري والبحريني بأغلبية 10 إلى 5 قضاة

لاهاي : الشرق الأوسط

اصدرت محكمة العدل الدولية في قصر السلام في لاهاي امس حكمها بقبول الاختصاص وقبول تلقى الدعوى في النزاع الحدودي بين قطر والبحرين. ويهذا الشكل تبليت المحكمة الدفع القطري ضد البحرين بأغلبية عشرة أصوات ضد خمسة أصوات من مجموع 15 قاضيا هم هيئة المحكمة.

وتنشر الشرق الأوسط في ما يلي النص الكامل للبيان (مترجما عن الإنجليزية) الصحافي الذي أصدرته المحكمة في هذا الخصوص:

دعوى تعيين الحدود البحرية ومسائل الأراضي بين قطر والبحرين (دولة قطر ضد دولة البحرين)
حكم بقبول الاختصاص بقبول الدعوى

في جلستي الخامس عشر من فبراير (شباط) 1995: انعقدت المحكمة المؤلفة كالاتي: محمد الجبالي (رئيسا) سفيان شوييل (نائبا للرئيس)، شهيبيرو اودا، المير روبرت جنتنج، جيلبرت جيو، محمد شهاب الدين، اندريه ليويلار، ساويزي، كريستوفر ويراسانديري، رايونند رانجيدا، جيزا هيرتزوغ، شي جيو، كارل اوجست ليشور كوروما (قضاة)، وفالتيكوس وتوريز بيرناردين القاضيان اللعينان خصيصا لهذا الغرض، وفالتيكوس لوسينا (مسجلا عاما).

وامسرت المحكمة حكمها حول الاختصاص القضائي وقبول الدعوى في القضية اعلاه. وإن النص التالي من الحكم يلقيه كما يلي: (بعد باليد)



البحرينية. ولا لاحظت المحكمة، انها تلقت فقط طلبا من قطر يعرض الدعاوى الجديدة لتلك الدولة بخصوص الصبغة المذكورة، فقد قررت المحكمة ان تعطي للطرفين الفرصة لأن يرفعا اليها كامل الخلاف. حدثت تاريخ 30 نوفمبر 1994 بوصفه الموعد النهائي لكي يتخذ الطرفان مجتمعين أو فرادى التدابير الموصلة لتلك الغاية، ووجهت كل المسائل الأخرى للإقرار باللاحق.

وفي 30 نوفمبر 1994، رفع وكيل قطر في دائرة التسجيل وثيقة بعنوان «لائحة الالتزام بالتينين 3 و 4 من الفقرة 41 اتفاقية لحكم المحكمة الصادر في 1 يوليو (تموز) 1994». وفي هذه الوثيقة أشار الوكيل إلى غياب أية اتفاقية بين الفرقاء للتصديق جماعيا، وأعلن أنه يرغب، بذلك، إلى المحكمة بمعاملة الخلاف بين قطر والبحرين، كما هو وارد في النص... أشار إليه في تفاصيل محضر الدوحة 1990 باسم «الصبغة البحرينية» وعدد المواضيع التي تندرج، حسب رأي قطر، ضمن الاختصاص القضائي للمحكمة.

- 1 - جزر حوار، بما في ذلك جزيرة جنان.
- 2 - فنت النيل وقطعة جرداء
- 3 - خطوط قاعدة الارخبيل
- 4 - زيارة
- 5 - مناطق صيد اللؤلؤ، وصيد الاسماك والصيد وغيرها من الامور

للمصلحة بالحدود البحرية. وقد فهمت قطر ان البحرين تصعد دعوها بخصوص زيارة بانها دعوى سيادة.

وبالإضافة إلى الطلب الذي تقدمت به قطر، فإنها تطلب من المحكمة ان تقضي وتعلن بأنه ليس للبحرين أي سيادة أو حقوق الإقليمية على جزيرة جنان أو على زياره، وأن أي ادعاء من جانب البحرين بخصوص الخطوط المزعومة للأرخبيل ومناطق صيد اللؤلؤ وصيد الاسماك ادعاء باطل بالنسبة لأفراض تحديد الحدود البحرية في القضية الحالية.

وفي 30 نوفمبر 1994 تلقى مسجل المحكمة أيضا من وكيل البحرين وثيقة معنونة «تقرير دولة البحرين» إلى محكمة العدل الدولية بصدد محاولة الفرقاء تنفيذ حكم المحكمة المؤرخ في 1 يوليو 1994.

في هذا «التقرير» أعلن الوكيل ان حكومته قد رحبت بحكم 1 يوليو 1994، ومهتمة على اعتماده يؤكد أن رابع مكامل الخلاف إلى المحكمة يجب أن يكون جماعيا بمطاييمه، أي موضع اتفاق بين الطرفين. ثم أشار إلى أن مقترحات قطر «اتخذت شكل وثائق لا تملك قراءتها إلا بوصفها الرغوة في 8 يوليو 1991» علاوة على أن قطر قد اشكرت على البحرين بحق الوصف أو التخصيص أو التخصيص بمعايير تختارها هي، للمسائل التي ترغب ان تطرحها تحديدا في القضية، وقد عارضت بحق البحرين في أن تتخذ في قائمة القضايا المختلف عليها بند «السيادة على زيارة» ورفعت البحرين ملاحظاتها على لائحة قطر إلى المحكمة في 3 ديسمبر 1994.

وجاء فيها:

«أن المحكمة لم تعلن في حكمها في 1 يوليو 1994، ان لديها الاختصاص القضائي لتتخذ في القضية المرفوعة اليها بفضل الدعوى احادية الجانب من قطر في 1991. وعليه اذا لم يكن للمحكمة الاختصاص القضائي في حينه، فإن اللائحة النظرية المنفصلة في 30 نوفمبر، حتى حين النظر إليها في ضوء الحكم، لا يمكن ان تنفي هذا الاختصاص القضائي، أو تجيز قبول الدعوى شرعا في غياب الموافقة البحرينية. وقد اصبحت نسخة من كل واحدة من الوثائق التي قدمتها قطر والبحرين إلى الطرف الآخر.



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩٩٥

تبدأ المحكمة بالمشاركة إلى المفاوضات التي جرت بين الطرفين عقب حكم المحكمة في ١ يوليو ١٩٩٤ وإلى اللاتقاء التي وجهتها قطر إلى المحكمة في 30 نوفمبر ١٩٩٤، وإلى التعليقات التي قدمتها قطر على ذلك في 5 ديسمبر ١٩٩٤.

بعد ذلك تستذكر المحكمة انتهاء في حكمها الصابر في ١ يوليو ١٩٩٤، أرجأت كل تلك المسائل إلى الإقرار، في ما بعد، وأنها لم تبت فيها في ذلك الحكم. وبناء عليه ينبغي أن تقرر بصدد اعتراضات البحرين في قرارها حول الاختصاص القضائي لإصدار حكم حول الخلاف المرفوع إليها، وحول قبول طلب الدعوى.

تفسير الفقرة ١ من تفاصيل
محضر الدوحة (الفقرات 25 - 29):

إن الفقرة ١ من تفاصيل محضر الدوحة تسجل اتفاق الطرفين على توكيد ما جرى الاتفاق عليه سابقاً في ما بينهم.

ثم تمضي المحكمة، بادئ الأمر، إلى تجديد النطاق الدقيق للالتزامات الطرفين التي مضى فيها في 1987، ووفقاً على إعادة توكيدها في تفاصيل محضر الدوحة ١٩٩٠. وبهذا الخصوص فإن النصوص الأساسية المتعلقة بالاختصاص القضائي للمحكمة وأردت في النقطتين ١ و3 من رسائل 19 ديسمبر 1987. ويقبل هاتين النقطتين، فإن قطر والبحرين وافقتا، من جهة أولى على:

«وجوب إحالة كل المسائل المختلف عليها إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي، للاقرار النهائي الملزم للطرفين، واللذين سيتعين عليهما تنفيذ بنوده».

ووافقتا، من جهة ثانية، على تشكيل لجنة ثلاثية لغرض معالجة محكمة العدل الدولية، وتلبية المتطلبات الضرورية لرفع الخلاف إلى المحكمة وفقاً لضوابطها وتعليماتها، بحيث يصدر قرار نهائي ملزم للطرفين كليهما.

وترى قطر أنه، بهذا التمهيد، فإن الطرفين أعطيا للمحكمة بوضوح وبدون أي قيد أو شرط، الاختصاص القضائي للتعامل مع القضايا المختلف عليها بينهما. وكان عمل اللجنة الثلاثية يتوخى تحديداً دراسة التدابير الواجب اتباعها لتنفيذ الالتزام المحدد باللجوء للمحكمة، أما البحرين فتري على العكس، أن النصوص المذكورة لا تعبر إلا عن موافقة للفرقاء مسبقاً باللجوء إلى المحكمة، ولكن مثل هذه الموافقة هي، وبوضوح، موضع اتفاق خاص يسجل نهاية عمل اللجنة الثلاثية.

إن المحكمة لا يمكن أن تتفق مع البحرين في هذا الشأن، فهي لا تجد، في لا النقطة (١) ولا في النقطة (3) من رسائل 19 ديسمبر 1987 الشرط الذي تزعم البحرين وجوده. وإن من الواضح حقاً من النقطة 3 أن الطرفين لم يفكرا في اللجوء إلى المحكمة من دون بحث مسبق، داخل اللجنة الثلاثية، للتكليفات التي تترتب بذلك. لكن الدوافع والافتراض، مع ذلك، على أن ترفعاً إلى المحكمة كل المسائل المختلف عليها بينهما، وإن الوظيفة الوحيدة للجنة هي ضمان تنفيذ هذا الالتزام وذلك عن طريق مساعدة الطرفين على التوجه إلى المحكمة واللجوء للمحكمة بالطريقة البيئية في قواعد عملها. ويوجب بنود النقطة (7)، لم يجر تحييد ولا رفض الأحوال الخاصة للمحكمة الذي تنص عليه قواعد المحكمة.

واجتمعت اللجنة الثلاثية آخر مرة في ديسمبر 1988، من دون أن يتوصل الطرفان إلى اتفاق سواء بخصوص القضايا المختلف عليها، أو بخصوص المستلزمات الضرورية لرفع الخلاف إلى المحكمة. وقد أولفت نشاطاتها بالقتراح من المملكة العربية السعودية من دون اعتراض من الطرفين. وبما أن الطرفين لم يعلّقوا عند وقت التوقيع على تفاصيل محضر الدوحة في ديسمبر 1990، أن يصار إلى إعادة تشكيل اللجنة، فإن المحكمة تعتبر أن الفقرة (1) من المحضر المذكور لا يمكن أن تلهم إلا باعتبارها تعبير عن قبول الطرفين بالنقطة (1) الواردة في الرسائل من العامل السعودي المؤرخة في 19 ديسمبر 1987، العهد برفع كل القضايا المختلف عليها، إلى المحكمة والإمتثال للحكم الذي تخرج به المحكمة.



واستبعاد النقطة (3) في تلك الرسائل نفسها.

● تفسير للفقرة (2) من تفاصيل محضر الدوحة (القرارات 30 - 42)

إن محضر الدوحة لا يؤكد الاتفاق الذي توصل إليه الطرفان برفع خلافهما إلى المحكمة فحسب بل أنه يمثل أيضاً خطوة حاسمة على طريق الحل السلمي لذلك الخلاف، وتلك بتمسوية المسألة الخلافية حول تعريف المسائل المختلف عليها. وهذا واحد من الأهداف الأساسية حسب الترجمة التي سوف تستخدمها المحكمة لأغراض الحكم الحالي كما يلي:

(2) أن المساعي الحميدة لخادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز، سوف تستمر بين البلدين حتى شهر شوال من عام 1441 هجري، الموافق مايو 1991. وما أن تنتهي هذه اللفة حتى يلجأ إلى الطرفين رفع القضية إلى محكمة للعمل الدولية وفقاً للصيغة البحرينية التي قبلتها قضى، ووفقاً للأجراءات الملحق بها. وسوف تستمر المساعي الحميدة للعامل السعودي خلال الفترة التي تكون فيها القضية قيد الحكم.

إن الفقرة (2) من المحضر، التي سجلت رسمياً قبول قطر للصيغة البحرينية، ووضعت حداً للخلاف المستديم بين الطرفين حول موضوع رفع الخلاف إلى المحكمة. إن الاتفاق على تبني الصيغة البحرينية يبين أن الطرفين كانا على رأي واحد حول نطاق الاختصاص القضائي للمحكمة. وبذلك حلت الصيغة غرضها: لقد حشدت بلغة عامة ولكن واضحة، حدود الخلاف الذي يمكن للمحكمة أن تتناوله.

مع ذلك استمر الطرفان في الاختلاف حول مسألة طريقة اللجوء للمحكمة. فبالنسبة لقطر، أن الفقرة 2 من المحضر التي تدخل حق اللجوء من طرف واحد إلى المحكمة بواسطة رفع طلب دعوى من هذا الطرف أو ذاك، إنما بالنسبة للبحرين، فعلى نقاش ذلك شأن النص لا يجيز سوى اللجوء المشترك للمحكمة بواسطة اتفاقية خاصة.

لقد كرس الطرفان انتباههما كبيراً لمصنعي الذي يجب حسب تصورهما، أن يعطى لتفسير «الطرفان» (قطر): «الأطراف» البحرين «الطرفان» (البحرين) كما هو وارد في الجملة الثانية من النص العربي الأصلي للفقرة (2) من محضر الدولة. وتلاحظ المحكمة أن صيغة المتن في اللغة العربية تستخدم ببساطة للتعبير عن وجود اثنين (الأطراف أو الطرفان).

وعليه فإن ما يجب تحديده هو ما إذا كانت الكلمات، حين تستخدم في صيغة المتن، لها معنى التبادل أو الداعي. ففي الحالة الأولى، فإن النص سيترك لكل واحد من الفرقاء خيار التصرف من طرف واحد، وفي الحالة الثانية، سيُعني النص ضمناً أن المسألة تحال إلى المحكمة من جانب الفرقاء العاملين بصورة منفصلة، أما بصورة مشتركة أو بصورة منفصلة.

وتحلل المحكمة أولاً معنى ونطاق عبارة محال لتقضاء تلك اللفة، فإن الفرقاء يمكن أن يرفعوا القضية إلى محكمة للعمل الدولية، وتلاحظ أن استخدام الفعل «يمكن» في العبارة يوحي أولاً وفي أكثر معانيه المأموسة، لاختيار أو حق الفرقاء في اللجوء إلى المحكمة. وفي الواقع، إن المحكمة تجد صعوبة في أن ترى السبب في أن محضر 1996، الذي كان هدفاً وغرضه دفع تسوية الخلاف بتطبيق الالتزام الرسمي للفرقاء بإحالة إلى المحكمة، اقتصر على أن يفتح لهم إمكانية التصرف المشترك التي لم تكن قائمة من قبل فحسب، بل أثبتت، علاوة على ذلك، أنها غير فعالة. وعلى العكس، فإن النص يكتسي معناه الكامل إذا ما جرى اعتبار أنه يستهدف لغرض التعجيل بعملية تسوية الخلاف، فتح الطريق اللجوء من طرف واحد إلى المحكمة في حالة فشل وساطة المملكة العربية السعودية في أن تخرج نتيجة إيجابية حتى مايو 1991. وتنتظر المحكمة أيضاً في المضمين المكتبة في ضوء الدواويل الأخير، للشروط التي كانت



الوساطة السعودية بموجبها ستتحرك قمتا، استنادا إلى التجلتين الأولى والثالثة من الفقرة (2) من المحضر. وتلاحظ المحكمة علاوة على ذلك أن الجملة الثانية يمكن أن تفهم على أنها تنفذ استمرار الوساطة. وبناء على هذه الفرضية، فإن عملية الوساطة كانت ستوقف في مايو 1991، وما كان لها أن تستأنف قبل اللجوء إلى المحكمة وباتسنية للمحكمة ما كان بالوسع أن يكون غرض المحضر أرجاء حل النزاع أو زيادة صعوبة، ومن وجهة النظر هذه، فإن حق الشكوى المنفردة كان تكملة ضرورية لوقف الوساطة.

بعد ذلك تستغرق المحكمة في تحليل معنى ونطاق عبارة «وفقا

للصيغة البحرينية، التي قبلت بها قطر، ووفقا للتدابير اللاحقة لها» التي ترد في آخره الفقرة (2) من محضر الدوحة. ويجب أن تتأكد المحكمة ما إذا كانت هذه الإشارة للصيغة البحرينية وبخاصة الإشارة إلى «التدابير اللاحقة لها» كما ترى البحرين لها هدف ولها استعداد اللجوء من طرف واحد. أن المحكمة تدرى أن الصيغة البحرينية كان يراد لها بالأصل الدمج في نص اتفاقية خاصة. لكنها مع ذلك ترى أن الإشارة إلى تلك الصيغة في محضر الدوحة ينبغي تلقيه في إطار ذلك المحضر عوضا عن تقويمه في ضوء الظروف الأصلية التي صمغ في ظلها المحضر، فإذا كان محضر 1990 عاد ليظهر إلى الصيغة البحرينية فإن ذلك كان لأجل تحديد مادة موضوع الخلاف الذي يتوجب على المحكمة تناوله. لكن الصيغة لم تعد عسرا في اتفاق خاص، وأنه علاوة على ذلك لم ير الشور، وإذا فقد أصبحت جزءا من اتفاقية بولاية ملزمة لتحديد بذاتها شروط اللجوء إلى المحكمة. وتلاحظ المحكمة أن جوهر الصيغة كان، كما اشارت البحرين بوضوح للجنة الثلاثية، يتوخى تحديد الخلاف الذي يتوجب أن تعاقبه المحكمة. على أن يشارك لكل واحد من الطرفين أن يتقدم بمزامعة الخاصة في الإطار الثلاثي على هذا النحو. وفي ضوء الفصل في النزاع، وفي اتفاق خاص، فإن المحكمة ترى أن الإجراء الممكن في ضوء الصيغة البحرينية، الذي يمكن الطرفين من أن يتوصلوا إلى اتفاق في الدوحة على أساسه، هو إمكانية أن يرفع كل طرف مطالب مختلفة إلى المحكمة. وبالنتيجة، يبدو للمحكمة أن نص الفقرة (2) من محضر الدوحة، مفسرا وفقا للمعنى الاعتيادي الذي يعطى لمخرجاته في إطارها وفي ضوء الغرض والهدف من المحضر المذكور، سمح باللجوء المنفرد إلى المحكمة.

وفي هذه الظروف لا ترى المحكمة أن من الضروري اللجوء إلى وسائل إضافية للتأويل بغية تحديد معنى محضر الدوحة ولكنها تعود إليه بهدف البحث عن تأكيد ممتن لتأويلها في النص. ولكن لا للعمل الحضيري للمحضر، ولا ظروف توقيع هذا المحضر، تستطيع برأي المحكمة، أن تقدم لها عناصر إضافية حاسمة لذلك التأويل.

العلاقة بين الاختصاص واللجوء المحكمة

لا يزال أمام المحكمة النظر في حجة أخرى، فحسب نظرة البحرين حتى لو كان محضر جلسة الدوحة أن يفرض بعدم استيعابه اللجوء من جهة واحدة، فإن يعطى ذلك لحد الطرفين صلاحية اللجوء إلى المحكمة عن طريق تقديم الطلب. إذ تشير البحرين في ما معناه إلى أن اللجوء للمحكمة ليس مجرد مسألة إجرائية وإنما مسألة نطاق السلطة. وأن قبول اللجوء من طرف واحد يخضع إلى نفس الشروط لقبول التصوية القضائية ويتميز بالتالي أن يكون دون التماس ولا خلاف عليه. وحيث لا تشرح النصوص ذلك، يجب أن يكون اللجوء المشترك، كنتيجة، هو الحل الوحيد.

تمتلك المحكمة كجزء لا يتجزأ من هذه الإجراءات، أن اللجوء خطوة مستقلة عن الأساس الذي وضع فيه الاختصاص القضائي موضع التنفيذ. بيد أن المحكمة غير قادرة على النظر في القضية ما طالما لم يجر استكمال الأساس الاختصاصي بالإجراء الضروري المتعلق باللجوء إلى



المحكمة. ومن وجهة النظر هذه، يظهر أن مسألة اللجوء المحكمة بصورة قانونية ما هي إلا مسألة اختصاص السلطة القضائية. وما لا شك فيه هو أن نطاق الاختصاص للمحكمة لا يمكن تأسيسه إلا على مبدأ رغبة الطرفين المطروحة في التصفين المنعنيين. ولكن في تفسير نص محضر جلسة الدوحة فقد وصلت المحكمة إلى استنتاج أنها تسمح باللجوء للمحكمة من طرف واحد. وما أن يتم اللجوء إلى المحكمة بصورة قانونية، يخضع كلا الطرفين لتتائجها الإجرائية التي تطبقها القوانين والتشريعات. لقد وجدت المحكمة في حكمها بتاريخ ١ يوليو ١٩٩٤، أن تبادل الرسائل في ديسمبر ١٩٨٧ ومحضر جلسة شهر ديسمبر ١٩٩٠ كانت اتفاقيات دولية أوجبت حقوق وواجبات الطرفين، وأنه بناء على مواد تلك الاتفاقيات، تعهد الطرفان أن يعرضا عليها النزاع بينهما بكامله. وقد لاحظت المحكمة في حكمها الحالي أن الطرفين في جلسة الدوحة كرا تأكيدهما على قبولهما لنطاق اختصاصها وعينا جوهر النزاع حسب صيغة الليبرين. كما لاحظت المحكمة أن محضر جلسة الدوحة سمح باللجوء للمحكمة من طرف واحد. وبالتالي، تعتبر المحكمة أن لها الاختصاص للحكم في نزاعهما.

حق اللجوء (الانقرات 45 - 48)

بعد إثبات اختصاصها، لا يزال أمام المحكمة الدواول بالمشاكل المعنية التي يطرحها حق قبول الدعوى بعد أن التهمت الليبرين دولة قطر بأنها حدثت مجال النزاع بالتساؤلات التي طرحتها لإثبات الدعوى التي تقدمت بها قطر للمحكمة. وقررت المحكمة في قرارها بتاريخ ١ يوليو ١٩٩٤ أن:

١- تمنح الطرفين المنعنيين فرصة التأكيد من التقدم للمحكمة بكامل النزاع حسب مفهوم محضر جلسة ١٩٩٠ وصيغة الليبرين اللذين اتفق عليهما الطرفان.

٢- قدمت قطر في خطوة متقدمة بتاريخ 30 نوفمبر ١٩٩٤ إلى المحكمة كمال النزاع بين قطر والليبرين، كما نصت عليه صيغة الليبرين (انظر أعلاه). وكانت العبارات التي استخدمتها قطر مشابهة لتلك التي استخدمتها الليبرين في عدد من مسودات النصوص، ما عدا في تلك المتعلقة بالسيادة على جزر حوار والسيادة على زيارة. يبدو للمحكمة أن شكل العبارات التي استخدمتها قطر تصف جوهر النزاع. ففي هذه الظروف، وبينما تبدي المحكمة أسفها بعدم التوصل إلى اتفاق بين الطرفين حول كيفية تقديم طلب النزاع، تستنتج أنها (أي المحكمة) موضع اللجوء لكامل النزاع وأن طلب قطر يعتبر مقبولا لدى المحكمة.

البحرين ترحب بدعوة قطر الى استمرار مساعي الملك فهد لحل الخلاف الحدودي بين البلدين

☐ الخامة، البوابة - الحمام

رحبت دولة البحرين بدعوة دولة قطر الى استعمار
مساعي الوساطة التي يبتها خادم الحرمين الشريفين الملك
فهد بن عبدالعزيز لحل الخلاف الحدودي البحريني -
القطري.

وجاءت الدعوة القطرية وترحيب البحرين بها بعد إصدار محكمة العدل الدولية في الثاني أيلول من أمس الأربعة حكماً بألزامها في التقاضي في الخلاف بين البحرين والقطر.

ووزرت الدعوة القطرية ضمن كلمة لولي العهد السعودي الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني في اجتماع مجلس الوزراء بها التلفزيون القطري مساء الأربعاء مؤكداً فيها استعداد بلاده لمساعدة قضية خلافاً لهذا من التحكيم في حالة الحصول على حل قضائي مقبول لنزاعنا في دولة قطر.

التجديد: من أي شيء فيه سرور حقد.
 الأفعوة أصحاب السعادة لشيخ الإسلام عليكم ورحمة
 وبركاته الشرف في البداية أن أرفع نقاش الشافعي
 إلى مقام سيدي، حضرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن
 حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى وعقله آل ثاني والشعب
 الفاضل الكريم في منزل حكم محكمة الدولة صباح
 هذا اليوم الأجراد المخلص عشر من شهر رمضان المبارك
 الموافق الخامس عشر من شهر ربيع الأول (شباط) من عام
 ١٤٢٥هـ مسجلاً مسجلاً في التفتل في الخلاف العمودي بين
 هذه وملة آل البيت، الشفقة وملة طاب ملكا.

لقد سعت دولة قطر منذ امد بعيد لحل خلافتها الحدودية القائم مع دولة البحرين التنازلية في إطار ثنائي لم تطورت الى الجوء الى محكمة العدل الدولية طلباً للمعالة بعد ان استنكرت كافة الامم والاطراف لحل هذا الخلاف.

تعلّمون حضراتكم ان تاريخ خلافة السعودية مع
البحرين يرجع الى عام ١٩٦٩. من ذلك الوقت بدأت
المراسلات والاكتجاجات وظهرت في حكومة بريطانيا في
ذلك الوقت وجهات نظر منقضة بعض الحكومة

البريطانية آنذاك التي تفضل اللجوء إلى التحكيم. وفي شهر أكتوبر (تشرين الأول) من عام ١٩٦٥ وافقت دولة البحرين على التحكيم ولكنها وللأسف تراجعت عن مع التمسار إلى قضاة ميس (الذي) من عام ١٩٦٦ واستمر الإخذ

امكن ومواضع الخلاف جازر حور بل تعدت ذلك وتحركت
ايضاً نحو المنزور الذي يعرف فعلياً بفشت النيبيل بيناء
مشتات عليها من دون احترام لهذا القصد وهذا الاتفاق ما
يقتضي ان يكون هذا التصرف عام ١٩٨٦.

وإستمرت الوساطة السعودية واستمرت في نفس الوقت
مخالفات دولة البحرين لمبادئ اتفاق هذه الوساطة
واستمرت التفتكوى القارية الشفهية والكتوبية لهذه

بعد ذلك بالترجّح والظنّ عليه وكذلك بولة البحرين بعرض الضفاف بين البلدين للتحكيم تمهيداً لخصور حكم نهائي وعلمز للطرفين للتخفيفه كما جاء في نص بيان ضام

اجتماع مجلس الوزراء بالرياض يوم الاحد والعشرين من شهر ديسمبر (كانون الاول) من عام ١٩٨٧، وعلى اثر ذلك تم التوقيع عام ١٩٨٨ على محضر اجتماع تقديم الخلاص

وقد جاء أفراد المنظمة هذا ثمرة حميدة لذلك المساعي

والتي جاء في تصريحه الصحفي، أن «جاءت في إطار التعاون بين المملكة العربية السعودية والجمهورية العراقية الحليفة» عشرة في المائة.

المبحرين وقيلت بها دولة قطر والإجراءات المترتبة عليها مع استمرار المساعي الحميدة التي يواصلها خدام الحرمين الشريفين أثناء عرض هذا الموضوع على الحكيم.



الخلاف الحدودي حيث يسلمونا شعورنا بالتعلق في جنية الرغبة لدى التقاءه في حل هذا الخلاف وذلك باستمرارهم في مخالفة التعهد الذي جاء في الوساطة السعودية بينهم المنشأت في الجزر المتنازع عليها وبيناتهم التي صدرت أخيراً بعدم اختصاص محكمة العدل الدولية في النظر في الخلاف الحدودي بين بلدينا.

هذا في الوقت الذي شغلوا فيه من قبل التعهد إلى محكمة العدل الدولية وبلدينا بالتصديعة التي طرحوها ورحبوا بإقرار هذه المحكمة الصادر في الأول من شهر يوليو (تموز) من عام ١٩٩٤ الذي منح الطرفین، قطر والبحرين، مهلة مدتها خمسة اشهر انتهت في الثلاثين من شهر نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي لتقديم جميع موضوعات الخلاف بين البلدين إلى المحكمة بصفة منفردة أو مجتمعة. وفي الختام لود أن أعرب عن خالص الشكر والتقدير إلى هيئة محكمة العدل الدولية المؤلفة لهذا القرار العادل الذي صدر اليوم والذي كان بالتأكيد توفير جهد كبير لو أن دولة البحرين قد قبلت من أول الامر بلخصاص محكمة العدل الدولية وتقدمت بطاقتها إلى المحكمة وفقاً لمصلحتها التي اخرجتها هي ووافقت عليها دولة قطر بدلاً من معارضتها لاختصاص المحكمة.

ذلك لا يهني من محبت ولكن الله يهدي من يشاء وهو اعلم بالمخفيين.

أسأل الله تعالى التقدير إن يوفق بلادنا العزيزة وشعبنا الوالي لما فيه الخير والصلاح في ظل القيادة المحميدة لسيدتي حفصة صاحب السمو أمير البلاد المفدى.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

البحرين ترحب

وأبلى الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة ولي العهد القائد العام لدفاع البحرين بالتصريح التالي تعقيباً على كلمة الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني ولي العهد القطري في اجتماع مجلس الوزراء القطري.

بسم الله الرحمن الرحيم

يسرني أن أعرب عن سمعاتي بما جاء في كلمة أخي صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني ولي العهد في دولة قطر استجابة لتي أكد فيها الرغبة في استمرار المساعي الحميدة لخدم الحرمين الشريفين لكافة فهد بن عبدالعزيز عاهل المملكة العربية السعودية الشقيقة بشأن الخلاف البحريني - القطري. كما يسرني التأكيد على رغبتنا الصلحية في الوصول إلى حل أخوي مقبول لدى الطرفين والترحيب بالدعوة لاستئناف المساعي الحميدة وذلك من خلال اجتماع يتم في أسرع وقت ممكن بين المملكة العربية السعودية ودولة قطر وبوالة البحرين ويتم خلاله وضع الإطار التفصيلي لاستئناف المباحثات للوصول إلى الحل الأخوي الشامل تمشياً مع قرار اللجنة الخامسة عشرة لأول مجلس التعاون الذي دعا إلى حل جميع الخلافات القائمة بين دول المجلس شكلياً، وإن تعذر ذلك عرضها على أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس في القمة القادمة في مسقط. وأتأمل أن تكون هذه الزيارة التاريخية لإخادم الحرمين الشريفين لكافة فهد بن عبدالعزيز وأخويه صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر وصاحب السمو أميراً المفدى الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة ستكون لها عظيم الأثر في دعم قواعد الاستقرار والرخاء لشعوب دول المجلس. والله ولي التوفيق وهو الهادي إلى سواء الصيل.



عيسى ووالداه

العربي من الخارج مثلي لا يهمه ان تكون جزر حوار أو بلدة الزبارة بمرينية أو قطرية، فهي ان كانت هذه أو تلك تظل أرضاً عربية، ولكن يهمه ان تحفظ حقوق العرب في القدس، وهي مهمة صعبة لو تكاثف العرب كلهم، وتصبح مستحيلة اذا اختلفوا.

والعربي من الخارج مثلي يدرك مع ذلك ان البحريني، والقطري، لا يستطيع ان يكرر في القدس قضية شانتة تحرمه النوم في بلده. ومع ان العربي غير البحريني أو القطري قد لا يهمه مصير الخلاف بين البحرين وقطر على اعتبار ان الأرض المتنازع عليها ستظل عربية مهما كانت النتيجة، الا ان الواقع هو ان القضية اخطر من ظاهرها.

قلت لـمسؤول بحريني: انتم خسرتم جولة من جولات، ولكن لنفترض سيناريو أسوأ وضع، وتتخسرون انكم خسرتم الجولة الأخيرة، وقررت محكمة العدل الدولية ان مطالبة قطر بحقل، قبل تنسحيون من الأراضي المتنازع عليها؟ ورد فوراً بالانكليزية "Over Our Dead Bodies"، أي طوق جثتنا.

وهذا كلام خطير خصوصاً لثني وجهته موقف البحريني كامة، لا رجل واحد، وإعله موقف القطريين أيضاً اذا خسروا. وقد تعهد العرب ان يركضوا وراء الأحداث أو يلهثوا، وأن يقتصر تعاملهم معها على رد الفعل.

وهم مطالبون اليوم ان يتدخلوا، ولو مرة في العمر، قبل وقوع المظفر، تستكون فاجعة عربية حقيقية ان يترك الخلاف البحريني - القطري على غاربه حتى يتدهور أو يتلجر. والحل أولاً وأخيراً في يد البحرين وقطر، وهو مسؤوليتهم قبل غيرهما. الا ان مجلس التعاون مسؤوله والمجموعة العربية كلها مسؤولة.

والعرب لا يستطيعون ان يبالغوا باقتناعهم بالقدس العربية، أو يرمسوا حدودها مع القدس الغربية، وهم مختلفون على الحدود بينهم من الصحراء الغربية الى الخليج، وكل حدود بينهم

جهاد الخازن

وجدت أمير البحرين تلقاً، ولم يكن يقلقه قرار محكمة العدل الدولية في الاماي اختصاصها في النظر في الخلاف بين البحرين وقطر، أو أعمال الشغب الأخيرة في البحرين.

كان الشيخ عيسى بن سلمان تلقاً لتردي الأوضاع العربية، وفقدان حد أدنى من التضامن أو التكاتف بين الدول العربية بضمن ان تنتهي مسيرة السلام الى حل متكافئ لا تملك فيه حقوق العرب. وسالت الامير عن أعمال الشغب فقال ان يدأ اجنبية كانت وراءها، والمكومة فضلت عدم استعمال القوة مع شباب يحرّكهم الجول. الا انه اكمل بما يعتبره قضية أكثر إلحاحاً فتحدث عن مصير القدس وضرورة الشفاء العرب وتوحيد كلمتهم في المفاوضات.

اليوم انشاق العرب لا يعدو ان يكون أمنية، فاذا كانت البحرين وقطر، الجارتان الشقيقتان الغريبتان، لا تستطيعان الاتفاق على حدودهما فكيف تتفق الدول العربية كافة؟

الشيخ عيسى دعا الى حل أخوي مع قطر وتعايش سلمي وتعاون، من دون ان يبدى نقاداً كبيراً بإمكان تسوية الخلافات الإقليمية أو العربية العامة بسهولة أو سرعة.

ولم يكن الشيخ حمد، ولي العهد، أكثر نقاداً، فهو أيضاً أكد وجود دولة اجنبية أو أكثر وراء أعمال الشغب الأخيرة، الا انه اعتبرها انتهت وبدأ أكثر اهتماماً بالخلاف مع قطر.

قال ولي العهد ان البحرين أصغر دول المنطقة مساحة وأكثرها كثافة سكانية، وأقلها موارد طبيعية، ومع ذلك فما تطالب به قطر يعادل ثلث مساحة البلاد، ويهد من مداخيلها البحرية والجوية بشكل استراتيجي.

وهو رأى ان تترك الحدود بين الدول العربية كلها، القائمة من خمسين سنة أو مئة أو أكثر، كما هي لأن الخلاف عليها سيجر مصائب وويلات على شعوب المنطقة كلها، وإن كان من تفاوض بالتفاوض يجري اما ثنائياً أو عبر لية مجالس التعاون.

وكانت كذبت مرة واحدة في السابق عن الخلاف بين البحرين وقطر، وقلت لهما مش وقها، ولا أجد ما أقول اليوم سوى مش وقها، مرة ثانية. بل ربما كان هذا التصريح البسيط اليوم أكثر صفاً منه قبل سنتين.



المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ١٢ جمادى الأولى ١٩٩٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

البحرين تطالب باجتماع ثلاثي تحضره السعودية لحل الخلاف مع قطر

لندن - للمفاهيم الشرق الأوسط

رحبت البحرين أمس برغبة قطر في استمرار المساعي الحميدة لخادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود في شأن الخلاف بين البلدين.

ويعا ولي العهد القائد العام لقوة دفاع البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة إلى عقد اجتماع في أسرع وقت ممكن بين السعودية وقطر والبحرين يتم خلاله وضع الأنظار التنقيضي لاستئناف المحادثات وصولاً إلى الحل الأخوي الشامل.

وأكد أن ذلك يأتي تمشياً مع قرار اللجنة الـ 15 لدول مجلس التعاون الخليجي الذي دعا إلى حل جميع الخلافات القائمة بين دول المجلس ثنائياً وإن تضمنت ذلك عرضها على قادة دول المجلس في القمة المقبلة في مسقط.

و جاء كلام ولي عهد البحرين بعد يوم واحد من صدور قرار محكمة العدل الدولية بإعلان اختصاصها في النظر في الخلاف القطري - البحريني، وتعليقها على قمة ولي العهد وزير الدفاع القطري الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني في اجتماع مجلس الوزراء القطري مساء أمس الأول.

وقال ولي عهد البحرين في تصريحه: بيسرني أن أعرب عن سعائتي بما جاء في كلمة أخي الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني وولي العهد في دولة قطر الشقيقة

التي أكد فيها الرغبة في استمرار المساعي الحميدة لخادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز عاهل المملكة العربية السعودية الشقيقة بشأن الخلاف البحريني - القطري.

كما يسرني التأكيد على رغبتنا الصادقة في الوصول إلى حل أخوي مقبول لدى الطرفين والتربح بالدعوة لاستئناف المساعي الحميدة وذلك من خلال اجتماع يتم في أسرع وقت ممكن بين المملكة العربية السعودية ودولة قطر ودولة البحرين. ويتم خلاله وضع الأنظار التنقيضي لاستئناف المحادثات للوصول إلى الحل الأخوي الشامل تمشياً مع قرار اللجنة الخامسة عشرة لدول مجلس التعاون الذي دعا إلى حل جميع الخلافات القائمة بين دول المجلس ثنائياً، وأن تعقد ذلك عرضها على قادة دول المجلس في القمة القادمة في مسقط.

وقال: دائماً على ثقة تامة بأن الرعاية الكريمة لخادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز وأخويه الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر والشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة سيكون لها عظيم الأثر في دعم قواعد الاستقرار والرخاء لشعوب دول المجلس.

وكانت قطر قد أكدت أن مفهوماً من الاحتكام إلى محكمة العدل الدولية للنظر في الخلاف الحدودي



المصدر : المشرق الأوسط

التاريخ : ١٧ - ٢٠ - ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الجمهورية ببلوها وبين دولة البحرين هو
الحفاظ على روابط الأخوة والصحة العامة
وعلاقات حسن الجوار والأمن والاستقرار
للمملكة.

وأعرب الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني خلال
توحيده الاجتماع التبريري لمجلس الوزراء
القشري عن شكره وتقديره لخادم الحرمين
! الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل
السعود الذي يقدم بهما لصل الخليج بين
دولتي قطر والبحرين، مؤكدا أن دولة قطر
تتطلع لاستمرار هذه المساعي وتبني
لستعملها لسحب قضية الخلاف من
التحكيم في حالة التوصل إلى حل أخوي
مقبول لدولة قطر وللإشقاء في البحرين.

وأضاف أن واجبا تجاه شعوبنا هو حل
وإزالة كل ما آله يتهي في خلافات بينها
وبطريقة سلمية حضارية لتحقيق مزيد من
التعاون انطلاقا من مبدأ الصلح والتوفيق
للمشرك.

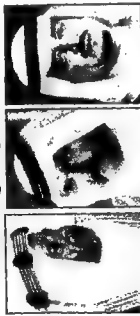
وقال أنه بعد هذا الخلاف الجماعي مع
اشقائنا في دولة البحرين سنزيد ولا شك
للدية الثانية وزير الطارب والتلاحم
أولهم أن وكالة الأنباء القطرية بثت
تصريحات ولي عهد البحرين حروفا في
الوقت الذي تحدث فيه مصادر مطلعة في
الثانية عن بروز اجراء ايجابية جديدة قد
توصل في الوصول إلى الحل المطروح.



تخريب قطر لسحب قضية الخلاف الحدودي مع البحرين من محكمة العدل (بن خليفة، يشيد بالجهود السلمية للملك فهد في نزع فتيل الأزمة)

الدوحة - وكالات الأنباء: أعلنت أمس قطر استعفائها لسحب قضية الخلاف الحدودي مع البحرين من محكمة العدل الدولية بالاجتياز السياسي للسلمة التي تقر بها المملكة العربية السعودية لحل الأزمة. أكد السفير محمد بن خليفة في دلي العهد القطري: تخلع بلاده للجهود السلمية في حل الحوي ومعلول، بل ذلك فهد بن عبدالحزب من قبل التوصل الي تساهي الملك فهد لحل خلافات الحدودي بين البحرين وقطر. وأكد زعيم قطر اسكرام هذه التساهي السلمية. أوضح ابن خليفة ان الجهود السعودية التي ساهي بها الملك فهد لحل الخلافات تحت رعاية الملك فهد، جاءت لتفكيك الخلاف بعد ساعات من إعلان محكمة العدل الدولية، لعرضها في النظر في الخلاف الحدودي بين قطر والبحرين. أكد زعيم العهد القطري ان هذا كسر من زعم الأمر في محكمة العدل في هذا الشأن. علم القروية الأخيرة وملاحظات حسن الجواب بين الدوائين المتخلفين. وكانت البحرين تالفة على قطر انها لم تزل الأزمة في محكمة العدل الدولية. وقد علمت البحرين خطة إعلان حكم المحكمة. طلب ابن خليفة في كلمة خلال اجتماع المجلس الوزاري القطري، البحرين والمجلس العربي، نحو حل أزمة الحدود. أوضح ان التارسات السعودية في البحر للتنازع عليها بحيث ان البحرين في حل النزاع وتعلق سلمية. ويعد خلاف الدوايرة والتناقل المصنوع لأميد كذا ولا وسيد الاستمال.

ترجع جذور الخلاف في عام ١٩٦٩ حيث تمسكت الكويت في الاحتلال البريطاني، وفي عام ١٩٦٥ قبل إعلان الجوه في التمسك لم تعطرت للامراض في عام ١٩٦٦. استمرت التنازلات السياسية بين الدواين حتى



الله فهد
تطوعت السعودية بمساعدة لحل الخلاف في أبريل عام ١٩٧٨. وتم توقيع اتفاقية طابق القروية بنصم القوام في تصرف ومنز مركز القروية في الجوز التنازع عليها. اتهمت قطر، البحرين واتهام الاطراف. وكما ان سبلات للامه قامت منارات واجتذبت قطريات في الجوز محل الخلاف. وتدخلت السعودية مرة ثانية، واجتذبت الخبرات في الجوز محل الخلاف. شوهنا اسعود حكم بوقا الأزمه في عام ١٩٨٩. وتم قبولهم عام ١٩٨٩ على اتفاق لاجل التنازع في محكمة العدل الدولية. وأكد قبلان هذا الاتفاق على منح مجلس أمنون لحل التنازع كعربية عام ١٩٩٠. أكد التحريك على منح الأزمه على محكمة العدل الدولية بناء على المسببة التي احدثها البحرين وقطرها لفر مع الاتفاق بالاجراءات للزمه على ذلك. وبالحل الاتفاق الذي رعت السعودية باستمرار التساهي الصيني.



المصدر : الحياة الصحفية

١٨ فبراير ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ولي عهد البحرين يرحب باستمرار الوساطة السعودية

□ المنامة، جدة - الحياة

■ انى الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة ولي العهد البحريني والقائد العام لقوة دفاع البحرين بتصريح رحب فيه بالموقف السعودي الذي يؤكد استمرار المساعي الحميدة للملك فهد بن عبدالعزيز بين قطر والبحرين، وجاء في التصريح، بأن دولة البحرين تدبر عن خالص التقدير والامتنان لشادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود للتصريح الصادر صباح اليوم (امس) عن مسؤول في حكومة المملكة العربية السعودية الشقيقة الذي عبّر فيه عن استمرار المساعي الحميدة لشادم الحرمين الشريفين بشأن الوساطة بين دولة قطر ودولة البحرين والتوجه الإيجابي المشترك للبلدين اللطيفين من أجل الوصول إلى حل لنزوي مقبول للبلدين.

كما أن دولة البحرين تؤكد استعدادها التام للتجاوب البناء نحو هذه المبادرة الكريمة من قبل حكومة شادم الحرمين الشريفين من أجل استئناف الوساطة الكريمة وبذل كل جهد ممكن للوصول إلى تسوية نهائية لخلاف القائم بين البلدين الشقيقين وتحفظ الدولتين وأصدر الأضواء

تتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الهيئة الصحفية

١٨ شهر ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ولي عهد البحرين يرحب باستمرار

تتمة الصفحة الأولى

ووشائج القرى والمحبة التي تربط بينهما. والله ولي التوفيق.
وكانت المملكة العربية السعودية أعربت عن ارتياحها لإعلان قطر والبحرين
تطوعهما إلى استئناف مساعي الوساطة السعودية من أجل التوصل إلى حل
داخوي مقبول، للخلاف السعودي بين البلدين، وأكدت ترحيب الملك فهد ببذل
كل جهد ممكن من أجل الوصول إلى تسوية لإنهاء الخلاف القطري -
البحريني.

وقال مصدر سعودي مسؤول في تصريح لوكالة الأنباء السعودية وزعته
امس، متعجباً على ما تضمنته كلمة سمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني ولي
المهد وزير الدفاع القطري خلال الجلسة التي عقدها مجلس وزراء دولة قطر
الشقيقة في ما يتعلق بالخلاف الحدودي بين قطر والبحرين، وما ورد في
تصريح سمو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة ولي المهد للبلاد العام لقوة دفاع
البحرين في هذا الشأن، والتطلع الذي عبر عنه الجانبان نحو استمرار مساعي
الوساطة التي يكلها خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز من أجل
التوصل إلى حل داخوي مقبول للبلدين الشقيقتين، نود حكومة المملكة العربية
السعودية أن تعرب عن بالغ ارتياحها وسعادتها بهذا التوجه الإيجابي المشترك
وتؤكد ترحيب خادم الحرمين الشريفين باستئناف الوساطة بين الشقاء في
البحرين وقطر، وببذل كل جهد ممكن من أجل الوصول إلى تسوية تنهي الخلاف
القائم، وتستجيب لحقوق الطرفين وتحفظ لاجترارين الشقيقتين أوامر الأخوة
ووشائج القرى والمحبة التي تربط بينهما. وسيتم الاتصال بالولايتين
الشقيقتين للتفكر في كيفية استئناف هذه المساعي.



المصدر : الإذاعة

التاريخ : ١٨ فبراير ١٩٩٥ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

السمودية ترحب باستئناف الوساطة بين قطر والبحرين

الرياض - وكالات الانباء - اعلنت الملكة العربية السعودية نهيها باستئناف الوساطة بين دولتي البحرين وقطر. صرح بذلك مصدر سعودي مسئول تقنيا على سفير عت واما العهد ووزيرا الدفاع القطري والبحريني مؤخرا عن رغبتهم في استمرار مباحث الوساطة التي بدأها خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز من اجل التوصل الى حل نهائي مقبول للبلدين الشقيقتين. وقال المصدر السعودي ان حكومة الملكة العربية السعودية تد ان تعرب عن بالغ ارتياحها وسعادتها بهذا التوجه الايجابي المشترك وتؤكد ترحيبها لهذا عهد باستئناف الوساطة بين البحرين وقطر مشيرة الى انه سيتم الاتصال والدوايتن الشقيقتين للظفر في كيفية استئناف هذا السامي



المصدر : **السوفد**

١٤ فبراير ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في حالة نجاح الوساطة السعودية: نظر مستند اسبب فضيلة النزاع الحدودي مع البحرين من محكمة العدل الدولية

نحو استئناف جهود الوساطة مشيرة الى
لأنه سيتم الاتصال بالوفدان لبحث كيفية
استئناف الحوار.
يلتزم أن البحرين عارضت على مدى
السنوات الأربع الماضية مرفوض القضية
اسم محكمة العدل الدولية.
وانتهت البحرين الجانب القطري بطرق
اتفاق الجانبين الذي يقضي بعدم رابع
النزاع إلى محكمة العدل الدولية إلا بعد
موافقة الجانبين على ذلك.

خمس الجانب القطري الذي أكد ان
الباب لم يفلح أمام الوساطة السعودية.
وتكررت مصادر قطرية مسئولة ان قطر
تعتبر قرار المحكمة لبراءة قانونها لا يلائم
على المسمى الدبلوماسي مشيرة الى ان
قطر ان تلتزم في محبة القضية من
محكمة العدل الدولية في حالة نجاح
الوساطة السعودية.
وقد أعربت السعودية في ذات سابق
لدى عن ارتياحها لتوجه قطر والبحرين

الثامة - وكالات الأنباء رحبت البحرين
اسم باستئناف الوساطة السعودية
للخليفة بانها. الخلاف العدوي مع قطر
حول جزيرتي فيضت الديول وهوو ذلك
بعد ثلاثة أيام من إعلان محكمة العدل
الدولية في لاداي قبولها الاختصاص في
بحث هذا النزاع.
وكانت البحرين قد قبلت جلاسة
المحكمة التي صدر فيها الحكم بينما



المصدر : **المجلة الكندية**

التاريخ : ٢٤ يناير ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رئيس وزراء البحرين يرحب بمساعي الملك فهد لحل الخلاف مع قطر

□ الخاتمة - من حسن اللقيس
□ الكويت - من حمد الجاسر

■ اعرب رئيس وزراء البحرين الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة عن شكره وتقديره لجهود الوساطة التي قام بها خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز بين دولتي البحرين والقطر.

وقال الشيخ خليفة في افتتاح الجلسة الاستيعابية لجلسات الوزراء البحرينية ان وساطة خادم الحرمين الشريفين مكنت منذ البدء، وفي شكل أساسي، الى التوصل الى حل مقبول للطرفين لا يكون فيه ضرر ولا ضرار، ولك انطلاقة من حرصه على اعادة روح الاشوة والانسنة الواحدة بين دول مجلس التعاون، وعمل على ترسيخ التضامن الخليجي ودعم امن المنطقة واستقرارها حاميةا لتتسميتها وتجهلة لجزء ما وفاق والمودة والاخوة والتعاون، ما يشكل الأساس الى اسرع ليعمل على تحقيق تلك الأهداف اثناء دول المجلس وطموحاتهم.

واضاف ان البحرين ولدت تلت ببائع للترحيب ما اعلنته المملكة العربية السعودية من استئناف خادم الحرمين الشريفين وساطته الخيرة استيعابية لرغبة الطرفين دولة قطر الشقيقة ودولة البحرين تشييد بهذا التوجه الابحاثي للتشاور، وتعرب عن اعتزازها بالموافاة لتكبير الذي مضطلع به خادم الحرمين الشريفين مؤكدين

رغبتهما الصالحة في السعي للتوصل الى حل اخوي ينهي الخلاف بين قطر والبحرين ويدعم العلاقات الاخوية بين البلدين الشقيقين. ويعزز التعاون الابحاثي بينهما، وهو التعاون الذي تتطلع اليه شموليا وترغب فيه، تكسيدها كما يربط بينهما من أواصر القرابة.

وبالت رئيس الوزراء البحريني الى ان البحرين وفي مؤكدة باستمرار ضرورة الحل الودي الاخوي، فانها تستند في ذلك الى ثقافة راسخة بأن الحل الاخوي هو المثال والحكم دون غيره من سبل الحلول الأخرى خاصة بين الانتقاء، فهو وهذه الحل الذي يمكن ان يصلي النفوس ويصنع القلوب على كلمة سواء، وان ينهي الخلاف بصورة خيرية، وان ينجينا ما تجره الخلافات الحزبية من مشاكل وعواقب، كما تستند البحرين في ذلك الى رغبة جماعية دول المجلس تكفي المجلس في ارادة التي أصدرته القمة الخامسة عشرة لقادة دول مجلس التعاون، الداعي الى حل كل الخلافات بين الدول الأعضاء في المجلس، وهو القرار الذي يركز في حكمه على لم تشمل عمدا بحرية التعاون وتعززا لعلاقات الاخوة بين دول المجلس.

وختم الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة قائلا: لا ينبغي على احد ما يبرز اليه النجوة الى سبل الحل الودي الاخوي من توحيد الصف بصورة حقيقية ولعامة في مواجهة ما

يمتدح المنظمة من تحديات ومخاطر في هذه المرحلة الحساسة من تاريخها، ما يرفع من شأنها ويعزز مكانتها الدولية في ظل المسام، ومن هذا المنطلق فإن البحرين ترحب بعقد اجتماع ثلاثي يضم المملكة العربية السعودية بصفقتها الدولة الراعية لجهود الوساطة ودولة قطر ودولة البحرين لمواصلة العمل على وضع أسس لحل الودي للخلاف في الإطار الاخوي.

ورحبت الكويت امس باعلان قطر والبحرين رغبتهما في حل الخلاف السعودي بينهما بالطرق الاخوية الودية في إطار البيت الخليجي، ونهت بالمساعي السعودية.

وعسرح وزير الدولة الكويتي لشؤون مجلس الوزراء السيد عبدالعزيز الخليل امس على الجلسة الاستيعابية لجلسات الوزراء بأن الكويت تؤكد ان حل الخلافات بين دول مجلس التعاون يكون ضمن إطار البيت الخليجي وفي ظل الروح الاخوية الإيجابية السائدة التي عبر عنها الانتقاء في البحرين والقطر.

وفي القاهرة، رحبت الجامعة العربية بوساطة السعودية، وقال الأمين العام للجامعة الدكتور عصمت عبدالجديد ان تصريح له اس ان جهود خادم الحرمين الشريفين في السعي نحو عساسة روح الوفاق والاخوة بين الانتقاء في دولتي قطر والبحرين اشاعت الارتياح والترحيب في الوطن العربي.



المصدر : المصوّر الأوسط

النشر والذخات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ مايو ١٩٩٥

المنامة نُبّهت الى عواقب الخلافات الحدودية

الكويت تأمل بحل خليجي لخلاف قطر والبحرين

لندن - المنامة - الشرق الأوسط
الكويت من غنيم المطيري

كررت البحرين اسس رغبته الصادقة في السعي الى دحل اأخسوي بيني الخلاف مع قطر ويدعم العلاقات الاأخوية بين البلدين ويعزز التعاون الإيجابي بينهما.

وقال رئيس مجلس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة في أأتمام مجلس الوزراء أمس أن هذا التعاون هو الذي تتطلع إليه شعوبنا وترغب فيه تأكيداً لما يربط بينها من أواصر القرية.

وفي الكويت صرح وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء عبد العزيز الخليل للصحافيين أمس عقب أأتماع مجلس الوزراء برئاسة ولي العهد الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح بأن الكويت تلقت بارتياح وتكافؤ بالآين ما أعلنته كل من دول البحرين وبولة قطر بشأن الرغبة الاأخوية المشتركة لحل الخلاف الحدودي بينهما بالطرق الاأخوية الوبية ضمن إطار المساعي الخيرة التي تبذلها المملكة العربية السعودية. وهي إذ ترحب بهذه الخطوة الإيجابية التي تجسد حرص البلدين على تجاوز هذا

الخلاف وتشارك كل جهد يساهم في تصليق هذا الهديف فإنها تؤكد على أن حل الخلافات بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي يكون ضمن إطار البسيت الخليجي وفي ظل الروح الاأخوية الإيجابية أسسولة التي عبرت عنها قطر.

وأكد وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء بأن دولة الكويت تسجل بالقدير ترحيب خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز بأستئناف المملكة العربية السعودية مساعيها المشكورة في دعم جهود تحقيق هذه الرغبة الصادقة لدى الأتقاء في البحرين والقطر والذي يعكس مرمي خادم الحرمين الشريفين على المساهمة على روح الاأخوة والترايط وحسن الجوار بين كافة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

الى ذلك عبر رئيس وزراء البحرين الشيخ خليفة عن تقدير البحرين لجهود الوساطة الصميدة التي يقوم بها خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود بين البلدين وهي الوساطة التي أستهدفت منذ البدء وبشكل أساسي التوصل لحل

مشكلون الطرفين لا يكون فيه خسرو ولا خسران ذلك انطلاقاً من حرصه على أمارة روح الاأخوة والأسرة الواحدة بين دول مجلس التعاون. وبمسما على ترسيخ القيمان الخليجي ودعم أمن وأستقرار المنطقة محمية لأكتسيانها وأبنية لجر من التوافق والوفاء والأخوة والتآمن مما يشكل الأسس الراسخ لأعمل على تحقيق تطعات ومشروعات لينا لدول القرية.

وأضاف بأن البحرين وقد تلقت بهالغ الترحيب ما أعلنته المملكة العربية السعودية من ترسيب خادم الحرمين الشريفين بأستئناف مساعته الخيرة أستجابية لرغبة الطرفين دولة قطر للشقبة بولة البحرين فالتنا لتشيد بهذا التوجه الإيجابي المشترك معربين عن أمتننا بالردر الكبير الذي يسلم به خادم الحرمين الشريفين.

وتسند على أن البحرين وهي تؤكد بأستمرار على ضرورة الحل الذي الاأخوي فالتنا تستند في ذلك إلى تناعة وأسفة بأن الحل الاأخي هو الأمل والأحكم بين شفرة من سبل الحل الاأخي وبخاصة بين الأتقاء فهو وحده الحل الذي يمكن أن يسلم التذور وجميع القلب على كلمة سواء وأن يأتي الخلاف بصورة جاذبة وأن يهتينا ما تجره الخلافات الحدودية من مشكلات ومخاطر.

كما تستند البحرين في ذلك أيضاً إلى رغبة جماعية لدول المجلس أكتفا لمجلس في فواره التي أصدرته قلعة الخفاصة عشرة لآلة لدول مجلس التعاون وأداهي لحل جميع الخلافات بين الدول الأعضاء في المجلس وهو القرار الذي يرتكز على حكمة الفصل بعما أسيرة التعاون وتتميز العلاقات الاأخوة بين دول القرية. وقال أنه لا يشي على أحد ما يرمز إليه للقي على سبل لحل البوي الاأخي من توحيد الصف بصورة خيضية يتفاه في مواجهة ما يمتريش للفتنة من تحديات ومخاطر في هذه الرحلة الخليجية من تاريخها ما يرمز من شأها ورمز مكثتها الدواية في نيل العاف.

وأكد أنه من هذا المنطلق فإن البحرين أترصد بعقد أأتمام تآثر باسم المملكة العربية السعودية بمسئلتها الدولة الرابعة



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ مايو ١٩٩٥

لجهود البسملة، وكلا من دولة قطر
الشقيقة ودولة البحرين لواصلت العمل على
رفع أسس العمل العربي للعلاقات في
الشرق الأوسط.

وكان رأي عبد البحرين للشيخ حمد
بن عيسى آل خليفة قد أدى بتصريح حول
هذا الموضوع أكد فيه أن البحرين تتأكد
استعدادها لتتعاون البناء مع لاديرة
الكريمة من قبل حكومة خادم الحرمين
الشريفين من أجل استئناف البسملة
الكريمة وذلك كل جهد ممكن للوصول إلى
تسوية تنهي الخلاف القائم بين البلدين
الشقيقين وتحفظ المواقف أوامر الأخوة
ووسائل الرئيس والنص التي تربط بينهما.

وقال "إن دولة البحرين تعتبر من
خالص التقدير والاشتراك لخادم الحرمين
الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود
للتصريح الصادر عن مسؤول في
حكومة المملكة العربية السعودية الذي عبر
فيه عن استمرار المساعي الحميدة لخادم
الحرمين الشريفين بشأن الوساطة بين دولة
قطر ودولة البحرين والتوجه الإنساني
الشارع بالبلدين الشقيقين من أجل الوصول
إلى حل أخري مقبول للبلدين.



المصدر : **المصريين اليوم**

التاريخ : **لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات**

ارتياح لوساطة خادم الحرمين بين قطر والبحرين

□ مكتب الخليج - العالم اليوم

أيدت الأوساط الخليجية ارتياحها التام لمبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز بالوساطة من أجل حل الخلاف الحدودي بين قطر والبحرين. وقالت هذه المصادر إنها المرة الأولى من نوعها التي تبذل فيها مساع حميدة لحل مشكلة بين دولتين خليجيتين في إطار البيت الخليجي دون الحاجة إلى طرحها على المنظمات والهيئات العالمية.

وأضافت أن مبادرة خادم الحرمين الشريفين تجسد لأول مرة - فرار قصة دول مجلس التعاون الخليجي الخاص بحل جميع المشاكل الخليجية داخل دول المجلس، انطلاقاً من مبدأ محدد هو أن دول المنطقة أكثر مراية من غيرها بمشاكلها ومصلحتها.

وأشارت هذه الأوساط إلى أن هذه الروح الجديدة يمكن أن تمثل قاعدة راسخة لتوجه خليجي يسمى إلى تحقيق الأمن والاستقرار والرخاء الاقتصادي لجميع شعوب المنطقة.

وأكدت أن دور خادم الحرمين الشريفين سوف يكون مؤثراً من أجل الوصول إلى اتفاق بين البحرين وقطر حيث ستجري خلال الأيام القليلة المقبلة اتصالات مكثفة مع جميع الأطراف لإيجاد حل شامل للنزاع محل الخلاف بين الدولتين الشقيقتين.

ولم تستغرب الأوساط الخليجية مبادرة خادم الحرمين الشريفين للوساطة بين قطر والبحرين انطلاقاً من حرصه على مصلحة الإشقاء في المنطقة وتحقيق الاستقرار والأمن لشعوب دول مجلس التعاون الخليجي.

وكان سمو ولي عهد البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة قد دعا إلى ضرورة حل هذا الجرح داخل البيت الخليجي مستعيناً بحكمة خادم الحرمين الشريفين الذي رغب على الفور بالتوسط بين الشقيقتين قطر والبحرين.



الأهرام

المصدر :

٢٢ جيو ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وجهة نظر

المبادرة القطرية نفحة رمضان

لأنك أنها نفحة علوية من بطحات رمضان الروحية أن تتفتح أبواب الانسراج على طريق التوفيق بين بعض الانقسام - ليس هناك نواة ناجم للنفس العربية الفضل من أن تلتكم الجراح بين أبناء العشيرة الواحدة وربما كانت هناك دعوة مستجابة وقد فلتحت لها أبواب السماع ونحن نقرب من ليلة القدر المباركة التي يستجيب فيها سمعته وتعالى كل دعا

ولقد جاءت مبادرة ولي عهد قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني برعا وسلاما على كل قلب عربي عندما أعلن أن قطر مستعدة لسحب القضية الخلافات الحموية بينها وبين شقيقها - البحرين ، من محكمة العدل الدولية وإن يقوم خادم الحرمين الشريفين لذلك فهد بن عبد العزيز باستئناف وساطة جلالته بين البلدين الشقيقين وإن يكون الحل مرضيا .

المحدث في المبادرة القطرية جاءت مفهومة وقيل لفترة وجيزة من صدور قرار المحكمة الدولية ، وأنها لاقت تجاوبا سريعا من جانب العامل السعودي حيث رحب جلالته واستئناف الوساطة ، وذلك كل جهد ممكن للتوصل إلى تسوية الخلاف بين البلدين الشقيقين ولتحفظ بينهما أوامر الإخوة ووسائل القرية . كما لاقت هذه المبادرة الكريمة تجاوبا وشجرا من جانب الشقيقة - البحرين ، على لسان ولي عهدها الشيخ حمد بن عيسى خليفة مؤكدا الرغبة الصادقة في التوصل إلى حل أخوي شامل تشبها مع في الأمة الخليجية الخاصة عثر .

والد يكون من ظلة القول ، أن الأمل الذي يراود شعوب الأمة العربية ، أن تكون هذه المبادرة القطرية ، ملتحمة خير لكل التسويات الجذوية الأخرى على السليحين الخليجية والعربية لتستعيد حركة العمل الجماعي قوتها وتلتزم كل الجراح العربية التي طالت أوجاعها ، وأن تنتهي حالة الهوان التي ترأت بامتنا .

ويأسبحان الله ، كم شمت قلبنا الشبان ، ونظروا أبناء القنون ، ولكم قلوعها في مسترة واستهانة بنا ، كيف يطالبون بالصلح مع غيرهم وهم عاجزون عن الصالحة مع أنفسهم حباً لله بولة قطر وأميرها ولي عهدها ، بهذه المبادرة الكريمة التي أعادت شئون العرب لحيا في بيت العرب ونصبة لاستجابة البحرين الشقيق ، وبما لخادم الحرمين الشريفين بأن يكون التوفيق حلهم بما عرف عنه من حكمة وأصالة وصيرة .

زكريا نيل



الامارات ترحب برغبة قطر والبحرين في استئناف وساطة الملك فهد

■ ابو ظبي، جدة - «الحياة» -
رحبت دولة الامارات باعلان البحرين
وقطر ورغبتيهما في حل الخلاف
الحدودي بينهما بالطرق الودية، وفي
اطار المساعي التي تبذلها المملكة
العربية السعودية.

ونذكر مصدر مسؤول في وزارة
الخارجية في ابو ظبي في بيان وزع
مساء الاثنين ان دولة الامارات تلتفت
بإرتياح بالغ الخطوة المهمة
والشجاعة التي اعتمدها البلدان
الشقيقتان البحرين وقطر، التي تلزم
حرص القادتين ورغبتيهما الصالحة
في تجاوز خلافاتهما الحدودية، ما
سيكون له بالغ الاثر في تعزيز مسيرة
مجلس التسعائون لدول الخليج
العربية.

واضاف البيان ان دولة الامارات
تعبير عن تقديرها للترحيب خادم
البحرين الشريفين الملك فهد بن
عبد العزيز باستئناف المملكة العربية
السعودية مساعيها الخيرة لدم
الجبهود التي ييشنها البلدان لحل
خلافهما الحدودي بالطرق الودية.
في جند رجب الدكتور خادم
للسايد الامين العام لمنظمة المؤتمر
الاسلامي بجهود الوساطة التي يقوم
بها خادم البحرين الشريفين لحل
الخلاف بين قطر والبحرين.

واعرب في بيان اصمعه مساء
الاثنين عن «الامل بان تشكل هذه
الجهود الخيرة بالتوافق حلقاً على
روح الأخوة والتضامن وحسن الجوار
التي ينيها في ان تسود بين الدول
الاسلامية».

وسجل السايد ارتياحه الى ما
ابده قطر والبحرين من رغبة مشتركة
في استئناف الملك فهد مساعيها في
هذا الامر. وقال: ان هذه الخطوة
للتجديد في شخص خادم البحرين
الشريفين خليجياً وعربياً واسلامياً.
تؤكد الملة المرموقة التي يحظى بها
والمملكة العربية السعودية في العالم
الاسلامي.



المصدر : **الرياض**

التاريخ : **٦-٧-١٩٩٥**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

**السعودية ابدت
استعدادها للوساطة
وقطر والبحرين
مواقفتهم على التجاوب
اجماع خليجي
وعربي
على تحكيم
الملك فهد
بين
الدوحة والمنامة**



الملك فهد بن عبد العزيز

■ تباينت التصريحات الصادرة عن كبار المسؤولين في البحرين وقطر ترحيباً بمبادرة المملكة العربية السعودية الى ابداء استعدادها لوساطتها لتسوية النزاع بين الدولتين الخليجيتين المختلفتين حول حق السيادة على جزر حوار وبقية الدل الواقعة في مياه الخليج العربي الفاصلة بينهما. وتدعي كل منهما بأنها تابعة لاراضيها.

وقد اظهرت الايام القليلة الماضية اجماعاً خليجياً وعربياً على اعتبار خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز المرشح الموثوق القادر على التدخل كوسيط وبحكم لحد هذا الخلاف الذي كاد عام ١٩٨٦ يتسبب في حرب بين الطرفين البحريني والقطري، لولا تدخل الملك فهد الذي نجح في اطفاء فتائل المواجهة العسكرية وحل الدولتين المختلفتين على الدوام في حوار هادئ، بعيداً عن التشجيع واستعراض المضلات العسكرية.

وقد برزت الحاجة الى تجديد المساعي السعودية العميدة بعد القرار الاخر الذي صدر عن محكمة العدل الدولية في لاهاي، وأكدت فيه صلاحيتها للنظر في الخلاف البحريني - القطري، وواجه رفضاً وعدم قبول من الطرف البحريني الذي امتنع عن حضور جلسة المحكمة واعتبر مناقشتها للمدركة القطرية حول هذا الموضوع أمراً باطلاً وغير قانوني.

وتقول الاوساط السياسية والدبلوماسية الخليجية ان المبادرة السعودية الى اعلان الاستعداد لاستئصال الوساطة، تستجيب مع القرار الذي صدر عن القمة الخليجية التي عقدت في المنامة اواخر العام الماضي، وأكد على ضرورة حل الخلافات الحدودية بين دول مجلس التعاون في إطار المجلس، وفي الاطار الثنائي بين الدول المعنية، كما انها تعتبر من حرص الملك فهد وحكومته على كل ما يحفز التعاون بين دول المجلس ويسير العلاقات في ما بينها على مدارى، حسن الجوار وأسس القوي ومقتضيات الصلح المشترك.

وتؤكد هذه الاوساط ان المملكة العربية السعودية فرت استعدادها للفظي لاستئصال الوساطة بين الدوحة والمنامة، باتصالات باشرتها مع الدولتين للاتفاق على كيفية استئصال المساعي السعودية ويتوجه من ذلك فهد الذي يقضي الايام الاخرى من رمضان المبارك في مكة المكرمة ويتابع منها عن قرب ما تحقق من إنجازات في توسعة الحرم النبوي الشريف وسير الاعمال في مشاريع تطوير مكة المكرمة والحديثة الثرية وتحسينها.

وترجع هذه الاوساط ان تنجح عجلة عقد الفطر المبارك الفرصة الكافية للتوصل الى صيغة مثق عليها بين البلدان الثلاثة للمباشرة في عملية حوار ايجابي برعاية القيادة السعودية التي تتمتع كملتها باحترام الدولتين وتقديرهما، كما تحفز على ثقة القيادات القطرية والبحرينية اللتين تربطهما بالقيادة السعودية علاقة راسخة على اسس من الاخوة والصداقة والجوار الطيبين.

وتشجع الدول العربية هذا الاتجاه الذي يلقى دعم الامم العام لجامعة الدول العربية وتأييده، كما يلقى دعم مجموعة الدول الخليجية التي رحبت بالاستعداد السعودي لاستئصال الوساطة وأبدت ارتياحها للردود الايجابية التي صدرت عن كبار المسؤولين في قطر والبحرين، مما احيا الامل في حل خليجي للافهام.



الدوحة رأت فيها مغالطات تاريخية ومزاعم سياسية حول الأراضي المتنازع عليها

قطر: تصريحات وكيل البحرين لدى المحكمة الدولية لاتهاء الاجواء لاستئناف الوساطة السعودية

■ الدوحة - ق. ن. ١ - اعربت دولة قطر عن تقديرها لمجهودها في مجابهة ما جاء في كلمة الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس وزراء البحرين في الجلسة التي عقدها المجلس يوم الأحد الماضي الموافق ١٩/٢/٩٥ لتفتيح رأت التصريحات التي ادلى بها الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة وزير الخارجية والشؤون حسين البحارنة وزير الدولة للشؤون القانونية في دولة البحرين ووكيلها لدى محكمة العدل الدولية لهيئة الإذاعة البريطانية يوم الخميس الماضي الموافق ١٩٩٥/٢/١٦، تلجئ البحرية لأنها تضمنت التطهير من الملاحظات التاريخية والمزاعم السياسية حول الأراضي المتنازع عليها بين البلدين الشقيقين قطر والبحرين.

وأكد مصدر مسؤول في وزارة الخارجية في تصريح لوكالة الأنباء القطرية أمس أن مسلسل التمهيديات لا يساعد على تهئية الأجواء المناسبة لاستئناف الوساطة السعودية الكريمة التي تحرص دولة قطر على توافيق كل الضمانات نجاحها.

وأكد المصدر أن وزير الخارجية البحريني، أغلق الأبواب أمام الوساطة قبل أن تبدأ وقص فرص نجاحها عندما زعم أن الأرض التي تطالب بها دولة قطر تمثل ثلث أراضي البحرين وأنها أرض تمارس البحرين السيادة عليها، وفي إطار هذه الملاحظات تساءل المصدر المسؤول في وزارة الخارجية القطرية: متى سألا يمكن أن تتفاوض وتعيد يمكن أن نتج جهود الوساطة بينما البحرين تسعى للتشويش عليها واستحقاق نتائجها وبالتالي التأثير السلبى عليها.

وأشار المصدر في عدم صحة ما طرحه وزير الخارجية البحريني، في المقابلة التي أجرتها معه صحيفة «الحياة» عربية مدون قرار محكمة العدل الدولية وتشريتها في محاكمة الرقم ١٦٨٥ الصادر يوم الخميس الموافق ١٩٩٥/٢/١٦ عندما زعم أنه تم الاتفاق في قمة القاهرة على عرض مواضيع الخلاف على قمة محكمة لا تم يتم

الاتفاق قبل ذلك، وأضاف المصدر: هذا بالتأكيد يتعارض مع نص القرار الصادر عن أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون دول الخليج العربية في اجتماعهم الخامس عشر

الذي عقد في شهر كانون الأول (ديسمبر) الماضي في القمة بشأن حل المسائل المتعلقة بين دول الخليج والذي ينص على:

«مضاعفة الجهود خلال الفترة القادمة وفي تلك الفترة المدة عشرة للمجلس الأعلى لحل المسائل المتعلقة بين الدول الأعضاء بروح من الأخوة التي تتميز بها علاقات دول المجلس غير القنات الثنائية الرسمية أو في إطار مجلس التعاون أن تعذر ذلك».

ويذكر المصدر المسؤول في وزارة الخارجية القطرية قائلاً: ربما وزير الخارجية البحريني أنه أثناء مناقشة هذا الأمر في اجتماعات قمة القاهرة تم الاتفاق على عدم اللجوء بالخلاف القانوني لولا في قطر والبحرين في محكمة العدل الدولية.

ووصف المصدر «المزاعم التي يرددها وزير الدولة للشؤون القانونية دولة البحرين الشفوية ووكيلها لدى محكمة العدل الدولية بشأن عدم اختصاص المحكمة القطرية في الخلاف الحدودي القطري - البحريني بأنها محاولة للقفز فوق الحقائق والائتلاف محاولة من المحكمة كان الأجدر بدلاً من مطالبة قطر بحجب قضيتها المتعلقة من المحكمة كان الأجدر بالفكر حسين البحارنة أن يدجوه في محكمة العدل الدولية لاثبات حسن النوايا والمعامل وليس بالاعمال وطرق وجهة نظر بلاده هناك قبل الجيوب لوسائل الإعلام التي لا تعد مكاناً مناسباً لنشر الصريح القانوني.

وأكد المصدر أن موقف دولة قطر بشأن عرض الخلاف على محكمة العدل الدولية ثابت ولم يتغير. ويصمد إلى ما جاء في الاتفاق الموقع في الدوحة بين البلدين والمملكة العربية السعودية بتاريخ ١٩٩٠/٢/٢٥ أثناء اجتماع قمة مجلس التعاون دول الخليج العربية في

دولة الحانية عشرة بدولة قطر والذي اعتبرته محكمة العدل الدولية اتفاقاً دولياً تلتزم عليه التزامات على الطرفين نص على ما يلي:

١ - التأكيد على ما تم الاتفاق عليه سابقاً بين الطرفين.

٢ - أن يطرح الخلاف على محكمة العدل الدولية بناء على الصيغة البحرينية التي قبلتها دولة قطر والتعهدات الدولية عليها مع استمرار

المساعي الحميدة للمملكة العربية السعودية لتلاوة فترة عرض الموضوع على الحكيم.

٣ - لا تم التوصل إلى حل الحوي مقبول لتفريق يتم سحب القضية من الحكيم.

وقال المصدر في ختام تصريحه: «بضرورة التعامل بواقعية مع القضية ولا بد من مصارحة المجتمع الخليطين البحريني والقطري بما يتعلق بالحدود الحدودي بين البلدين المتجاورين قطر والبحرين إذ أصبح من اختصاص محكمة العدل الدولية اختياراً من يوم الإحصاء الصادر بهذا الشأن».

وكان الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني ولي العهد وزير الدفاع تراس الاجتماع العادي الأسبوعي الذي عقده مجلس الوزراء مساء أول من أمس الأربعاء في مقره في العيون الكبرى.

وقال المصدر المسؤول في وزارة الخارجية القطرية في مستهل الاجتماع أطلع المجلس على التصريح الذي أدلى به مصدر مسؤول في حكومة المملكة العربية السعودية يوم السابع عشر من شهر رمضان المبارك الموافق عام ١٩٩٥ بشأن استعداد المملكة لاستئناف وساطتها في الخلاف الحدودي بين البلدين الشقيقين قطر والبحرين والذي أصدرته محكمة العدل الدولية حكماً يوم الأربعاء الماضي باختصاصها بالتفكير فيه ومن ثم الفصل فيه بحكم نهائي ومنه الطرفين.

وأعرب مجلس الوزراء القطري عن بالغ تقديره لخدمات البحرين لتفريق الملك فهد بن عبد العزيز لرحيبه باستئناف الوساطة وبدل بل



الحياة اللندنية

المصدر :

٢٤ جري ١٩٩٥

التاريخ :

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات

جهد ممكن من أجل الوصول إلى
تسوية مرشحة تنهي هذا الخلاف
العمودي، مؤكداً -استعداد دولة قطر
لمحبة قضية هذا الخلاف من محكمة
العدل الدولية في حالة التوصل إلى
حل أخوي مقبول للبلدين، كما جاء في
كلمة سمو الشيخ حمد بن خليفة آل
ثاني ولي العهد وزير الدفاع في
مجلس الوزراء في اجتماعه السابق.
وزاد المصدر أن مجلس الوزراء
تابع للتصريحات، التي أدلى بها عدد
من المسؤولين في دولة البحرين
التعليق لبعض وسائل الإعلام بشأن
الخلاف العمودي بين البلدين.



كلينتون يشيد بدور المملكة في السلام والاستقرار

مبادرة الملك فهد للوساطة بين قطر والبحرين تسيع اجواء الارتياح في منطقة الخليج

قبول البلدين بالوساطة
دليل على حكمة القيادة السعودية



لاحظت مصادر دبلوماسية في الرياض أن أجواءه من الارتياح والانفراج سادت في منطقة الخليج بعد أن حظيت مبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز بالوساطة في الخلاف القطري - البحريني بقبول وتوصيب النوجة والناسه ، ليعزز ذلك من الانفراج المتمثل في تقدم العلاقات السعودية بين السعودية والبحرين ، وفي الوقت الذي اشاد فيه الرئيس الاميركي بول كلينتون بإسهام السعودية تحت قيادة خادم الحرمين في تثبيت الاستقرار والسلام في المنطقة .

وأشارت مصادر دبلوماسية عربية والدور الريادي للسعودية في استواء الخلافات التي قد تطرأ على الساحة السمعية ، هذا الدور الذي يستند وزنه من الاستمرار الذي يكتنه جميع لخادم الحرمين ، لما عرف عنه من مساهمات خيرة لحل اي خلاف ، ليمتد منه بالضرورة

الاستراتيجية لخدمة الصلح الخليجي - العربي واسمية الاستقرار في العلاقات بين الدول على اساس الاحترام المتبادل .

نقطة بالقيادة السعودية

واعتبرت الأوساط الدبلوماسية أن توجه المملكة بالوساطة بين البحرين وقطر دليل قاطع على المكانة الريادية التي تتبوهاها في إطار العلاقات الاخوية ، وعلى مدى الثقة التي تتمتع بها ، الأمر الذي يؤهلها لأن تكون وسيطا مقبولا في إطار العلاقات الاخوية ، وحرص البحرين وقطر على إغلاق باب الخلاف بينهما . وكان سفير البحرين في الرياض السيد خالد بن محمد المسلم قد أوضح أن البلدين الشقيقين البحرين وقطر قد طلبا من المملكة استئناف الوساطة فيما بينهما ، لتقتهما بذلك خادم الحرمين الشريفين ، وهي وساطة ترضي الجميع ، حيث تعمل المملكة من خلال هذه المبادرة الريادية إلى تسويق الهدنة وتجاوز الخلاف في إطار الأسرة الواحدة التي يمثلها مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

وكانت مبادرة الملك فهد التي تقدم خلال قمة زعماء دول مجلس التعاون الأخيرة في المنامة قد حظيت بترحيب جيد ، وهي تشكل القاسم الاساسي للوساطة الراهنة التي تنطلق من حقيقة أن الخليجين يعملون ككسرة واحدة وبيت واحد ومصيرهم واحد ، يتلمسون طريق للصحة والخير . وقال السفير المسلم : ونحن نرى في المملكة بقيادة الملك فهد الطريق إلى الخير والطريق السليم لما يتمتع به من حكمة وحكمة ، وأن ما قدمه من طرح موضوعي في قمة مجلس التعاون في المنامة كان له الأثر الطيب في مردوده على حل الخلافات الخليجية .

وأشارت مصادر خليجية إلى توفر الثقة من قبل الجميع في أن يسعى الملك فهد للوصول إلى حل يرضي الطرفين لمصلحة قضايتهم وحكمته وقد أوضح



السفير المسلم بأن « الشقيقة الكبرى
الملكة العربية السعودية هي راعية
الجميع ، وأن مصيرنا مشترك
والقيادة الخليجية المشتركة نائما
تسمى لصالح شعوبها وتحقيق الألفة
والحبة فيما بينها... فمواقف المملكة
هي نائما مواقف حقة على جميع
الأصعدة والمستويات ، وفي كل
الاتجاهات ، لا تقف ولا تعول إلا ما هو
معرض للجميع ، انطلاقا من عقيدتها
الاسلامية السمة وكيانها ومحبها
للخليج كله»

ولوضحت المصادر الخليجية بأن قمة
مجلس التعاون القيلة في مسقط ،
سوف تضع لمس وقواعد حل جميع
الخلافات الخليجية لتستمر المسيرة
الواحدة بطريقة الورد والمحببة
والتسامح سمعا إلى إنجازات تخدم
العمل الخليجي المشترك.

قطر دعت لاستقرار السياسي

وقالت المصادر أنه ليس أكثر دلائل
من الاجراء الايجابية التي لسانتها
مبادرة خادم الحرمين ، من دعوة قطر إلى استمرار مساعي الملك فهد ، وترحيب
البحرين بدعوة قطر . وقد وردت الدعوة القطرية في كلمة لولي عهد قطر الشيخ
حمد بن خليفة آل ثاني في اجتماع مجلس الوزراء ، وقد أكد في الكلمة استنادا
إلى أهمية سحب قضية الخلاف من التحكيم الدولي في حالة التوصل إلى حل
لشوي مقبول من الطرفين حيث أن الهدف من الاحتكام إلى محكمة العدل الدولية
كان الحفاظ على روابط الأخوة والمحبة القائمة على حسن الجوار ، والرغبة في
توفير الأمن والاستقرار للمنطقة ، فالولجب تجاه شعوب المنطقة هو حل وإزالة
كل خلافات بطريقة سلمية حضارية لتحقيق مزيد من التعاون انطلاقا من
الدين المنيف والتاريخ المشترك ، كما أن حل هذا الخلاف تابع من المحبة القائمة
ومن التقارب والتلاحم... والبحرين تقترح لقاء ثلاثيا.

وحظيت للمبادرة السعودية بقبول البحرين أيضا التي رحبت بدعوة قطر في
استمرار المساعي الحميدة لخادم الحرمين الشريفين ودعا ولي العهد القائد
العام لقوات دفاع البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة إلى عقد اجتماع في
أسرع وقت ممكن بين السعودية وقطر والبحرين ، يتم خلاله وضع الأطار
التنظيمي لاستئناف المحادثات وصولا إلى حل لشوي شامل . وأكد ولي عهد
البحرين على رغبة بلاده الصافية في التوصل إلى حل لشوي مقبول لدى
الطرفين ، وقال : إننا على ثقة تامة بأن الرعاية الكريمة لخادم الحرمين الشريفين
واسميري البحرين وقطر الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة والشيخ خليفة بن
حمد آل ثاني ، سيكون لها عظيم الأثر في دعم قواعد الاستقرار والرخاء لشعوب
دول المجلس.

وقد استجابت السعودية للروح الايجابية في الماسة وقطر ، وأعلن مصدر
سعودي مسؤول أن حكومة المملكة تعرب عن بالغ ارتياحها وسعادتها بهذا
التوجه الايجابي المشترك ، وتؤكد ترحيب خادم الحرمين الشريفين باستئناف
الوساطة بين الاشقاء في البحرين وقطر ، وبأن كل جهد ممكن من أجل



الوصول إلى تسوية تنهي الخلاف القائم، وتستجيب لحقوق الطرفين وتحفظ لجانيتين شقيقتين لأمر الأخرى ووشائج القربى واللحبة التي تربط بينهما وأكد المصدر أنه سيتم الاتصال بالدولتين الشقيقتين للنظر في كيفية استئناف هذه المساعي.

المفاوضات السعودية - اليمنية

وقالت المصادر إنه تلميحا لتطلع الملك عهد الاستراتيجي نحو منطقة مستقرة وأمنة وخالية من النزاعات، فقد وأسلت الملكة مساعيها لاستكمال مفاوضات إنهاء الخلاف الحدودي مع اليمن التي ما زالت متواصلة وقد استؤنفت المفاوضات بعد أن أدى أعضاء الوفد اليمني برئاسة الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر رئيس مجلس النواب اليمني وشيخ قبائل حاشد كبير القبائل اليمنية، حيث قال ناطق باسم الوفد أن أعضاءه «أدوا مناسك العمرة مستبشرين بأن يوفقهم الله في مواصلة ناجحة للمفاوضات مع أشقائهم السعوديين».

وقد أقام الأمير سلطان بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران السعودي مأدبة افطار في مزرعته القريبة من الرياض تكريما للشيخ الأحمر وولده، حيث تمولت الأحاديث الودية في شأن القضايا الإسلامية والعربية وفي مقدمتها العلاقات السعودية - اليمنية وفي نهاية الافطار قدم الأمير سلطان هديا تذكارية إلى الشيخ الأحمر وأعضاء الوفد، وشكر الشيخ الأحمر الأمير سلطان مقدرا له جهودوه الخيرة والطيبة في سبيل خدمة الأمة الإسلامية والعربية.

وحضر مأدبة الافطار الأمير سلمان بن عبد العزيز أمير منطقة الرياض ووزير الخارجية الأمير سعود الفيصل وعدد من الأمراء والوزراء وسفير المملكة في اليمن وسفير اليمن لدى المملكة.

وقال الشيخ الأحمر بعد المأدبة «إن خادم الحرمين الشريفين هو بمثابة لي لنا... وسعود القسمة اليمنية - السعودية لم يتعد، لأن مثل هذا الموعد

لا يعد عاعة إلا بعد التشاور بين القبائلتين السياسيتين». وأشارت المصادر الدبلوماسية إلى أن السعودية تبدي كل استعداد لانهاء القضايا التي يجري الحوار حولها في المفاوضات بما يحترم حقوق الجانبين ويستجيب لمصلحتهما المشتركة، باعتبار أن إنهاء مشكلة الحدود هو الهدف نحو تطبيع العلاقات بين البلدين، مع وجوب التسحيم في موانع تحتاج إلى ذلك، حسب كل نقطة حدودية على حدة.

وكان الرئيس اليمني علي عبد الله صالح قد بحث برسالة إلى الرئيس الأميركي بيل كلينتون تتعلق بالمفاوضات، أكد فيها حرص اليمن على حل مشكلة الحدود مع الأشقاء في السعودية بالتفاوض والحوار السلمي والتفاهم بعيدا عن القوة وبما يضمن الحقوق المشروعة ويعزز الأمن والاستقرار والسلام في المنطقة.

كلايتون يفيد بالسلمة السعودية

ولاحظت المصادر الدبلوماسية أن الجهود التي تبذلها الملكة من أجل إنهاء الخلافات في المنطقة، وعلى نطاق الشرق الأوسط والعالم، حظيت بأشادة عميقة من الرئيس كلينتون، وذلك في كلمة ألقاها الرئيس الأميركي بمناسبة مرور ٥٠ عاما على اللقاء التاريخي الذي عقد بين المغفور له الملك المؤسس عبد العزيز آل سعود والرئيس الأميركي الأسبق فرانكلين روزفلت، حيث وضع ذلك الاجتماع الأساس للعلاقات والتعاون بين المملكة والولايات المتحدة.



المصدر : الوطن العربي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣ مارس ١٩٩٥

تفاؤل لجهود الرياض لحل الخلاف الحدودي مع اليمن

وقد انشاد كل بيتون بذلك الاجتماع الذي عقد على سفينة اميركية في قناة السويس بناء على رغبة روزفلت. وقال: إن المملكة تمت للقيادة الحكيمة لخادم الحرمين الشريفين ساهمت في الاستقرار والسلام العالميين ولعرب عن ثقته في أن الاسس الراسخة التي وضعاها الرئيس روزفلت وللك الراجل عبد العزيز ستستمر وتتواصل لضمان وتأكيد علاقة الصداقة الودية المتعاطفة بين البلدين لمقود عديدة مقبلة. كما لشد الرئيس السابق جورج بوش بعلاقات الصداقة والتعاون بين السعودية والولايات المتحدة، وقال: إن أعظم ما يسرني عندما كنت رئيسا، كان ذلك العمل عن قرب مع الملك فهد خلال عملية برع الصحراء وعلمسة الصحراء، مشجرا إلى دور خادم الحرمين في مواجهة العدوان العراقي وانها، واضلأ؛ ولولا ذلك، لكنا نعيش في عالم مختلف جدا اليوم.

وزير الخارجية الاميركي السابق أكد بدوره وسوخ علاقات الصداقة والتعاون بين المملكة والولايات المتحدة وقال: إنها علاقات وضع اسسها الملك عبد العزيز وتقوم على الاحترام للتبادل والثقة القوية والمصالح المشتركة... وهي العلاقات التي مكنت من مواجهة الغزو العراقي وتحرير الكويت.

وقد اقيم احتفال في متحف البحرية الاميركية في واشنطن، حضره وزير البحرية الاميركية جون دلتون وعدد من المسؤولين وعدد ممن بقوا على قيد الحياة من ضباط وحارة المعصرة دي. إس. إس. ميرفي، التي قتلت الملك عبد العزيز من جنة للاجتماع مع الرئيس روزفلت على متن البارجة دي. إس. إس. كوينسي، الراسية في البحيرات للرة بقناة السويس.

ويذكر أن ذلك اللقاء الذي تم قبل ٥٠ عاما، بدعوة من روزفلت، لم يكن الناقع إليه إبرك واشنطن لاهمية دور السعودية كمنتج للنقط وحسب، بل كان يعكس تلهف روزفلت على لقاء القائد الذي وحد القبائل والمناطق بقوة ارافته، ويرز بشكل متزايد كإحدى الشخصيات المتميزة في القرن الحالي، بينما ذهب الملك عبد العزيز إلى اللقاء منطلقا من إبرك لاهمية التاريخية، حيث تمت الترتيبات للاجتماع بسرية تامة قبل قمة يالطا ولقاءهما، والتي خصصها زعماء الدول الحليفة للتخطيط لإنهاء الحرب ووضع اسس النظام العالمي الجديد، وتقول المصادر التاريخية أن الملك عبد العزيز كانت تدعوه رغبة في كسر اصفية النفوذ البريطاني، خاصة بعد وعد بالغور والموقف البريطاني المالي لليهود... حيث كتب إلى رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل في تلك المرحلة: لقد ساعدك وسأساعدك وأدم موقف الحلفاء يوما، ولكن لا يمكن تدمير رحي وشرقي كمنسل بالتوصل إلى تسوية مع الصهيونية... أما اميركا فقد كانت في تلك المرحلة حسب «شريعة الاطلسي»، تساعد البهارات التي تتخذها الدولة السعودية لصالح تحرير الشعوب العربية الازحة تحت السيطرة الاجنبية.

الرياض - الوطن العربي



المصدر : الألمانية ٢

التاريخ : ٢٠١٠ مايو ١٩٩٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بدء العمل باتفاقية الحدود

بين اليمن وعمان السبت القادم

عدن - ق.ن-١ - يبدأ اعتباراً من السبت القادم العمل باتفاقية الحدود الدوائية بين اليمن وسلطنة عمان، وذلك بعد انتهاء الخبراء من ترسيمها.

ومن المقرر أن يقيم حفل بهذه المناسبة في المنطقة الحدودية بربيع خلالهما علماء البلدين لزيادة يتسلم كل من الجانبين حدوداً.

وسيسمى بيان بهذا الخصوص في كل من مسقط ومضاه حول هذه الاتفاقية.



المصدر : الحياة الجديدة

للنشر والخدمات الصحفية والاعلاميات

التاريخ : ٢ يونيو ١٩٩٥

اليمن وعمان تحتفلان بانتهاء ترسيم الحدود

□ صنعاء - من اقبال علي عبدالله

من البلدين اشرفت على اخلاء منطقة الحدود بينهما من القوات والاستحكامات العسكرية تكلاً للطريقين لتكديماً والتزاماً منهما على توج السلوب الأسفل في حوض الجوار وإزالة أي عوائق يمكن أن تعوق مسيرة التعاون بينهما والرابط الأخوي بين شعبيهما.

وقال البيان المشترك انه في هذا اليوم الذي تزامن فيه كل من الجمهورية اليمنية وسلطنة عمان انتهاء أعمال الترسيم الحدودي (-) فإنه أصبحت للبلدين السيطرة الكاملة على الأراضي التي تدخل في نطاق سيادتهما وفق التقسيم الجديد للحدود بينهما. وزاد أن «البلدين وهما يحتفلان بهذه المناسبة ليسعدان بكل صدق بروح الألفة والمودة التي مسكت بينهما وعلى مختلف المستويات القاعدية والتفصيلية طوال فترة محادثات وانجاز ترسيم الحدود بين البلدين ويؤكدان أن ما تم إنجازه بينهما هو دليل على حكمة وصبرية تحت قيادة القادتين السيدتين في البلدين ممثلة بفرئيس علي عبدالله صالح والسفطان قابوس بن سعيد سعيهما إلى اجتثاث أي أسباب تحول نون الشياخ العلاقات الأخوية والصالح المشتركة للشعبين العماني واليمني».

صدر أمس في كل من صنعاء ومسقط بيان صحافي مشترك بمناسبة الاحتفال بانتهاء ترسيم الحدود التولية بين الجمهورية اليمنية وسلطنة عمان.

وجاء في البيان الذي تسلمت «الصباح» نسخة منه بالفاص أنه «تم بحمد الله وتوفيقه الانتهاء من ترسيم الحدود الدولية بين الجمهورية اليمنية وسلطنة عمان بدءاً من رأس ضربة علي وانتهاء بالنقطة الجغرافية ١٩ درجة شمالاً و٢٧ درجة شرقاً، وذلك تنفيذاً للاتفاقية الحدودية الموقعة بين البلدين في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩٢».

وأشار إلى أنه بمناسبة هذا الحدث المهم في مسيرة العلاقات الثنائية بين البلدين فسيتم اليوم (أمس) الاحتفال بانتهاء ترسيم الحدود الدولية بينهما وسيتم في منطقة حبروق الحدودية رفع علمي البلدين على شواهد تاريخية تكليهما في المنطقة لبدأنا بتسليم كل منهما حدوده وفق الترسيم الجديد لها».

وأعلن البيان أن بلجائاً مشتركة مخصصة



بعد ترسيم الحدود

صنعاء تغادر بحار العزلة عبر بوابة مسقط

□ صنعاء - محمد علي البليسي :

عبر البوابة العمانية تقترب صنعاء من جديد من جيرانها الخليجيين وتسعى لأن تكون مسقط جسراً لعبور بحار العزلة خاصة أن العلاقات اليمنية العمانية تبقى الأكثر نمواً في المنظومة اليمنية الخليجية. وقد شهدت حدود عمان واليمن يوم السبت الماضي احتفالاً بترسيم الحدود وسادت موجة من التفاؤل في الأوساط السياسية اليمنية غير أن مصادر سياسية مستقلة قالت لصحيفة «المعالم» اليوم إن تفاؤل صنعاء في هذا الصدد متباين فيه ورغم الدور الكبير لمسقط في عملية إعادة المياه إلى مجاريها فيما يتعلق بتطبيع الأوضاع الداخلية في اليمن خاصة بعد انتهاء العمليات العسكرية في الحرب الأهلية اليمنية الأخيرة.



فايز

الذي كانت ستقوم بتسويق في اليمن بمبلغ وقدره 22 مليون دولار كما قامت مسقط بإصدار قانون حق اللجوء السياسي ولكنها حتى الآن لم تعلن رسمياً سبب تزامنه مع طلب صنعاء من الانتربول الدولي لقاء القبض على أربعة من السياسيين اليمنيين بتقدمهم على سالم البيض وتسليمهم إلى اليمن وكانت مسقط قد منحت البيض بعض معاونيه حق اللجوء



علي صالح

النهائي للحدود اليمنية العمانية حصلت تغيرات عديدة على الساحطين اليمنية والعمانية حيث عقدت اجتماعات متعددة على مستوى القمة بين القيادتين اليمنية والعمانية والتي تعرف باسم اجتماعات صلالة 3 و2 والتي ظلت ملفاتها طي الكتمان حتى الآن. مصادر سياسية أكدت لصحيفة «المعالم» اليوم أن عمان الفت بالقانون مشروع مصنع الفلال

وقد جاء اعلان وزير الاعلام العماني عبد العزيز الرواس أن علي سالم البيض نائب الرئيس اليمني وأمين عمام الحزب الاشتراكي السابق اعتزل العمل السياسي بمثابة تطمين عماني لحكومة صنعاء بأن مسقط لن تكون قاعداً لانطلاق أي معارضة لنظامها إلا أن السلطة بدأت تقلل من تعاونها مع اليمن وفسر المراقبون السياسيون موقف القيادة العمانية في ذلك الحين على أنه أمر مؤثر إلى حد ما في تطبيع الأوضاع الداخلية في اليمن بعد انتهاء العمليات العسكرية وعزز هذا المؤشر إعادة مسقط لعبود من القطع العسكرية اليمنية التي تصل قيمتها إلى حوالي نصف مليار دولار والتي لجأت إلى عمان وكذلك عدد من العسكريين والمدنيين الذين كانوا قد نزحوا إليها قبل دخول قوات صنعاء إلى عدن. وبين انتهاء العمليات العسكرية واحتفال الترسيم



السياسي. وهنا تقول مصادر دبلوماسية عربية للعالم اليوم، إن طلب صنعاء رسمياً من الأنتربول الدول تسليم البيض يضع مصداقية حق اللجوء السياسي العماني في حرج وربما يفقد هذا الحرج إلى بقية الدول الأخرى وخاصة الدول الخليجية التي يتواجد فيها قادة جنوبيون فروا أثناء الحرب اليمنية - اليمنية خاصة إذا أعلنت صنعاء رسمياً أسماء الدفعة الثانية من المطلوبين بعد أن كشفت مصادر دبلوماسية خليجية عن استيائها للورود أسماء في القائمة الثانية تمول عليها القيام بأدوار فاعلة في تطبيع الأوضاع الداخلية في اليمن ولهذا يرى مراقبون سياسيون أن العلاقات اليمنية العمانية لن تشهد نفس الزخم الذي عاشته خلال السنوات الثلاث التي أعقبت قيام الوحدة والسنتين الأخيرتين منهما على وجه التحديد ويرجع ذلك للتناقض الواضح بين ما ترغب فيه صنعاء وما تسلكه على المستوى الإقليمي والدولي فهي تريد أن تكون مسقط جسر تواصل مع جيرانها وبالمقابل فهي تمارس ضغوطاً عليها بطلب البيض وبعض معاونيه وهذا ما يجعل الجانب العماني في موقف حرج.



سياسة خارجية

نموذج من عمان

منازعات الحدود من القضايا الحساسة في المنطقة العربية. تضرب بجزورها في أعماق التاريخ وتوارثت مسمومها الانتفاضة نحو الأخرى. والاضطراب منها بعبارة اللعب بالأفهام مع كل ما يصفه من خطر الانسحاب في وجه الأطراف المعنية. ولأنه لمنطقة العربية عن غيرها في هذه المعضلات التي تشققت حولها وتعمقها من منطقة إلى أخرى. ولكن بينما معنى الاكثرون إلى اللجوء للسياسات والوساطة، ظل هذا الأسلوب عسيرا على الناس في المنازعات العربية بل ربما زاد من حدة الأزمة. وبلى الأمر موهونا بالتفاهم المشترك وحسن النوايا والعلاقات بين الشعوب والقيادات بوصفه أسلوبا يتسجم مع المزاج العربي يستلزم أن يلبس الجليل في العلاقات بشكل أكثر جنوى من أي أسلوب آخر.

وقد انحلت سلطة عمان واليمن منذ أيام الفيلة بالتهساء ترسيم الحدود بينهما وتسليم كل منهما المنطقة التي أصبحت تخضع لسيادته وتمكنا من تعيين الخط الحدودي بينهما على مسافة تبلغ ٣٠٨ كيلو مترات من رأس مشربة على إلى زمة شحيت وتم الاحتفال في جو من الحبة وقوام عمرته فرحة الشعبين التي انعكست في كلمات المستولين على الجانبين وكهانة العرب وأح الشعراء بلفظ القصاص بهذه المناسبة المهمة. وتم الاحتفال في منطقة حبروت عند المنطقة الجنوبية لعمان حيث تم رفع علمي البلدين على شواطئ تاريخية تعلوها في المنطقة هي القاعة العمانية في وادي حبروت شرق القاعة اليمنية على مرتفعات الوادي غربا. وجاء الانتهاء من ترسيم الحدود تنفيذاً للاتفاقية الموقعة بين البلدين في أكتوبر ١٩٩٢. وخلال السنوات الثلاث الماضية تصافرت جهود البلدين في رسم الحدود بطريقة عملية قدمت العملية وفق مواصفات عالية الجودة وباستخدام التقنيات الحديثة في ميدان المسح الأرضي والرصد الجوي لنقائ الحدود المشتركة. وتمت الاستعانة بأحدى الشركات العالمية الرائدة في هذا المجال بأشراف البلدين.

وماحت يستحق الإشارة أنه بعد نموونجا لحل خلافات الحدود بالطرق السلمية والتفاهم المباشر بين أي بلدين متنازعين وهو بلا شك

يفتح صفحة جديدة ليس في تاريخ علاقات البلدين بل وبالنسبة لمنطقة الخليج ذاتها. فالأبواب أصبح مفتوحة لعلاقات طبيعية بين الشعبين تنعكس في ازدياد أوجه التعاون ولم تشمل العلاقات وتحسين الأمن وبالنسبة لغيرهم هو درس يجب أن يستلهمه الجميع. ولأنه أيضا الله والعدل العربي. ولأنه أيضا الله ستكون له انعكاساته الإيجابية في قضايا خلافية حول الحدود بين أقاليم أخرى في المنطقة.

والعبرة من هذا النموذج هي توالى حسن النوايا والرغبة الصادقة في التفاهم. وعمان من الدول التي تعتمد على هذه الشعارات فولا وملا في علاقاتها بالدول الأخرى حيث تحرص على حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير وسيدا التعاضد الإسلامي بين الدول. ولأنها طبقت ذلك في قضايا كثيرة سابقة فقد اكتسبت حديثها للصادقة مما يعد عاملا رئيسيا في تذليل أي غيات امام أي مشكلات تواجهها من المشاكل الساخنة في منطقة لاتهدأ امواجها كثيرا.

إن الحكمة وحسن النوايا وزرع الثقة في عوامل عملية بإزالة الكثير من المشاكل التي تعكر مسسوق العلاقات العربية - العربية. وهذا درس من عمان أن يريد أن يرفع السمع وينير البصيرة لعنا نخرج من محتنا العربية الراهنه

د . عبدالعاطي محمد



بعد ترسيم الحدود بين البلدين اليمن وعمان تستأنفان قريباً درس تمويل الطريق الدولي

الغرض ١٩ شمالاً وخط الطول ٥٢ شرقاً، وزاد أن إجراءات تكميلية لتحدد أعداد الشرائط الخاصة بالحدود وبقيع رسم مختلفة، ما يشكل المرحلة الثانية في العمل لترسيم الحدود اليمنية - العمانية، وأوضح المسؤول اليمني أن موضع المناطق الحدودية بين البلدين ادراكاً سيحدد في ضوء الأعمال الميدانية التكميلية التي تسمى الجهات المختصة اليمنية والعمانية التي تنفذها بالتعاون في ما بينها، من جهة أخرى عثت «الحياة» من مصادر مطلعة في عدن أن، ولقد أتمتاً كبيراً يضم رجال أعمال ورؤساء القطاعات الصناعية وممثلين عن الغرف التجارية سيرور عن قريباً للإطلاع على الإجراءات المتخذة لتحويل الخطة إلى منطقة حرة، وإمكانية الاستثمار العربي فيها من خلال إقامة مشاريع خاصة في مجال الاسمان.

وأكدت المصادر أن أكثر من مئة شركة عربية وأجنبية تقدمت للاستثمار في المنطقة الحرة، ومنها شركات المانية وبريطانية طرحت مشاريع سياحية، فيما تقدمت شركات أميركية ويابانية ولأمانة لإعداد مطار دولي كمنطقة الحرة، وأشارت إلى أن شركات استثمارية عالمية سيطرح منها درس هذه المشاريع وإمكانية الاستفادة منها في المنطقة الحرة.

تأ منعماء -

من إقبال على عبد الله.

أكدت مصادر حكومية يمنية أن الدراسات الخاصة بإقامة مشروع طريق دولي يربط بين الجمهورية اليمنية وسلطنة عمان، أعلنتها شركة «دار الهندسة العربية» وهي شركة استشارية.

وأشارت إلى أن التكاليف المقدرة لإنشاء الطريق تبلغ ٨٠ مليون دولار قدرت السلطة منها ٢١ مليون دولار وتبعت اليمن عن فرض لاستكمال الجبل، وقالت المصادر إن المسؤولين في البلدين سيبحثون التوسع في إمكانية الحصول على تسليح في التمويل لتجديد عملية التنفيذ في العام المقبل ولذا لتوجيهات لادني البلدين الفريق علي عبدالله صالح والسفطان لثوبين بن سعيد في اجتماعهما الأخير في صلالة، ويبلغ طول الطريق الدولي المخطط من محافظة المهرة اليمنية إلى محافظة صلالة العمانية ٢٦٥ كيلومتراً.

إلى ذلك قال الدكتور محمد عبدالمالك الطائي رئيس مصلحة المساحة إن الانتهاء من إجراءات ترسيم الحدود اليمنية - العمانية مطلع حزيران (يونيو) الجاري مثل الإنجاز الرابع لتطبيق الاتفاقية الاستثمارية لتطبيق نقاط وعلامات الحدود على طول مسار الخط بين البلدين عند نقطة التقاط بين خط



المصدر : اللجنة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والعلومات

التاريخ :

٢ سبتمبر ١٩٩٥

البحرين تؤكد سيادتها على حوار

□ الثمالة - الحياة >

أكدت وزارة خارجية دولة البحرين مجدداً أمس، أن جزر حوار هي، وكما كانت دائماً، جزء لا يتجزأ من دولة البحرين وخاضعة لسيادتها وسيطرتها وجمعها، وأن جزر حوار ليست ولم تكن قط جزءاً من دولة قطر وأن دولة البحرين تؤكد أيضاً أن موافقها وخلافها لما تدعيه دولة قطر هو أنه ليست هناك اتفاقية دولية نافذة بين دولة البحرين ودولة قطر تمنح الاختصاص محكمة العدل الدولية للنظر في المطالب بغير القانونية لقطر.

وجاء ذلك في مقابلة مع بعض بها وزارة الخارجية البحرينية أمس في تصريحات أصدرت دولة قطر والتي نشرتها صحيفة «الوطن» القطرية الأحد في ٣ أيلول (سبتمبر) الجاري والتي تناولت أموراً تتعلق بالمشتات والمشاريع التي يجري إنشاؤها في جزء من حوار. وتطرق التصريحات أيضاً إلى الدعوة التي تقدمت بها دولة قطر بصورة متكررة إلى محكمة العدل الدولية.

وجاء في المقابلة البحرينية أيضاً «أن دولة البحرين تود أن تعيد إلى الأذهان أن دولة قطر التفتيشية (عُنت) مجدداً بتاريخ ١٥ شباط (فبراير) ١٩٩٥ عن رغبتها في تصوية الخلاف القائم بين البلدين حول الحدود البحرية والمسائل الإقليمية من خلال استعراض جهود وساطة خادم الحرمين الشريفين، الملك فهد بن عبدالعزيز، كما أن دولة البحرين أعربت بتاريخ ١٦ شباط (فبراير) ١٩٩٥ عن مبادئها لاستعراض الوساطة القريمة، وفي اليوم نفسه أعربت المحكمة العربية للمسوذية الإقليمية عن بالغ ارتياحها ومساندتها بهذا التوجه الإيجابي المشترك للبلدين الشقيقين البحرين وقطر، وذلك من منطلق دولة البحرين تسيدي بهشتها من أن تصريحات دولة قطر تشير فقط إلى اللقائسي أمام محكمة العدل الدولية ولا تشير على الإطلاق إلى استمرار الوساطة».

وأضافت مذكرة الخارجية البحرينية، وفي ما يتعلق بالمشتات والمشاريع في جزر حوار، فإن لدولة البحرين مطلق الحق في القيام بأية

أعمال تراها مناسبة على أراضيها الواقعة تحت سيادتها وأن دولة البحرين وشعبها قاما بأعمال الإنشاء في جزر حوار منذ مدة تزيد على مئتي سنة، وخضعت للمكررة الخلة «أن ما تقوم به دولة البحرين من إنشاءات ليس إلا ممرسة لحقوقها المشروعة كدولة مستقلة دون أية نية منها للاضرار بالعلاقات الأشوية القائمة بينها وبين دولة قطر الشقيقة».

وكانت صحيفة «الوطن» القطرية قد نسبت إلى أمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني قوله رداً على سؤال في شأن ما أعلن في البحرين عن وجود مشروع سياحي لإنشاء فندق في جزيرة حوار «أن ذلك يشكل مخالفة لمبادئ أثار الحن التي تقرها البرلمان والتي لا تجوز تطبيق بعض هذه الأعمال ولا تركيب أي اثر قانوني عليها».

وأضافت الصحيفة أن أمير دولة قطر أعرب عن أمه في «أن يساهم الإنشاء في البحرين مع لشواتهم القطريين في الشفان مع محكمة العدل الدولية للوصول إلى حل نهائي، وعادل لهذا الخلاف بما يحقق مصلحة البلدين والشعبين الشقيقين».



المصدر: **الهيئة القضائية**

التاريخ: **٢٠٠٠**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أمير قطر: الخلاف مع البحرين يسحب من محكمة العدل إذا نجحت وساطة الملك فهد

□ لندن - «الحياة»

قال أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني إن قطر على استعداد لسحب الخلاف السعودي القائم بينها وبين البحرين من محكمة العدل الدولية متى نجحت الوساطة الكويتية لخادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز في إيجاد حل مقبول بالنسبة للطرفين.

ويأتي ذلك إشارة من أمير قطر إلى أن بلاده لا تزال مستعدة بمحاولة الوساطة السعودية بينها وبين البحرين، ودعا الشيخ حمد في مقابلة وزعتها أمس وكالة الأنباء القطرية، وأجرتها معه وكالة الأنباء العمانية.

إلى الاستئناف من التحقيقات الأمنية الكبيرة والإجراءات الصحفية التي واجهت منظمة الخليج لتلافي تكرار ما حدث وإسد الأضرار أمام التدخلات الأجنبية والتوترات الداخلية.

وأعرب عن اعتقاده بأن الوضع بات يقتضي مراجعة عاجلة للأسباب الكامنة وراء الخلافات والمشاكل العالقة بين دول المنطقة وأولها الملف الشائك المتعلق بالحدود والذي يمثل في كثير من الأحيان قتالاً مولوثة تهدد استقرار المنطقة بأكملها، وأنها، مؤكداً أن الحل لمشكلة الحدود هو المفاوضات والوساطات أو اللجوء إلى القضاء الدولي كخيار أخير.

وعن الخلاف القطري - البحريني قال: «إن الموضوع معروف أصلاً أمام محكمة العدل الدولية، ورغم ذلك فإن دولة قطر على استعداد لسحب الخلاف من المحكمة متى نجحت الوساطة الكويتية لخادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز في إيجاد حل مقبول بالنسبة للطرفين.

وعن الوضع السعودي بين قطر والمملكة العربية السعودية قال: «إن الحوار مستمر والاتصالات جارية في هذا الصدد للتوصل إلى ترسيم الحدود بما يرضي الطرفين، وأعرب عن ثقته في حكمة خادم الحرمين



المصدر: **الخدمات الخارجية**

النشر والخدمات الصحفية والاعلاميات التاريخ: **١٩٦٥ ٥٢٢٨**

الشرعيين وحرصه على مصالح البلدين الشقيقين.
ورأى أن دول المنطقة أصبحت اليوم في حاجة إلى استراتيجية أمنية
وبفاعلية مشتركة تقوم على أساس التنسيق والتكامل والاستفادة من الإمكانيات
والقدرات المتاحة لكل دولة، وقال: إن دول المنطقة مطالبة الآن وأكثر من ذي

قبل بالانضمام بقضية التنمية بمفهومها الشامل، وبإتساع قاعدة المشاركة
الوطنية لأن ذلك من شأنه أن يعمل على ترسيخ شعور المواطن بالانتماء إلى
الوطن ويجسر فيه مفاصل الاتحاد وكلها عوامل مهمة تعمل على ترسيخ معالم
الأمن والاستقرار.

وأعرب عن اعتقاده بأنه طالما بقيت المعوقات التي تحد من فاعلية مجلس
التعاون الخليجي لأن يكون بإمكان المجلس القيام بجدول الأعمال التي
تستجيب كاملاً لمطوحات شعوبه.

ودعا إلى مزيد من التحصيل للعمل المشترك ومزيد من الجهد لتحقيق
لمصالحة بأن لا ما يعترض مسيرة المجلس من معوقات حتى يتسارع خطواته
بمسار وثقة واسمئذنان نحو التكامل في كل المجالات تحقيقاً لطمحات شعوبه
وأصلها.

عكك أعرب عن أمله بأن تشهد القمة المقبلة لقادة دول مجلس التعاون لدول
الخليج العربية في سلطنة عمان جدية في الطرح وفي رسم استراتيجية عملية
جديدة للمستقبل كخطة في تطوير التعاون المشترك، ولغاها للمشاريع الإصطية
والصحية التي قام عليها المجلس، وأن تكون القمة الثالثة التوعية الكبرى
للتواصل بعد ذلك المسيرة بعزيمة صادقة نحو بلوغ ما تصبو إليه شعوب دول
المجلس من أهداف نبيلة.

وأكد أن الوقت حان وفي هذه المرحلة المصيرية التي نمر بها الأمة العربية
أن يسمي الجميع جاكدا إلى تنفيذ الأجراء العربية وتحقيق المصالحة، مبرها
عن يقينه بأن ذلك لن يذاني إلا بمزيد من التضارب ومزيد من التعاون البناء
والعمل المشترك انطلاقاً من سلامة النية وصديق الرغبة وعمق الإحساس
بالمسؤولية القومية.

وشبه إلى أنه من دون المصارعة إلى السعي لاجاد لتحقيق هذه الأهداف فقد
يوجد العرب أنفسهم في حال استعراش من التليه والضعف. وأضاف: ألا إن
الشيء الإيجابي الذي بذلنا نأصه هو سماع مزيد من الأصوات الجادة التي
تتادي بهذا التوجه القومي.

وجند تاييد دولة قطر لعملية السلام في الشرق الأوسط مؤكداً في هذا
الصد، الحاجة الشديدة للمنطقة إلى لحلال سلام دائم وعادل يحقق مصالح
جميع الأطراف.

وأعرب عن تطلعه إلى انمام هذه العملية على جميع المصارت والمصاحة
المسارين السوري والليبناني، وقال: إن هناك أفكاراً مطروحة للبحث في
مشروع لنقل الغاز القطري إلى الأردن وإسرائيل، مشيراً إلى أن دولة قطر لا
تمانع في وصول الغاز القطري إلى إسرائيل بعد تمام عملية السلام الجارية
الآن.

وعن العلاقات التطورة - العمانية أعرب عن ارتياحه إلى رؤية للعلاقات
المستقرة بين دولة قطر وسلطنة عمان الشقيقة نموذجاً يحذو به ويبشركم
من الخير للشعبين الشقيقين، منها بحرس السلطان قابوس على رعاية هذه
العلاقات وتعزيزها. كذلك أعرب عن تطلعه إلى توسيع الحافز التعاون بين البلدين
في مختلف الميادين مؤكداً أهمية الخطوة الأخيرة التي تمكنت في توقيع
التفاهية بين البلدين للتحال بمنطقة الشخصية.

وقال أنه يجري حالياً اتصالات بين دولة قطر ودولة الإمارات العربية
المتحدة في شأن السماح لمواطني البلدين بالتنقل بالبطاقات الشخصية، مبرها
عن أمله بأن يحقق ذلك قريباً.

وأشار إلى أن دولة قطر ديارت منذ شهور عدة إلى السماح لمواطني دولة
الكويت بدخول قطر بالطائرة الشخصية، وإن دولة الكويت لم تمانع في
بالمثل حتى الآن، وأعبر إلى الوقت قد حان لتسليم هذه الخطوة بين دول
مجلس التعاون الخليجي لتحقيق أريحية شعوبها في تدعيم اواصر الترابط في
ما بينها.



تغلبنا على الفتنة ولن ينال احد من استقرارنا

أمير البحرين لـ «الحياة» : نرحب بوساطة السعودية لحل الخلاف مع قطر

□ المتابعة -

من بادرة علم الدين:

الأخوة بالطرق الودية وسلمية، وبدأ على سبيل سؤال عن الموضوع الدشقي في البحرين لسان الشيخ عيسى «لقد قطعنا شوطاً طويلاً لبناء بلادنا وتحسينها، وتم لك بفضل جهود أبناءها المسلمين ورغبتهم في تطوير بلادهم، وبفضل تملك هذا الشعب البحريني، تمكن من التغلب على الفتنة التي حاول البعض إشعالها».

وأضاف «إننا لن نسمح لأحد بأن يحاول النيل من منجزات هذا الشعب أو تخريب مشائله أو تقويض مسيرته بنائه وأمنه واستقراره» وأعرب عن «سماعته بعزيمة الأمن والاستقرار إلى لبنان، وقال أنه لا بد من التركيز على عملية البناء لإعمار ما دمته الحرب الطويلة البغيضة».

باعتبارها قضية أساسية لتحقيق السلام التام والتماسك في المنطقة.

ورداً على سؤال عن قمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي ستعقد في مسقط مطلع الشهر المقبل وتناولها قال: «إن البحرين تطلع إلى القمة بتفاؤل عميق باعتبارها فرصة طيبة للتصديق وتراسة قضايا المنطقة والتباحث في أمور البيت الخليجي بروح الأخوة الصائبة التي تراعي مصالح الجميع».

وأكد مواقف بلاده من الوساطة السعودية حول الخلاف الحدودي بين البحرين وقطر واعتبره سؤلاً واضحاً يقتضيه بالترحيب الدائم بالوساطة السعودية الترميمية بالبحرين تؤيد بالأساس حل الخلافات

أعرب الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أمير دولة البحرين في لقاء مع «الحياة» عقد معه في قصر الرفاع أمس عن بالغ أسفه لحال الانقسام والاختلاف في الآراء التي تسود الأمة العربية، وقال أنه «شعب بالمرارة وهو يستمع إلى اسحق رابين وكيس الوزراء الاسرائيلي وهن أمام الوقوف المشاركة في قمة عمان الاقتصادية» أنه قادم من القدس عاصمة إسرائيل.

وأضاف الشيخ عيسى «إن القدس كانت ومستظل أرضها للمسلمات الإسلامية، وأنه لا بد من التفاوض الجدي على وضع القدس



أسرار الساعات الأخيرة في مسقط

اجتماع مفاجيء لأميري قطر والبحرين حول الحدود

□ مسقط - محمد السيد:

الدولية.. وقال مصدر خليجي بالامانة العامة للمجلس تطبيقا على الاجتماع: انه بداية طيبة للحوار وإزالة الجمود الحالي في القضية خاصة بعد ان اتضح ان جهود الوساطة المبذولة لم تحقق تقدما يذكر لتصلب البلدين في مواقفهما واصرار دولة قطر على ان تكون الأولوية للتحكيم الدولي.

وأكد المصدر ان قضية الخلافات الحدودية بين دول المجلس لم تكن موضوعا للحوار خلال جلسات المؤتمر لذلك لم يأت ذكرها في البيان الختامي للمجلس.. وإن كان قد أكد انه تمت اثارها في اجتماعات قادة المجلس التثائية.

وتشير مصادر خليجية إلى استياء عماني شديد من انسحاب قطر في الجلسة الختامية، وقد اتضح هذا الاستياء في رفض سلطات الأمن السماح للوفد القطري بالمغادرة إلى المطار مباشرة بعد انسحاب الوفد، وعلت ذلك بضرورة اتخاذ اجراءات أمنية معينة لسفر الوفود ضمن جدول زمني محدد بعد انتهاء اجتماعات القمة.

وهل انسحاب الوفد القطري على كل أخبار المؤتمر.. وفسر البعض هذا القرار بأنه أسوأ ضربة وجهت إلى المجلس في سنواته الأخيرة وأنها تشعير إلى تطور سلبي في أسلوب التعامل في القضايا الخليجية. ■

قبل اعلان قطر قرارها بالانسحاب من الجلسة الختامية لقمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وفي تمام الساعة التاسعة والنصف من صباح اخر ايام القمة. دبت ملامح نشاط غير عادي في جناح الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أمير دولة البحرين، وتحرك العديد من أعضاء الوفد البحريني ليطلبوا إخلاء الطرقات من رجال الإعلام ومن المصورين بصفة خاصة.. وتحرك عدد من رجال الأراسم بالديوان الاميري البحريني لتنفيذ الأوامر.

وما هي إلا دقائق حتى كان أمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني في طريقه إلى داخل جناح الشيخ عيسى ليتبادلوا التناق والقبيلات.. ويبدأ اجتماع مغلق بين الاثنين استمر لمدة ساعتين وانضم إليه وزيراً خارجية البلدين.. وخلال انعقاد الاجتماع توافد عدد من الصحفيين الذين شعروا بمدى اهمية هذا الاجتماع الذي يعد الأول بين الاميرين منذ تولى أمير قطر السلطة..

ورفض أعضاء الوفدين الادلاء بأي تصريح حول مآد في الاجتماع وإن كانت بعض المصادر القريبة من الوفدين قد أكدت انه للمرة الأولى يجري حوار بين الاميرين حول المشاكل الحدودية المتعلقة بينهما والمعرضة حالياً على محكمة العدل



أمير البحرين لـ «الحياة» : رجبت وأمير قطر بالمواسطة السعودية

□ العنامة - من جهات الخازن:

اتفاق الدول الخمس الأخرى في مجلس التعاون على اختيار المرشح السعودي السيد جميل المحجلان، أميناً عاماً لمجلس التعاون، خلفاً للشيخ فاهم القاسمي في وجه المرشح القطري، وقال: إن الانسحاب تم في آخر لحظة بعد أن كانت قطر عرضت ما اعتبرت أنه مخرج من الأزمة يعرضها للتجديد للعام الحالي سنة واحدة، يتم بعدها اختيار خلف له، ولكن عندما لم يؤخذ بوجه نظر قطر انسحب الشيخ حمد، وسلك أمير البحرين عن الحواث التي شهدها البلاد في الأشهر الأخيرة، ليقال إنها، مستغربة، ونضاف مشهها جهات خارجية بلارتها.

● هل ينش دعا إيران؟
- أنا القول من الخارج.

● هل هناك اتصال مع إيران؟
- نعم.

وللت لأمير إثنين سمعت في العنامة أن هناك تلميذا في لاحتساب انتخبا نصف أعضائه مجلس الشورى، وتعيين نصفهم الآخر، كرد على المطالب التي طرحت أخيراً لقال

لتنمة في الصفحة (٦)

■ قال أمير البحرين الشيخ عيسى من سلمان لـ «الحياة» أمس أنه عقد اجتماعاً ودياً مع أمير قطر الشيخ حمد من خليفة على شاطئ الطعة الخليجية التي عادت في مسقط تناول كل الأمور التي نهم البلدين.

وكان الشيخ عيسى يرد على امسئلة سريفة من رئيس تحرير «الحياة» بفتح جلسة خاصة معه في الديوان الأميري.

وسلك الشيخ عيسى حل يحد مع الشيخ حمد في الخاف الحدودي من بدديهما فاجاب: إن الاجتماع كان ودياً، ولكننا لم نبحث في امور محددة عن الخلاف القائم وإنما في كل ما يهم بلدنا.

وقال أمير البحرين ردا على سؤال آخر إنه والشيخ حمد رجيا بالمواسطة السعودية لحل الخلاف، وذلك في الاجتماع العلني لقادة دول الخليج خلال القصة، وسلك حل هناك تطورات لانتاج تروو ذلك.

ومحدث الشيخ عيسى ردا على سؤال آخر عن انسحاب أمير قطر من الجلسة الخليجية لاحتجاجا على



الحياة اللندنية

المصدر :

للبحوث والتدريب والمعلومات

التاريخ :

٩ محرم ١٩٩٥

إنه لا يوجد هذا التفكير في الوقت الحاضر. ولكن هناك اتجاه إلى زيادة صلاحيات مجلس الشورى بشكل تدريجي، وإذا تزامن ذلك مع انفتاح إعلامي قوي فهو سيحطي للمواطنين صورة أفضل عن دور المجلس وما يؤديه من مهمات وواجبات. وقال الأسير إن طمة ترتيبات للإصلاح في عمليات لزيادة مشاركة المواطنين، مهمتها أن تؤدي إلى انتخابات بلدية وتوالت مصادر رسمية في المعاصرة أن يعلن الأسير علواً عن بعض المحكومين في مناسية العيد الوطني الاسدوع العليل إلا أنها أكدت أن هذا تكليد معروف في مثل هذه المناسية، ولا علاقة له بالأحكام والمحاكمات الجارية.



نحس الصحافيين. نشعر بمثل ما نقول قصة قديمة عن صاحب سيارة جديدة تناوبته «مشاعر متضاربة» وهو يرى السيارة تهوي في واد ووراء المقود حمات.

وتتصارب مشاعر الصحافي عندما تختلف دولة عربية مع ثانية أو ثالثة، أو أكثر، فاختلاف هذه الدول يوفر له فرصة نشر الفسيل الوسخ على صفحات جريدته بدل السطوح، ما يرفع التوزيع، ولكن الصحيفة العربية عادة ما تروح ضحية الخلاف، فهي لا يمكن أن تعتبر محايدة، وإنما تعاملها الحكومات للعربية على طريقة جون فومستر دالاس «من ليس معنا فهو ضننا».

كشبت ما سبق مع خلفية إذاعة تلفزيون قطر مقابلة مع معارضين، أو منشقين، بحرينيين، وبعد أن سمعت أن التلفزيون البحريني قد يستضيف الشيخ خليفة بن حمد في مقابلة سياسية مهمة.

وكما أسلفت، يهتما كصحافيين أن تختلف الدول العربية لفرج مصفنا، ولكن تهتما أكثر مصلحة قطر والبحرين وكل دول الخليج، لذلك نقضل أن تتفق هذه الدول وتتعاقد بدل أن «تتعاثر» حتى مع خوفنا من أن يكون اتفاقها على حسابنا. وليس سهلاً في موضوع قطر والبحرين أن نقول «وكتبنا عليهم» فيها أن النفس بالنفس، والعين بالعين، والآف بالآف، والآف بالآف، والسن بالسن، لأننا سنخجل في تمامة تاريخية، وكل طرف لا يعود إلى حادث، حتى يعود الطرف الآخر إلى حادث قبله، وهكذا، لاثبات أن البادئ أعظم.

ولكن إذا تجاوزنا التاريخ والجغرافية، بما فيها الخلاف الصدودي المعروف، إلى ما نحن فيه، فإننا نجد أن الجانب البحريني يدرس خياراته في الرد، بما فيها استضافة الشيخ خليفة بن حمد، على التلفزيون ساعة، أو في البلد أياً ما وشهوراً بدل زيارة عابرة، وترك الباب مفتوحاً له على مصراعيه للعمل السياسي. وهم يقولون تبريراً لمثل هذا الموقف أنه ممارسة سياسية طالما أن الاعلام القطري لا يمارس حريته الا ضد البحرين والملكة العربية السعودية.

ونتمنى أن تعد الحكومة البحرينية إلى عشرة قبيل الرد، ونتمنى أن تقدر حكومة قطر أنها ستعامل كما تعامل، وأفضل كثيراً من معاملة وضع سيء، عدم ترك الوضع يسوء إلى درجة يحتاج معها إلى علاج، فقد يتطور الأمر إلى درجة أن يتصع الخرق على الرق، ولا تعود الأطراف تعرف مخرجاً من باب لم ترد وأوجه أصلاً.

ماذا نقول بعد؟ هناك مستوى من العناد والجراة في السياسة ماذا نرجو أن يوجه إلى غير الأخوة الجيران، وهناك شعور في بعض الأوساط البحرينية بأن المقابلة التلفزيونية قد تكون تلك القشة الأخيرة الخرافية، وأن لا بد من إجراء عنيف رداً على التجاوز القطري الأخير.

ووجدت من متابعتي هذه القضية أن ثمة توجهاً بحريئاً نحو المواجهة، بل أن هناك تياراً يقول أن المواجهة كانت يجب أن تبدأ قبل سنوات، وأنها لو بدأت في اليوم الأول لما وصلت الأمور إلى



ما هي عليه اليوم.
هذا التيار تعبر عنه قصة شعبية، سمعتها من جديد، عن عيال
جاءوا الى ابيهم «الشباب»، وقالوا له: «الناس قتلوا كلبنا» ورد
ابوهم «اقتلوا قاتل الكلب». وقال الأولاد ان اباهم خرف وتركوه،
فكيف يقتلون إنساناً لأنه قتل كلباً. وعاد الأولاد الى ابيهم بعد
ذلك يشكون: «الناس احرقوا زرعنا» ورد ابوهم «اقتلوا قاتل
الكلب». وهم فكروا مرة اخرى ان اباهم شاب وخرف. ومرت ايام
وعاد الأولاد الى ابيهم يقولون: «الناس ظلموا على سور بيتنا
وبخلوا على حريتنا» وقال ابوهم «قلت لكم ان تقتلوا قاتل الكلب
فلم تسمعوا كلامي، لو انكم قتلتموه لما دخل الناس على حريمكم».
وفي حين نستفيد كصحافة وصحافيين من اي قتال او خلاف،
إلا اننا نقدم مصلحة البحرين وقطر على مصلحتنا، ونعني لهما
اتفاقاً وخيراً.

جهاد الخازن



البحرين لا تزال تشترط اللجوء الى محكمة العدل الدولية لتسوية نزاعها مع قطر

□ المتابعة - الحيازة

سهناً تقدم به المطامير القانوني الجديد المطال دولة البحرين لتسوية النزاع الحدودي في قرار المحكمة الصادر في نيسان (أبريل) ١٩٩٥ من ضباط (فبراير) ١٩٩٦ إلى تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٦ حتى يتمكن من دراسة هذا الخلاف من جميع جوانبه المتعددة.

ثالثاً، أن دولة البحرين احتراماً للمقام خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز باعتباره الوسيط في حل هذا الخلاف، قد رأت طوال هذه المدة اعطاء الفرصة كاملة لمبني لمطامير الكريم أن يسهم في حل هذا الخلاف بروح الإخوة والتسامح وحسن الجوار ولم تر في الشخصين إلى حل الخلاف أمام محكمة العدل الدولية أو غيرها من الوسائل إلا خطوة لا تنبغي، لاعتالة جهود هذه الوساطة الأخيرة من أن تبلغ مدافع المتشاور باعتبارها الحل الأمثل في ضوء القيم العليا التي قامت عليها أسس التسامح في مجلس التعاون دول الخليج العربي. ويؤكد الرأي أنه ليس حلاً ولا صديقاً ما جاء في بيان وكالة الأنباء القطرية من أن دولة البحرين قد تراجعت عن موقفها السابق من محكمة العدل الدولية، أو أن هذا يؤكد صحة الموقف القطري.

أن دولة البحرين كانت وما زالت عند موقفها المستند على أسس الحق والعدل والتحمل في أن محكمة العدل الدولية مهيئة للنظر في الخلاف بين الدولتين إذا كان النظر في القضية أمامها سيخضع كافة أوجه الخلاف، بما فيها سيادة البحرين على منطقة الزبارة باعتبار أن النظر في القضية على أساس المطالب القطرية لقطع على تعارضاً صارخاً مع أسس الحق والمنطق والعمل ولا يصح مجرد القول به.

■ نالت البحرين اسم أن تكون بلد عدلت عن موقفها القاضي باللجوء إلى محكمة العدل الدولية في لاهي لتسوية نزاعها الحدودي مع قطر. وتطلعت وكالة الأنباء الخليج عن مصدر بحريني مسؤول قوله أن ما أورثته وكالة الأنباء القطرية الإثنين الماضي عن اجتماع رئيس محكمة العدل الدولية في لاهي بل من وكيل وزارة الخارجية بدولة البحرين ووزير العدل بدولة قطر يتضمن بعدم الثقة وبالشك في التسوية المتوقعة هذا الاجتماع، وبالتالي يظل ما انتهى إليه هذا البيان من نتائج... للأسباب الآتية:

أولاً، أن دولة البحرين لم تتقدم في هذا الاجتماع لاعلان قبولها بقرار محكمة العدل الدولية وتنفيذ قرارها وتطبيق إجراءاتها كما جاء في هذا البيان، بل أن دولة البحرين قد سجلت في هذا الاجتماع موقفها للخلاف والرسخ منذ بداية مراحل الخلاف الحدودي بين البلدين أنها تقبل النظر في الخلاف أمام محكمة العدل الدولية إذا توافرت جميع الأسس القانونية ومبادئ الحق للنظر في هذا الخلاف والمتعلقة في أن تقوم هذه المحكمة بالنظر بكل أوجه الخلاف بين البلدين شاملة مطالبة البحرين بالسيادة على منطقة الزبارة باعتبار ذلك مبدأ حقولياً لا شبهة فيه ولا مناص من الالتزام به.

وهذا ما كتبه دولة البحرين في رسالتها الأخيرة لدولة قطر ولم تحضر عليه قطر في رسائلها الجوابية كما أن هذا ما أكدته البحرين لمحكمة العدل الدولية في هذا الاجتماع وغيره من الاجتماعات. ثانياً، أن هذا الاجتماع مع رئيس محكمة العدل الدولية تضمن مطلباً



طالب بسحب الخلاف الحدودي من محكمة العدل ولي عهد البحرين يقترح «تحكيماً سعودياً» مع قطر

□ المقدمة - الحياة:

بلد تحت تسوية المسائل
الجنوبية بين معظم دول مجلس
التعاون بأسلوب التفاهم الآسوي
والثوابق الخليجي المنطبق من إرادة
الاشقاء في المنطقة فلهذا ينشأ
موضوع الخلاف الحدودي بين قطر
والبحرين يتوجه مختلف يخرج عن
إطار مجلس التعاون إلى اجواء
المدخلات الخارجية بالتفاهم امام
محكمة العدل الدولية، كيف يمكن
تدوير ذلك خليجياً وعربياً،
اجاب الشيخ حمد: بالحقيقة
والواقع فإن دولة البحرين جاهدت
على تأكيد وجوب حل الخلاف ضمن
إطار التفسيرات الخليجي ووفق
موازنات الحق والعدل وهو ما
اوضحته بجلاء قام امام المحاكم
الدولية وفي اليمينات الرسمية وحتى

■ دعا ولي عهد البحرين الشيخ
حمد بن عيسى آل خليفة لقرار إلى
سحب قضية الخلاف الحدودي بين
البلدين من محكمة العدل الدولية،
معتبراً أن الحل الأمثل هو التفاوض
المباشر بين الطرفين الشقيين، أو
أن تطور الوساطة السعودية إلى
مستوى تحكيم ترعاه المملكة العربية
السعودية باعتبارها الوسيط الأول
وتحت مظلة دول مجلس التعاون
الخليجي. وقال إن هذا الخيار
سيكفل تسوية الخلاف ضمن الإطار
الإقليمي بعيداً عن المؤثرات
والمدخلات الأجنبية.
وجاءت دعوة الشيخ حمد في
معرض ربه على سؤال له وكالة انباء
الخليج، التي وجهته كالآتي



أمام محكمة العدل الدولية والمعلوم - يقيناً - أن دولة قطر الشقيقة في التي تلقت الخلاف إلى محكمة العدل الدولية في تماني في وقت كانت الوساطة الأخيرة لخادم الحرمين الشريفين في سبيلها لأن ترى الثور وتعلمي لكي لن حق حكم ضمن إطار التضامن والتلاحم لدول الخليج العربية. وقال، على اعتقائنا أن القضية لا تزال قائمة العودة بموضوع الخلاف الحدودي بين قطر والبحرين إلى إطاره الأخوي والخلفي المنسجم مع إرادة الإنشاء والتطورات شعوب المنطقة. ومع معطيات الوضع الخليجي والعربي باستقلال عن المؤثرات الخارجية وعن مواجهات القضايا الدولي بين الإنشاء وتحت في البحرين تلتقي مع التوجهات الحكيم التي عبر عنها جلالة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان الشقيقة.

ورئيس الدورة الحالية لمجلس التعاون في ما يتعلق بالقضية لتناول الأخوية المستندة إلى روح التوافق والتفاهم.

وأكد أن من ثوابت البحرين الاستراتيجية اعتبار مجلس التعاون المرجع الأول ليت شؤن البيت الخليجي ونسوية الخلافات بين أعضائه لمصلحة الجميع. ويسعدنا الإعراب بهذا الصدد عن تأييد البحرين الدام لدعوة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز إلى تشكيل مجلس التعاون في مناسبة تكرر تسميته بما يستجيب لمتطلبات الحاضر والمستقبل ووضع مبادئ التضامن والتلاحم موضع التنفيذ.

والصاف، نحن ندين بكل تقدير واعتزاز ما يعلنه الإنشاء في دولة قطر من تأييد ودعم للتضامن الخليجي في إطار مجلس لا صان، وتجاوز صفة الماضي، وهذا سيهد الطريق أمام الجميع لتجاوز الخطوات والمواقف العملية لجعل الأمل حافلة وآمنة. وفي ما يتعلق بالخلاف الحدودي بين قطر والبحرين، فإن الحل الأمثل في نظرنا هو التفاوض المباشر بين الطرفين الشقيقتين لتسوية هذه المسألة العادلة بينهما. نسوة بما حدث بين الإنشاء من حلول أخوية وأسوة بما يحدث في عالمنا المتحضر بين أي جارين حريصين على توثيق مري التعاون بينهما لمصلحة شعوبهما. أو أن لتناول الوساطة السعودية إلى مستوى تحكيم نزع المحكمة العربية السعودية، وهذا سيظل تسوية الخلاف ضمن وتحت مظلة دول مجلس التعاون الخليجي، وهذا سيظل تسوية لا ترى أنه من الإطار الأخوي بعيداً عن المؤثرات والداخلات الأجنبية، وعندئذ لا ترى أنه من الطبيعي الحديث عن وساطة سعودية بينما القضية في واقع الأمر هي لدى محكمة العدل الدولية. لهذا نخلق إزواجية في معالجة القضية، وهذا ما جعل من أمر الوساطة يوماً ما مجرد مدخل أو غطاء للقضايا الدولي أو التوجيه بالجهود إليه في أي مرحلة من مراحل سير القضية.

والأمر الطبيعي في نظرنا، ضمن هذا التوجه، أن يشلق الطرفان على التكميم السعودي للقضية، بتأييد خليجي في إطار مجلس التعاون، مع سحب لفر الدعوى من محكمة العدل الدولية، كي يتفصح المجال كاملاً - بولته وآليته - لتحكيم خليجي، مصر ضمن إطار البيت الخليجي وطبقاً لروح ميلاق مجلس التعاون وما وضعه من مبادئ وآليات بهذا الصدد.

واعتبر أن هذا هو أبرز الخيارات المتبعة ضمن الإطار الخليجي بحكم تاريخ المعاشية الحميدة للمملكة العربية السعودية في هذا الشأن. أما إذا لم تتناول صيغة الحل على هذا النحو الصدد، فإنه يمكن التفرق بين الإنشاء في صيغة تحكيم مشترك أوسع داخل إطار المجلس، ليتخذ التحكيم الخليجي المشترك مجراً بالغرض والتوجه نفسيهما.

وختم إلى القول: «أما كان الخيار الذي سنتلق عليه في ظل هذا التوجه الخليجي الأخوي فإن إحتكامنا إليه سيكون المحل لعودة للتضامن الخليجي وسعى الإلتزام به، وإلح من المصالحات الآن، أن حل هذا الخلاف وإملائه ضمن الإطار الأخوي هو الحل خارج المجلس فهو نذير التصدد لا سمح الله تعالى، الخلاف ليخلص من خارجه المجلس. وعلى الأخص الإنشاء في دولة قطر سيعملون ونحن نثق بأن جميع الإنشاء وعلى الأخص الإنشاء في دولة قطر سيعملون بكل إخلاص ووطنية لتحقيق هذا القطع المشترك لولتنا وشعوبنا».



مساع سعودية لحل الخلاف القطري - البحريني

□ الرياض - الاحياء

■ علمت الاحياء من مصدر وزاري خليجي ان مساعي سعودية جديدة ستبذل خلال الاسابيع القليلة المقبلة للتوسط بين قطر والبحرين في شأن النزاع الحدودي بينهما. وتكسر المصدر ان الامير سلطان بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس الوزراء وزير الدفاع والطيران السعودي سيقود التحرك السعودي للهدف الى طرح الفكار الجديدة لحل الخلاف الحدودي بينهما بشكل يرضي الطرفين. وحتى الان تدرس الرياض سبل التحرك الجديد للوساطة بين البلدين. وتوقع المصدر الخليجي ان يزور الامير سلطان بن عبدالعزيز الدوحة قريباً.

من جهة اخرى رفض وزير خارجية قطر الشيخ حمد بن جاسم بن جبر ال ثاني دعوة ولي العهد البحريني الشيخ حمد بن عيسى ال خليفة الى سحب الخلاف الحدودي القطري - البحريني من محكمة العدل الدولية والقبول بالتفاوض المباشر او التحكيم. وصرح الوزير القطري في الرياض بان بلاده

لا تسحب قضية خلافها الحدودي مع البحرين في شأن جزر حوار مع محكمة العدل الدولية في لاهاي، قبل التوصل الى حل ودي يرضي الطرفين، وقال ان القضية ستبقى مفتوحة امام محكمة العدل الدولية وان الباقي ما زال الى الآن مفتوحاً امام الوساطة السعودية، وأضاف بولاد وجيت للصمعة العربية السعودية حل يرضي الطرفين يمكن سحب القضية المعروضة امام المحكمة وأشار وزير الخارجية القطري الى محضر وقعة قطر مع البحرين خلال قمة الدوحة عام ١٩٩٠ وقضى بالتفاهق الطرفين على ان القضية سترفع الى محكمة العدل الدولية في حال عدم التوصل الى اتفاق وان قطر تقبل بان تبذل الممكة مساعيها في هذا الشأن. واستغرب الوزير القطري عن دعوة ولي عهد البحرين لسحب القضية من امام محكمة العدل، بينما كانت البحرين وافقت قبل شهرين على عرض القضية على المحكمة، وكان ولي عهد البحرين الشيخ حمد بن عيسى ال خليفة قد دعا يوم اول من امس الى سحب القضية الخلاف السعودي بين بلاده وقطر من محكمة العدل الدولية معتبراً ان الحل الامثل هو في التفاوض المباشر بين الطرفين الشقيين، او ان تطور الوساطة السعودية الى مستوى تحكيم نزاع السعودية باعتبارها الوسيط الاول وتحت مظلة مجلس التعاون الخليجي.



البحرين تطالب قطر بحجب دعوى النزاع على جزر فنت الدبل وحوار من محكمة العدل

للخفية في إطار مجلس التعاون الخليجي مع سحب قطر للدعوى من محكمة العدل لإقناع المجال أمام التحكيم الخليجي لتسوية النزاع. وأخيراً أن الحل الأمثل يكمن في إجراء محادثات مباشرة بين البلدين، موضحاً أنه إذا لم تتطور حيلة الحل على هذا النحو المحدد الوساطة السعودية. فإنه يمكن النظر في حيله تحكيم مشترك أوسع داخل إطار مجلس التعاون الخليجي.

وكانت قطر قد أعلنت في أكتوبر الماضي استعادتها لسحب الدعوى التي رفعتها لمحكمة العدل إذا نجحت الوساطة السعودية في حل نزاعها مع البحرين على جزر حوار وجزيرة فنت الدبل.



حمد بن عيسى

المنامة. وكالات الأنباء: دعت البحرين قطر إلى سحب الدعوى التي تقدمت بها إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي بشأن النزاع بين البلدين على جزر حوار وجزيرة فنت الدبل والقبول بوساطة المملكة العربية السعودية لتسوية النزاع. وأكد الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة ولي عهد البحرين أن بلاده ترى ضرورة حل الخلاف السعودي مع قطر في إطار التفاهات الخليجي ووفق حوارين الحق والعدل. وبما أقرسته المنامة في بياناتها الرسمية وأمام المحافل الدولية ومحكمة العدل.

وقال ولي عهد البحرين في حديث وكالة أنباء الخليج إنه من الطبيعي أن يتفق الطرفان على التحكيم السعودي



للبحوث والتدريب والمعلومات

المصدر:

هيئة التوثيق

تاريخ:

١٩٩٦ ٢٠

البحرين تؤكد رغبتها في حل النزاع مع قطر في إطار مجلس التعاون

■ الخاتمة - الحياطة - قال وزير خارجية البحرين الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة، إن الفصل واحكم السبل لحل الخلاف بين الأشقاء هو توصيل الأطراف إلى اتفاق حول إطار الحكم الذي ترعاه المملكة العربية السعودية، ويأتي تحت مظلة مجلس التعاون، حيث يعطي هذا الأسلوب الفرصة للحل الذي يرتضيه الطرفان ويأتي بعيداً عن المؤثرات الخارجية. وأكد وزير الخارجية البحريني أن التصريح الذي أدلى به ولي العهد القائد العام لقوة دفاع البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، هو مسيرة لتقوية تهدف إلى تنقية الأجواء وخلق الظروف المناسبة التي تؤدي إلى الحل الأمثل في إطار مجلس التعاون وبعيداً عن الأسرة الواحدة التي تجمع بين دوله وشعوبه، وأضاف معقياً على تعليق وزير خارجية دولة قطر حول التصريح الذي أدلى به الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة في شأن الخلاف البحريني - القطري، أنه «إنطلاقاً من ذلك فإنني أؤكد أن هذه الدعوة صادقة وتستهدف حل الخلاف بدعم ومساندة من الأشقاء في دول المجلس الذين يهتمون جداً بإزالة كل المسائل العالقة التي تعيق مسيرة المجلس».



للبحوث والتدريب والمعلومات

الصدر

العدد ١٧٩٦

الطبعة ١

١٩٩٦

البحرين تجدد دعوة قطر بقبول تحكيم سعودي

المنامة - رويترز جند وزير خارجية البحرين الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة أمس الدعوة لقطر للجدول تحكيم سعودي لحل نزاع الحدود بينهما في بيان نقلته وكالة انباء الخليج.

كما وصف الشيخ محمد دعوة والى عهد البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة لقطر لسحب القضية من محكمة العدل الدولية في الاماى بأنها مبادرة اخوية فعلت الى تلقيه الاجراء.

وقال وزير الخارجية البحريني إن افضل السبل لحل الخلاف بين الاقطاء هو توصل الأطراف الى اتفاق حول اطار التحكيم الذي ترعاه الحقيقة للملكة العربية السعودية والتي تحت مظلة مجلس التعاون بعيدا عن المؤثرات الخارجية.



الصدر

الحياة والتنمية

البحوث والتدريب والمعلومات

القائمه

1997

البحرين تفاجأ بتصرّيات حمد بن جاسم عشية زيارته لها من أجل «تنقية الاجواء»

□ الفجوة -

من محمد المكي احمد:

□ العمارة - الحياة

■ قال وزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني أن قطر ترحب بضميمة الخلاف الحدودي مع البحرين من محكمة العدل الدولية، إذا تم التوصل إلى حل مقبول من الطرفين في إطار وساطة المملكة العربية السعودية وفقاً للاتفاق الذي تم التوقيع عليه عام 1990.

وشكّل هذا التصريح الذي ابلى به الشيخ حمد بن جاسم عشية زيارته للعمارة، بمثابة رد على دعوة كان أطلقها ولي العهد البحريني الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة قبل اسابيع، ودعا فيها قطر لسحب القضية من محكمة العدل الدولية وتفصيل الوساطة السعودية لحل الخلاف بين البلدين. واعتبر وزير الخارجية الشيخ محمد بن مبارك أن تصريح نظيره القطري، لا يخدم الأهداف التي جاء من أجلها، إلى البحرين.

وزار الشيخ حمد بن جاسم العمارة أمس وسلم أمير البحرين الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة

رسالة خطية من أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني.

وقالت وكالة انباء الخليج إن الرسالة تتعلق بالعلاقات الثنائية بين البلدين وآخر التطورات الراهنة في المنطقة والقضايا موضع الاهتمام المشترك.

وحضر المقابلة الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة وزير الخارجية والشيخ علي بن عيسى آل خليفة وزير شؤون الدewan الأميري والسيد غازي محمد القصبي وكيل وزارة الخارجية. وغادر الوزير القطري العمارة بعد ظهر أمس.

وقال وزير الخارجية البحريني أن زيارة نظيره القطري جاءت نتيجة للاجتماع الذي عقده دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على هامش اجتماعات القمة العربية في القاهرة وذلك من أجل التيسير وتنقية الأجواء بين الأشقاء وإنهاء القضايا العالقة بينهم.

وأضاف: «إن البحرين رحبت بهذه الزيارة واعتبرتها نقطة انطلاق جديدة في العلاقات بين البلدين الشقيقين البحرين وقطر إلا أنها فوجئت بالتصريح المطلق الذي أدلى به الشيخ حمد بن جاسم في ثاني يوم

وصوله إلى البحرين وجدد فيه الاتهامات القطرية في أراضٍ هي جزء لا يتجزأ من أراضي دولة البحرين والخاضعة لسيادتها وحكمها».

ووصف الوزير البحريني هذا التصريح بأنه «لا يخدم أهداف الزيارة التي جاء (الوزير القطري) من أجلها، وكانت البحرين تأمل بأن تكون بداية عهد جديد في العلاقات بين البلدين بما يفسح المجال لحل خلافتهما حداً أخوياً وفي إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية والبيت الخليجي».

وكان الشيخ حمد بن جاسم قال في تصريحه إلى وكالة الأنباء القطرية مساء أول من أمس السبت: «إن قطر حريصة كما كانت دائماً على حل الخلاف الحدودي مع البحرين في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية على أساسية ذلك وضروته لما فيه خير البلدين وشعبهما الشقيقين، لكنه اضاف أن الحل يتطلب نوايا صادقة ومواقف واضحة، مشيراً إلى أن مثل هذه الأمور لا تؤخذ بغواها التصريحات بل بوقائعها، وأكد: «لذا في دولة قطر نصد يدنا إلى



١٩ يونيو ١٩٦٦

الطرابلس

للبحوث والتدريب والمعلومات

الاستفتاء في دولة البحرين وتسمى إلى تقنية الأجواء ناريين القضية خلافاً للحدودي في محكمة العدل الدولية والمصاعبي للصحة للمملكة العربية السعودية التقنية خلال تلك وإذا تم التوصل إلى حل مقبول للطرفين في إطار وساطة المملكة وفق الاتفاق الذي تم التوقيع عليه، وأضاف: أنني من هذا المنطلق سأقوم بالذهاب إلى الاستفتاء في دولة البحرين للنظر في كيفية تقنية الأجواء، وشدد على أنه من الضروري تقنية الأجواء مع جميع الاتفاقات وهو أمر لا يعني بأي حال التوريط في الحقوق.

ولأن، أن تقنية الأجواء بين البلدين لا تتطلب من دولة قطر أن تباشر بسحب القضية هذا الخلاف من محكمة العدل الدولية التي قضت باختصاصها للنظر فيه استناداً إلى ما تم الاتفاق عليه بين البلدين، وتكرر في هذا الصدد، الاتفاق الذي تم التوقيع عليه بين البلدين والمملكة العربية السعودية التقنية في الدوحة عام ١٩٩٠ خلال اجتماع قمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ونص على استمرار مصاصي خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز عاهل المملكة العربية السعودية بين البلدين حتى شهر أيار (مايو) من عام ١٩٩١ يتم بعدها طرح موضوع الخلاف الحدودي بين البلدين على محكمة العدل الدولية وفقاً للصيغة التي اقترحتها دولة البحرين وفيلتها دولة قطر والإجراءات الاعترافية عليها مع استمرار المصاعبي للصحة للمملكة العربية السعودية التقنية أثناء فترة عرض الموضوع على التحكيم وإذا تم التوصل إلى حل مقبول للطرفين يتم سحب القضية من المحكمة.

وأكد الشيخ حمد بن جاسم أن هذا ما التزمته وتلتزمه دولة قطر وتعمل على ضوئها، ولي رد مباشر على ولي عهد البحرين، قال الشيخ حمد: لا اعتقد أن سمو ولي عهد دولة البحرين التقنية مفتحة داخلياً ويتوقع من دولة قطر، بعد محاولاتها لتصف الرز من الزمان حل هذا الخلاف وتوقيعها على الاتفاق بين البلدين والمملكة التقنية عام ١٩٩٠، أن تسحب بهذه الوساطة قضية الخلاف من محكمة العدل الدولية قبل أن يتم التوصل إلى حل نهائي مقبول للطرفين وفقاً للاتفاق.

وأكد مجدداً: وأن تلمة الفصل في هذا الخلاف الحدودي هو لمحكمة العدل الدولية المختصة حالياً بالنظر فيه وإصدار حكمها بشأنه وفي حال التوصل في إطار الوساطة السعودية الحميدة، إلى حل أخوي مقبول للطرفين سيتم سحب هذه القضية منها.



البحرين: جواز السفر وثيقة الانتقال الى قطر

■ المتابعة - بالحياة صرح
السيد محمد ابراهيم المطوع وزير
شؤون مجلس الوزراء والاعلام
البحريني تعليقاً على قرار دولة قطر
بالإسماح لمواطني البحرين بدخول
قطر بالبطاقة الشخصية بان
البحرين تعتمد جواز السفر كوثيقة
للمسافر والتنقل بين الدول وتعطي
بطاقة سكنية لجميع المقيمين على
ارضها من مواطنين وإجانبين
ويحصر استقدامها داخل حدود
الدولة فقط وتوضح المطوع ان نظام
البطاقة الشخصية لم يعمم بعد، ولم
يؤمن ليكون صالحةً للمسافر والتنقل
لأسباب عدة لذلك فإنه لا يمكن
الاعتماد بالبطاقات الشخصية او
الشخصية. وقال ان ما اعلنته دولة
قطر لم يتم التنسيق في شأنه مع
الاجهزة المختصة في البحرين،
مؤكداً ان هذا القرار لا يمكن عملياً
تطبيقه. وأشار الى انه سبق لوزراء
الدخلة في دول مجلس التعاون
الخليجي ان درسوا في اجتماعهم
مشروع الهوية الشخصية الموحدة
لمواطني دول المجلس وان هذه
المسألة لا تزال قيد الدراسة.



وزير خارجية قطر يقول لـ «العالم اليوم»

طريقنا إلى أمريكا

لا يمر بإسرائيل

□ أزمة جزر «حوار»

لاتحل فى جلسة واحدة

□ قطر لاتستطيع سحب «الأزمة» من

محكمة العدل الدولية «بهذه البساطة»

□ الدوحة - منام السعيد:

في حديث لـ «العالم اليوم» أشاد وزير خارجية قطر الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني بالعلاقات التي تربط بين بلاده وفرنسا التي يزور رئيسها شركة قطر يوم الاثنين، وقال إن ثمانين في المئة من التسلح القطري فرنسي، ونفى أن تكون قطر قد توجهت إلى إسرائيل في محاولة منها للوصول إلى أمريكا تطبيقاً للمقولة «الطريق إلى أمريكا يمر بإسرائيل» وقال إن علاقة قطر بأمريكا واضحة وصريحة تركّز على المصالح المشتركة والتبادلية، وأن الشركات الأمريكية تشكل أكبر المستثمرين اليوم في قطر خاصة في مجال الغاز الذي تصل استثماراته إلى ثلاثين مليار دولار حيث تحتل الشركات الأمريكية فيه النسبة الأكبر. وحول البحرين قال: إنه لا يمكن لقطر سحب موضوع النزاع حول جزر حوار من محكمة العدل الدولية «بهذه البساطة»، وفيما يلي نص الحديث:



○ لأنكم لستم في حاجة إلى الهزيمة نحو إسرائيل فإن التفسير الذي قد ينسحب على علاقتكم بها يقول إنكم ربما تطبقون للقولة «الطريق إلى أمريكا يمر بإسرائيل»؟

■ هذا ليس صحيحاً. إننا واقعيون ولا أدل على ذلك من أننا في مدريد رفضنا أن نتحدث مع الإسرائيليين، كما أن هناك ثوابت لمزيد تبنيناها والتزمنا بها، إنني أؤمن بأنه إذا كان هناك عنق فيجب أن نتقابل معه ونتكلم معه مباشرة حتى نستطيع أن نأصرف فيه يفكر ومأمي نوابه، وليس من الضروري وأنا أتعامل معه أن اتلق وإياه على كل شيء، قد نخرج من الاجتماع مختلفين، وقد حدث هذا بالفعل عدة مرات مع شيمون بيريز عندما كان

وزيراً للخارجية، لم نتفق على كل شيء، بل لقد اسمعناه الكثير عن الحقوق العربية، وكان كلامنا واضحاً وصريحاً وهناك محاضر مسجلة بذلك، وربما قدر هذا من قبل الأمريكيين على أننا صرحنا، طريقنا مع أمريكا واضح وصريح، هناك مصالح مشتركة ونحن واضعون في هذا الموضوع لهم مصالح ولنا مصالح لسيهم، الشركات الأمريكية تعد أكثر المستثمرين اليوم في الفلبين، فإننا كانت الاستثمارات في مجال الفلبين تصل إلى ثلاثين مليار دولار فإن النسبة الأكبر لـ هذه الاستثمارات تحتلها الشركات الأمريكية، وهذا يعني أن لهم مصالح لدينا ولنا مصالح لديهم، هناك علاقة طيبة مع الأمريكيين في حفظ الأمن لأننا

جزء من المنظومة العربية. ○ مخطوط الاستراتيجيات يصرون سياسة قطر الحالية بأنها فطنت قبل غيرها إلى شكل الخريطة الشرق أوسطية التي يجري رسمها في البيتاجون، وفي خريطة تمثل فيها إيران وإسرائيل جناحي القوة والنفوذ شرقاً وغرباً، أما الشمال فسيقع على عائق ترعاه؟

■ أنا لا أستطيع أن أقول هذا، بيد أن هذه الدول مهمة، باكستان أيضاً دولة مهمة، كما أن الهند دولة مهمة سيكون لها دور في المحيط الهندي لهذا هناك اتصالات بين الولايات المتحدة والهند، بل إن الدول التي تحيط بالمنطقة كلها دول كبيرة ويجب أن تكون علاقتنا معها واضحة ومبنية على مصالح مشتركة،

وعلى احترام مشترك ومتبادل بين الطرفين، وعلى هذا الأساس نستطيع القول بإمكانية أن يكون هناك أخذ وعطاء بين الطرفين.

○ ماذا عن علاقتكم بدولة البحرين، في ضوء الزيارة التي قمت بها للبحرين مؤخراً؟

■ في القاهرة صدر اقتراح مفاده أننا نريد تصفية الأجواء



الجامعة العربية

الصدر

١٧ يونيو ١٩٩٦

التاريخ

للبحوث والتدريب والمعلومات

أن حل موضوع جزر حوار، بيد
أننا قلنا لهم إن الموضوع لا يمكن
أن يحل في جلسة واحدة، ولكن
التوايا لدينا صداقة في قطر
ونريد الحل شريطة أن يتخذ في
الاعتبار أن الحل له أسس ومنها
أن موضوع النزاع موجود في
محكمة العدل الدولية ولا يمكن
لقطر أن تسحب هذه البساطة،
ثانياً هناك وسيط وهو
السعودية مخول أن يقدم
الحلول المكتبة إلى أن يقبلها
الطرفان، وعليه فإننا قدم حل
يرضى الطرفين فإن هذا يكون
رائعاً، أما زيارتي الأخيرة
للبحرين فلقد جاءت في إطار
بادرة حسن التوايا لتصفية أية
شوائب تكون عاقبة في النفس،
واستهدفت في الوقت نفسه بحث
العلاقات الثنائية بين قطر
والبحرين وسبل تطويرها في
مختلف المجالات.



في رد على تصريحات نظيره القطري

وزير خارجية البحرين: قطر تقوم بمجازفة قانونية كبيرة بلجوءها الى المحكمة الدولية

□ العمامة - من حسن اللقيس

واشار الى أنه من المسهل تضليل الرأي العام حول امور تعتبر جزءاً من النقاش القانوني الشامل الذي لا يعلم الرأي العام بتفاصيله، كما ان البحرين لم تكن شريكاً في الفشل في مواجهات اعلامية بهذا النحى لأنها لا تخدم المصالح الاقضية.

والد وزير الخارجية البحريني ان بلاده التي تنجذب الانبساط غير المجنبية لتعريب عن خبيثة اهلها من اصرار قطر على انبساط هذا النهج من التصريحات السلبية المحملة التي ولدت لدى دولة البحرين الانبساط بأن دولة قطر لا تعطي أي قيمة لسياسة ضبط النفس التي تتبعها دولة البحرين وتتمنى ان تكون معونة للتعامل الاقوي بين الانبساط، ما يجعلنا نساءل اذا كانت سياسة ضبط النفس التي تتبعها تشجع دولة قطر على الانبساط

■ قال وزير خارجية البحرين الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة «ان التصريحات الصادرة من جانب الشعبية قطر والتي اسمعها للعديد منها، يؤسفني القول ان المقصود منها هو استفزاز دولة البحرين ان تعطي قطر صورة من جانب واحد للمصالح الحدودية بين البلدين مظهره انه يركز فقط على جزر حوار، وهذا في مجمله منافي للحقيقة» و أوضح الشيخ محمد بن مبارك في تعقيب على تصريح وزير خارجية قطر، التي سيف وبارنه للبحرين الاسبوع الماضي، ان قطر تشير الى ان دولة البحرين «المنحرف» والسبب ما، تخشى الذهاب الى محكمة العدل الدولية بينما واقع الامر هو ان قطر هي التي تقوم بمجازفة قانونية كبيرة»



في ذلك. وتابع الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة قائلاً إنه كان من المؤسف صدور ذلك التصريحات السلبية من وزير خارجية قطر قبل ساعات من مجيئه لمقابلة امير دولة البحرين الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة إذ لم يخدم هذا التصريح الهدف المتعارف من مثل هذه الزيارة.

وقال انه في الوقت الذي تضمن قطر بلا هوادة على اضرار وجهه نظرها المعنوية من الاحداث، فإن دولة البحرين تود ان توضح الراي العام وجهه نظرها تجاه هذا الموضوع، وهو ان حقوق البحرين السبائية في جزر حوار قيمة وثابتة، وان البحرين كونها دولة ذات سيادة لا تقبل ان يتم التشكيك بحقوقها، لان جزر حوار جزء لا يتجزأ من دولة البحرين.

وشهد وزير خارجية البحرين علي بن عبد الله آل خليفة للتاريخية هي ان يستذكر مطالبها الشرعية للتاريخي في الزيارة لان الحقيقة التاريخية هي ان الزيارة كانت مشحنة كاذبة مع البحرين امدة تجاوزت قرناً ونصف القرن، كما ان الحقيقة التاريخية هي ان قطر قد غزت الجزيرة في هجوم بنوي في العام ١٩٧٧، وان اللاجئين من ذلك الهجوم لا يزالون احياء في البحرين.

وقال: ان الحقيقة التاريخية النهائية هي ان شكوى البحرين في شأن ذلك الهجوم ومطالبتها للمحافظة على سيادتها على الجزيرة لم تخصص للتحكيم، لان البحرين فشلت دائماً وبصورة مستمرة لبقاء هذه القضية للتفاوض، وذلك حفاظاً على العلاقات القوية.

وتكرّر الوزير أن البحرين «لا تزال تفضل الحل المتفاوض عليه أو مبرهاً أخرى لحل في الإطار الاقليمي كالمقبول بتحكيم قانوني تحت رعاية الشقيقة المملكة العربية السعودية وتحت مظلة الانتداب في مجلس تعاون دول الخليج العربية». إذ أن الحل سيكون مركزاً على فهم الحبل المعلق والتطلعات في المنطقة، ويأتي ذلك ليس لتضييقاً من الحل القانوني البحت، ولكن لأن الحل الاقليمي سيكون بالشكيب أكثر انسجاماً مع واقع هذه المنطقة والتطلعات المشتركة لدولها وشعوبها.

وأختم وزير خارجية دولة البحرين تعقيبه الى ما اشار اليه وزير خارجية قطر في تصريحه حول الاسباب التي بلغت البحرين في شهر شباط (فبراير) الماضي لحظ تأجيل موعد تقديم المذكرات الى محكمة العدل الدولية وابعادته غير المعجزة الى أن البحرين كانت تأمل في حدوث شيء ما وان أملاً لم يتحقق. وقال: نحن ليست لدينا أية فكرة عما يتكلم عنه، لأن طلب التأجيل كان يطلب من المستشارين القانونيين لدولة البحرين لأسباب تتعلق تماماً بمهمتهم.

وكان وزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني قد صرح لوزير خريز (يونيو) الماضي عشية زيارته للبحرين، بأن قطر لصاحب قضية الخلاف الحدودي مع البحرين من محكمة العدل الدولية، اذا تم التوصل الى حل مقبول من الطرفين في إطار وساطة المملكة العربية السعودية ووفقاً للاتفاق الذي تم التوقيع عليه عام ١٩٩٠.

وقال: ان قطر حريصة كما كانت دائماً على حل الخلاف الحدودي مع الانتداب من دولة البحرين انطلاقاً من ايمانها بالجمعية تلك وضرورة لها فيه خير البلدين وشعبهما الشقيقين. وأضاف ان الحل «يتطلب تواباً صابرة ومواقف واضحة» مشيراً الى «أن مثل هذه الاسور لا تؤخذ بطوائر التصريحات بل بواقعتها».

وأعتبر وزير الخارجية البحريني الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة في حينه ان تصريح نظيره القطري «لا يخدم الأهداف التي جاء من أجلها».



رياح السموم فوق البحرين وقطر

وزير خارجية قطر يوجه نداء للبحرين عبر « العالم اليوم »

□ لماذا لا يحاولون التطبيع معنا؟

□ نقبل حكم محكمة العدل الدولية

معنا أو ضدنا!

ومصدر قطري رفض الكشف عن اسمه:

□ البحرين تفتح أبوابها

يصعب اغلاقها

□ هناك من يطالب بالبحرين كلها!

تقرير - سناء السعيد:

خلال اسبوع واحد تباينت درجة حرارة الجو السياسي بين الشقيقتين قطر والبحرين، في بداية الاسبوع كان الجو لطيفا، ومع منتصفه صرنا نسمع عن ارتفاع شديد في درجة الحرارة مع رطوبة وهبوب رياح موسمية «خارجية»! وكان العرب قد خرجوا من مؤتمر قمة القاهرة مبتسمين مصممين على الحوار.. ولوجيء المراقبون بأن الحوار الذي جرى بين قطر والبحرين فيه الام وشجون كثيرة.. ومطالبات متبادلة، ورغبة في التسوية وتقوية الفرصة.



للبحوث والتدريب والمعلومات

للمصدر:

المصالحات البحرية

القتلوع.

١١ يونيو ١٩٩٦

السمودية التي تقوم بدور الوسيط.

واضاف في تصريحاته الخاصة لـ العالم اليوم،

متسائلا لماذا لا تعالون معا

تطبيع العلاقات فيما بيننا

ولاسيما وان الشعبين متقاربين

فنصف المائتات للقطرية تقيم

في قطر والنصف الآخر يقيم في البحرين.

وقال اننا سنسمع لصحف

البحرين بدخول قطر وستتخذ

كل السبواب الطيبة حيال

البحرين بما في ذلك تطبيق نظام

البطاقة الشخصية للدخول بين

البلدين.

واعرب عن استعداده لبقاء

جسر مع البحرين واما بالنسبة

للنزاع، فلأكد ان بلاده تعترم

قرار محكمة العدل الدولية سواء

كان لصالحها ام ضدها..

واضاف ان القرار سيكون

ملزما ونهايا لان البحرين قبلت

بإحالة الموضوع أصلا إلى

الزيارة كانت جزءا من

البحرين إلى أن غزتها قطر عام

1937، وأن البحرين مستعدة

لائارة مطلبها لضمها إليها.

قطر تسعى الآن للتخفيف من

حدة النزاع مع جارتها البحرين.

وإن هذا الإطّار جاءت زيارة

الشيخ حمد بن جاسم وزير

خارجية قطر مؤخرا إلى البحرين

في محاولة لتهدئة الوضع من

خلال دعوته إلى تحسين الأجواء

وتطبيع العلاقات مع البحرين

وترك النزاع جانباً حتى تهدأ

النفوس.

وهذا ما أكدته في وزير خارجية

قطر عندما أعرب عن أمله في أن

تجانب البحرين مع مساعي

للتهدئة وإن ترك موضوع

النزاع على الجذر جانباً لاسيما

وأنه يبحث في محكمة العدل

الدولية ومن قبل المملكة العربية

لقد فتح الطرفان ملف

الحدود.. وهو ملف شائك

وملتهب.. وكانت البحرين قد

تحدثت عن أن قطر جزء منها

وانزعجت قطر لتصريحات

وزير الدفاع البحريني الفريق

الشيخ خليفة بن أحمد آل خليفة

التي نشرت بجريدة الوغد في

ديسمبر 1995، والتي أكد فيها

استعداد البحرين لخوض مشة

حرب مع قطر لتعيد لها مجز

حوارة التي تمثل ثلث الأراضى

البحرينية وأنه لو فتح ملف

الحدود لأصبحت قطر جزءا من

البحرين.

كان ذلك قبل سبعة أشهر

وقبل يومين اتهم وزير خارجية

البحرين محمد بن مبارك قطر

بأنها تتعمد حصر النزاع بين

الدولتين في موضوع مجز

حصارة وتتناسى أن منطقة



محكمة العدل ولا تستطيع قطر
إلا أن تلتزم بالقرارات الدولية.
والجدير بالذكر أن أحالة
الخلاف القطري - البحريني
حول الجزر إلى محكمة العدل
الدولية تم بناء على اتفاق أبرم
عام 1990 وتجاوبا مع اقتراح
تقدمت به السعودية حينذاك
بل أن قطر أعلنت في حينه أنها
تؤيد الوساطة السعودية
ومستعدة لسحب القضية من
المحكمة إذا نجحت هذه
الوساطة. وإذا لم تنجح فإن
القول الفاصل يكون للمحكمة
التي سترضى قطر بحكمها، أيا
كان هذا الحكم.

وقال مصدر قطري له العالم
اليوم:

إن الحديث عن فتح ملفات
الحدود التي تجعل قطر جزءا
من البحرين حديث خطير ليس
بالنسبة لقطر، وذلك لأن
سيادتها على أرضها ليست محل
شك، ولكن بالنسبة للبحرين
الدولة الشقيقة التي ستفتح
عليها مثل هذه التصريحات
أيواها يصعب اغلاقها، خاصة أن
هناك من يطالب بالبحرين كلها!
وأضاف أننا نسعى إلى تسوية
الخلاف لا إلى تعميقه خاصة أننا
أصحاب حق مدعوم بحقائق
الجغرافيا ووثائق التاريخ وقوة
القانون.

٢ باختصار



البحرين وقطر «ومجلس العرب»

انصهرت في بوتقة مجلس التعاون الخليجي الذي اعتبرناه من اهم الخطوات نحو طريق الوحدة خاصة وأن دول هذا المجلس لديهما تشاب كبير في نظم الحكم والاوضاع الاقتصادية، والنقدية، وهي أمور في غاية الأهمية لتحقيق السوق الخليجية المشتركة والتي تعتبر أحد روافد السوق العربية..

لقد حان الوقت لكي تتكثف جهود الوساطة الخليجية العربية من أجل توثيق الخلافات بين قطر والبحرين، ولقد سبق للمملكة العربية السعودية ولا تزال تلعب دوراً مهماً في هذا الأمر، والأمل كبير في أن طرق النزاع يعودان إلى «مجلس العرب» بإخوة ويتم سحب قضية الحدود من محكمة العدل الدولية حتى تتمكن الأمة العربية من التلاحم لمواجهة أعداء يتربصون بها من كل صوب.. والأمل الا نرى صيفاً ساخناً على الساحة البحرينية القطرية لأن استمرار فتح ملف الخلافات وعدم اغلاقه سيكون بمثابة من ينفث سمومه في الجسد.

علي عمر

كنت أتمنى أن يلتزم مجلس «عرب» يتم فيه بحث الخلاف البحريني - القطري حول الحدود البحرية.. خاصة وأن للجوار والمصاهرة والأخوة حق على الجميع بدلاً من الخلافات التي وصلت إلى مداها خلال السنوات الماضية مما أدى إلى التراشق بالتصريحات الرنانة من كلا الطرفين.

كنا نتمنى بعد قمة القاهرة التي انعقدت بعد طول انتظار أن يسعى لحوه الجوار إلى العمل سوياً من أجل راد الخلافات والتوصل إلى حلول يرضى بها كل الأطراف.. بدلاً من نشر القسيل القادر يوماً بعد الآخر وتوسيع حوة الخلافات التي ستستفيد منها قوى معادية للطرفين.

إن صوت العقل هو الذي يجب أن يسمع حتى يمكن تهدئة الأجواء التي تشعير والأسف الشديد أنها تسير مع متحدر خطر يهدد ليس فقط حسم الجوار.. ولكن مجموعة إقليمية متجانسة



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصممة: الأمانة العامة للمعلومات

١٢ يوليو ١٩٩٦

التلويح:

قطر ترحب بالوساطة السعودية لتسوية قضية الجزر مع البحرين

الدوحة، وكالات الأنباء: أعلنت قطر أمس استعدادها لسحب قضية الجزر المتنازع عليها مع البحرين من محكمة العدل الدولية، وذلك في حالة نجاح الوساطة التي تقوم بها السعودية في هذا الصدد.

أشار الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني وزير خارجية قطر في حديث لراسيو لندن إلى وجود بعض الخلافات التي يتعين تصليتها قبل سحب القضية من أمام محكمة العدل الدولية، مشيراً إلى أن الاتصالات السعودية تركز حول حل هذه الخلافات.

يلكر أنه يتعين على قطر والبحرين تقديم الوثائق الخاصة بالجزر المتنازع عليها وهي جزر «جوار» و«مشت» و«مبل» إلى محكمة العدل الدولية بحلول نهاية سبتمبر المقبل.



أمير قطر أجرى في السعودية محادثات عن النزاع الحدودي بين الدوحة والمملكة

□ جدة - من عبدالله للحاج:
□ العمامة من حصن اللقيس:

جرت بين عواصم دول مجلس التعاون الخليجي خلال الأيام الأربعة الماضية خصوصاً بين الرياض وكل من الدوحة والمملكة والكويت في شأن إنهاء الخلاف بين قطر والبحرين حول جزر حوار وفشت الذيل والذي تسبب في تصاعد المواجهة الاعلامية على ألسان زعمي خارجية البلدين وبمشاركة اعلامية حادة، خصوصاً من الجانب القطري، واتمرت هذه الاتصالات قاعة خليجية بجدوى حل الخلاف تحت مظلة مجلس التعاون الخليجي بقيادة المملكة العربية السعودية، ولوحدان ولي العهد السعودي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز عقد في أعقاب حلقة

■ قام أمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمس بزيارة خاطفة لجدة على رأس وفد ضم بين أعضائه وزير الخارجية الشيخ حمد بن جاسم بن جهر آل ثاني، الذي اضطر لصفيرة مسقط حيث شارك في اجتماع دول اعلان دمشق للالتحاق بوفد بلاده، والشيخ محمد بن خليفة آل ثاني وزير المال، والشيخ تميم آل ثاني نجل أمير الدولة وعبدالله بن خليفة العطية رئيس الديوان الأميري وحسن عبدالله آل ثاني وزير الدولة. وتأتي زيارة أمير قطر للمملكة العربية السعودية في إطار الجهود والاتصالات التي



الغدا، التي انشأها كتحريماً للأمير الشريف اجتماعاً ثنائياً مطلقاً معه في قصر
الضيافة لستغرق أكثر من ساعة. واكتفت وكالة الأنباء السعودية الرسمية بالقول
أن الاجتماع تناول العلاقات الثنائية بين البلدين واستعراض أهم المستجدات على
الصعد الخليجية والعربية والإسلامية والدولية.
واكتت مصادر «الحيطة» أن اللقاء تركز بصفة أساسية على الخلاف الحدودي
بين قطر والبحرين وأهمية التوصل إلى حل مرضي للطرفين تحت مظلة الخليجية.
وكانت الدعوة اعتمدت اختياراً على لسان وزير خارجيتها أن هناك قضايا
وشواغل كثيرة في العلاقات الأخوية بين البحرين وقطر لا بد أن تؤول أولاً قبل أن
تتكلم في أي موضوع آخر.
وبعد الاجتماع الثنائي استقبل خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن
عبد العزيز الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني والوفد المرافق له في حضور ولي العهد
الأمير عبدالله والثاني لثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران الأمير
سلطان بن عبدالعزيز والأمير تالف بن عبدالعزيز وزير الداخلية والكتير عبدالعزيز
الفرحان وزير الدولة عضو مجلس الوزراء والأمير عبدالعزيز بن فهد بن عبدالعزيز
المستشار في الديوان الملكي والسيطر السعودي لدى الوفدة عبدالرحمن
الشيخلي.

وأكدت مصادر خليجية لـ «الحيطة» أن التعامل السعودي إزاء الجانب القطري
أهمية العمل على توحيد الكلمة الخليجية وعدم السماح لأي خلاف ثنائي - مهما
كان - بالتأثير على مسيرة دول المجلس أو إقحام فيها، خصوصاً في ظل
المخاطر التي لا تزال تحدق بالمنطقة وضرورة عدم السماح لأي جهة خارجية
الاستفادة من هذه الخلافات الداخلية.
وأوضحت هذه المصادر أن الجانب القطري أبدى في المقابل ترحيباً بـ «التحيز»
الرائد الذي تضطلع به المملكة الحرة السعودية بقيادة مسيرة الخليجية بوصفها
الخطوة الكبرى لدول المجلس.

وأشارت المصادر نفسها «أن الخطوة الأولى التي تتمتع الرياض اتخذها هي
الطلب من الدولتين وقف العمليات الإعلامية والتصورات الاتهامية المتبادلة بينهما»
قبل البدء في بحث تفاصيل مفهوم الجانبين للتزاع بينهما.
وكانت قطر أعلنت الخميس الماضي أنها «مستعدة لسحب قضية الجزر من
مسحكة العمل الدبلوماسية إذا توفرت الوساطة السعودية إلى حل للنزاع الذي يتعلق
بالسيادة على جزر حوار وشت الدبل»، بينما جددت التهمة الأولى لها لا تزال
«تفصل الحل في الإطار الاقليمي كالتدخل بتحريك قانوني تحت رعاية المملكة
العربية السعودية وتمت سيطرة الأشقاء» في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
حيث أن الحل سيكون مرتبطاً على فهم أفضل للظان والقطاعات في المنطقة وأن
العمل الاقليمي سيكون بالتأكيد أكثر انسجاماً مع واقع هذه المنطقة والتطلعات
المشتركة لدولها وشعوبها.

وفي المناسة علم أن الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة ورئيس وزراء دولة
البحرين سيبدأ غداً زيارة المملكة العربية السعودية تستغرق يومين على رأس وفد
يشتمل وزير الخارجية الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة ووزير شؤون مجلس الوزراء
والاعلام السيد محمد المطوع وعدداً من كبار المسؤولين يجري خلالها محادثات
مع الملك فهد وولي العهد الأمير عبدالله والثاني لثاني لرئيس مجلس الوزراء
الأمير سلطان تتركز حول الخلاف الحدودي بين دولة قطر والبحرين في إطار
الوساطة السعودية لإيجاد حل للخلاف الحدودي بين الدولتين.

وتتقدم الأوساط السياسية الخليجية من هذه الاجتماعات استغذي في وقف
العمليات الإعلامية فوراً والتوصل إلى حلول الدبلوماسية التي ستناقشها الأطراف
المتنية مع خادم الحرمين الشريفين وأية تطويقها قبل أن تصدر محكمة العدل
الدولية أي قرار في شأن الخلاف الحدودي بين قطر والبحرين والمتوقع في أواخر
شهر أيلول (سبتمبر) المقبل.



ولي العهد البحريني : سندافع عن جزر حوار لأنها ثلث مساحة البلد

□ المنامة - من حسن اللقيس

عن النفس والأرض والكيان، وهذا أن يكون ولا يمكن أن يكون لأي وطن ولاي شعب تحت أي ظرف وبأي منطق كان، إن كان ثمة منطق في ذلك.

وأعتبر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة البحرين، أن القضية الجزرية حوار، وهي ثلث الكيان الوطني بترعية التحكم الدولي هو توسع والسطح لا يعرف الحدود، مؤكداً أن هذه المطالبة تتلوه على فتح الباب للإطاحة أي جزء من أي دولة في المنطقة تضمه إلى دولة أخرى ملقمة تعرضت لذلك بشكل وإرث مختلفة كل من الشبهاتين دولة الكويت بالألس القريب ودولة الإمارات العربية المتحدة إلى يومنا هذا.

وأكّد ولي عهد البحرين أن شعب البحرين قال كلمته في هذا الأمر، عندما حسم المسألة دولياً قبل أكثر من ربع قرن عندما جاءت بعثة لتقصي الحقائق إلى البحرين بتكليف من مجلس الأمن الدولي فوجدت شعبها مجمعا على وحدة كيانه وجزره وأرجيله كاملاً من المشرق في الشمال إلى

حوار في الجنوب. وأوضح أنه تم اعتماد هذه الحقيقة في صلب القرارات التشريعية التأسيسية، كما تم اعتمادها من ناحية أخرى في صلب الدستور البحريني الذي نصت مادته الأولى على ضرورة وحتمية التمسك بوحدة الكيان الوطني البحريني

بحيث لا يملك أي مسؤول في البحرين التنازل عن أي شبر منه.

وأستطرد الشيخ حمد قائلاً إن البحرين دولة ذات سيادة ولا يمكنها التنازل عن سيادتها على أي شبر من أرضها وإذا كانت تشكيلة قطر حرة في ما يختصها على أرضها، فالبحرين بالمثل مطلقة السيادة على كامل أراضيها ولا يمكن

مطالبها بالتنازل عن ذلك ومن أجل حق. وأكد ولي عهد البحرين أن بلاده معروفة بسموها التاريخي الطويل في وجه أية محاولات والاعتماد للمسلم بكيانها من أية جهة جاءت، وهذه الحقيقة يتركها الجميع أيضاً وثائق اعتراف العالم أجمع. ولقد ابتداء البحرين النفس والتفكير بفاعاً من وحدة كيانهم الوطني في الماضي والحاضر وإلى اليوم الذي عرفت فيه دولة البحرين بكمال كيانها الفلمن والمتحقق واعتارف دولي شامل في وجه كل ادعاءات التوسع والاحتلال للحدود السابقة منها وللاحقة ومن أي مصدر كان ولا يكون أمام البحرين قيادة وشعباً غير الدفاع مجدداً عن كل شبر من أرض الوطن.

■ قال ولي العهد القائد العام لقوة دفاع البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة إن مجموعة جزر حوار تمثل ثلث كيان البحرين وهي مخلقة بالأرقام قياساً بمساحة البحرين، وإن البحرين لن تسمح بتضييق هذه الحقيقة تحت ستار المطالبات والاختلافات الحدودية الجانبية كما يصور الأمر.

وأعرب في حديث خلال استقباله وزير الدفاع نائب القائد العام الفريق الركن الشيخ خليفة بن أحمد آل خليفة وعدد من كبار ضباط قوة الدفاع أمس عشية قيام رئيس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة بزيارة إلى المملكة العربية السعودية لإجراء محادثات مع خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز عاهل المملكة العربية السعودية لتكريز على الخلاف الحدودي بين دولتي قطر والبحرين، عن استعداد دولة البحرين لائتبات ذلك بالقوة في كل وقت وللدفاع عنها والاستعداد في سبيلها ومهما كلف الأمر.

وقال أنه عندما يطلب من البحرين اليوم دولة وشعباً البحث أو إعادة النظر أو غيرها في ثلث كيانها الوطني المتمثل في مجموعة جزر حوار ومباهاها، فإن ذلك يعني بمسألة مطالباتها بالتنازل عن حلقها المشروع في الدفاع



للبحوث والتدريب والمعلومات

المصدر:

الأخبار

التاريخ:

١٢ يونيو ١٩٩٦

السعودية تقود الوساطة بين قطر والبحرين وأبى قطر يرحب بالدور السعودي



الملك فهد

حمد بن خليفة

اختتم أمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني زيارته القصيرة أمس الأول إلى السعودية والتي اجتمع خلالها مع الملك فهد بن عبد العزيز لبحث جهود الوساطة التي تقومها المملكة العربية السعودية لحل النزاع بين قطر والبحرين حول جزر حوار ولشت الذبل، الذي تم تصميده لحكمة العدل الدولية. وكانت المواجهة الاعلامية قد تصاعدت بين البلدين رغم زيارة وزير الخارجية القطري للبحرين والتي نكر اثنائها ان هذه قضايا وشواكل كثيرة في العلاقات الاخوية بين قطر والبحرين لا بد ان تزول قبل ان تشكل في أي موضوع آخر وتوصلت دول مجلس التعاون الخليجي الى ائاعة تامة بان الخلاف لابد ان يحل تحت مظلة مجلس التعاون وبقيادة سعودية وفي هذا الاطار التقى الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد السعودي مع الأمير القطري في جلسة ثنائية مغلقة بقصر الضيافة استمرت أكثر من ساعة أكدت بعض المصادر ان اللقاء بحث بصفة اساسية مسألة النزاع القطري البحريني، والهمة ايجاد حل عادل بدور خليجي وقادة سعودية.

وقد انتهت لقاء الأمير حمد بن خليفة بالأمير عبد الله بن عبد العزيز استقبل الملك فهد الأمير القطري والولد المرافق له الذي ضم وزير الخارجية الشيخ حمد بن جاسم ومحمد بن خليفة آل ثاني وزير المال والشيخ تميم آل ثاني نجل الأمير وعبد الله بن خليفة العتيبي رئيس الديوان الاميري وحسن عبد الله آل ثاني وزير الدولة وكان في استقبالهم بمصحبة الملك فهد الأمير عبد الله والأمير سلطان وزير الدفاع ووزير الداخلية الأمير فايق بن عبد العزيز والدكتور عبد العزيز الخويطر وزير الدولة ومستشار الديوان الملكي الأمير عبد العزيز بن فهد بن عبد العزيز وسفير السعودية بقطر عبد الرحمن الضبياني وأكدت بعض المصادر الخليجية ان الملك فهد شد خلال اللقاء على أهمية توحيد الكلمة الخليجية وعدم السماح لأي خلاف ثنائي مهما كان يائثاثير على سير دول مجلس التعاون الخليجي خاصة في ظل المخاطر التي لاتزال تحدد بالمنطقة وضرورة عدم السماح لأي جهة خارجية بالاستفادة من هذه الخلافات الهامشية وفي المقابل لقيت دعوة الملك

ترحيبا تقريبا بالدور السعودي الرائد في الوساطة.

واضافت المصادر ان هناك طوبا سعودية لوقف الحملات الاعلامية بين البلدين قبيل بحث التفاصيل.

كانت قطر قد اعطت الخميس الماضي انها مستعدة لمحب قضية الجزر من محكمة العدل الدولية اذا توصلت الوساطة السعودية الى حل للنزاع الذي يشلق بالسيادة على الجزر بينما جندت البحرين القول انها لاتزال تفصل لحل في الاطار الاقليمي كالقبول بتحكيم لسانوني تحت رعاية المملكة وتحت مظلة الانشاء في دول مجلس التعاون حيث ان الحل سيكون مرتكزا على فهم الفضل للحقائق والمتطاعات.

يذكر ان الشيخ خليفة بن سلمان رئيس وزراء البحرين سيقيم بزيارة للسعودية اليوم يجري خلالها مباحثات مع الملك فهد والأمير عبد الله والأمير سلطان لبحث النزاع الحدودي في اطار الوساطة السعودية.



بالعقل

الوساطة السعودية

بدأ خادما الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز جهودا وساطية جديدة لحل الأزمة المتفاقمة بين الأشقاء في قطر والبحرين والناجمة عن خلاف حاد حول جزيرتي حوار وقيش الدين.

ولهذا الغرض دعا الملك فهد امير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني ورئيس الوزراء البحريني الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة لزيارة الرياض حيث جرى البحث حول سبل انتهاء حالة التوتر الناشئة بين البلدين.

وخلال الايام القليلة الماضية كان وزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني قد قام بزيارة مفاجئة إلى العاصمة، سبقته إليها تصريحات تؤكد على الحق القطري في الجزر المختلف عليها، لكن ذلك لم يعجب البحرين التي راحت تسخر إعلامها لحملة عنيفة ضد السياسة القطرية.

وعلى الفور بدأت الدبلوماسية السعودية تحركا ناشطا من اجل الحلاق الملف، وانهاء الأزمة التي استمرت لعدة سنوات.

وعلى هذا فقد طلبت السعودية من البحرين تجميد الأوضاع في الجزر المختلف عليها ووقف أية تصرفات من شأنها إثارة الطرف الآخر، كما قدمت إلى قطر صيغة للحل تكون عرضة للنقاش بين الجانبين خلال زيارة امير قطر للبلاد.

وبالفعل فقد باتت قطر - بمجرد بدء الوساطة السعودية - في اعلان استعدادها لسحب القضية من امام محكمة العدل الدولية شريطة التوصل إلى حل مرضي يحفظ الحقوق القطرية في الجزر المتنازع عليها.

وقد مثلت المحادثات - التي جرت بين الملك فهد بن عبدالعزيز والامير عبدالله بن ناخية، وامير قطر من ناحية أخرى - بداية جادة لصفحة جديدة في علاقات قطر والسعودية أولا خاصة بعد أن نجح امارس الدبلوماسية القطرية الشيخ حمد بن جاسم في وضع النقاط على الحروف في مسيرة العلاقات بين البلدين وصفحة جديدة أيضا في علاقات القطرين المشايقين قطر والبحرين.

إن كل ما نتمناه هو أن ينفق ملك للخلافات العربية - العربية دون رجعة، وأن تلتفت جميعا إلى كل ما يخيم مصالحتنا المشتركة، ويدفع بالامة إلى التوافق في خندق واحد دفاعا عن أمنها القومي في مواجهة التآمر ياهو الذي يريد العصف بكل شيء وفرض الهيمنة والسيطرة على المنطقة كلها.



تفاؤل بجهود الوساطة السعودية لحل الخلاف البحري بين -القطري

□ الرياض - من مصطفى شهاب:

اعربت مصادر دبلوماسية قطرية عن تفاؤلها بجهود الوساطة السعودية لحل الخلاف البحري بين قطر والبحرين. المصادر القطرية التي تقود بها الفريق على خطى الجدل في الخليج، أكدت هذه المصادر في حوار مع الحياة عن قولها بضرورة العودة السريعة إلى حل الخلاف عن استئناف خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز التفاوض مع الجانب القطري، إضافة إلى تأنيء وزير الخارجية السعودي الأمير عبد الله بن فهد العنيز ومشاركة الجانب القطري لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والأمير السعودي الأمير سلطان بن عبد العزيز السعود في الوفود القطرية المرافقة إلى المفاوضات مع الوفد القطري. أكدت مصادر لا ينعكس فيها تلك حرص المملكة على الوصول بجهود الوساطة إلى مرحلة الحسم النهائي للخلاف الذي يشاشر المصادر أنه يتطلب المزيد من الاتصالات مع

الجانبين القطري والبحريني لتحقيق أهداف لقاءاتهما. ويشير مصدر مسؤول من الدبلوماسية القطرية إلى أن هذا الحوار وصل إلى جولة ثانية. وقال المصدر إن الجانب القطري لا يخلو من خلافات مع الجانب السعودي، ولكن هذا لا يمنع من ضرورة العودة السريعة إلى حل الخلاف. وأضاف المصدر أن الجانب القطري لا يخلو من خلافات مع الجانب السعودي، ولكن هذا لا يمنع من ضرورة العودة السريعة إلى حل الخلاف. وأضاف المصدر أن الجانب القطري لا يخلو من خلافات مع الجانب السعودي، ولكن هذا لا يمنع من ضرورة العودة السريعة إلى حل الخلاف.

لدى من المصدر على المساعدة التي في القضية. وقال المصدر إن الجانب القطري لا يخلو من خلافات مع الجانب السعودي، ولكن هذا لا يمنع من ضرورة العودة السريعة إلى حل الخلاف. وأضاف المصدر أن الجانب القطري لا يخلو من خلافات مع الجانب السعودي، ولكن هذا لا يمنع من ضرورة العودة السريعة إلى حل الخلاف. وأضاف المصدر أن الجانب القطري لا يخلو من خلافات مع الجانب السعودي، ولكن هذا لا يمنع من ضرورة العودة السريعة إلى حل الخلاف.



للبحوث و التدريب و المعلومات

للصدر،

الإعصار

التاريخ،

١٧ يونيو ١٩٩٦

**عمان تسحب معداتها العسكرية
من منطقة الحدود مع اليمن**

مسقط - ق. ن. ١ - اعلن الفريق
اول علي بن ملهد للمصري وزير
شئون مكتب الصدر رئيس مكتب
القائد الاعلى للقوات المسلحة بسلطة
عمان انه تم سحب جميع الوحدات
والاستحكامات العسكرية من المناطق
للحدودية مع الجمهورية اليمنية وذلك
بناء على الاتفاقية النيرة بين البلدين
في هذا المجال.



١٧ يونيو ١٩٩٢

التاريخ

للبحوث والتدريب والمعلومات

رئيس وزراء البحرين قابل الملك فهد

تقدم للوساطة السعودية بين المنامة والدوحة

□ جده من عبدالله ناصر الشهري

أكدت مصادر خليجية لـ «الحياة» أمس أن جهود الوساطة السعودية بين قطر والبحرين لحل الخلاف بينهما على جسر حوار وقطت الدبل الموت لفاقاً يقضي بوقف الحملات الإعلامية والاتهامات المتبادلة بين الدوحة والمنامة كخطوة أولى نحو استكمال المساعي التي يتنظر ن تشهيد الأيام القليلة المقبلة مزيداً من اللقاءات والاتصالات المباشرة بين الرياض وكل من المنامة والدوحة.

ابراهيم المطوع وزير شؤون مجلس الوزراء والإعلام والسفير البحريني لدى الرياض خالد المسلم.

وسبق لقاء رئيس الوزراء البحريني مع العامل السعودي اجتماع مقدم الشيخ خليفة مع الأمير عبدالله بن عبدالعزيز استمر قرابة ساعة في قصر الضيافة في جده في حضور وزير الخارجية السعودي وأعضاء الوفد لمرافق للشيخ خليفة.

وتأتي زيارة رئيس وزراء البحرين للسعودية في أعقاب زيارة لجهة قام بها أمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني الأحد الماضي للفرس نفسه.

وقال رئيس الوزراء البحريني لدى وصوله إلى مطار جدة حيث كان في مقدم مستقبليه الأمير عبدالله والأمير سلطان بتضرع أعرب فيه عن شكر دولة البحرين أميراً وحكومة وشعباً وتقديرها لاهتمام المملكة والمساندة التي تلقها المملكة العربية السعودية في جانب دولة البحرين في جميع الأوقات وعلى المجالات، مؤكداً أن زيارته تأتي في إطار ما درجت عليه القيادتان في البلدين للتشجيع ويتوجه كريم بن خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز والحية الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة من تشاور وتواصل في كل ما يجمع البلدين من علاقات خاصة ومتميزة ترسي قواعدها الأبناء والأجداد وتوابعها الآباء والأحفاد.

وعلم من مصادر موثوقة بها أن الجانب البحريني أبدى المستقلين السعوديين ليهولة الوساطة السعودية ودعمه لها واستعداده لبذل كل الجهود التي من شأنها إنهاء الخلاف حول الجسر مع دولة قطر تون المساس بالحقوق السياسية وبما يخدم مصالح دول مجلس التعاون الخليجي.

وانهى أمس رئيس الوزراء البحريني الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة زيارة خاطلة للمملكة العربية السعودية الذي في ختامها خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز في حضور ولي عهده الأمير عبدالمعز بن عبدالعزيز والقائد الثاني لريثس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران الأمير سلطان بن عبدالعزيز والإسراء نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية وسعود الفيصل وزير الخارجية وعبدالمعز بن فهد المستشار في الديوان الملكي ووزير الدولة الدكتور عبدالعزيز الخويطر ووزير التجارة الدكتور أسامة فقيه إضافة إلى السفير السعودي لدى المنامة عبدالله آل الشيخ. وحضر من الجانب البحريني وزراء الخارجية الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة والعمل والشؤون الإسلامية الشيخ عبدالله بن خالد آل خليفة والدخالية الشيخ محمد بن خليفة والسيد محمد



قطر والبحرين تؤكدان تقديرهما لدور السعودية في القضايا العربية

□ جدة - الحياة □

أكدت قطر والبحرين قوة ومخانة علاقتهما بالملكة العربية السعودية، وعبر البلدان عن امتنانهما وتقديرهما للدور التاريخي الكبير الذي تضطلع به المملكة في خدمة قضايا المسلمين العربية والإسلامية.

وقال الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر في برقية بحث بها إلى خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز، يسعدني في ختام زيارتي ليلدي الثاني المملكة العربية السعودية الشقيقة أن أعرب لكم أسمى التعظيم، واحترامكم المولدة وشعبكم الكريم، عن أعظم مشاعر التقدير والإعتراف لما لقيتموه من كرم الضيافة، وما أحاطكموني به وقود المرافق لي من حفاوة وتكرم بالغين بما يعكس قوة ومخانة العلاقات التاريخية الأخوية الوطنية التي جسست على الدوام بين بلدينا وشعبينا الطيبين والتي تحرص على دعمها وتعزيزها في مختلف المجالات.

ولكن وثيقة الأبناء السعودية في نيا وزعمه مساء أول من أمس أن خادم الحرمين الشريفين بحث ببرقية جوابية رداً على برقية أمير قطر قال فيها: تلقيت برقية سموكم المعبرة عن مشاعركم الأخوية بمناخية مفاخركم لبلدكم الثاني المملكة العربية السعودية، ومع تقدير لمناخكم الأخوية أكد سمونا لتمام الأسوي الذي تم بيننا في بلدكم

الثاني وبين الملوك وأخوانكم أخلاقاً من التواصل المستمر بين بلدينا الشقيقين وما يطلعنا إليه دائماً من تعزيز الروابط والشائج الأخوية بين بلادنا وتضحين العلاقة وإهدائها الأخيرة ودعم مسيرتها في التضامن والتعاون.

ورئيس وزراء البحرين وقال الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس وزراء البحرين في برقية بحث بها إلى الملك فهد بمناسبة سفارته جدة مساء أول من أمس: يسعدني ولذا الشكر بلدي الثاني المملكة العربية السعودية الشقيقة أن أبحث اليكم معبراً عن عميق لشكر والإعتراف لما تشتملتموني به ووافود المرافق خلال زيارتنا لبلدكم الشقيق من بالغ الحفاوة والتكرم وإسا استيلائكموه علينا من نيل المشاعر الأخوية الكريمة التي تعزز بها كسبراً، وأنه لميحت أعزنا ما لسمناه خلال هذه الزيارة وما أكتته المصاحبات التي أجريتها في المملكة من حرصكم الكريم على مواصلة ترسيخ العلاقات الأخوية الوطنية وعميق وشائج الصوة والتضامن التي تربط بين بلدينا وشعبينا الشقيقين على امتداد تاريخهما العريق والعمل على تعميق روح التضامن والأخوة والصوة الصادقة بين دول مجلس التعاون لنول الخليج العربية تعزيزاً لمسيرة الشجرة وترسيخاً لآمن والاستقرار في هذه المنطقة الحيوية من العالم.

وأضاف رئيس وزراء البحرين في برقيته للملك فهد: بما وأنه لمن دواعي سروري أن نغتنم هذه الفرصة لكي تعبر عن بالغ تقديراتنا الدور التاريخي الكبير الذي تضطلع به المملكة العربية السعودية بقضاياكم الحكيم في خدمة قضايا امتها العربية والإسلامية لمجدين بالجهود الطيبة المباركة ويسعدكم الحديث لبنا نهضة وتقدم بلدكم الشقيق في مختلف الميادين على هذا النحو العظيم داعين الصولي عز وجل أن يحفظكم ويرعاكم ويسمع عليكم مولود الصحة والسعادة وأن يسند خطاكم في كل ما تسعون إليه من خير وبين وبركة.

وقال الملك فهد في برقية جوابية بحث بها إلى رئيس وزراء البحرين: تلقيت برقية سموكم بمناخية مفاخركم لبلدكم الثاني المملكة العربية السعودية مقدراً ما تضمنته من مشاعر تقوية مؤكداً سرورنا لتمام الذي تم بيننا في بلدكم الثاني وبين الملوك وأخوانكم أخلاقاً من التواصل المستمر بين بلادنا وتحقيق أهدافنا الشجرة ودعم مسيرتها في التضامن والتعاون مستعنياً لسموكم دوام الصحة والسعادة وللشعب البحرين الشقيق مزيداً من التقدم والإنجاز والله ويرعاكم.

من جهة أخرى تلقى الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني السعودي برقية شكر من رئيس الوزراء البحريني وأجابه في العهد السعودي ببرقية معالية.



قطر تكرر موقفها من الخلاف مع البحرين

□ الدومة -

من محمد المكي أحمد

جندت قطر موقفها من القضية الخلاف الحدودي مع دولة البحرين. وقال وزير الدولة القطري لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد بن خالد آل ثاني عقب اجتماع مجلس الوزراء الأسبوعي أمس بوليفة أمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، إن مسؤول دولة قطر مستعوف للجميع ويتفضل في الاستمرار في عرض الخلاف على محكمة العدل الدولية.

وأضاف: إن سحب القضية منها (من محكمة العدل) استجابة للوساطة الودية من المملكة العربية السعودية المشغولة موهن بالتوصل إلى تسوية سلمية مقبولة للطرفين.

وأطلع أمير دولة قطر مجلس

الوزراء في بداية اجتماعه على نتائج زيارته الأحد الماضي إلى أخيه خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز ومضمون ما جرى أثناء الزيارة من مباحثات تناولت سبل دعم العلاقات الأخوية الوطنية

وتوثيق عرى التعاون في شتى المجالات ووسائل تعزيز مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية بما يحقق الحاجات الإنسانية التي تشتملها شعوبها وعرض شامل للتحديات الإقليمية والعربية والدولية. وكان أمير دولة قطر تلقى أول من أمس برفقة من خدام الحرمين الشريفين رداً على برفقة بحث بها إليه بعد زيارته إلى المملكة. وقال مصدر حكومي إن خدام الحرمين الشريفين أعربوا عن أطروحة اللقاء سمو أمير قطر في بلدته الدوحة وبين أهله

وأخواته انطلاقاً من التواصل بين البلدين الشقيقين وما يطلعان إليه دائماً من تعزيز الروابط والوشائج الأخوية لتحقيق آمانيهما وأهدافهما الخيرة ودعم مسيرتهما في التضامن والتعاون.

وتحدث في اجتماع مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني وعرض على المجلس نتائج اجتماع وزراء خارجية دول إعلان دمشق في سطيف الذي استهدف دعم التعاون السياسي والاقتصادي والأمني بين دول الإعلان أ. وضرورة التزام الأمن والمبادئ التي قامت عليها عملية السلام في الشرق الأوسط والمستندة إلى قرارات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض في مقابل السلام والتأكيد على مواصلة العملية السلمية في المنطقة.



□ الأمير سلطان:

تقدم في جهود الوساطة

السعودية بين قطر والبحرين

جدة - واخ - اعرب الامير سلطان بن عبد العزيز الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران السعودي عن الأتراح الشام من جانب الملكة العربية السعودية لتتاج الصانعات مع كل من الجانب القطري والبحريني.

جاء ذلك في رده على سؤال حول مدى التقدم في جهود الوساطة بين قطر والبحرين في ضوء زيارة كل من الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس وزراء البحرين والشيخ حمد بن خليفة آل خليفة امير قطر للسعودية مؤخرا.



للمحيطات والتدريب والمعلومات

تقارير الأسبوع

التعليق

٢١ يونيو ١٩٩٦

خطوة سعودية على طريق المصالحة القطرية البحرينية

البحرين

رحبت كل من قطر والبحرين بالمبادرة السعودية بموصلها الشقيقة الكبرى لدول مجلس التعاون. شهدت مدينة جدة في الأسبوع الماضي أكثر من لقاء لكل من خادم الحرمين الشريفين الملك فهد وثانيه وولي العهد الأمير عبد الله مع أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني.. كما استقبلت بهذه يومين ولقاء بحرينيا بقيادة الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس وزراء البحرين للاستماع لوجهة نظر كل منهما حول النزاع الذي بينهما حول أخوية ومباداة كل منهما لجزر حوار وفشت النيل.

مريم رويين

البحرين من النزاع الحدودي، إذ أكد خلال استقباله لثانيه الفريق الشيخ خليفة بن حمد آل خليفة وعدد من كبار ضباط قوة الدفاع، أن مجموعة جزر حوار تمثل لث الكيان البحري، وهي مدينة بالأرقام قياسا بمساحة البحرين.. وأن البحرين لن تسمح بتضييع هذه الحقيقة تحت شعار المطالبات والاعتبارات الحدودية كما يصور البعض.. وقال ولي العهد البحريني أيضا: «إن البحرين على استعداد لإثبات ذلك بالوقائع والدفاع عنها والاستعداد في سبيلها مهما كلفها الثمن.. وأن البحرين دولة ذات سيادة ولا يمكنها التفریط في سيادتها على أي شيء من أراضيها.. ولذا كانت الشقيقة قطر حرة في

الجزر من محكمة العدل الدولية إذا ما توصلت الوساطة السعودية إلى حل النزاع.. بينما جددت القادة القول: بأنها لا تزال تفضل الحل في الإطسار الإقليمي كالتقريب بحكم قانوني تحت رعاية السعودية وتحت مظلة الأشقاء في دول مجلس التعاون الخليجي.

ويعد عودة الوفود القطري إلى بلاده.. وقبل ساعت من لقاءات القادة السعوديين مع الولد البحريني.. أعلن ولي العهد والقائد العام لقوة الدفاع البحريني الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة موقف دولة

والمعروف أن المبادرة السعودية لم تكن الأولى على طريق الوساطة السعودية والتي بدأت منذ عام ١٩٧٦.. حيث تمت عدة لقاءات في الرياض وجده مع الأطراف المعنية.. كما قام الأمير سلطان بن عبد العزيز الثالث الثاني ووزير الدفاع والشرطة السعودي بمعدة جولات لكل من المامه والدوحة لفشرت عن اتفاق يوقف الانشائيات التي تقام في جزر حوار حتى يتم حسم النزاع وديا.

أما الخطوة السعودية الحالية فقد جاءت إثر عواصف إرهابية هزت المنطقة ومازالت.. بسبب الزلازل الأمنية الصعبة الواردة من ملال إيران والتي أطاحت بعشرات الأمنيين من المواطنين في المنطقة، إذ توصلت القيادة السعودية من خلال الاتصالات المكثفة مع كل من الدوحة والقادة والكويت.. وبعد الزاوة السريعة التي قام بها الشيخ سعد البدر الله رئيس

وزراء الكويت وولي عهدهما لكل من السعودية والبحرين.. توصلت لقناعة كاملة بأنه لابد من خطوة فعالة لحل الخلاف البحريني القطري تحت مظلة مجلس التعاون الخليجي بقيادة السعودية.. أكدت الدوحة أنها مستعدة لسحب قضية



للبحوث والتدريب والمعلومات

التعليق

٢١ يوليو ١٩٩٦

للصور

النابا

ما يندبها على أرضها فالبحرين بالكل منطقة السيادة على كامل أراضيها .

ورغم البيان الكر في وجهات النظر بشأن الحل الردي عن طريق الوساطة السعودية .. فالقارير القادمة من حدة تؤكد أن خادم الحرمين الشريفين الملك فهد رحمه تائه الأول الأمر عبد الله ولي العهد قد أبلغا كلا الطرفين : القطري والبحريني بحمة العمل على توحيد الكلمة الخليجية وعدم السماح لأى خلاف ثنائي مهما كان بالتأثير على مسيرة دول المجلس أو التعاون فيما بينها .

وتشير التقارير القادمة من منطقة الخليج إلى أن الخلافات القطرية والبحرينية التي ظهرت على السطح لم تشمل سبب النزاع الحدودي وإنما هناك قضايا وشوائب متعددة تمس العلاقات الجارية على حد قول الشيخ حمد بن جاسم وزير خارجية قطر ، والذي

بالمر مؤخرًا بزيارة البحرين تالية لدعوة نظيره الشيخ حمد بن مبارك ، حيث ظهرت تصريحاته التي رافقت زيارته اسماء المستولين في الشامة .. كما إنشأت الحرب الإعلامية اشتعالا في الصحف البحرينية بسبب القرار الذي اتخذته دولة قطر يوم ٤ يوليو والذي سمح لمواطني البحرين بالدخول إلى أراضيها بالطاقة الشخصية وبدون جوازات سفر ، حيث جاء القرار القطري من جانب واحد دون التنسيق مع الأجهزة البحرينية المختصة .. لذلك شنت تعليقات صحف البحرين هجومًا شديدا على زعزلة وزير الخارجية القطري وقرار الطاقة ووصفهما بأنهما يدخلان في إطار المزاولة .. بينما اعتبرت قطر أن الزيارة التي قام بها الشيخ حمد بن جاسم وزير خارجيتها إلى الدامة كانت بمثابة مبادرة من جانبها للتصير عن حسن نيتها ورفضها الصادقة في تطية الأجواء مع البحرين . ورغم الواقع الذي تعيشه العلاقات البحرينية القطرية وما

يشهونها من علاقات وتضخمت فإن الأوساط الخليجية تعتقد أن اللقاءات الخليجية التي تمت الأسبوع الماضي في جدة والتي كانت تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين - ولي العهد الأمير عبد الله - والتي أسهم فيها الأمير سلطان وزير الدفاع سوف تسفر قريبًا عن خطوة إيجابية وسوف تؤدي إلى وقف الحملات الإعلامية تنهيدا لعقد لقاءات بحرية قطرية على مستوى القياديين تحت الخيمة السعودية للاستئناف على الحلول القبولية التي طرحت والافتراعات الضامة بآلية تطليها وذلك قبل أن تصدر محكمة العدل الدولية في لاهاي قرارها في شأن هذا الخلاف في أواخر شهر القادم .



البحرين مع تطوير الوساطة السعودية الى مستوى التحكيم مع قطر

[١] المأتمنة من حسن اللقيس

السعودية وبوالة الكويت ودولة الامارات العربية المتحدة

واشار رئيس الوزراء خلال الجلسة الى ما عكسته المحادثات التي اجراها في الدول الخليجية الثلاث من اتفاق تام على ضرورة تضامن الجهود لدعم مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية وترسيخها في مواجهة ما يهدد أمن المنطقة واستقرارها من اخطار وتحديات والعمل على حل اية عقبات تعترض هذه المسيرة الخيرة بالوسائل الاخوية وبروح الاسرة الواحدة وفي اطار البيت الخليجي.

واشار رئيس وزراء البحرين في الاجتماع بما اوصاه في كل من المملكة العربية السعودية وبوالة الكويت وبوالة الامارات من مشاعر اخوية نبيلة هي موضع اعتزاز وتقدير البحرين وبما اعاد قادة هذه الدول تذكيره من دعم ومساندة كاملين لجهود البحرين الهائلة الى تعزيز امنها واستقرارها. وعرض على المجلس ما اسفرت عنه الزيارات الثلاث التي قام بها من اتفاق على تطوير اليات

اعانت الحكومة البحرينية انها ترحب بتطوير الوساطة السعودية لتسوية الخلاف الحدودي بينها وبين دولة قطر الى مستوى تحكيم ترعاه المملكة العربية السعودية باعتبارها الوسيط الاول وفي اطار البيت الخليجي.

واكدت الحكومة مجدداً ان الحل الامثل للخلاف الحدودي بينها وبين دولة قطر سيكون من خلال الوساطة الكويتية لخدام الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود عامل المملكة العربية السعودية لتسوية هذا الخلاف وذلك اسوة بما حدث بين الاشقاء في المنطقة من حلول اخوية يتوصل اليها اي طرفين حريصين على توثيق عرى التعاون بينهما ومن اجل مصلحة شعبيهما.

واعان ذلك الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس وزراء دولة البحرين في الاجتماع الاستثنائي الذي عقدهته الحكومة امس والذي اطلع فيه الشيخ خليفة مجلس الوزراء على نتائج المحادثات التي اجراها خلال زيارته لكل من المملكة العربية

التعاون المشترك بين البحرين وكل من المملكة العربية السعودية وبوالة الكويت وبوالة الامارات العربية المتحدة في العديد من المجالات وبخاصة في المجالات الاقتصادية ودعم المشروعات التنموية والمشروعات المشتركة التي يتم تنفيذها في البحرين مشيراً الى انه يدرس حالياً تنفيذ عدد من المشروعات التنموية الجبيرة المشتركة والتي ينتظر ان يعود مبروها بالخير على الجميع.



للبحث و التوثيق و المعلومات

المصدر:

التاريخ:

المراجعة:

٢٤ يونيو ١٩٩٦

هل تنجح الوساطة السعودية؟
أسامة مربية

حقيقة التصعيد الأخير بين قطر والبحرين حول أزمة الحدود

● ليلة، اشتعلت الخلافات من جديد، بين قطر والبحرين على قضية الحدود، وقضايا الطرفين التصريحات المتخذه على أعلى مستوى، في الوقت الذي عكست كل الوقعات تشير إلى أن القضية قد تكون في طريقها للحل، بعد موافقة الطرفين على تنفيذ الوساطة السعودية من جديد، وحسن التفويض من الطرفين والذي ظهر واضحاً أثناء مشاركة أمير البحرين وكبار المسؤولين في قطر في قمة القاهرة الأخيرة، البحرين عادت تطلب بسبب القضية المعروضة على محكمة العدل الدولية وظهرت على هذا الأجرام بتجاذع الوساطة السعودية في التوصل إلى حل يوافق عليه الطرفين، ويبقى التساؤل: ما الأمر في هذا التصعيد في قضية ليست جديدة وهي تأثر بالسلب على الأوضاع المتوترة أصلاً في منطقة الخليج؟



البحوث والتدريب والمعلومات

الصحف

١٩٩٦ يوليو

التاريخ

ثلاث جزر رئيسية غنية بالثروات والمياه العذبة بالإضافة إلى الموقع الهام، هي فشت العذيل وحوار وجسرانة، وتشرف البحرين منطقة الجزيرة وكاد هذا النزاع أن يتسبب في مواجهة عسكرية بين البلدين، كما أدت تطوراته وصعوبة التوصل إلى تسوية له إلى عرضه أمام محكمة العدل العربية.

وتتسم البحرين والجزر بخصائصها الجغرافية المتمثلة في كونها جزيرة حاراء وفشت العذيل والجزيرة ليست لها مياه إقليمية، وقد تم التوصل إلى اتفاق عام ١٩٧٨ يُلغى بعدم القيام بأي تصرف في الجزر يؤدي إلى تغيير أوضاعها الإقليمية حتى يتم الاتفاق على تسوية بين الطرفين، إلا أن النزاع تجدد في مارس ١٩٨٢، بعد أن دشت البحرين سفينة حربية سميت حوار وأجرت مناورات عسكرية في منطقة فشت العذيل وأعلنتها قطر بمثابة عمل استراتيجي واحتجت رسمياً على ذلك، كما أعلنت البحرين في أكتوبر ١٩٨٤ عن إجراء دراسات بشأن تنفيذ مشروع

شخم بهدف إلى دمج جزء من منطقة فشت العذيل وإنشاء مدينة عليها، واستمرت المنازعات بين الطرفين إلى أن حدث اشتباك عسكري عام ١٩٨٦، بين قطر والبحرين، بعد تصفد السفنات الهليكوبتر القطرية المنطقة في جزيرة فشت العذيل، كان يجري فيها إنشاء مراحق تابع لقوات دفاع البحرين، وأعلنت قطر بعمليات إيراد لعدة مدرعات إلى الجزيرة، ووافقت الأمم القطرية عليها، وحشدت البحرين قواتها واستمر التوتر بين البلدين، حتى ديسمبر ١٩٩٠ موعداً لنظام وقف إطلاق النار، ووافق على تحديد موعد لتحويل فيه الوساطة السعودية أن تنهي المشكلة وهو مايو ١٩٩١، وبعدها يمكن اللجوء إلى محكمة العدل الدولية وهو ماتم بالفعل في يوليو ١٩٩١، بعد مشاورات من الطرفين.

وقد تمت قطر طلباً منقراً إلى المحكمة، وهو

يختلف الطرفان فيمن هو من المسؤول عن التصعيد الأخير، قطر تعتبر على لسان وزير خارجيتها الشيخ حمد بن جاسم أن جزر حوار وجزر البحرين كانت لإهداء حسن النوايا، بينما وزير خارجية البحرين الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة قال: «إن التصريحات التي أدلى بها وزير الخارجية القطري قبل زيارته للبحرين مثلت نوعاً من الاستفزاز، وكان الوزير القطري قد قال: إن البحرين لسبب مانتفضي القنابل إلى محكمة العدل الدولية». ورد عليه الوزير البحريني بأن قطر هي التي تقوم بمجازفة قانونية كبيرة.

وانضمت التصريحات والمواجهات فالوزير البحريني يشير إلى أن الخدمة تحاول أن تغطي لتقليصاً عن أن الخلاف الحدودي يتطرق بجزر حوار، بينما هي تفقد لتشمل مناطق أخرى منها منطقة الزبارة، مشيراً إلى أنه لا حكم المؤكد أن دولة البحرين ستحترق مطالبها الشرعية التاريخية في الزبارة لأن الحقيقة التاريخية هي أن الزبارة كانت متصلة كلياً مع البحرين لدة تجاوزت قرناً ونصف القرن، كما أن الحقيقة التاريخية هي أن قطر قد سحرت الزبارة في هجوم دموي في عام ١٩٢٧، وأن التسايج من ذلك الهجوم لا يزالون أحياء في البحرين، رغم إشارته إلى أن البحرين لم تشفع موضوع الزبارة أمام التحكيم وفصلت دائماً وبصورة مستمرة إبقاء هذه القضية للتفاوض وذلك حفاظاً على العلاقة الأخوية.

ورد وزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم آل جبر بأنه ليس من الحكمة نفي التاريخ في هذا السياق لأن هناك دولا موجودة، ودولا غير موجودة، وأخرى يجب أن تكون أكبر ودولا لابد أن تكون أصغر، وأقدم رؤية مخالفة تماماً للرؤية البحرينية لمنطقة الزبارة. وهو ماكانت المصالح القطرية أكثر وضوحاً عندما أشارت إلى أن ماجرى في الزبارة عام ١٩٣٧، كان تمرنا فليها في أرض قطرية جرى قمعها سلطة القانون، وأضلعت بعض المصالح أن البحرين ستكون أول النادمين إذا سلكتمت مسلكات التاريخ القديم فالأخرة في البحرين يعطون قبل غيرهم أن الاستقطاب بالحدود التاريخية في قضايا حدود الدول وجمدة أروايتها وسيادتها سيكون منطقاً أول مايرتد على دولة البحرين نفسها.

ودون العودة إلى أحداث التاريخ، نود أن نشر هنا إلى أن الخلاف بين قطر والبحرين يتدرج حول



ماتحفظت عليه البحرين، إلا أن المحكمة أصدرت
 قراراً في يناير ١٩٩٤ بإلغاء القوانين المتعلقة خمسة
 شؤون لتقديم طلب دخول الخلاف بينهما بصورة
 مشتركة أو بشكل منفرد، واعتبرت أن الاتفاق الذي
 صيغ بينهما في عام ١٩٦٠ يخص حل القضية إلى
 محكمة العدل الدولية. يعتبر اتفاقاً ملزماً طرفي
 الدولتين، وقد رحبت قطر بقرار المحكمة وأكدت
 التزامها بإي حكم تصدره هو في حين من العام
 الماضي أصدرت المحكمة حكماً باستبعادها
 للنظر في الخلاف بين قطر والبحرين ورفضها تم
 الاعتراف على استصدار في
 الرسالة السعودية وإشارته
 البحرين وقطر إلى ترحيبهما
 بذلك واستبعاد الأخية إلى
 سحب القضية من محكمة
 العدل الدولية في حال التوصل
 إلى حل يقيه الطرفين نتيجة
 الرسالة السعودية.

وقد شطحت في الأونة
الأخيرة وسطاحة الرياض
لاحتواء هذا الخلاف حيث زار
العاصمة السعودية كل من
أمر قطر الشيخ حمد بن خليفة
وكان الهدف من هذه الزيارة
هو البحث في تنشيط العلاقات
السعودية في ظل التصعيد الأخير بين الطرفين، كما
زارها أيضا الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة
رئيس الوزراء البحريني، لأنه أوقفنا له البحرين
لجأت إلى طرح مواقف متشددة من قضايا الخلاف
قبل زيارة رئيس الوزراء البحريني، وذلك في
أسان في عهدها، لذلك التزم القادة بملف البحرين
تفتيح حمد بن عيسى آل خليفة عندما أشار إلى أن
جزر حوار تمثل ثلث كيان البحرين، وهي مفتية
بالأرقام قياسا بمساحة البحرين، ويلاذد
من البحرين اليوم هذه المساحة البحرين، ويلاذد
تسمح بتضمين دوله القطيف، والفج، اعتمادا على
النظر في ثلث كيانها الوطني لفصل في مجموعة
جزر حوار ومواجهتها كجزء لكافة يضي بمساحة
مطالعتها بالتنازل عن حقها الشروع في التعامل مع
النفس والأرض والكيان، وأغرب من استعداده

اليومين لإثبات ذلك بالوثائق في كل وقت والسفاح
نمنا والاستشهاد في سبيلها ومهما كنتمنا من الثمن
ويوجد افرغ انه لم تفرغ من العاصمة
السعودية الوارثي ان يتصلين عن لنا لعات كل من
المرطوطي، والى العهد البيروني عن قادة المملكة الا
نما انما انما حصار خليجية لمن اتفقت على
وقال التصديق الاعلامي بين الدولتين كطوة اوله
من استمرار جهود المملكة بتكثيف الكفوف بين
السعودية من عن طلب كل من قطر والبيروني في
الفترة القادمة خاصة وان استمرار هذا الخلاف
وتصديده يؤثر على الوضع القائم في الخليج من
ناحية، وبالاضافة الى انه قد مهد التنام التامة
المملكة التي تستضيفها للجنة الدولية لحماية العالم.



٢٥ يوليو ١٩٩٦

التاريخ:

للبحث والتدريب والمعلومات

السيد /

وبما كاد من حسن حظ القارئ العربي أن الصحف البحرينية والقطرية، أو الصحفيين الرئيسيين في كل بلد، لا توزعان على نطاق واسع في المارج. لانهما يتبادلان الحملات الصحافية منذ اسابيع في شأن الخلاف الحدودي بين البلدين. بشكل مؤلم لا يسر سوى الاعداء. شخصياً ليس لي حظ القارئ في الجدل يسير هذا الخلاف، فلما انلنى مختلطات من صحف البلدين كل يوم، بحكم المهنة، واشعر بقلق بالغ من تطور الامور بين البلدين اللذين لديهما اخوين الجارين- الى اخر المرفوعة المعروفة.

وكتبت مرة واكتب مرة اخرى، اننا العرب الآخرين لا نفهم الخلاف بين بلدين على هذه الدرجة من القرب والقربى، مثل قطر والبحرين، فلو كانت كل البحرين لقطر، او كل قطر للبحرين لما اختلف الامر علينا، طالما ان الحاكم والحكوم من العرب، والارض لم تقع لاجنبي.

ومع ذلك فالخلاف بين البحرين وقطر يكاد يستعصي على الحل على رغم جهود الوساطة والحكام، وتشغل محكمة العدل الدولية.

الخلاف الحالي يعود الى سنة ١٩٨٦ عندما طالب قطر بجزر حوار وفتحت الدويل، الا انه كان تحت السطع منذ ايام الاستعمار البريطاني في الاربعينات. فبريطانيا اعطت الزيارة لقطر سنة ١٩٤٤، ثم خضعت الحدود بين الامارات سنة ١٩٤٧ من دون أن ترضى البحرين او قطر بالحدود المقروضة.

وتدخل الوسطاء من دون نجاح يذكر بعد ١٩٨٦، وبقي الخلاف يراوئ مكانه حتى كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٠ عندما قبلت البحرين في قمة الدوحة للذهاب الى محكمة العدل الدولية. وكما هو معروف فقد حكمت المحكمة باختصاصها في النظر في القضية، على رغم احتجاج البحرين التي تقول الآن انها وقعت على مذكرة الدوحة مضطرة لأن الكويت كانت محتلة.

وستجتمع محكمة العدل الدولية في ايلول (سبتمبر) القادم للنظر في ذكرتي الدولتين في جولة اخرى من اللواجهة المستمرة. ولكن الامل الاكبر بالحل هو في الوساطة السعودية. برعاية الملك فهد وولي عهده الامير عبدالله والنائب الثاني وزير الدفاع والطيران الامير سلطان، وهي وساطة تلقى دعم دول الخليج الاخرى، للكويت والامارات العربية للتحدة وعضان

البحرين تقول لنها على حق، وقطر تقول انها على حق، ولا يستطيع كاتب ان يدعي علماً ليس له فيحكم للبحرين او قطر، وانما يستطيع ان يقول بيقيناً ان استمرار الخلاف يضر بالبحرين وقطر، ويؤذي دول الخليج كلها، والبلدان العربية. لذلك فتسويته ضرورة اقليمية وعربية عامة، والجهود السعودية يجب ان يستمر وتتضافر الخروج بحل.

والحل يجب ان يكون مقبولاً ليستحق اسمه الا انه ان يكون مرضياً، ففي مثل هذا الخلاف لا يمكن الحل الا بتنازل كل طرف عن بعض حقه، او ما يعتبر انه حق له. وهذا ممكن فقط عندما يقرر زعماء البحرين انهم يتنازلون لآخرتهم او انفسهم، ويقرر زعماء قطر انهم يتنازلون لآخرتهم او انفسهم كذلك، فما الفرق بين ان تكون الارض بحرينية او قطرية، او يكون المواطن بحرانياً او قطرياً.

مرة اخرى، لا يستطيع كاتب في عجلة صحافية ان يقترح حلاً عجزت عنه رسامطات رسمية وشخصية، ومحكمة العدل الدولية، الا انه يكتب لافتاً الى خطر الخلاف فالباحرين تقول انها لن تتخلى عن ثلث ارضها طوعاً، وانها ستحارب دفاعاً عن حقها. وقطر تقول انها لن تكف



مصادر خليجية لـ «العالم اليوم»:

مطلوب وقف الحملات الإعلامية بين قطر والبحرين

الصحف البحرينية: إما الوساطة أو التحكيم

□ الخليج - مكتب «العالم اليوم»:

اعربت مصادر خليجية عن استيائها البالغ من تصاعد حدة الحملات الاعلامية المتبادلة بين دولتي قطر والبحرين، وطالبت المصادر في تصريحات لـ «العالم اليوم» - بضرورة وقف هذه الحملات التي قسالت انها لا تخدم الجهود المبذولة من اجل الوساطة لحل مشكلة النزاع الحدودي بين البلدين.

وكانت الصحف القطرية قد شنت خلال الايام الماضية حملة اعلامية انتقادية جديدة ركزت فيها على توجيه الانتكادات الشخصية للمسؤولين والقيادات الاعلامية في البحرين.

وفي نفس الوقت، اعربت هذه المصادر عن مخاوفها من امتداد الحملات الاعلامية لتتاليب الرأي العام الخليجي، والربط بين القضايا الداخلية والمشاكل الحدودية. واعتبرت المصادر ان مثل هذا الاتجاه الجديد الذي تتبناه الصحافة القطرية سوف يزيده من حدة الخلاف ويؤثر على مسيرة مستقبل مجلس التعاون الخليجي كله.

وكان الخلاف بين البحرين وقطر قد عاد لاجواء التوتر مرة اخرى، بعد ان رفضت دولة قطر سحب القضية المروضة على محكمة العدل الدولية، والتي سيتم نظرها في شهر سبتمبر القادم، فيما طالبت المصادر بضرورة

السماح المجال لانجاح جهود الوساطة التي تقوم بها المملكة العربية السعودية. وقد رفضت قطر هذا الاتجاه، متهمة البحرين بالتخوف من عرض القضية على محكمة العدل الدولية. وردت البحرين مؤكدة ان وجود القضية امام محكمة العدل الدولية مع استمرار جهود الوساطة لا يعكس حسن النوايا للفرض توافرها لانجاح هذه الوساطة.

ومن جهة اخرى، طالبت الصحف البحرينية بضرورة تحديد القضية بوضوح، «بدلاً من الامساك بالعصا من المنتصف». وقالت: لما ان تكون هناك وساطة، ان اللجوء الى المحكمة الدولية.

وفي هذا الاطار، تسلمت الصحف البحرينية عن ما وصفته بأنه تناقض في التصريحات القطرية على المستوى الرسمي والتي تدعو الى وحدة الصف الخليجي، بينما تتخذ السياسات التي تمارس من خلال وسائل الاعلام القطرية خطأ معاكساً، يتمثل في تبني كراه وافكار الجماعات الخيرية التي تعبت بأمن البحرين واستقرارها.

وطالبت الصحف البحرينية بالالتزام بمبادرة ولي عهد البحرين الداعية إلى

التفاوض المباشر بين الطرفين الشقيقتين لتسوية الخلاف أو ان تتطور الوساطة الى مستوى تحكيم ترعاه المملكة العربية السعودية باعتبارها الوسيط الاول، وتحت مظلة مجلس التعاون الخليجي، وبما يكلل تسوية الخلاف ضمن الاطار الاخوي، بعيداً عن المؤثرات والداخلات الاجنبية. ■



٢٥ يونيو ١٩٩٦

التاريخ

للبحوث والتدريب والمعلومات

عن المطالبة بحقوقها، لذلك فالمحل ضروري جداً إن عن طريق الوساطة
السموية، أو التحكيم، أو محكمة العدل، خصوصاً أن البلدين
يخسرون منذ ١٩٨٦، وهما قد يتكرران ما تقول إلا أننا نصد على أن
جزراً كبيراً من تسليحهما، أو الجزء الأكبر، منذ سنة ١٩٨٦ له علاقة
بالخلاف الحدودي، ما يعني أن شعبي البلدين حرما موارد لها وجوه
أغلق مجدية ترفع سوية عيش المواطن، وتطمئنه على مستقبله.
ماذا نزيد؟ لا نستطيع أن نزيد شيئاً جديداً أو فريداً ولكن نسجل أن
المواطن العربي لا يرى أن ثمة مصالح مهددة أو مضاعفة بين البحرين
وقطر، طالما أن هذه المصالح بالية للبلدين، لهما أو الآخر أو كلاهما،
لذلك فأي تسوية ودية للخلاف بينهما لا يمكن أن تنتهي بغالب أو مغلوب
بل بانتصار العقل، وربما كانت البداية وقف حملات صحافية لا يأتي
منها سوى شتمة الأعداء.

جهاد الخازن

الوطن العربي

الصدر

٢٦ يوليو ١٩٩٦

التاريخ



للمحاث و التدريب و المعلومات



استراتيجية الملك فهد لترتيب البيت الخليجي

اهتمام كبير بالوساطة السعودية بين قطر والبحرين



عمايتها دائماً في العمل على أمن واستقرار المنطقة العربية ككل، والخليجية على وجه الخصوص.. سارعت الملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز بتنقية الأجواء بين قطر والبحرين تعهيدا لتسوية خلافهما الحدودي حول جزر حوار وفيضت الدبل. وتأتي هذه الخطوة في إطار الحرص الدائم للديبلوماسية السعودية على ترتيب البيت الخليجي من الداخل وزيادة الترابط بين دول مجلس التعاون إيماناً منها بأن هذا الترابط كفيل بغلق أية ثغرات قد تحاول بعض القوى العادية لأمن واستقرار الخليج التغلغل منها. ووصف المراقبون المبادرة الأخيرة بأنها امتداد للنور الرائد الذي تلعبه المملكة على الساحة العربية وللممثل في ولد الخلافات بين الأشقاء في مهدها، وذلك انطلاقاً من رؤية القيادة السعودية التي تبنى سياستها

لتعصب في طريق التضامن العربي المشترك. وتشهد كثير من اللواقف والأحداث على مساهمات الملكة في هذا الجبال، وليس ببعيد عن الأذهان التفاف الطائف وإحلال السلام في لبنان بعدما كان ساحة للميليشيات المتصارعة.

احتواء الخلاف

وفي هذا الإطار فقد حركت الديبلوماسية السعودية جهودها لاحتواء الخلاف بين قطر والبحرين حيث استقبل الملك فهد بن عبد العزيز في قصر السلام بجدة مؤخراً الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر الذي زار السعودية على رأس وفد كبير مرافق له.

وجرى خلال الاستقبال تبادل الأحاديث الودية وبحث الأمور ذات الاهتمام المشترك وبحث العلاقات الثنائية بما يخدم البلدين والشعبيين. كما جرى تناول مجمل المستجدات والقضايا على الساحتات الخليجية والعربية والإسلامية والدولية.

وكان الأمير عبد الله بن عبد العزيز وفي العهد السعودي قد عقد اجتماعاً ثنائياً مغلقاً مع أمير دولة قطر بمقر إقامته في قصر الضيافة بجدة جرى خلاله بحث العلاقات الثنائية بين البلدين واستعراض أهم المستجدات على الصعد الخليجية والعربية والدولية.

وأكدت مصادر ديبلوماسية في جدة أن زيارة الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني للمملكة جاءت لتوطيحا لتجدد الوساطة السعودية بين قطر والبحرين بعد ما لاحظت الرياض تزايد حدة التصريحات بين المسؤولين في البلدين.

السعودية طرف مقبول



الوطن العربي

للصدر

٢٦ يونيو ١٩٩٦

التاريخ

للبحوث والتدريب والمعلومات

وقالت مصادر قسرية إن الهدف الأساسي من زيارة أمير قطر للمملكة كان البحث في الوساطة السعودية لإنهاء الخلاف الحدودي مع البحرين وأن مسألة الحدود القطرية - السعودية ليست محوراً أساسياً فيها لأنها تعتبر منتهية ولم يخلق سوى الاتفاق على الشركة العالمية التي ستتولى وضع العلامات الحدودية.

وذكرت المصادر بالتصريحات التي أدلى بها مؤخراً وزير الخارجية القطري حمد بن جاسم والتي قال فيها إن مسألة الحدود مع السعودية انتهت.

ولاحظ المراقبون قول المصادر القطرية إنها لا تعتقد أن حل الخلاف القطري - البحريني سيتم بين يوم وليلة. ولكن المهم في الأمر أن السعودية تحظى باحترام الطرفين ولديها قبول منهما، وأن زيارة أمير قطر للمملكة ستعزز الأمل في نجاح الوساطة السعودية دون اللجوء إلى محكمة العدل الدولية.

وعقب انتهاء زيارة أمير قطر للمملكة، قام الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء البحريني بزيارة خاطفة للسعودية التقى في ختامها خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز في حضور ولي عهده الأمير عبد الله بن عبد العزيز والنائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران الأمير سلطان بن عبدالعزيز وعدد من الوزراء السعوديين والبحرينيين.

وسبق لقاء رئيس الوزراء البحريني مع العامل السعودي اجتماع عقدته الشيخ خليفة مع الأمير عبد الله بن عبدالعزيز استمر قرابة ساعة في قصر الضيافة في جدة في حضور وزير الخارجية السعودي وأعضاء الوفد المرافق للشيخ خليفة. وصرح وزير الخارجية البحريني محمد بن مبارك آل خليفة بأن زيارة الشيخ خليفة بن سلمان إلى السعودية تتعلق بموضوع الخلاف البحريني - قطري. وقال رداً على سؤال حول احتمال عقد قمة بحرينية - قطرية بأن الأمر مرهون بالأشقاء السعوديين ودون ترحيب بالجهود الرامية إلى تسوية الخلاف مع قطر.

زيارة ناجحة

وقد أبدى رئيس وزراء البحرين الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة ارتياحه الكامل لتتأخر زيارته إلى السعودية والمحادثات التي أجراها مع خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن

الأمير

سلطان:

حريصون على

أمن مواطنينا

وضيوفنا



٢٦ يونيو ١٩٩٢

التاريخ

البحوث والتدريب والمعلومات



الأمير سلطان

جهود

المملكة

أثمرت اتفاقاً

بوقف

الحملات

الإعلامية بين

الدوحة

والمنامة

عبد العزيز، ووصفت هذه الزيارة بأنها كانت موفقة وناجحة وحققت معانيتها السامية في التضامن والتكاتف بين دول مجلس التعاون الخليجي، وأعرب الشيخ خليفة عن ارتياحه للقاء الملك فهد وما تم خلال هذا اللقاء من استعراض للمواضيع ذات العلاقة بالساحة الخليجية والعلاقات الأخوية المميزة التي تربط بين البلدين، وقال إن ما يبعث على السرور والارتياح أن خادم الحرمين الشريفين يتمتع بصحة جيدة ويضع على عاتقه متابعة كافة مجريات الأمور التي تهم المنطقة بصفة خاصة والأمتين العربية والإسلامية بصفة عامة.

وأشار الشيخ خليفة إلى أن الملك فهد أبدى خلال اللقاء اهتمامه وتفهمه لكل ما من شأنه أن يحقق للتضامن والتكاتف بين الأشقاء في المنطقة وأن يسود منطقنا الأمن والاستقرار. وقال إن خادم الحرمين الشريفين نوه خلال اللقاء بعقود العلاقات التاريخية التي تربط بين دولة البحرين والسعودية، وتناول رئيس الوزراء البحريني في تصريحات أدلى بها إثر عودته إلى

المنامة اجتماعه مع الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد السعودي بأنه اجتماع ناجح، معرباً عن ارتياحه لما تم التوصل إليه من نتائج طيبة.

وعلم من مصادر مطلقة بها أن الجانب البحريني أبلغ المسؤولين السعوديين قبوله الوساطة السعودية ودعمه لها واستعداده لبذل كل الجهود التي من شأنها إنهاء الخلاف حول الجزر مع دولة قطر دون المساس بالحقوق السياسية وبما يخدم مصالح دول مجلس التعاون الخليجي.

تفاؤل خليجي

وفي هذا الإطار أعربت مصادر دبلوماسية خليجية عن تفاؤلها بجهود الوساطة الجديدة التي تقوم بها المملكة العربية السعودية لحل الخلاف البحريني - القطري على بعض الجزر في الخليج.

وأكدت هذه المصادر لفتها بقدرة القيادة السعودية على حل الخلاف في إطار البيت الخليجي الواحد، وأشارت إلى أن استقبال خادم الحرمين الشريفين للملك فهد بن عبد العزيز للشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير قطر في جدة، واللقاءات التي عقدها الأخير مع ولي العهد النائب الأول لرئيس الوزراء ورئيس الحرس الوطني الأمير عبد الله بن عبد العزيز ومشاركة النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران السعودي الأمير سلطان بن عبد العزيز وعدد من القيادات السعودية الفاعلة في المحادثات مع الوفد القطري أكدت بشكل لا يدع مجالاً للشك حرص المملكة على الوصول بجهود الوساطة إلى مرحلة الحسم النهائي للخلاف الذي أشارت المصادر أنه يتطلب المزيد من الاتصالات مع الجانبين القطري والبحريني صهيذا لعقد لقاء ثلاثي يشارك فيه مسؤولون من الدول الثلاث.

وترى الأوساط الخليجية أن دور المملكة العربية السعودية سيكون



٢٦ يونيو ١٩٩٦

التاريخ:

للبحوث والتدريب والمعلومات

حاسماً في وضع البلدين على طريق حل
بضمن حقوق الطرفين ويعزز روح الإخاء
والاستقرار في المنطقة خاصة وأن جهود
الوساطة السعودية أثمرت اتفاقاً يقضي بوقف
الحملة الإعلامية والتهجمات المتبادلة بين
الدوحة والدوحة كخطوة أولى نحو استكمال
المساعي التي ينتظر أن تشهد الأيام القليلة
القادمة مزيداً من اللقاءات والاتصالات المباشرة
بين الرياض وكل من الدوحة والدوحة.
على صعيد آخر أكد المراقبون السياسيون أن
الأمن سيظل سمة مميزة للمجتمع السعودي
وأن أية محاولات طائشة للخلل من استقرار
المملكة ستنبوء بالفشل نظراً لقوة الأجهزة
السعودية وتلاحم الشعب مع قيادته في
الحفاظ على مكتسباته، إضافة إلى المكانة
الكبيرة للمملكة في أفئدة المسلمين باعتبارها
موئل الحرمين الشريفين.
وأجمع المراقبون على أن السعودية ستظل
على الدوام قسداً على حماية أمنها
واستقرارها، ولا تحتاج في ذلك أية مساعدة
خارجية، رصيدها في هذا الأمر أسس وثوابت
وضعتها مؤسسها الملك عبد العزيز آل سعود
وسار عليها من بعده أبناءه للولاء والأمر،
وكانت النتيجة أن ظلت السعودية راسخة
ومستقرة في الوقت الذي تعرضت فيه قوى
كبيرة لهزات عنيفة نتيجة لبعض الظروف
والتداعيات الدولية.

أمن المواطن والمقيم

وقد أكد الأمير سلطان بن عبدالعزيز النائب
الثاني لرئيس مجلس الوزراء السعودي أن
الأمن والأمان متوافران وأن السعودية
«حرصت على سلامة وأمان كل ضيف أو مقيم
على أرضها بنفس حرصها على سلامة كل
مواطن سعودي وأمانه».
وجاءت تصريحات الأمير سلطان في الوقت
الذي أعلن فيه وزير الدفاع الأميركي
ويليام بيرر مؤخراً عن مبادرة جديدة
لواجهة العمليات الإرهابية التي تستهدف
القوات الأميركية في الخارج. وأكد الأمير
سلطان أن السعودية دولة راسخة، قاعدتها
الأمنية تحسبها عليها دول كثيرة، موضحاً
أن الأمن والأطمئنان متوافران ليس
لأصدقائنا الأميركيين فحسب بل لكل صيوفنا
والمقيمين من أشقاء وإخوة وأصدقاء على كل
شبر من هذه الأرض التي جرمها الله على كل
معدن إلى يوم القيامة. وحذر الأمير سلطان
من «أن كل من يمس الأمن السعودي لابد أن
يلقى جزاءه حسب الشريعة الإسلامية».

وحذر الأمير سلطان على التأكيد من جديد
أن العلاقات السعودية - الأميركية علاقات
قوية ومتينة، مشيراً إلى «أن التفاهم بين
الحكومتين الصديقتين تفاهم تام». واختتم
الأمير سلطان تصريحاته، التي أدلى بها عقب
رعايته لحفل مؤسسة الخطوط العربية
السعودية في جدة، بقوله «إن السعودية
أعادت إلى الأمان نهجها الإسلامي الذي قامت
عليه على بني المغفور له الملك عبد العزيز
القاضي بحرصها - قيادة وشعباً - على
سلامة وأمان كل ضيف أو مقيم على أرضها
حرصها على سلامة كل مواطن سعودي
وأمانه».

Willebrandt, Alexandra



0280844